سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

العدوان الفرنسي على الجزائر

- الخلفيات والأبعاد -

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

العدوان الفرنسي على الجزائر

ـ الخلفيات والأبعاد ـ

رئيس المشروع
د. الغالي غربي

الأعضاء:
د. إبراهيم لونيسي
د. بن يوسف تلمساني
أ . عبد المجيد بوجلة

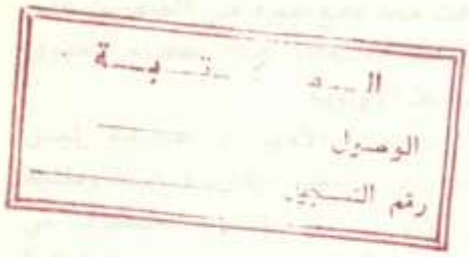

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الـ 45 لعيد الاستقلال والشباب

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

الإيداع القانوني : 1570/2007

ISBN. 978-9961-846-20-9 : ر.د.م.ك

تصدير بقلم معالي وزير المجاهدين
السيد : محمد الشريف عباس

كثيرا ما عادت إلى ذهني عبارة قالها المؤرخ الشاعر الموسوعي الدكتور أبو القاسم سعد الله حفظه الله، مفادها أننا شعب يحسن صناعة التاريخ ولكنه لا يجيد روايته والتأريخ لما يصنعه.

وإذا كان هذا الإستنتاج المشحون بغصّة أكيدة هو وليد معاناة البحث والإستقصاء التي تحمّلها هذا العالم الفاضل، وهو يقلب دفاتر الماضي ويدقق ويغوص بخبرته وعلميته وسعة اطلاعه في ثنايا تاريخنا الوطني ويرى بأم عينيه كم هو قليل عدد الذين يخوضون معه غمار هذا اليم الواسع المليء بالأسرار والمكنونات، والمليء أيضا بالبحارة المزيفين أو المناوئين الذين لم ولن يدخروا ما في وسعهم للمضي في تزوير الحقيقة التاريخية أو تزييفها أو تغليفها بما يخدم الأهداف المعلنة وغير المعلنة للعدو، والتي ما اتسع حقلها و علا صوتها إلا بسبب ما بدر من المؤرخ الوطني من انسحاب وغياب وما ظهر فينا من سلوك غالب لا يعير التاريخ الأهمية التي تستحق والأولوية التي يجب أن يتبوأها .

ولله الحمد إذ وقعت همسة الدكتور أبو القاسم سعد الله الهادفة ومعها كثير من الدعوات الواعية في سمع راعية أمينة حملت همسة الاستغاثة هذه على محمل الجد وقالت معه ومع غيره من الغيورين على التاريخ الوطني، أنه حان الوقت لعمل جاد لاستغلال هذا الفضاء الحيوي وإعادة ترتيبه ليكون من بين أهم الاهتمامات الأولوية

والفضل في هذا المنحى يعود بالدرجة الأولى إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ما كان ليفوت مناسبة وطنية أو محلية إلا وقد حث الهمم ونبّه إلى الآثار السيئة والثقوب الخطيرة التي بدأت تبدو على هذا المستوى أو ذاك من الأعطاب التي تصيب الذاكرة الوطنية، والتي بدأت نتائجها السلبية واضحة في وعي الأجيال الجديدة وتصرفاتها.

قالها فخامته بلغة واضحة أننا وإن كنا مجبرين على التكيف مع المستجدات الحاصلة من حولنا والمشاركة كطرف فاعل في الفضاء الإنساني

الجديد، إلا أن نوعية مشاركتنا وحماية مصالحنا مرهونتان بنجاحنا في تغذية الأجيال الجديدة بالمرجعيات الذاتية ومرتكزات القوة التي تجعلهم يشاركون ولا يذوبون يتصدرون ولا يكونون تبعا لغيرهم، وليس لبلوغ هذه الغاية من خيار غير العناية بالتاريخ وتطعيم هذه الأجيال بخلاصاته.

وقد تمّ الحرص في كل هذا الجهد المتكامل على وضع الأسس لمدرسة تاريخية وطنية لا تستغني عن المناهج العلمية الموضوعية والائتمان على الحقيقة، ولا تسعى في محصلتها إلى زرع الأحقاد كما تفعل المدرسة التاريخية الكولونيالية، ولكنها مع ذلك لا تنسى أنها إزاء بحث علمي إنساني اجتماعي في المقام الأول، وأنها تخوض غمار العمل في حقل ظل مسكونا بالمغالطات والتعصب في الكثير من المؤلفات التي صدرت عن المؤرخين الإستعماريين، وإنه من حقها أن تعيد ترتيب الحقائق كما وقعت بالفعل وبالصورة التي تبين للأجيال كفاح آبائهم، وكما قال الإمام الشافعي رحمه الله (من حفظ التاريخ زاد عقله).

في سياق هذا الجهد الذي ابتدأ منذ بضع سنوات و احتفاء بالذكرى الخامسة والأربعين لاستعادة السيادة الوطنية يقدم المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 مجموعة جديدة من البحوث العلمية التاريخية قامت بإعدادها بالتعاون مع المركز، كوكبة من الباحثين والمؤرخين والأساتذة، المعروفين بقدراتهم العلمية، وبمساهماتهم المتخصصة في هذا المجال .

وإني لأغتنم هذه الفرصة لأوجه إلى هؤلاء الأساتذة جزيل التقدير على ما تحملوه من عناء البحث والتنقيب والتدقيق ليقدموا هذا الإنتاج الذي سيكون خير عون للطلبة والباحثين والراغبين في التعرف على التاريخ الوطني من منابعه الصافية.

كما أعبر عن بالغ التقدير والشكر لجميع القطاعات التي ساهمت إلى جانب وزارة المجاهدين، في إنجاز هذا المشروع وأخص بالذكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة للبحث العلمي اللذين وجدنا فيهما خير مساند في هذا المسعى الوطني الرفيع.

وفق الله الجميع في خدمة التاريخ الوطني، وتخليد مآثر الأمة الأزلية، ومن سار على الدرب وصل.

محمد الشريف عباس

تقديم بقلم
مدير المركز

يتشرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بإصدار ثلاثين دراسة علمية، هي ثمرة عمل مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي نال المركز شرف تأطيرها منذ انطلاقها إلى اليوم.

وإذ تتناول هذه الدراسات تاريخ الجزائر بكل مراحله، فإن ذلك يعتبر تأكيدا لفكرة: أن التاريخ الوطني كل لا يتجزأ على اختلاف العصور والأحداث والأزمنة التي عرفتها بلادنا، وأن هدا المكنون التاريخي، مترابطة مراحله ومتواصلة من القديم إلى الوسيط إلى الحديث والمعاصر، بما في ذلك فترتي المقاومة والثورة التحريرية.

وإذا كان الهدف البعيد في طبع ونشر هذه الأعمال هو إبراز دور المركز ومساهمته الفعالة في كتابة تاريخ الجزائر، في إطار الدور المنوط به منذ نشأته سنة 1995، فإن الهدف القريب و المباشر يتمثل في تدعيم المكتبة الوطنية بعصارة جهد ثلة من خيرة الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والاختصاص، وإثراء الرصيد العلمي والمعرفي للطلبة والمهتمين والباحثين.

ولا يفوتنا بمناسبة نشر هذه الأعمال أن نهنئ أنفسنا وشعبنا وأن نشكر وزارة المجاهدين وعلى رأسها معالي الوزير السيد **محمد الشريف عباس**، على رعايته واهتمامه البالغ بهذا المشروع، كما نثني على الدور الكبير الذي لعبته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة للبحث العلمي، الأساتذة والباحثون ،وكل الذين حرصوا وساهموا في إخراج هذا المشروع إلى النور.

د: جمال يحياوي

مـقـدمـة

إنّ المنعطف التاريخي الذي شهدته الجزائر في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، لم يكن وليدة الصدفة ، إنما هو نتيجة أوضاع ساهمت بقسط كبير في السقوط السريع لمدينة الجزائر بيد القوات الفرنسية سنة 1830 . لتدخل الجزائر بعد هذا التاريخ مرحلة جديدة في مسارها التاريخي تختلف عن باقي حقبها التاريخية السابقة. فما طبيعة هذه الأوضاع والى أي مدى يتحمل الوجود التركي مسؤولية ما حدث سنة 1830 ؟ وهل نحمل النظام الحاكم حالة الوهن والضياع والتشتت والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والفكري التي واجه بها الشعب الجزائري الغزاة المحتلين ؟ وهل كانت الجزائر تعيش حالة القابلية للاستعمار التي حالت دون انطلاقة حضارية ، برغم توفر كل الشروط الضرورية لذلك ؟أم أن ما حدث للجزائر كان لابد وأن يحدث في ظل المتغيرات والتطورات العالمية في تلك الحقبة التاريخية ؟ وهل ساعد هذا التفكك . الذي أصاب الجبهة الداخلية و الناجم عن طبيعة الحكم التركي، الفرنسيين على احتلال الجزائر؟ ألم يكن المؤرخ التونسي ابن أبي الضياف صادقا عندما أشار: الى أن تنافر القلوب بين الراعي و الرعية هوالعامل الرئيسي في سقوط الجزائر، و مسارعة الأتراك و أدواتهم إلى مد يد المعونة و المساعدة للقادة العسكريين الفرنسيين من أجل القضاء على المقاومة الوطنية ؟

أسئلة سنحاول في هذا الفصل التمهيدي الإجابة عليها ، بدراسة مظاهر الضعف والتدهور من خلال التعرض إلى ملامح وسمات

الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية للجزائر قبيل 1830، والتي تركت الجزائريين يتفرجون على سقوط مدينتهم والإحجام عن إنقاذ الأقلية التركية من المصير المشئوم الذي واجهته.

وقد حاولنا دراسة و تتبع خلفيات ومسببات ونتائج ماتعرّضت له الجزائر في الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، بإعتماد خطة تعتمد على تقسيم الدراسة الى مقدمة وسبعة فصول . المقدمة أبرزنا فيها إشكالية الموضوع وأهمية دراسته.في الفصل الأول ، تعرضنا للوضعية السياسية والإقتصادية والاجتماعية والفكرية التي كانت عليها الجزائرقبيل الاحتلال . والتي ساهمت بدورها في الإنهيار السريع للدولة الجزائرية ، هذه الأخيرة التي إستشر فيها الطغيان والإستبداد السياسي والفساد الإداري والظلم الإجتماعي والتدهور الاقتصادي ، وجعلها تواجه لوحدها أول تحدي خارجي يفوقها قوة وتطورا ، دون مؤازرة أو دعم شعبي.

أمّا الفصل الثاني ، فقد استعرضنا فيه خلفيات الأطماع الفرنسية في إحتلال الجزائر ، من خلال تطرقنا لطبيعة العلاقات التي كانت سائدة بين الدولتين ، والخطط التي بدأ الفرنسيون في وضعها بواسطة تقارير جواسيسهم الذين أرسلوا الى الجزائر ، والتي بينت أن إحتلال الجزائر لم يكن مرتبط ، كما يردد الفرنسيون بحادثة المروحة وإنما بدأ العمل للتحضير له منذ زمن طويل .

أمّـا الفـصل الثالـث ، فقـد تطرقنـا فيـه الى الإسـتعدادات والتحضيرات الحثيثة التي قامت بها الحكومة الفرنسية من أجل إنجاح مشروعها ، والإمكانيات المادية والبشرية التي سخرتها ، وللإستدلال استعرضنا هذه الإمكانيات من خلال التعرض لتشكيلات الجيش الفرنسي وتعداده وعدته والمصالح المختلفة اللوجستيكية التي رافقت الحملة الفرنسية .

أما الفصل الرابع ، فكان عن الإنزال الفرنسي على الساحل الجزائري ،وهشاشة وضعف استعدادات الطرف الجزائري والمعارك التي جرت بين الطرفين ، والتي انتهت بدخول القوات الفرنسية مدينة الجزائر ، وتوقيع الداي حسين على وثيقة الإستسلام ، مع وقوفنا في نهاية الفصل على أسباب الهزيمة والنتائج المترتبة عليها .

وخصّصنا الفصل الخامس للمقاومة الوطنية الجزائرية 1830 . 1847 ، إذ استعرضنا ، اهم مراحل هذه المقاومة ، وشخصياتها وإنجازاتها السياسية والعسكرية والمعنوية ، دون إهمال اساليب الإبادة والتدمير والقتل وإرتكاب المجازر التي انتهجها العسكريون الفرنسيون تجاه الجزائريين ، وهذا كله لوضع حد لهذه وهذا كله لوضع حد لهذه المقاومة ، واسباب وخلفيات إخفاق هذه الأخيرة في تحقيق مشروعها الوطني .

وفي الفصل السادس ، تطرّقنا لمظاهر السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر، وذلك في المجالات الإدارية والإجتماعية

والإقتصادية والتعليمية والدينية ، مع تخصيص حيز للسياسة الإستيطانية ، وذلك لما كان لها من آثار مدمرة على حياة الجزائريين الذين كانت حياتهم مرتبطة بالأرض والنشاط الفلاحي .

أما الفصل السابع و الأخير ، فقد خصّصناه للجيش الفرنسي فتعرضنا لسلوكات وتصرفات أفراده من أعمال النهب والسرقة والإبادة والقتل الجماعي للجزائريين ،وعلاقة هذا الجيش بالمعمرين ورجال الكنيسة أي بالمشروع الإستعماري الإستيطاني ، مع التعريف بقادة هذا الجيش ومجمل عن أعمالهم ومنجزاتهم في الجزائر خلال الحقبة التاريخية 1830 - 1850 . وفي الأخير ألحقنا بالدراسة بمجموعة من الملاحق المرتبطة بالموضوع ، وقد تنوعت بين خرائط سياسية وعسكرية وجداول وإحصائيات وصور توضحية ، ثم تليها البيبليوغرافية والتي ضمت المصادر والمراجع التي عدنا إليها .

وفي الأخير لا يسعني سوى تقديم الشكر والإمتنان للمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر مديره ومجلسه العلمي على الرعاية والإهتمام والتشجيع دون أن ننسى السيد كريم مقنوش الباحث بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر على ما قدم من جهد في موضوع مقاومة أحمد باي والأمير عبد القادر والسياسة الإستيطانية ، فله منا كل التقدير والإمتنان .

الأوضاع العامة في الجزائر
قبيل الإحتلال الفرنسي

الوضعية السياسية :

تميّز الوضع السياسي في الجزائر منذ بداية القرن السادس عشر، بعدم الاستقراء وتوالي عدة أنماط من أنظمة الحكم على السلطة، متمايزة عن بعضها، متنافسة فيما بينها.ومرد هذا هو طبيعة الوجود التركي في الجزائروخصوصياته ، و الظروف الداخلية و الخارجية التي واكبها.

أوّل ظاهرة ميّزت هذا الوجود ، هي الصراع الدموي الذي استفحل أمره بين مختلف القوى السياسية و العسكرية - التي ارتكز عليها هذا الوجود و استمد نفوذه و استمرار يته منها، مما ميز الحياة السياسية بالاضطراب والفوضى طيلة القرون الثلاثة. ويمكن تفسير أسباب هذا الصراع بين هذه القوي المتناحرة باختلاف الأهداف و المصالح ، فأي خلل يحدث في ميزان القوى لصالح طرف ما ، كان كفيلا بتغيير البنية السياسية رأسا على عقب. وقد نتج عن عدم استقرار الحكم التركي في الجزائر ، أن ضعفت روابط هذه الأخيرة بالدولة العثمانية ، وانحصارها في تصديق السلاطين على تولية حكام الجزائر و إرسال القفطان و الفرمان، في مقابل بعض المشاركة من جانب الأسطول الجزائري في معارك الإمبراطورية البحرية[*].وقد انعكس هذا الأمر على الوضع الداخلي للجزائر من خلال استقلالية حكامها في تسيير أمور النيابة دون تدخل أو مراقبة من قبل السلطان العثماني (1) و في هذا المضمار شهدت الحكومة التركية أربعة أشكال

من الأنظمة السياسية، انفرد كل واحد منها بمواصفات وخصوصيات تختلف عن الثاني.

فترة البايلربايات (1518 - 1587)[*]:

تميّزت هذه الفترة بتوطيد الحكم التركي في الجزائروترسيخ أسسه التي سوف يرتكز عليها طوال وجود الأتراك في الجزائر. كان هؤلاء البايلربايات بمثابة ملوك مستقلين، رغم اعترافهم بسيادة السلطان العثماني عليهم، إذ كانوا يمارسون سلطتهم بأنفسهم حينا أو بواسطة خلفاء لهم يعينوهم في حالة انشغالهم أو غيابهم عن نيابة الجزائر[2].

وكانت أهم ظاهرة سياسية لفتت الانتباه في هذا العصر، هي محاولتهم الحد من نفوذ الانكشارية التي أصبحت عائقا أمام تحقيق طموحات هؤلاء البايلربايات السياسية، مما دفعهم إلى إنشاء جيش موازٍ لها، و اختاروا عناصره من الجزائريين و العلوج. و حاول المؤرخ الفرنسي (أندريه جوليان) أن يفسر الدافع الحقيقي الذي كان وراء هذه المحاولة ، بالقول: بأن البايلربايات كانوا يفكرون في إنشاء إمبراطورية بحرية ، تقتضي تضافر جميع القوى الفاعلة في النيابة[3].

لكن " الآستانة " لم تكن راضية عن تصرّفات هؤلاء الحكام الذين أصبحوا في نظرها يمثلون خطرا كبيرا على سيادتها في منطقة شمال أفريقيا، بعد أن أصبحت كل من تونس و طرابلس تابعتين لنيابة الجزائر، و توقف الصراع العسكري مع الأسبان، زيادة على ما قام به

الأوجاق (الجنود) الذين أحسوا بالخطر يهددهم، فقاموا يؤلبون الباب العالي على الحكام في الجزائر، و تحذيره من نشوء دولة مستقلة و منافسة له، فقرر الباب العالي إلغاء هذا النظام و تعويضه بنظام آخر يقوي من نفوذ الانكشارية. و ذلك بربط النيابات الإفريقية الثلاث بالإمبراطورية العثمانية بعد تجزئتها و تعيين حكام مؤقتين على رأس كل نيابة.

ونشير في الأخير ، أن هؤلاء البايلربايات استطاعوا أن يخلقوا لأنفسهم قاعدة شعبية تساندهم و تؤازرهم، مما ميز فترتهم بالاستقرار و الهدوء ، إذا قورنت بالفترات السياسية اللاحقة. فقد كان لتمسك البايلربايات بمبدأ تحرير البلاد من بقايا الإسبان أن أكسبهم هالة من الاحترام و التقدير في نظر السكان ورجال الطرق الصوفية ،و قد قدر البايلربايات مدى سيطرة و مكانة (الطرق الصوفية) في منطقة المغرب العربي فعرفوا كيف يستغلونه، بمحاولتهم التقرب منهم و كسب ودهم فاستمالوا إلى جانبهم شيوخها و منحوهم الكثير من الإمتيازات[4] .

فترة الباشاوات (1587 - 1659):

إنّ النتيجة المتوخاة من وراء مسعى الباب العالي في تغيير النظام السياسي في الجزائر و بنيته جاءت عكسية. فالبشاوات القادمون للنيابة لمدة ثلاث سنوات لم يفكروا إلا في أسهل الطرق لجمع الأموال لأنهم يدركون أن مدة ولايتهم قصيرة، فعليهم أن يعوضوا عن الأموال و المبالغ التي دفعوها في سبيل حصولهم على مناصبهم، و بالتالي كان

لهذا الشعور دور في خلق نفور وانفصال بينهم و بين الرعية. وهم في حقيقة الأمر ليسوا في حاجة لولاء ودعم الرعية و مساندتها ما دامت إقامتهم في الجزائرمؤقتة.

الميزة الثانية في هذه الفترة كانت الانتقال التدريجي لإدارة النيابة من هؤلاء الباشاوات إلى الانكشارية التي كسب ديوانها قوة و نفوذا، و أصبح أي (باشا) لا يستطيع القيام بمهامه السياسية، إلا بعد أن يفوز بثقة الانكشارية. رغم بعض المحاولات اليائسة التي قام بها هؤلاء الحكام للتخلص من سيطرة الانكشارية بالتعاون مع الكراغلة و السكان لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل[5].

مع مرور الزمن أصبحت السلطة التنفيذية بيد أكابر الانكشارية الذين أصبحوا يرسمون سياسة النيابة الداخلية و الخارجية حسب مصالحهم[6]، و الشيء الذي ساعد على بروز الانكشارية هو تلاعب الباشاوات برواتب الجند و التظاهر بخلو الخزينة من الأموال، و هذا ما دفع بالإنكشارية في كثير من الأحيان الى تهديد مبعوث السلطان العثماني و محاصرته في قصره حتى يلبي مطالبهم المادية[7].

وقد تعاقب على حكم نيابة الجزائر في هذه الفترة أكثر من 40 باشا. تعرضت غالبيتهم للعزل أو السجن أو القتل على يد جند الانكشارية، و رغم أن هؤلاء الباشاوات منحت لهم سلطات واسعة في اتخاذ القرارات، فهم يجمعون في أيديهم السلطات الحربية و المدنية و الإشراف على النظام و الأمن و جباية الضرائب إلا انهم اصطدموا

بديوان الانكشارية الذي عرقل حريتهم في ممارسة أي شكل من أشكال الإدارة المباشرة دون رضى هذا الديوان. و هذه المتناقضات كانت من السلبيات التي اتصف بها النظام الإداري في الإمبراطورية العثمانية بصفة عامة.

فترة الآغاوات (1659 - 1671) :

يعتبر نظام الآغاوات محاولة لإيجاد نوع من التوازن بين مختلف أجنحة المؤسسة العسكرية المسيطرة على الحكم، إذ اتفق أعضاء ديوان الانكشارية على اختيار ضابطا من بينهم بشرط أن لا تتجاوز مدة رئاسته للحكومة شهرين، ثم يخلفه في مهامه أكثر العسكريين أقدمية وهذا الإجراء فسّر ، بمثابة انقلاب من قبل الانكشارية على طائفة رياس البحر التي كان أفرادها يتمتعون بحظوة كبيرة لدى الباشاوات[8].لكن حتى هؤلاء (الآغاوات) فشلوا في المحافظة على الاستقرار السياسي إذ كانوا عرضة في كل حين لمجابهة تمرد الطائفة أو الجند أو القبائل وكانت النتيجة؛ اغتيال جميع الآغاوات الذين تسلموا المنصب من (1659- 1671) بسب رفض كل واحد منهم التنازل عن منصبه. فخلال ثلاثة أيام عين الجند خمسة أو ستة آغاوات و لكن هؤلاء امتنعوا عن قبول هذا المنصب الخطير[9]. ولما كان هذا النظام يحمل بذور زواله منذ البداية ، فلم يستمر أكثر من اثنتي عشرة.

ترة الدايات (1671. 1830): بعد أن استفحل تدخل الانكشارية

في الشؤون الداخليـة و الخارجية للنيابة، أحست " الطائفة " رياس البحر بالخطر يهدد مصالحها، فقررت التخلص من نظام الآغاوات، مستغلة ظروف الفوضى السياسية التي كان يتخبط فيها و تعويضه بنظام أكثر استقرار يكون أفراده من ضمن تشكيلاتها فكان نظام " الدايات " والذي استمر من (1671 - 1830)، إلا أن سيطرة رجال البحر على مقاليد الأمور في النيابة لم تدم طويلا، فما لبث الجند الانكشاري أن استرجع قوته من جديد، و أصبح الداي[10] يختار من ضمن طبقة العسكر.. و رغم مظاهر الهيبة و القوة و النفوذ التي اتصف بها الداي إلا أنه كان لا يستطيع عمل شيء أمام الثورات المستمرة التي كانت تسببها الانكشارية[11] .و رغم صلاحياته الواسعة التي خولها له هذا المنصب إلا أنه كان لا يتصرف إلا حسب ما يوافق عليه ضباط الانكشارية و ديوانهم . و في هذا المضمار كتب الدبلوماسي الفرنسي **Jean Baume** في سنة 1717،« يجب علينا أن لا نعتبر أن الداي هو السيد الذي يقرر بنفسه، لأنه موجود دائما و باستمرار في وسط مجلس هو الذي يقوده حسب هواه»[12].

هذه طبيعة التركيبة السياسية للنظام التركي في الجزائر، هذه التركيبة التي اتصفت بالمتناقضات السلبية، هذه المتناقضات التي اعتمدت كركائز و أسس لاستمرارية النظام، مما زاد في انتشار الفوضى السياسية و الفساد داخل دواليب الجهاز الحكومي و

باحتدام الصراعات الدموية بين الانكشارية و طائفة الرياس و باقي أدوات النظام من أجل الإنفراد بالسلطة.

فساد نظام الدايات و أسبابه :

تتجسّد أول ظاهرة من ظواهر الفساد، في انحطاط النوعية الاجتماعية لهؤلاء الدايات، فهم مثل سابقيهم من الحكام الأتراك باستثناء البايلربايات. و هذا لا يعني أن كل الدايات كانوا فاسدين لكن أكثريتهم كانت كذلك، و نستدل عن انحطاط النوعية الاجتماعية للدايات من أحدهم و هو يخاطب أحد الدبلوماسيين الفرنسيين بقوله: " أنا رئيس عصابة من السراق، و مهنتي هي أن آخذ و ليس أن أعطي..." [13]

فليس على هذا النمط من الحكام تقوم نهضة اقتصادية و فكرية تكون في مصلحة رعايا الحكومة، إذا كانت لا تربطهم أية روابط طبيعية بالبلد و السكان الذين كانوا يستغلونهم، فهدفهم كان الاستبداد بالسلطة و جمع الأموال، و ليس الرقي و الازدهار. فأغلب هؤلاء الدايات قدموا من بيئات اجتماعية فقيرة. و لم تسمح لهم الظروف بالتحصيل العلمي فهم بعيدون كل البعد عن وسط العلم و الثقافة الشرطين الأساسيين في رجال الحكم والسياسة .و قد وصلوا لرتبة الدايات بعد أن باشروا عدة وظائف حقيرة في مدينة الجزائر فمنهم من كان اسكافيا أو حمالا أو حارسا أو كناسا[14].

ومن ظواهر الفساد الأخرى : الإسراف و التبذير و أخذ الرشوة و هذه الصفة الذميمة، جعلت الكثير من الدايات لا يتورعون في بيع ذممهم

لليهود و الأجانب من الأوربيين مقابل بعض الكماليات البسيطة. ([15]و اتصف بعضهم بالتبذير الصريح لأموال الخزينة العامة من ذلك الداي محمد بن بكير باشا (1748 - 1754) الذي أنفق كل ما في الخزينة العامة على رفاهية أولاده و زوجته و تركها فارغة[16]. وبذلك تناسى الدايات حقيقة السلطة و أهدافها السامية في خدمة المصلحة العامة، فلم يركزوا طوال حكمهم في النيابة إلا على التنظيمات الإدارية و العسكرية التي يهدفون من ورائها ضمان مداخل الدولة المالية وليس تأمين البلاد وتحصينها من الأخطار المحدقة بها والتي اشتدت وطأتها في هذا القرن . ولم تنحصر الرشوة عند الدايات و ضباط الانكشارية فقط، بل انتقلت الرشوة أيضا إلى التحكم في مقاييس اختيار الموظفين في جميع المناصب الحكومية. هذه الأخيرة التي أصبحت عبارة عن بضاعة تباع و تشترى في العلن و تسلم في الأخير لمن يدفع أكثر.

و جرّاء هذا السلوك المشين أصبحت كل الوظائف و الخدمات و كافة المصالح المتعلقة بالرسوم و جباية الضرائب مؤجرة من طرف الدولة لأشخاص بأسعار محددة يتم الدفع فيها مرة واحدة أو بالتقسيط[17]. ويمكن تفسير شيوع هذا الأمر : باعتبار أن الدولة لم تكن تخصص لموظفيها مرتبات قارة و منتظمة، فتقوم بالمقابل بمنحهم هذه الإمتيازات و قد استغل الأجانب هذا الضعف، ففي إحدى مذكرات الشركة الأفريقية أن هذه الأخيرة كانت تدفع نقودا للموظفين الأتراك في الشرق الجزائري لتسهيل عملياتها التجارية[18]. وكانت النتيجة ؛ أن تركت

مقاليد الدولة و شؤونها لمجموعة من الضباط و الموظفين و الإقطاعيين و الأجانب ينهبون خيراتها و ثرواتها[19]. فتحولت مهمة حكومة الدايات إلى ملئ الخزينة العامة بالأموال لتنتقل فيما بعد إلى حاشيتهم وبطانتهم لتدعيم النظام و المحافظة عليه ، حتى أن الجزائر على حد تعبير أحدهم أصبحت في عهد الدايات عبارة عن قطعة من الحلوى كل موظف يأخذ منها حسب ما يخول له منصبه[20].

أمّا عن علاقة هؤلاء الدايات بالجزائريين قبيل الحملة الفرنسية فقد تميزت بازدياد الضغط المالي على السكان، بعد أن نضبت موارد القرصنة التي كانت تدر على الخزينة العامة مبالغا ضخمة[21] مما أرغم الدايات للتوجه نحو استغلال الموارد الداخلية للبلاد من أجل توفير احتياجات الدولة من الأموال[22]، و قد كان لهذه السياسة الضرائبية المجحفة و غير العادلة التي طبقها الدايات، أن ولدت في نفسية الرعية رد فعل قوى تمثل في ثورات القرن التاسع عشر التي كادت أن تهدد أسس الحكم التركي.

وتعود خلفيات هذا الضغط المالي ، أن الحكام ولمدة طويلة من القرن السادس عشر وحتى إلى أواخر القرن السابع عشر، تعودوا على العيش برفاهية مبالغ فيها من جراء الغنائم التي يعود بها البحارة والإتاوات التي كانت تدفعها الدول الأوربية، مما حدا بهؤلاء الحكام بصرف نظرهم كليا عن تطوير البنية الاقتصادية للجزائر ومن ثمة البحث عن موارد قارة داخل البلاد.إلا أن الأمور ازدادت تفاقما بعد

الضعف والتدهور الذي أصاب الأسطول الجزائري نتيجة اختلال موازين القوى في منطقة البحر الأبيض المتوسط لصالح الدول الأوربية و تحالفها على وضع حد لسيطرة الأسطول الجزائري على البحر الأبيض المتوسط. وهذا التحول كانت له انعكاسات على تناقص عدد الأسرى المسيحيين مما حرم الخزينة من مبالغ مالية معتبرة .

وممّا زاد في عدم استقرار الوضع السياسي في جزائر القرن التاسع عشر،اشتداد الصراع بين مختلف أجنحة الحكم داخل حكومة الدايات . ورغم انحصار هذا الصراع بين الجيش البري الذي تمثله الانكشارية، و بين رياس البحر إلا أن تداعياته تركت بصماتها على النهاية المأساوية التي تعرضت لها الجزائر سنة 1830.بدأت ملامح الصراع بين الطائفة و الانكشارية منذ عصر البايلربايات، فقد كان أفراد هذه الأخيرة يكنون حقدا و حسدا لرجال الطائفة بسبب ما يتمتع به رجالها من ثراء فاحش. و يقابل هذا الشعور شعور آخر من جانب الطائفة يتمثل في الاحتقار و الاستهزاء برجال الانكشارية، إذ وصل هذا الاستهزاء إلى حد السخرية والتهكم[23]. و قد كان هذا الشعور المتبادل السبب الحقيقي الذي يكمن وراء تلك الاضطرابات الدموية التي اجتاحت الجزائر منذ وصول الباشاوات إلى سدة الحكم و استفحل أمرها في عهد الدايات[23]. و ما نتج عن هذه الاضطرابات السياسية و الفوضى العسكرية من تغييرات في أشكال الحكومة التركية[25]

لكن الملاحظ على هذا الصراع أن طرفيه كانت لهما مصالح متكاملة و متشابكة تضعهم في إطار ضيق من التبعية كلاهما للآخر و مهما كانت ثروة الرياس (رجال البحر)، فإنه لم يكن في استطاعتهم الاستغناء عن خدمات الانكشارية التي تؤمن لهم الحراسة و الدفاع عن الأرض، فيتفرغون كلية للقرصنة. و كذلك الحال بالنسبة (الانكشارية) التي لم يفكر أفرادها في إمكانية فرض إرادتهم على رجال البحر،فبفضل الغنائم التي يأتون بها، تمتلئ الخزينة العامة و بذلك يتم دفع رواتبهم الاعتيادية [26].

وفي هذا السياق علينا أن نشير إلى الدور الذي لعبه ديوان الانكشارية ، وهو الهيئة التي تشرف على شؤون الجند ، بعد أن تجاوز هذا الدور وبدأ يتدخل في القضايا السياسية وشؤون الحكم . وقد ازدادت أهمية هذه الهيئة مع تنامي ملامح النزعة الاستقلالية و التمردية من جانب الانكشارية ضد الحكام الضعفاء ، الذين استسلموا في الأخير و بدون مقاومة تذكر لطلبات هؤلاء المشاغبين غير المحدودة، و من كان يقاوم أو يتأخر في تلبية مطالبهم كان جزاءه الموت أو الخنق أو النفي. فقد قتل الباشا محمد بكداش سنة 1112 هـ لأنه، لم يجد ما يدفعه للجنود بعد فرار باي قسنطينة إلى تونس بالأموال التي كان من المفروض أن يقدمها إلى الباشا[27] و بذلك صار العنف الوسيلة و الطريقة المحببة لدى جنود الانكشارية للوصول إلى تحقيق مآربهم.

و ها هو "بيرم الخامس" يصف لنا الحالة التي وصلت إليها البلاد بسبب الدور السلبي للانكشارية بقوله:" - و جرى من ولاة الجزائر الترك أولا، الاستقامة و العدل، ثم تدهورت العساكر الانكشارية في جميع الجهات و حصل فيهم أيضا في الجزائر ما أضجر الأهالي و طغوا في النصب و العزل للولاة من هؤلاء العساكر حسب الشهوات و قوة العصبية "[28] إذن فقد كان الطمع و الجشع البشع الذي اتصفت به الانكشارية، وراء كل المؤامرات السياسية و سلسلة الانقلابات ، لأنهم كانوا لا يرون في توالي الحكام إلا مناسبة للحصول على مكافآت مالية و ترضيات عينية[29].لكن سطوة وجبروت الانكشارية كانت تجد دائما من يقف في وجهها من رجال البحر و قد كان للثروات المادية التي غنمها أفراد (الطائفة) - رجال البحر - من خلال ممارستهم لنشاط القرصنة . أن أكسبتها قاعدة شعبية تساندها في وجه تحدي الانكشارية (الجيش البري)، لهذا مافتئت الطائفة تبحث لنفسها عن قوى داخلية تستطيع بواسطتها أن توازن قوة الانكشارية للحيلولة دون انفراد أفرادها بتسيير شؤون النيابة أثناء غياب رؤساء الطائفة في المهمات البحرية، و بالتالي راح رجال الطائفة يؤيدون الكراغلة أحيانا و القبائل المحلية أحيانا أخرى[30].

و إذا أردنا البحث عن بداية الاختلال الذي شهدته المؤسسة العسكرية في نيابة الجزائر، فهي تعود إلى بداية القرن السابع عشر حيث كان لهذا الاختلال انعكاسات على الحياة السياسية و الاقتصادية

في النيابة. فعمليات التجنيد لم تعد مثل - ما كانت عليه سابقا - تتم بسهولة ، و هذا بسبب رفض الآستانة تزويد النيابة المتمردة عن إرادتها بالإنكشارية. إضافة الى هذا العامل ، يمكن إضافة عامل آخر هو رفض المتطوعين الذهاب إلى نيابة الجزائر، بعد أن ولى " العصر الذهبي للقرصنة " التي كانت تجذبهم سابقا، وعدم الاستقرار السياسي فيها بسبب تزايد الانتفاضات و الثورات ضد الوجود التركي في النيابة[31].

الأتراك وعلاقتهم بالجزائريين :

تضم الرعية جميع الشرائح الاجتماعية المتبقية من المجتمع، من فلاحين و حرفيين بما فيهم الصناع و التجار كذلك ما يطلق عليه "بالبرانية" ، و هم القاطنون في المدن الكبرى و الذين قدموا إليها لتحسين ظروفهم الاجتماعية، حيث يمارسون مختلف المهن المتواضعة مثل الحمالة و الحراسة و التنظيف[32].و كانت الرعية طوال العهد التركي محل استغلال من جانب الأتراك وأعوانهم ، و كان أفراد الرعية مرغمين على دفع جميع أنواع الضرائب و الغرامات زيادة إلى تقديم فروض الطاعة و الخضوع، الأمر الذي كان يدفعها في كثير من الأحيان إلى إعلان الثورة.

كان أسلوب التعامل الذي سلكه الأتراك في التعامل مع الجزائريين سببا في اتسام العلاقة بين الطرفين بالعداء و النفور و عدم الثقة. و اعتمد الحكام الأتراك أسلوبين في فرض سيطرتهم على الجزائريين

الأسلوب الأول، تركز على سياسة التقارب و الترضية و المهادنة وهذا ما انتهجوه مع رجال الطرق الدينية و شيوخ الزوايا، وذلك لما لهؤلاء من نفوذ روحي و مادي على جموع أفراد المجتمع.أما الأسلوب الثاني فكان بواسطة قبائل المخزن، التي كانت أداة بطش و تأديب لأية محاولة تمرد و استقلال في وسط الجزائريين. و كان هناك قسم من الرعية لا يخضع لسيطرة الأتراك . لأن سيطرة الأتراك تجسدت فقط على سكان الأرياف القريبة من المدن التي تستقر فيها الحاميات التركية . بل تتمتع بنوع من الاستقلال مقابل بعض الإتاوات السنوية التي يقدمونها للحكومة التركية، و كان هذا الصنف من.الرعية خاضع لأمراء وشيوخ مرابطين. و لم تكن علاقة الطرفين تسير على وتيرة واحدة من الصفاء والسلم بل كانت كثيرا ما تصطدم مصالح الطرفين فتنشب الحروب.لم تكتف حكومة الدايات بتطبيق هذه الأساليب فقط بل دعمتها بسياسة (فرق تسد) لضرب أية وحدة وطنية بين القبائل المتمردة على هذا النوع من السياسة، فقد كان في مقدور هذه شرائح المجتمع الجزائري لو اتحدت فيما بينها، أن تمثل خطرا كبيرا على الوجود التركي و ذلك بما تمثله من قوة بشرية و مادية كبيرة ، ليس في استطاعة الأقلية التركية المبعثرة في أنحاء البلاد أن تصمد أمامها.

تجسد هذا الأسلوب ، في إثارة الأحقاد و الضغائن بين السكان و تعميق الهوة بين أطرافهم بدفع طرف ضد طرف، ليخلو لها الجو في النهاية للانقضاض على خصومها، بعد أن تكون قد عزلتهم عن

حلفائهم الطبيعيين[33]. و لتحقيق أهداف هذه السياسة، كان يطلق على هؤلاء الجواسيس (الشوافين) و كانوا ينتمون في غالبيتهم إلى القبائل المخزنية المتحالفة و المتعاونة مع الأتراك فهم يوافونهم بمختلف التفاصيل و المعلومات التي تخص قبيلة ما. لم يكن هناك ما يمنع الأتراك في أن يتعاونوا مع الجزائريين و ويشركونهم في تسيير شؤون النيابة، لكنهم انعزلوا عن القاعدة الشعبية و استغنوا عن مساعدتها حتى يحافظوا على امتيازاتهم ، الأمر الذي أدى في كثير من المرات أن يتمرد الجزائريون ويثورون ضدهم ، فقد أثارت سياسة الأقلية التركية الحاكمة، الحقد و و حب الانتقام في قلوب الكثير من الجزائريين [34].

وخاتمة القول : أن الحكام الأتراك لم يبذلوا جهدا في تطوير علاقتهم مع الجزائريين نحو الأحسن فلم تكن تربطهم بالبلد أية أواصر أو روابط من شأنها أن تجعلهم حريصين على سمعة الجزائر فالذي ربط بين الدايات و البايات و الجزائريين كان الجانب المالي. لهذا ركزوا طوال فترتهم على تطوير الجهاز الضرائبي و تخصيص مصادر هذا الجهاز للمحافظة على الأمن و الاستقرار، و ضمان مصالح و امتيازات الفئة الحاكمة.

الوضعية الاقتصادية :

كان دور الأتراك في تطوير البنية الاقتصادية لنيابة الجزائر سلبيا، إذ لم يساهموا إسهاما محسوسا و جديا في إنفاق رؤوس

الأموال التي جمعوها من القرصنة في تحسين أحوال البلاد وتطوير البنية التحتية ، والتي تمكن من تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمع الجزائري . لهذا بقيت الجزائر تحتل مرتبة ثانوية إذا ما قورنت بتونس أو طرابلس أو مع بعض البلدان من البلاد المشرقية[35]. فلو استثمر الأتراك المبالغ الضخمة التي كانت تدرها القرصنة في مجالات الاقتصاد المحلي المختلفة،لتحسنت وضعية النيابة، لكنهم وجهوا هذه الأموال لخدمة مجموعة من الأفراد، و على نطاق ضيق إذ انحصرت فقط في الأقلية التركية والانكشارية و الكراغلة وقبائل المخزن [36].

و رغم تنوّع الثروات و الموارد الطبيعية فإن الحياة الاقتصادية في بداية القرن التاسع عشر كانت متدهورة و تعاني من عدة مشاكل و صعوبات، عاقت تطورها و ازدهارها. و يأتي على رأس هذه العوائق طبيعة النظام التركي ذات الأصول الإقطاعية المتخلفة، فضلا عن الأساليب العتيقة المستخدمة في الميدان الزراعي و الصناعي و التجاري و احتكار الحكومة لهذه الأنشطة .و ها هو ستاندار **Standar** و الذي زار الجزائر يتعجب كثيرا من ضعف النشاط الاقتصادي في بلاد يقول أنها " غنية و ذات خصوبة و كثيرة السكان، ويفسر هذا الضعف بأنه ناتج عن فقدان الصناعة، و انعدام النشاطات المنتجة و الحواجز التي تقيمها الحكومة من أجل الإشراف على مظاهر الاقتصاد كلها و احتكارها [37].

زيادة على ما اتصفت به البرجوازية الوطنية من ضعف وبدائية، فلم تعمل على التجديد و الابتكار في ميدان الطرق المستخدمة في شتى نواحي الاستثمار الاقتصادي، لأنها في هذه الفترة التاريخية أي القرن التاسع عشر كانت مازالت في مرحلتها البدائية (الجنينية) تكافح من أجل إثبات كيانها وسط المقاومة العنيفة التي وجدتها من الحكام الأتراك و الأجانب[38]، و قد عمل الدايات على منع نشوء هذه البرجوازية و عوضوها بالتجار الأجانب و بالخصوص من التجار اليهود و الفرنسيين، و الذين كانوا يتصرفون في النيابة و كأنها مستعمرة ينهبون خيراتها[39]. و في هذا الوضع لم تستطع البرجوازية أن تحتكر لنفسها السوق الوطنية أمام المنافسة الأجنبية التي غزت منتجاتها أسواق الجزائر، و بالتالي انحصرت اهتمامات هذه البرجوازية بالصناعات الحرفية و البدوية مثلها في ذلك مثل بقية الأقطار العربية-الإسلامية، مما أعاقها عن التطور إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية[40]، زيادة على ذلك، هناك عامل آخر كان وراء تدهور الحياة الاقتصادية و هو موجات الأوبئة و الأمراض و المجاعات التي كانت تجتاح البلاد في فترات متلاحقة تكاد تكون غير منقطعة، و ما ينتج عن هذا من ركود اقتصادي تجاري و صناعي و زراعي. فقد كانت لا تمر سنة إلا و تتعرّض البلاد إلى قحط و مجاعة أو انتشار وباء، و تزدادا خطورة هذه العوامل إذا عرفنا أن الحكومة لم تتدخل في مقاومة هذه الظروف أو التخفيف من آثارها. و الآن نحاول أن نلقي نظرة على

جوانب الحياة الاقتصادية المختلفة من زراعة و صناعة و تجارة في عهد حكومة الدايات، التي شهدت انهيارا اقتصاديا كليا.

فالزراعة تميزت في هذه الفترة بالبدائية ، فوسائل الإنتاج كانت بسيطة و عتيقة، لم تتطور منذ مئات السنين و هي عبارة عن أدوات بسيطة (محراث خشبي بسكة واحدة، و منجل، و فرشاة لجمع بقايا المحصول الزراعي)[41]. و هذا الوضع أثر في مردودية الأرض و كمية الإنتاج، مع الإشارة إلى أن الأراضي المخصصة للزراعة في العهد التركي كانت محدودة المساحة، و لم تجد المشلكة الزراعية في النيابة العناية و الاهتمام من جانب الحكومة. و لم تبذل مجهودات تذكر في البحث عن الحلول الايجابية للرفع من المستوى المادي و المعنوي للفلاح بل ترك يئن و يتعذب من جراء الضرائب الفلاحية الثقيلة التي تفنن الأتراك في استحصالها و التي كان يتحملها على مضض، و الميزة الثانية التي تميزت بها الزراعة في النيابة، إنها كانت زراعة استهلاكية لانعدام التشجيعات و المساعدات الحكومية. أما عن وسائل الإنتاج فقد كانت كما أشرنا سابقا بدائية و متخلفة، فمثلا وسائل الري كانت شبه مفقودة ما عدا بعض السدود الترابية المقامة على الوديان القريبة من المدن ، لكن مثل هذه الأعمال كانت محدودة قليلة الانتشار و هي غالبا ما كانت نتيجة أعمال يقوم بها عبيد أو أسرى لصالح الباي أو لفائدة الإقطاعيين، أما الفلاحين فقد قاموا ببناء بعض السدود لري القطع الصغيرة من الأراضي التي يملكونها، لكن هذه الأخيرة كانت عرضة

للانهيار في أوقات الفياضات[42]. وإذا انتقلنا إلى ميدان التقنيات المستخدمة في تجفيف الأراضي و إفراغ المياه الراكدة من المستنقعات فقد أهملت نهائيا[43]. أما عن مواد التسميد و المخصبات فكانت مجهولة عند الفلاح الجزائري[44]، و كانت طريقة إراحة الأرض من مميزات الفلاحة في العهد التركي[45]. و تختلف مدة إراحة الأرض من منطقة إلى منطقة، فمثلا في المناطق التلية لا تفلح الأرض إلا بعد مرور خمس سنوات، و النتيجة أن الفلاح الجزائري كان يفلح أرضه بأقل جهد ممكن و بدرجة قليلة جدا من المعرفة[46].

كان من سلبيات النظام التركي أن الأمور تجري على أعنتها، فقد عجز الدايات على حماية الفلاحين من الاستغلال و النهب الذي مورس عليهم من جانب الموظفين و قطاع الطرق والانكشارية و الملتزمين، لهذا هجروا قراهم و أراضيهم، فلم يصبح لديهم الرغبة في فلاحة الأرض بل اتجهوا إلى ممارسة أشغال مختلفة كحمالين و حرفيين و حراس، و بذلك ازدادت الهجرة من الريف إلى المدينة، و لم يحافظ الأتراك على الأمن و الاستقرار الضروري للفلاح، فأهملوا المنافع و الأعمال العامة اللازمة للرخاء الزراعي.

وقد نقل لنا أحد الشهود العيان وصفا دقيقا حول طبيعة العلاقة بين الحكومة التركية والفلاحين فقال: "كانت أراضيهم (يقصد الفلاحين) لا تدر عليهم أرباحا كثيرة لأن الحكومة الاستبدادية لا تسمح لهم بالاستفادة من هذه الخصوبة، لكن الفلاحين لم يستطيعوا الصبر على

هذه الوضعية السيئة، ففروا إلى الغابات و الجبال التي يصعب على الجيش التركي الوصول إليها. و من هناك يقومون بغاراتهم على الحاميات التركية...."[47]. و ترتب عن هذا الوضع أن أصبحت أغلب الأراضي الزراعية الخصبة متروكة للرعي و تربية الحيوانات هذه الحرفة التي أصبحت تحتل جانبا كبيرا من الاقتصاد الوطني، ذلك لأن نسبة كبيرة من الأهالي يمارسون هذه الحرفة باعتبارها حرفة تلائم عدم الاستقرار، و تمكن أصحابها من التهرب من الضرائب الفادحة. لكن رغم ازدهار الحياة الرعوية و انتشارها إلا أن العوامل الطبيعية من جفاف و أوبئة جعلت كمياتها مضطربة بسبب ما تلحقه بقطعان الحيوانات المختلفة من خسائر فادحة، زيادة على الحروب الداخلية التي دامت طيلة الثلاثين سنة الأخيرة من الحكم التركي. و الصراعات الداخلية بين القبائل كثيرا ما تسببت في ضياع قطعان الحيوانات لأن من الصعوبة توفير الحماية اللازمة لها في هذه الظروف[48].

بدأت الصناعات الجزائرية تتقهقر، و تميل نحو الذبول منذ بداية القرن الثامن عشر إلى أن أصبحت بسيطة للغاية تكاد تقتصر على بعض الصناعات التقليدية، و حتى هذه الأخيرة كانت في كثير من الأحيان لا تسد حاجة الاستهلاك المحلي و هذا التحول مرجعه :

أولا - ازدياد السيطرة الأجنبية على الحياة الاقتصادية وإغراقها للسوق الجزائرية بالمصنوعات الأوربية التي تمتاز بالجودة و رخص الأسعار.

ثانيا - انخفاض القوة الشرائية لدى الأهالي، بسبب المضايقات و القيود التي كانت مفروضة من جانب الحكومة التركية، مما زاد في كساد المنتجات الصناعية المحلية و تدهورها.

و حالت هذه العوامل دون قيام صناعة حقيقية في النيابة، و في هذا المضمار كانت أهم الصناعات الجزائرية، صناعة الحرير و الصوف و الجلود المدبوغة و الصناعات الاستخراجية التي اقتصرت على معدن الحديد و الرصاص،و هذه الأخيرة كانت تحت إشراف خبراء فرنسيين و أسبان[49]. و أما الصناعات الدقيقة (مجوهرات، حلي) فقد احتكرت هي كذلك من جانب اليهود، و اشتهرت مدن تلمسان و الجزائر و قسنطينة بهذا النوع من الصناعات [50]. و رغم هذا التنوع في ميادين الاختصاصات الصناعية إلا أن عدة مشاكل عرقلت التطور الصناعي و جعلته ثانويا و يأتي على رأس هذه العراقيل: نظام الطوائف الذي حال دون التوسع أو التجديد أو الاقتباس في سبيل تطويرالصناعة [51] و مع مرور الزمن تحولت أنظمة الطوائف أو النقابات المهنية إلى عائق أو حاجز أمام التطور الصناعي، فلم يكن مسموحا مثلا لصاحب الحرفة أن يصنع أو يبيع أو يبدع شيئا خارج النطاق المسموح به لطائفته ، و إذا حاول فإنه يعاقب على ذلك بالتغريم أو الطرد من المهنة . وبذلك حافظت الصناعات و الحرف المختلفة في الجزائر على مستواها، و قضى على روح المنافسة بين أصحاب الحرفة الواحدة. فانطبعت المراحل الصناعية بطابع واحد مما أدى بكثير من

المؤرخين إلى القول أن الصناعة في الجزائر كانت ما تزال في مرحلتها الجنينية Etat Embryonnaire إذا ما قورنت بمثيلاتها الأوربية في تلك الحقبة من التاريخ.[52] ومن الأمور الأخرى التي عاقت تطور الصناعة الجزائرية ،المنافسة الأجنبية.

كانت الجزائر في العهد التركي سوقا رائجة للمصنوعات الأوربية المختلفة، زيادة على أنها كانت مصدرا مهما لاستخراج الموارد الأولية و تسويقها إلى البلدان الأوربية بأرخص الأثمان، و للمحافظة على هذا النوع من التبعية الاقتصادية لم تتردد الدول الأوربية في التسابق فيما بينها لاكتساب ود الدايات و البايات و الموظفين الأتراك لتسهيل العمليات التجارية، حيث قدمت لهؤلاء الهدايا المختلفة و المبالغ الضخمة[53]. وهكذا ترك الأتراك المصنوعات الأوربية تدخل النيابة بدون حماية و مراقبة جمركية مما أدى إلى سحق الجهود المحلية، فلم تستطع المنتجات المحلية الصمود أمام المنتجات الأوربية التي لاقت الإقبال عليها من جانب السكان لجودتها و رخص أسعارها - لقلة تكاليفها- و بذلك استطاعت أن تتجاوز طاقة و خبرة الصناع المحليين رغم أنها في بداية أمرها لم تلق رواجا واسعا إلا ضمن نطاق ما يقتنيه العدد الضئيل من المستهلكين الذين كانوا يمثلون البرجوازية الحضرية و الطبقة الحاكمة [54]. لكنها رسخت أقدامها بفضل مجهودات اليهود الذين روجوا لها في المدن الداخلية و الأرياف.

أما عن التجارة، فقدعرف قطاع التجارة كبقية الأنظمة الاقتصادية السابقة ركودا، بسبب إهمال العلاقات التجارية مع إفريقيا و الدول الأوربية، و ذلك بسبب سيطرة القرصنة على الحياة في النيابة و ما كانت تجلبه هذه القرصنة من بضائع مختلفة. و بالتالي أصبحت نيابة الجزائر أقل بلدان المغرب حظا في ميدان التجارة العالمية[55]. و كان على رأس الحواجز التي عرقلت هذا النشاط ما يسمى بالاحتكار الحكومي، فقد كان ديوان الانكشارية أكبر تاجر في النيابة، فله الحق وحده في بيع الحبوب، فهو الذي يحدد السعر الذي يشتري به المنتجات نم المنتجين، و هو أيضا الذي يحدد سعر البيع للمشترين، فالأول كان منخفضا و الثاني مرتفعا جدا. ويقوم الديوان ببيع هذه المنتجات للشركات الأجنبية بفوائد تتراوح ما بين 50% إلى 60% بل تصل بعض الأحيان إلى 100% [56]. أما البايات في إقليمهم فكانوا يشترون الصوف من السكان ب (8) بياستر و يبعونه ب 15 بياستر و يشترون الشمع ب (60) (بتاك) و يبيعونه ب 165 شيك بتاك[57]. لهذا نجد أن القمح يباع بأسعار بخسة في أغلب مناطق النيابة، ولا يدل هذا على رخاء اقتصادي ،و إنما سببه المنع الذي تفرضه حكومة الدايات على كل المناطق بعدم تصدير منتجاتها بدون ترخيص مكتوب و مختوم بطابع و خاتم الداي أو الباي، و وجود إجازة البيع هذه مع التجار الجزائريين ضرورية جدا لكي يستطيعوا البيع للخارج[58] يتفق أغلب الدارسون للفترة التركية في الجزائر- و خاصة الفرنسيين- بأن انحطاط

النيابة لا يمكن أن يفسر إلا بعامل واحد، و هو أن تجارتها الخارجية كانت بيد الأجانب و بخاصة اليهود الذين كانوا يتصرفون فيها كما يشاءون[59] و الذين لم تكن لتهمهم مصلحة البلاد بقدر ما كان يهمهم تكديس الأموال .

و نتيجة للإختلال بين الصادرات و الواردات، فقد تعرض الميزان التجاري للجزائر للعجز، و يعود سبب هذا العجز الذي وصل سنة 1822 إلى 937 000 دولار - و هو مبلغ ضخم تدفعه ميزانية دولة ليس بها موارد اقتصادية تذكر يمكن أن تعوض بها هذه الخسارة[60] - إلى طبيعة المبادلات التجارية بين النيابة و الدول الأوربية، فالنيابة تقوم بتصدير مواد أولية بسعر بسيط ثم تستوردها في شكل أدوات مصنعة بسعر مرتفع، زيادة على هذا فقد ترتب عن هذا نظام الإمتيازات و سياسة الاحتكار، أن انخفضت قيمة المنتجات الجزائرية و بالتالي كانت النتيجة عن هذه الوضعية السيئة هي تسرب جزء كبير من الفائض الاقتصادي للنيابة إلى أيدي البرجوازية التجارية الأوربية و التي تقوم بدورها بتهريبه إلى بلدانها الأصلية ،ولم يستطع الدايات التغلب على هذا العجز رغم محاولات البعض منهم التخفيف من آثاره.أما عن السياسة الجمركية التي اتبعها الأتراك فلم تكن مجدية أو ذات فعالية في حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، و رغم كثرة الرسوم الجمركية التي كانت مفروضة على البضائع المصدرة و المستوردة إلا أن هذا الجهاز الحكومي هو كبقية الأجهزة الحكومية الأخرى قد

تعرض إلى شيوع الرشوة بين أفراده، و خاصة التي تقدم من طرف ممثلي الدول الأوربية إلى الدايات و موظفيهم لتسهيل معاملاتهم التجارية. و هكذا تبين لنا، أن الحركة الاقتصادية في القرن التاسع عشر لم تجد التشجيع الكافي من حكومة الدايات بسبب سيطرة الطبقة التركية التي كان يمثلها (الموظفون الكبار، و قادة الانكشارية)، على مقاليد الأمور في النيابة، فبالرغم من أنها كانت تملك الثروات الضخمةو التي تسمح لها بتنشيط الحياة الاقتصادية إلا أنها كانت تحصل على ما تحتاجه من الخارج، ثانيا: أن نيابة الجزائر مع بداية القرن التاسع عشر كانت ضحية، لاختلال نظامها التجاري و الذي كان ثمرة للامبالاة و جهل و تراخي حكومة الدايات، الذين سلموا مقاليد أمورهم إلى اليهود مما زاد من حالة التخلف و الانحطاط، و بتنديد شعبي واسع النطاق بهذا الضعف الذي بدر من الدايات ازاء (القوى المسيحية) و التجار اليهود، و خرق هؤلاء الدايات للقاعدة الإسلامية التي تعتمد على مبدأ المساواة و العدالة تجاه الرعية، و تعويضها باستعباد و استغلال هذه الرعية و استنزاف مواردها، و ذلك بما فرضوه من ضرائب و إتاوات مختلفة و قد تجسد هذا التنديد بثورات و انتفاضات القرن التاسع عشر.

الوضعية الاجتماعية :

اختلفت المصادر الأجنبية و المحلية في تقدير عدد سكان الجزائر في العهد التركي، و نحن إذ نعتمد على هذه التقديرات، فلأننا لا نملك

الإحصاءات الرسمية الصادرة عن جهات حكومية موثقة، و رغم أن هذه المصادر تعود لأشخاص سمحت لهم الظروف أن يقيموا في الجزائر أو يزورونها، كرحالة أو تجار أو قناصل أو أسرى، إلا أن معلوماتهم تكون دائما نسبية و تنقصها الدقة في كثير من الأحيان.و يلاحظ على حركة النمو السكاني في النيابة أنها تأثرت كثيرا، و شهدت تراجعا كبيرا نظرا للكوارث الطبيعية التي تعرضت لها الجزائر ابان الفترة الحديثة زيادة على الأوبئة و الأمراض التي كانت تفتك بالناس بدون هوادة و مما تركته أيضا الثروات المحلية و الحروب الخارجية من خسائر الأرواح. لكن تبقى الأوبئة و الأمراض و المجاعات من أهم العوامل التي تحكمت في حركة النمو السكاني

فقد تعرّضت مدينة الجزائر خلال عامي1792 – 1793، أي في خلال سنة واحدة إلى هلاك أكثر من 12000 شخص من سكانها، و من شدة هول الوباء فقد أخليت مدينة وهران من سكانها، و هلك في مدينة قسنطينة عام 1794 ما بين 8000 - 9000 شخص .و جاء في إحدى الوثائق: " أن الوباء كان يحصد في اليوم الواحد مابين 50- 150 شخصا و لا نعرف مدى الخسائر التي أحدثها في النواحي الأخرى من الإقليم "[61].

أما أخطر وباء شهدته النيابة فهو وباء (1817) و الذي دام أكثر من ست سنوات، و ظهر أول ما ظهر حسب رواية (Berbrugger. A) في مدينة عنابة و بالضبط في التاسع من شهر جوان 1817. و سبب انتشاره في المدينة، سفينة عثمانية كانت راسية في الميناء بعدما أبحرت

من ميناء الإسكندرية[62]. و قد أجبر هذا الوباء القنصليات الأوربية في مدينة عنابة إلى ترك المدينة و التوجه نحو الأرياف و يضيف أحد القناصل المقيمين في مدينة وهران أن الناس كانوا يموتون في الشوارع،و كانت الحصيلة 7000 قتيل[63].و قد شهد كذلك القرن التاسع عشر موجة من فترات المجاعة و القحط، و تتضمن المصادر المحلية الكثير من الإشارات حول المضار التي سببتها هذه الظواهر مثلا ترتب عن هذه المجاعات، فقدان المواد الغذائية من الأسواق، و ارتفاع أسعارها حتى أصبح الصاعالواحد من القمح يباع في مدينة البليدة بسعر ستة دنانير ذهبية[64] ، و لندرة هذه المادة الحيوية من السوق راح الناس يتغنى بها إذ يقول أحدهم:

القمح يباهي اللون من شبعتك لا زيادة

أنت القوت كل مسكين بك الصلاة و العبادة[65]

امام هذه الخطورة قام الداي مصطفى باشا بالالتجاء إلى الاستيراد الخارجي لهذه المادة من موانئ البحر الأسود لتوزيعه على السكان، و أعطيت الأوامر بعدم تصدير هذه المادة[66]. و هكذا ظلت الأوبئة و المجاعات تجتاح النيابة طوال العقد الأخير من القرن الثامن عشر و الربع الأول من القرن التاسع عشر مما جعل الجزائر مستوطنة غير صحية، و هذا ما أثر في عدد السكان و اعتمادا على ما أورده السيدان (Rozet) و(Carrette) في دراستهما عن الجزائر أن عدد سكان النيابة مع بداية القرن كان 000 000 3. مليون نسمة منهم 000 200 1

مليون نسمة في مدينة قسنطينة و 000 000 1 في الجزائر و 000 500 نسمة في وهران[67]. و يجبرنا هذا الكلام إلى السياسة الاجتماعية للأتراك، فما هي الإجراءات التي قاموا بها لمكافحة هذه الكوارث و التخفيف من أخطارها ؟ كانت الجزائر في هذه الفترة تفتقد إلى المرافق معروفة إلا على مستوى ضيق، و في هذا المضمار برز الدور الايجابي و الإنساني الذي قامت به الزوايا، و ذلك بتقديم خدماتها و مساعداتها للرعية. كذلك لم يجد السكان أية وسيلة لمكافحة هذه الأوبئة إلا الاعتماد على وسائلهم الخاصة، فعندما ينتشر المرض لا يجد هؤلاء المساكين أية وسائل علاجية و وقائية يلجئون إليها إلا الأدعية و كتابة الأحجبة، و التداوي ببصاق الأولياء، و تمائم السحرة و المشعوذين[68]، زيادة على هذا يلجئون إلى بعض المعالجات التقليدية التي تعتمد في أساسها على الأعشاب الطبية[69] و يذكر الرحالة الألماني (**Mansiol**)، أن نيابة الجزائر كانت تفتقد للصيدليات و تكاد تنعدم فيها، ما عدا صيدلية واحدة كان مقرها مدينة الجزائر، و تقع بالقرب من قصر الداي، لكنها لا تحتوي إلا على بعض الزجاجات، و الكؤوس المحتوية على بعض العقاقير و التوابل، و كان يشرف عليها شخص هو (باش جراح)، و هو بمثابة الصيدلي و الجراح و الطبيب في آن واحد، مع جهله باستعمال تلك الأدوية.أما الطبقة التركية، فقد كانت تملك أطباء أجانب يتم اختيارهم من ضمن الأسرى الأوربيين أو يتم استجلابهم خصيصا لهذا الغرض[70] بعكس الجاليات الأوربية المقيمة في النيابة، فقد كانت

تملك مستشفيات خاصة بها تقدم الرعاية و العناية الصحية لرعاياها[71] ، و من ثمة ترك الناس يعانون آلام الأمراض و الأوبئة و أخطارها بمفردهم، فأحدثت فيهم خسائر تكاد تكون خيالية، فإمكانيات هؤلاء السكان المادية كانت ضعيفة، زيادة على انتشار الجهل الذي حال دون التغلب على مصابهم، و لم يبادر الحكام الأتراك إلى التخفيف من هذه الكوارث الطبيعية بتقديم العون و المساعدة و توفير الرعاية الصحية و المواد الغذائية الضرورية في هذه الظروف الحرجة، فمثلا كانت النيابة في أشد الحاجة إلى الحبوب، كان الأجانب يهربون هذه المادة الأساسية إلى الخارج .

أمّا عن شرائح وطبقات المجتمع الجزائري ، فقد اتخذ التنظيم الاجتماعي في الجزائر شكلا هرميا تتصدره الطبقة التركية ثم طبقة الكراغلة و يليها طبقة الحضر، ثم الأجانب، و في الأخير طبقة عموم الشعب الجزائري. وبرزت طبقة الأجانب ، كطبقة نافذة وكانت تضم جماعات الأسرى المسيحيين و اليهود. فالأولون كانوا مسخرين للخدمة في قصور الدايات، و كانوا قبل القرن السابع عشر يمثلون موردا اقتصاديا كبيرا للخزينة العامة عند افتدائهم من طرف دولهم أو ذويهم لكن في أواخر الفترة التركية ، نلاحظ تناقص عدد أفراد هذه الطبقة بعد الانهيار الذي أصاب الأسطول الجزائري ، و إرغام النيابة على التخلي عن مبدأ تجارة الرقيق. فبعدما كانت الجزائر تزخر بأعداد كبيرة من هؤلاء الأسرى و الذين قدر عددهم مابين 000 20 - 000 30

أسير في القرن السابع عشر، تناقص هذا العدد حتى وصل إلى 800 أسير في بداية القرن التاسع عشر. لهذا تغلب العنصر اليهودي على هذه الطبقة. هذه الطبقة التي سوف يصبح أفرادها بمثابة « ملوك » للجزائر بعد أن ازداد نفوذهم على حكام النيابة حتى صاروا يعزلون و يعينون البايات و الدايات. و يلاحظ أنه مع ازدياد و اتساع امتيازات هذه الطبقة ثارت الرعية ضدهم في سنة 1805، و تعرضوا إلى النهب و القتل و هذا ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل في الفصول القادمة.

و في آخر الهرم الاجتماعي، تأتي الرعية و التي تضم كل الشرائح الاجتماعية المتبقية في المجتمع و التي يكون لها الدور الريادي في تزعم انتفاضات القرن التاسع عشر ، لأنها وحدها تحملت وطأة النظام التركي و سلبياته و ذاقت جميع أنواع الاستغلال و النهب الذي مورس عليها من جانب الأتراك و أدواتهم السابقة الذكر. و قد فشل الأتراك في إخضاع الرعية، اللهم إلا جزء قليل وهم القاطنون قرب المدن، والتي يتمركز فيها الوجود التركي و حامياته العسكرية، أما الجزء الباقي من الرعية فقد كانت أغلبيته من القبائل الشديدة الحرص على استقلالها فعجزوا عن استغلالها و إخضاعها لسيطرتهم أو إلزامها بطاعتهم و الاعتراف بوجودهم، فلم يجدوا بدا من الاعتراف باستقلالها.

و من هذه النظرة الموجزة نصل إلى النتيجة التالية: و هي أن المجتمع الجزائري كبقية المجتمعات العربية في العهد التركي كان منقسما إلى طبقتين متمايزتين الطبقة الحاكمة و أدواتها من (كراغلة و

قبائل مخزن، و يهود)، و الطبقة محكومة تمثلها الرعية . فالأولى كانت أرستقراطية منعزلة عن بقية أجزاء المجتمع بحكم فهمها لوظيفتها و إحساسها بذاتيتها، لهذا كانت طيلة وجودها حريصة على عدم الاختلاط بالرعية باعتبار أفرادها أدنى مرتبة منها و هذا من العوامل الأساسية التي جعلت الحكم التركي عديم التأثير في حياة السكان. و الثانية مستغلة و مقهورة، عليها بتقديم فروض الطاعة و الخضوع للطبقة التركية و توفير احتياجاتها من الأموال.

و لا شك أن هذه النظرة التركية نحو تقسيم المجتمع، قد تركت تأثيرات سلبية أدت إلى عدم شعور الفرد الجزائري بالولاء للحكومة التركية، إذ زادت في إحساس كل مواطن بولائه لقبيلته و عشيرته، و لعل هذه التأثيرات السلبية تفسر لنا ضآلة التأثير التركي في النيابة رغم السنوات الطويلة التي خضعت فيها البلاد لسيطرة الأتراك.فقد كان لسياسة العداء و التخوف و الاحتقار من السكان المحليين، و عدم إشراكهم في شؤون الحكم و الإدارة أن اتصفت علاقة الطرفين بالروح العدائية و الكره المتبادل مما أدى (بهايدو) إلى القول بأنه لا يوجد في الإمبراطورية العثمانية علاقة أسوأ من علاقة الترك بالعرب في مملكة الجزائر...[72]. و من هذا كله نقول: أن الأتراك لم يحاولوا أن يندمجوا بالسكان و يتكيفوا مع الواقع الجزائري، و بذلك بقوا غرباء معزولين عن السكان [73] و هذا ما يفسر لنا الثورات الشعبية ضدهم و سرعة

تخلي الأتراك و أدواتهم عن النيابة للفرنسيين بدون مقاومة تذكر، بل تعاون البعض منهم مع الفرنسيين لتسهيل عملية الاحتلال.

الوضعية الإدارية و الفكرية :

أدّت كثرة التشريعات الإدارية و الإمتيازات الممنوحة للإداريين إلى بروز نوع من التفكك في مركزية سلطة الحكومة، إذ كانت موارد الدولة تذهب إلى هؤلاء الموظفين فلا يصلها من هذه الموارد إلا القليل. و الميزة الثانية التي تميزت بها الإدارة التركية هي أن قوانينها لم تعرف التجديد ، فهي تعود إلى فترة البايلربايات و بقيت هذه القوانين سارية المفعول حتى القرن التاسع عشر، فجاء الفرنسيون و غيروها، و ذلك رغم التحولات السياسية و الاقتصادية التي شهدتها النيابة، و هذا ما زاد في تخلف النيابة. و الميزة الثالثة لهذه الإدارة ،هي شيوع الرشوة ضمن هذا الجهاز و قد لاحظ هذه الظاهرة المؤرخ المغربي الزياني الذي قال: "... على حكام الترك و القضاة الشرعيين و سائر أهل النفوذ منهم أخذ الرشاوى والجور في الحكم و إضاعة الحقوق ..."[74].

و الشيء الذي ساعد على انتشار و ذيوع هذه الظاهرة أن الوظائف الإدارية كانت تباع و تشترى، فأصبح يطلب من كل مرشح لأحدى الوظائف الإدارية أن يدفع مبلغا من المال مقابل منحها إياه[75]. لهذا فالموظف كان مرغما على الاختلاس و السرقة و أخذ الرشاوى لتعويض المبلغ الذي كان قد دفعه، فمثلا كان " خليفة باي التيطري " و المكلف بجباية الضرائب في الإقليم، يحتفظ لنفسه بالثلثين و يقدم إلى الخزينة

العامة الثلث الباقي[76] و بالتالي كانت الرشوة و بيع الوظائف الحكومية و جمع الأموال هي أساس العلاقات بين الأتراك و بين السكان... و لا يكاد يعين أحد من الأشخاص في منصب إداري أو يرقى إلى وظيفة أعلى إلا إذا قدم رشوة إلى الباشا أو (الداي) و حريمه و وزرائه و كبار الموظفين في مدينة الجزائر[77]. و بذلك حلت القيم المالية في كل مكان، محل قيم الكفاءة و القدرة فحل الفساد و الفوضى داخل هذا الجهاز الإداري . و الذي وضع المصالح المالية للطبقة التركية فوق كل اعتبار أخر - يهدف إلى تطوير و تغيير البنية الاجتماعية للسكان فبقيت الأمور على حالها[78].أما عن التقسيمات الإدارية في هذه الفترة فلم تشهد هي كذلك أي تغيير يذكر، وأهمها :

دار السلطان، وهي المنطقة التي تمتد من مدينة شرشال غربا إلى مدينة دلس شرقا و من الساحل البحري شمالا إلى سفوح الأطلس البليدي جنوبا. و كان السبب الذي دفع الأتراك إلى إنشاء دار السلطان، هو تخوف الحكام الأتراك في مدينة الجزائر من أي تمرد يبدر من عمالهم البايات. لهذا خلقوا هذه المنطقة العازلة بين الأقاليم الثلاثة و بين العاصمة، فهي مستقلة عن نفوذ البايات تحمي مدينة الجزائر من أية ثورة أو تمرد محتمل، و أسندت مسؤولية الإشراف عليها إلى شخص هو (خوجة الخيل) و الذي يقطن مدينة الجزائر، و بذلك تسهل عملية مراقبته. و قد قسمت هذه المنطقة إلى إحدى عشرة قسما إداريا أطلق على كل قسم اسم (وطن) و يشرف عليه شخص تركي و يضم الوطن

عدة أقسام تسمى " الدراوير " و هذه الأخيرة يشرف عليها شيوخ القبائل. وقسمت باقي مناطق الجزائر إلى ثلاثة أقاليم أو ما يطلق عليها اسم " **البايليك** "، و هي بايلك الشرق و بايلك الوسط و بايلك الغرب و عواصم هذه الأقاليم هي على التوالي: قسنطينة - المدية - وهران. و قد قسمت هذه الأقاليم كذلك إلى أوطان يديرها قواد أتراك منحت لهم كامل السلطات لاتخاذ القرارات و أنيطت بهم مسؤولية مراقبة الأراضي الزراعية التابعة للبايليك، و تحديد أسس الضريبة يساعدهم في ذلك مشايخ القبائل المتحالفة مع الأتراك. و كانت أعلى سلطة في الإقليم هو « **الباي** » و يساعده في حكمه عدد من الموظفين الكبار يقيمون معه و هم الخليفة (النائب)، القائد (دار حراسة المدينة)، اغا الدائرة و هو قائد الفرق المخزنية، (الباش كاتب) و هو الذي يتولى كتابة الرسائل ، و هناك عدد آخر من الموظفين الثانويين. و كان هؤلاء البايات يتمتعون بشبه استقلال تام داخل تراب أقاليمهم، إلا فيما يتعلق بجمع الضرائب السنوية. خارج هذا النطاق ،فقد ظهر هؤلاء البايات كأكبر الإقطاعيين و المنافسين للدايات، لأنهم كانوا يملكون من القوة و النفوذ ،الشيء الكثير مثل " باي الشرق " الذي كانت ميزانيته ضعف ميزانية الداي.و قد عرف عن البايات حبهم للأموال، فالوظيفة العالية التي تحصلوا عليها بواسطة المبالغ المالية الضخمة التي دفعوها للحكومة، تمنحهم جميع الصلاحيات المشروعة و غير المشروعة لاستعادتها من الرعية ، إضافة إلى أنهم كانوا معفيين من دفع

الضرائب. لكن الدايات لم يتوانوا في أن يسلكوا أسلوب التصفية و الاغتيال تجاه أية محاولة يكون الهدف منها التمرد على الداي فمن بين خمسة وعشرون بايا تعاقبوا على حكم مدينة قسنطينة، ثلاثة ماتوا موتا طبيعيا و أربعة خلعوا و ثمانية عشر قتلوا ،أي 72 % كان جزاؤهم الموت[79]، و هذا ما أدى إلى انتشار الكثير من المظالم. أما عن مستوى و مقدرة هؤلاء البايات، فقد اتصف أغلبهم بعدم القدرة على تسيير شؤون أقاليمهم ، و هذا ما أدى إلى انتشار الكثير من المظالم حسب تعبير حمدان خوجة ، لأنهم وصلوا إلى وظائفهم ليس عن طريق الكفاءة و المقدرة بل عن طريق ما دفعوا من مقادير مالية، و جراء هذه التصرفات الجائرة ثارت الرعية على هذه الوضعية...[80] .و منه نقول أن اللامركزية أدت إلى القضاء على الترابط و الالتحام بين مختلف المناطق و بين المجموعات السكانية التي خلقتها الإدارة التركية، قبائل مخزن، رعية، كراغلة، إقطاعيين، طوائف مهنية... فصائل مستقلة وبذلك حرمت هذه الأصناف من الذوبان في بوتقة واحدة منسجمة[81].

زيادة على ذلك فان هذا التفكك حرم الحكومة المركزية في مدينة الجزائر من الجانب الأكبر من مواردها العامة لصالح هذه المجموعات التي خلقها النظام كدعائم و ثوابت له، أو لصالح البايات الثلاثة أو لصالح المجموعات الشبه الإقطاعية التي كان يمثلها ضباط الانكشارية. فطبقا للتحقيق الذي أجرى على الضرائب لوحظ أن دخل المدينة مثل قسنطينة كاف 705 076 5. ف ، بينما لم يتعد دخل النيابة الإجمالي 000

600 1 ق [82] أي 705 576 3. ف ذهبت إلى جيوب الوسطاء ، و هذا ما أدى الى انهيار اقتصاد النيابة و شقاء الرعية.

أمّا عن العدالة في هذه الفترة فإنها نوعان: نوع كان من اختصاص الحكومة التركية نفسها، و هذا يشمل النظر في الجرائم ذات الصبغة السياسية. و النوع الثاني، و هو المدني الذي كان من اختصاص المحاكم الشرعية التي يرأسها قاضيان أحدهم حنفي و الثاني مالكي. أما عن المناطق التي لا تصلها سيطرة الحكومة فقد كان يخضع أصحابها الى إشراف الجماعة و مجلس الأعيان، زيادة على ما كان يناط به " شيخ البلد " و "نقيب الأشراف " على تنظيم شؤون المدن و مراقبة أعمال الشرطة و الإشراف على المؤسسات العامة [83]. زيادة على هذه المحاكم و الأجهزة القضائية كانت هناك محاكم أخرى تنظر في شؤون الأسرى المسيحيين المقيمين في مدينة الجزائر.

لم تشهد الحياة الفكرية في هذا العهد أي تجديد يذكر، فقد بيقت الأمور على ما كانت عليه، و يمكن أن نجمل الحياة الفكرية فيما قاله الرحالة الإنكليزي (شاو - Shaw) الذي زار مدينة الجزائر و أقام فيها مدة حيث يقول: " إنها مازالت كما كانت منذ وقت طويل في حالة متدهورة، فالفلسفة، و الرياضيات و الطبيعيات و العلوم الطبية التي اشتهر بها العرب قديما قد أصبحت الآن من العلوم التي لا يعرف عنها أي شيء، و أصبح اهتمام هؤلاء الأتراك منصبا حول ميادين التجارة والقضايا المالية و التي تعوق اهتمامهم بالعلوم و المعرفة... " و قد فسر

هذا الانحطاط الفكري كذلك بطبيعة النظام الاستبدادي و الفوضى السياسية (انقلابات، ثورات) ، و هذا حسب رأيه ما يتنافى مع انتشار العلوم التي تتطلب الاستقرار السياسي و الحرية الفكرية[84] . و كان الإنتاج الفكري في الجزائر إذا قورن ببقية الأقطار العربية الأخرى قليل و شحيح، إذ انحصر فقط في بعض التفاسير و الشروح و الحواشي الفقهية العقائدية، أما في مجال الأدب و الشعر و فنونها، فقد تمثل في المدائح النبوية و المقطوعات الصوفية و بعض الأشعار الغزلية و المقامات و الأسجاع النثرية.و نجد في بعض القصائد الشعرية نقدا لاذعا لهذا الانحطاط في المستوى الثقافي و الفكري لدى العلماء، و نقتطف هذين البيتين اللذين أوردهما الورثلاني في كتابه[85]:

و أود لو كانت مجالس بينهم يضحين في سبيل الهداية معلما.

وشحا الحشا إن لم أجد من عالم يهدي الورى بها و لا متعلما.

نحن لا نتهم الأتراك باعتبارهم السبب في هذا الانحطاط الفكري فقد ظهرت علامات السقوط و التدهور قبل مجيء الأتراك العثمانيين إلى البلدان العربية، و إنما نقول أنهم لم يطوروا هذا الجانب الهام في حياة المجتمع، فلم يعرف التجديد إلا فيما نذر.فقد تركت ميادين التعليم للمبادرات الخاصة مثلها مثل باقي الأنشطة ، مما ساعد على انتشار الجهل و الخرافة و الأسطورة بين الناس، و حتى المؤسسات الخيرية التي كانت تقدم خدماتها التعليمية و نقصد بها الأوقاف لم تفلت من طمع و جشع الحكام الأتراك و هذا بشهادة الورثلاني الذي قال: "

فأصبحوا يأكلون منها و ينتفعون بها كالأملاك الحقيقية و هي ليست لهم، و ليسوا من أهلها. و لكنهم تمردوا و طغوا و جعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلما ، و هذا بسبب اندراس العلم و أهله من كل وطن يوجد فيه ذلك"[86] و قد تميز أغلب الدايات بالجهل، لأن ظروفهم الاجتماعية لم تكن لتسمح لهم بالثقافة فقد كانوا عبارة عن مغامرين ينشدون الثروة و ليس لديهم الوقت للالتفاف لهذه الأمور. ولا نجد أحسن من وصف حمدان خوجة للوضعية في نيابة الجزائر عندما قال: " ... فتشوهت خليقة الجزائر عذراء مستحسنة، فأقفرت معالم البلاد، و تشوشت أوال العباد، و اضمحل العلم و انقرض من العساكر من كان عدة...."[87].

الهوامش

(1)- Serres (J): La politique Turque en Afrique juillet du nord sous la Monarchie de Goulheser, Paris, P. P (9 - 10

(❖) - و حسب تعبير نور الدين عبد القادر فأن نيابة " الجزائر أصبحت لا يربطها بالدولة العثمانية سوى رباط ديني و وازع أدبي " صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي، نشر كلية الآداب الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة 1965 .

(❖) - و تعني أمير الأمراء و هي من المناصب العالية و الرفيعة في الدولة العثمانية وكان خير الدين أول شخص منح هذا اللقب في شمال أفريقيا.

(2) - دائرة المعارف الإسلامية: الجزء السادس. ص 384.

(3) - Charles André Julien: - Histoire d'Afrique du nord de la conquête Arabe à 1830 T II 2 Ed payot, Paris 1964. P 266.

(❖ ❖) - و يعود الفضل أيضا لهؤلاء البايلربايات في تنظيم القوة البحرية العثمانية، كذلك كانوا وراء التفوق البحري العثماني في المنطقة الغربية من البحر الأبيض المتوسط، و إدخال تونس و طرابلس في دائرة الحكم التركي.

(4) - من أهم هذه المحاولات محاولة خضر باشا سنة 1596 الذي إستعان بالكراغلة و السكان المحليين و كادت هذه المحاولة أن تنجح لولا قبول الباشا بالصلح مع الانكشارية و قد كلفته هذه المحاولة بعد أن فشلت، منصبه إذ قامت الآستانة بتعويضه. حول هذه الحادثة أنظر:

Bomteims (C): Manuel des institutions Algeriennes

de la domination Turque a l'Indipendance, T (I) Ed. C. U. I. A. S. Paris. P 31.

(5) - Boyer (P): Le problème Koulougli dans la régence d'Alger, 2e congrés inter, et nord Africain, in R. O. M. M. N° special (1970) P. P 78 - 94.

(6) - De Gramnt (H. D.): Histoire d'Alger sous la domination Turque (1515 - 1830) Ed Lerous Paris 1887. P 135

(7) - De Gramnt (H.D.) - Ibid P. P (141 - 146 - 147)

(8) - ارجمنت كوران: الإمبراطورية العثمانية و الجزائر في التاريخ - عنوان محاضرة ألقاها المؤرخ في أشغال الملتقى الثاني عشر للفكر الإسلامي الذي إنعقد ببسانتة سنة 1973. المحاضرة رقم (5) ص (6).

(9) - محمد الميلي، عبد الله الشريط: الجزائر في مرآة التاريخ - مطبعة دار البعث قسنطينة - ظ (1) 1965 .

(❖) - و هذا الإفتراض في الحقيقة يحتاج إلى دليل، فلم تكن علاقات الباشوات دوما طيبة مع الطائفة. كما لم تكن دوما مع الجند و قد بدأ إنقلاب الأغوات و كأنه دفاع عن مصالح الطائفة و ذلك حين حاول الباشا الإعتداء على صفوف الطائفة و استبقاء العشر على المنح التي كان السلطان يرسلها لمساعدة السطول الجزائري، و لاشك أن العلاقة بين الطائفة و الجند متناقضة و متكاملة في آن واحد.

(10) - وصف الكاتب الأسباني (جواب كانو) الداي أنه: "... رجل غني و لكنه ليس سيد ثروته، و أب بدون أطفال، زوج بدون مرأة، طاغية بدون حرية ملك لعبيد، عبد لأتباعه... » أنظر ذلك - محمد خير فارس: المرجع السابق ص 73

Picquet (CH): Aperçu, Historique statistique et – (11)
lopographie sur l'état d'Alger à l'usage de l'Armie
expeditionnair d'Afrique, 2 Ed. Paris 1830.P 146

Degramont (H. D): Les relations entre la France, – (12)
et la régence d'Alger aux XVII siécles in h. A (A)
1879 P. 62

De Gramont (H. D.): Histoire d'Alger.. P 309 – (13)

Benachonhou (A): L'état Algerien a 1830 S. N. E. – (14)
D. Alger. P (29).

Commerce de barbarie, A. A Marseille (S; I) – (15)

Articled (N 1880 Objets) commerce de barbarie
présents au puissans du royaame d'Alger

Venture de paradis: Alger au XVIIIE. Edité Mr – (16)
Fagnon, Alger 1863 P. 19

Marcel (C): L'Algerie Turque, In initiation a – (17)
l'Algerie, Paris 1957.

Vatin (J. C): L'Alerie en 1830 in (R.A.S.J.E.R.) Vol – (18)
(VII) N° (4) A 1970 P.1042

Vatin (J. C.): L'ALGERIE EN 1830 IN (R. A. S. J. E. – (19)
P.) vol (VII) N° 4.

Benachanou (A): L'état Algerien en 1830, sec – (20)
institutions sous l'emir aek . sned alger .

boyer pierre : contribution p 49 . – (22)

(22) – و قد كانت النتيجة التي ترتبت على هذا التحول المفاجئ إن راح البايات و حكام الأقاليم – كما أشار بذلك ويليام شالر في مذكراته – يستحوذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب و هذا الظلم

الذي لا يطاق جعل الناس يهجرون البلد و يتركون السهول الخصبة ليلجأوا إلى الجبال و يسكنوا قمما لا سبيل إلى وصول الأتراك و أعوانهم إليها، أو إلى أطراف الصحراء..." ويليام شارل: المصدر السابق – ص(59).

(23) – حيث يطلقون على أفراد الانكشارية اسم (ثيران الأناضول أنظر : شارل اندريه جوليان: تاريخ افريقيا، ص 335 .

(24) – قتل غيلة حوالي (14) دايا من بين (28) دايا تعاقبوا على الحكم في النيابة ما بين (1671 – 1830). للتوسع حول هذه الإغتيالات أنظر: Histoire des pachas d'Alger (1515 - 1745 لمؤلف مجهول

(25) – Rinn (L): Le royaume d'Alger sous le dernier dey. In R. A. (1887 - 1899). T (41 - 43 .P125)

(26) – Marcel (C) Op. Cit.....p. p. (109 - 110).

(27) – Histoire des pachas : PP161-163.

(28) – محمد بيرم الخامس التونسي : صفوة الإغتبار ص8

(29) – bernard a : l'algerie , histoire des colonies francaises... p66....

(30) – محمد خير فارس : تاريخ ص 63.

(31) – سلفاتور بونو : العلاقات بين الجزائر وإيطاليا ..... ص 117

(32) – Le Tourneau (R): La régence d'Alger et le monde Turc, in l'école republicain A. 1953 54 Syndicat national des imctitearc d'Alger. P 2

(33) – Rinn (L): Op. Cit P. P. (125 - 126).

(34) – عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق. ص (475 – 476).

(35) - Lespes (R): Alger, esquise de geographie Urbaine (E) Carbonel, Paris 1830 . P 146

(36) – التميمي عبد المالك خلف: ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب العربي قبيل - الاستعمار الفرنسي - المجلة التاريخية المغربية ع / 29 / 30 السنة 1973 - ص (116 - 117).

(37) – سلفاتور بونو - المقال السابق ص (118).

(38) – يقول (بارك) أن النظام التركي لم يستطع أن ينظم أو يخلق برجوازية وطنية لم يكن ثابت على دعائم وطنية، بل كان يقوم بعملية استهلاكية فظيعة لمصادر الوطن و أنه كان في الامكان خلق طبقة متوسطة بالاعتماد على طائفة (الرياس) إلا أن هؤلاء كانوا يتمتعون بلذاتهم و العيش الفاخر دون القيام بعمل منتج... Prenant (A): Op. Cit. P (152).

(39) – Emerit (M): La situation économique de la régence d'Alger, en 1830 in (I. H.) N° (2) Année 1945 P (169).

(40) – حول دور البرجوازية الوطنية أنظر:
Berque (A): La bourgeoisie Algerienne In Hesperie Année 1949 (1 - 2) Trimestre Tome (XXXV).

(41) – Emerit (M): La situation économique de la régence d'Alger, en 1930 In(I. H.) N° (2) Année 1945 P 169.

(42) – التميمي عبد المالك: ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب العربي قبيل الاستعمار الفرنسي - المجلة التاريخية المغربية - ع 29 / 30 السنة 1983 ص (116 - 117).

(43) – محمد خير فارس - المرجع السابق. ص (99).

(44) – Boyer (P): La vie quotidienne a Alger à la veille de l'intervention, Fran caise, Hachette Paris 1963 .P. 186.

(45)- Penanti (M): Relation d'un séjour à Alger, Trad de l'Anglais par blanquier paisi 1820 P 358

(46)- يذكر (بوتان) في تقريره: « إنّ طريقة الفلاحة المتبعة هي انه في السنة الأولى يزرع لبقمح إما في السنة الثانية يزرع القمح اما في السنة الثانية يزرع الشعير. أما في السنة الثالثة فتزرع الخضروات و هذا في رأيه السبب الذي اضعف التربة فانخفض مردود الأرض. » Boutin (Y): La connaissance des villes forts balteries d'Alger, 1808 publie par esquer Paris (1927).

(47)- Canan (M): Une discription de la côte barbaresques aux XVIIe par un officier de la marine Russe, in R. A. (A) 1942 P (177).

(48)- Emerit (M): La situation.....P (170).

(49)- Boyer (P): La vie quotidienne.....P.195

(50)- Riche (R): Notes et documents de la corporation des bijoutiers à constantine avant 1830 - Im R.A 1961, P.181

(51)- ناصر الدين سعيدوني - المرجع السابق- ص 37.

(52)- Clausolles (M.P): L'Algerie pittoresque, ou histoire de regence d'Alger. Depuis les temps les jusqu'à nos jours, Paris 1853

(53)- محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث - مطبعة بن بولعيد - الجزائر 1975- ص 126.

(54)- Boyer (P): La vie quotidienne ... P. 184.

(55) – ويليام شارل: مذكرات ويليام شارل. قنصل امريكا في الجزائر (1812- 1824) ت. اسماعيل العربي - الشركة الوطنية للنشر و التوزيع: الجزائر 1982 ص 103.

(56) – عبد القادر حلمي: مدينة الجزائر، نشأتها تطورها قبل 1830 دراسسسة في جغرافية المدن ط 1 م العربية لدار الفكر الاسلامي – الجزائر 1972 ص 30.

(57) – Verture de paradis: Op. Cit, P (60).

(58) – Raynal (G. I.): Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des européens de l'Afrique I. II. Paris. 1826; P 156

(59) – مغلول عبد القادرز تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ت . فيصل عباس، دار الحداثة ط (1) بيروت 1981 - ص 55

(60) – ويليام شالر: المصدر نفسه ص (101).

(61) – A.. O. M., ss 3B: Agence de bône journal de bône lettre du Mr. Guibert C. E. à Mr. Valier en date du 19 Août (1794).

(62) – Berbrugger (A): La peste en Algerie, Afrique in exploration scientifique de l'Algerie T II Imp. Royal Paris 1847. P. 132.

(63) – Marchika (J): La peste en AlgerieAfrique. Sept. (Histoire de la peste en Algerie de 1363 - 1830 J. Carbonel Alger 1927

Guyon (X): Sur la peste d'Algerie de 1817 - 1818. In M. A. N° 106 - 107. P. 46

(64) – صالح العنتري: مجاعات قسنطينة ت. رابح بونار – الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1974 – الجزائر 43

(65) – نجد هذه الاشارات عند: مسلم عبد القادر: أنيس الغريب و المسافرات. رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع – الجزائر 1974 ص 64.

(66) – يقول حمدان خوجة: " ... في 1800 أصيبت بلاد الجزائر بقحط عظيم و مجاعة كبيرة و اجتاحت البلاد إلى الأقوات فعندئذ أمر الباشا بالنهاب إلى مراسي البحر الأسود لحمل القمح من هناك من أجل تموين القمح و قد بيع ب 28 قرش للصاع الواحد و رغم هذا الغلاء فان اكتظاظ المخازن بالجمهور قد دعي إلى وضع عدة جنود على باب من أبوابها – المصدر السابق نفسه 131 – 132.

(67) – Rozet et Carrette: Algerie, didott - frère. Paris 1942, P 118.

(68) – Valenci (L): Le magherb avant la prise d'Alger (1780 - 1830). Paris 1969 . P (21).

(69) – Boutin (Y): Reconnaisssance des villes forts et bateries d'Alger, publie par Esquer, Paris 1927.

(70) – Mersiol (E): La régence d'Alger, une par un Allemend à la fin du XVIII, 2 éme congrés national des sciences histirique 1930. Publié S. H. A. , P (315).

(71) – سعد الله: المرجع السابق – ص 162.

(72) – Haedo (Fray diego de.): Histoire des rois d'Alger - trad - de grammont a A Jourdan qAlger 1881

(73) – و يلخص لنا أحد المؤرخين الفرنسيين العلاقة بقوله: " ... فإذا كانت الحكومة تتبع أسلوب الاستبداد و الظلم يكون السكان بؤساء فلا يعملون إلا لتوفير حاجياتهم الأولية و يكون همهم الحفاظ على نمط حياتهم مما يزيد في انغلاقهم و كانت هذه صفة الحكومة و الحكام (الأتراك).

Renoudot (M): Alger tableau du royume de la ville d'Alger et de ses environs* tat du commerce de ses forces de terre de mer. 4 Ed. Revue et corrigée mongie ainé, Paris 1830.P.148.

(74) – عبد الله كنون: أبو القاسم الزياني – سلسلة ذكريات مشاهير رجال المغرب دار الكتاب اللبناني بيروت ص 35.

(75) – Boyer (P): L'évolution de l'Algerie médiane. Andrien maisonncuvre Paris 1960 - P 27.

(76) – Gallissot (R): Essai de la définition du monde de la production de l'Algerie percoloniale in R. A. S. J. E. R. Vol N° 2 1966 - P 403.

(77) – سعد الله: المرجع السابق – ص 148.

(78) – و يشير (مورقان) أن الموظفين الأتراك كانوا يدفعون ضرائبا عن وظائفهم بعد أن اشتروها فمثلا خوجة الجلود كانت وظيفته ب 300 سلطاني شهريا يدفعها لخزينة الدولة زيادة عن الرسوم.

Morgan (J): Histoire des états barbaresque, Trad de l'Anglais, par(M Boyer de prebandie T (II) (Royaume d'ALger), Paris 1757, P. P (58 -59

(79) – Benafont (D):Reflexions sur l'Algerie particulièrement sur la province de constantine. Paris 1846, P 59.

(80) – حمدان خوجة: المصدر السابق – ص 139.

(81) – Prenant (A): Op. Cit. P 150

(81) – Prenant (A): Op. Cit. P 150

(82) – Tableau de la situation des établissement frabçais dans l'Algerie Année 1830 - 1837. P 370.

(83)– حمدان خوجة: المصدر السابق – ص 142.

(84) – Shaw (Le docteur): Voyage dans la régence d'Alger. On déscription Ed. La Haye 1743 P 353.

(85) – الحسين الورثلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ و الأخبار (الرحلة الورثلانية) – تحقيق محمد بن شنب – فونتانة – ص 92.

(86) – الحسين الورثلاني: المصدر السابق – ص 92.

(87) – حمدان خوجة: اتحاف المنصفين و الأدباء في الاحتراس من الوباء (ت. ت) محمد ابن عبد الكريم – مكتبة الحياة - بيروت 1968 ص 46.

الأطماع الفرنسية وخلفياتها

العلاقات الفرنسية ـ الجزائرية :

وصفت العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية على مختلف الأصعدة بأنها علاقات مميزة .إذا ما قورنت علاقات الجزائر مع بقية الدول الأوربية الأخرى[1] . وهذا التميز مرجعه المكانة والحظوة التي أضحى يمتع بها دبلوماسيوها وتجارها وقناصلها ، بعد إبرام فرنسا لمعاهدة الامتيازات مع الدولة العثمانية في الثلاثينات من القرن السادس عشر ، في عهدي الملك فرنسوا الأول والسلطان سليمان القانوني . إذ ضمنت لهذه الأخيرة امتيازات سياسية وتجارية في كل الولايات العثمانية والتي منها الجزائر . مثلا كانت لها مؤسسات تجارية في العديد من المدن الساحلية الجزائرية مثل عنابة ، القالة ، القل ، رأس بونة ، يمارس فيها التجار الفرنسيون مختلف الأنشطة الاقتصادية ، ويتمتعون في نفس الوقت من التسهيلات التي منحتها لهم السلطات الجزائرية [2].وقد وصلت هذه العلاقات إلى ذروتها أثناء الثورة الفرنسية ، باعتراف إيالة الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت فيه تحت حصار أوربي محكم[3] . وتطورت العلاقات بين البلدين إلى درجة أن منحت الجزائر الحكومة الفرنسية في العديد من المرات قروضا بدون فوائد ، لشراء الحبوب الجزائرية ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل سارعت حكومة الجزائر إلى فتح الموانئ الجزائرية أمام التجار الفرنسيين ، بعد أن أغلقت في وجههم الأسواق الأوربية . ولم تتوتر هذه العلاقات سوى بعد الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798 م، ومسارعة الباب العالي إلى الضغط

على حكومة الإيالة ، لقطع علاقاتها مع فرنسا وإعلان الحرب عليها ، ولم تجد حكومة الداي مصطفى سوى الرضوخ للضغوطات العثمانية .

لم تستمر العلاقات الفرنسية . الجزائرية على تلك الوتيرة والوشائج القوية ،التي ميزتها فسوف تطفو على مسرح الأحداث العديد من المعطيات والتطورات المتعلقة بالوضع الداخلي في فرنسا والمستجدات الجديدة التي أصبحت تتحكم في النظام العالمي الجديد وتوجهه ، ومنها الإيديولوجية الاستعمارية العدوانية التي بدأت تستحوذ وتسيطر على فكر الطبقة السياسية الأوربية عامة والفرنسية خاصة منذ نهاية القرن الثامن عشر[4].

و ساهمت المرحلة النابليونية التي عاشتها فرنسا في ترسيخ هذا التوجه الذي تسلكه الحكومة الفرنسية في علاقاتها الخارجية ، وبصفة خاصة مع العالم الإسلامي الذي كانت الجزائر جزءا منه . فقد خرجت فرنسا منهكة بعد سلسلة من المعارك ضد المماليك والإمبراطوريات والأوربية ، فأرادت تعويض خسارتها هذه في القارة الأوربية، إلى التطلع والبحث عن مستعمرات جديدة تكون بعيدة عن أوربا والعالم الجديد ، فبدأ تطلعها يتوجه صوب منطقة المغرب العربي بالضبط نحو الجزائر .

المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر قبل 1830 :

إنّ تفكير فرنسا في احتلال الجزائر وسعيها الحثيث لتحقيق ذلك ليس وليد القرن التاسع عشر ، إنما يعود إلى عهد الملك لويس الرابع عشر، وهذا بشهادة أحد مؤرخيها وهو أوغسطين برنار في كتابه

"الجزائر" حيث يقول: "إن احتلال الجزائر هي ثمرة ثلاثة قرون من جهود متواصلة باستمرارية جديرة بالتقدير" .

بدأت الحكومة الفرنسية في تجسيد نواياها المبيتة ضد الجزائر منذ أواخر القرن الثامن عشر ، بالاستعداد والتحضير لحملة عسكرية . وذلك بجمع مختلف المعلومات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تخص إيالة الجزائر . و كان مصدر هذه المعلومات، القناصل والتجار والأسرى والمبعوثين الفرنسيين الذين أقاموا في الجزائر، أو أرسلتهم الحكومة الفرنسية خصيصا للتجسس على قدراتها وإمكاناتها .وقد سارع كل واحد من هؤلاء في وضع المشاريع والخطط الكفيلة بتدمير الإيالة ، والفوائد التي تعود على فرنسا من وراء هذا العمل العسكري . إلا أن الظروف الداخلية والخارجية التي عرفتها فرنسا كانت تحول دائما دون تحقيق وتنفيذ مشروعها الاستعماري . الاستيطان في الجزائر . وبعد أن تجمعت لها كل المعطيات الآنفة الذكر المتعلقة بالجزائر ، وتهيأ لها الظرف الدولي استغلت مجموعة من الذرائع الواهية لتعلن الحرب على الجزائر سنة 1830 . ولكثرة هذه المخططات والمشاريع الإستعمارية ، فإننا سنكتفي بتلخيص أهمها فقط [5] .

. مشروع Dekercy :

تعود أهمية مشروع كارسي ، إلى أن كل المشاريع والخطط العسكرية التي أعدتها الحكومات الفرنسية في الفترات اللاحقة من أجل احتلال الجزائر، قد أخذت ما ورد في تقريره. أقام كارسي في مدينة الجزائر

مدة ثمان سنوات 1782 . 1791 كقنصل عام للحكومة الفرنسية. وقد مكنته هذه الإقامة من الإطلاع على أوضاع الايالة السياسية والاقتصادية والعسكرية عن كثب ، خاصة وأنه قد خص بالتقدير والاحترام من طرف السلطات الجزائرية. وقد وضع كارسي مشروعين لاحتلال الجزائر ، الأول كان سنة 1782والثاني في 1791 . الأول سماه " **مذكرة حول الجزائر** " استهله بالتطرق لموضوع العلاقات الدبلوماسية والتجارية الفرنسية – الجزائرية وطبيعتها . وفيه يحذر حكومة بلاده من مغبة قطع علاقتها مع الجزائر ، لأنه إجراء لا يعود بالفائدة عليها . وينصحها مقابل ذلك إظهار الصرامة والجدية في تعاملها مع الجزائر.وأوضح كارسي في مشروعه بأن القنصل الفرنسي وجد نفسه بين اختيارين؛ إما الانسحاب أو ترضية الداي وحسبه أنه يحبذ الاختيار الأول .كما اقترح في مشروعه هذا عقد بلاده اتفاقا محددا مع إيالة الجزائر حول افتداء الأسرى ، حتى لا يتحول موضوع الأسرى الى أداة ضغط بيد الجزائريين في حالة إعلان الحرب وبذلك فهو يرى أنه قبل إرسال الحملة العسكرية ، يجب على فرنسا القيام بعدة إجراءات إستباقية منها ؛ فدية الأسرى ، ثم سحب قنصلها وأخيرا احتلال جزيرة طبرقة لان موقعها الاستراتيجي يساهم في إنجاح الحملة ويقوى من مكانة فرنسا .

أمّا عن الخطة العسكرية الواجب إتباعها في حالة ما قررت حكومته احتلال الجزائر فهي تعتمد على استعمال الجيش البري فقط. كما أوصى بهدم كل الحصون والقلاع ،ونقل المدافع إلى فرنسا . أما

عن الموقف الواجب اتخاذه تجاه الجزائر بعد احتلالها ،فيعتمد على تأسيس حكومة مشكلة من الأهالي ،وتكون نتيجة هذا الإجراء انتعاش الحركة التجارية بين البلدين ، مما يساهم في ازدهار تجارة فرنسا مع الجزائر أكثر من أية دولة أخرى . أما مشروعه الثاني ، فقد أنجزه في السنة التي عاد فيها إلى باريس ، أي في سنة 1791 .

- ظروف تعيين الداي حسن باشا .
- سلطة وكيل الحرج في تسيير شؤون الدولة .
- اعتداءات البحرية الجزائرية على السفن الفرنسية .
- العلاقات الخارجية لإيالة الجزائر بالدول الأوربية .
- وضعية الأسرى الأوربيين بالجزائر .
- الوضعية الاقتصادية للجزائر ، التجارة ، الخزينة .
- القوات البحرية الجزائرية .
- المخطط العسكري للاستيلاء على الجزائر.
- نتائج الحملة العسكرية على المستوى الإفريقي والأوربي وموقف الدولة العثمانية وفي الأخير مصير الجزائر .

وقد كرر في مشروعه الثاني ، ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات قبل إعلان الحرب على الجزائر ومنها : إخراج الرعايا الفرنسيين المقيمين على الأراضي الجزائرية ، سحب كل السفن الفرنسية من الموانئ الجزائرية ، إعلان الحصار البحري على مدينة الجزائر تشديد الرقابة على موانئ الإيالة لمنع البحارة الجزائريين من الإبحار ، تليها

المرحلة الأخيرة ، والمتمثلة في حشد القوات اللازمة لإخضاع المدينة .أما انسب منطقة لنزول القوات الفرنسية ، حسب رأيه فهي منطقة "سيدي فرج" ، التي تبعد ثلاثة فراسخ من غرب مدينة الجزائر [6].

. مشروع François Philipe le Maye :

هو مشروع عسكري قام بكتابته هذا الأخير سنة 1800 م. تضمن محورين الأول لمحة حول الوضع السياسي ،و الاقتصادي و القضائي ،و التجاري ،و العسكري ،و الإحصائي للإيالة . أما المحور الثاني فقد خصصه للمخطط العسكري و الطريقة والكيفية التي يتم بواسطتها الهجوم على مدينة الجزائر و الاستيلاء عليها ..وأوصى في هذا السياق أن يكون نزول القوات الفرنسية مفاجئا وسريعا في شرق وغرب مدينة الجزائر وفي يوم واحد . تليه مرحلة الاستيلاء على برج "مولاي حسن" الذي يشرف على هذه المدينة . وختم مشروعه بالتأكيد على الفوائد الجمة التي ستجنيها فرنسا من وراء الاستيلاء على الجزائر وعلى رأسها الكنوز الثروات الهائلة الموجودة بالخزينة ، والأراضي الزراعية الشاسعة الصالحة لزراعة الكروم [7].

. مشروع Dubois-Thainville :

قدم هذا المشروع إلى نابليون بونابرت في 1801 ، تحت عنوان " Précis des Mes opérations en Afrique " . ويعتبر هذا العمل دراسة مفصلة عن إيالة الجزائر في بداية القرن التاسع عشر أكثر منه تقرير عسكري . وتضمن هذا المشروع نقاطا عدة تتمحور حول طبائع

الحكـام ودور اليهـود ، الوضـعية الاقتـصادية للإيالـة وإمكانانهـا العسكرية البرية والبحرية. وفي خاتمة التقرير، حث للحكومة الفرنسية على تخليص الجزائريين من الاستبداد التركي .ولهذا يمكن اعتبار هذا المشروع عبارة عن مذكرة مفصلة حول مختلف الأوضاع بالايالة سنة 1801 أكثر منه تقريرا عسكريا . وتلبية لرغبة السلطات الفرنسية في معرفة دقائق الأمور في إيالة الجزائر، استغل DUBOIS.T كل تجاربه السابقة وإطلاعه الواسع بأوضاع الايالة في صياغة دراسة تكون أكثر تفصيلا وشمولية عن دراسته السابقة . في سنة1809، قدم مذكرته الثانية عن إيالة الجزائر الى وزير الخارجية الفرنسي Dechampagny بعنوان " **حول الجزائر** " .

ضمّن ديبوا تانفيل مذكرته هذه معطيات جد هامة تخص الإيالة و منها معلومات عن جغرافية الجزائر ومناخها وأرضها ، و أهم زراعاتها ، ومدنها الرئيسية . وكذلك معلومات عن شكل النظام السياسي السائد، التقسيمات الإدارية م ، أنواع السكان وعاداتهم وطبائعهم . زيادة على هذا، أفرد حيزا معتبرا للقدرات العسكرية للإيالة وإمكاناتها الاقتصادية مثل التجارة والنفقات والمداخل والعملة . وفي خاتمة المذكرة ينبه حكومته لتفادي الوقوع في نفس الأخطاء التي وقع فيها الأتراك. فذكر مجموعة من المقترحات والوصايا التي على السلطات الفرنسية إتباعها ، لتستقر لها أوضاع الجزائرومنها تمكين الجزائريين من حرية العمل وضمان ملكياتهم [8].

- المخططات النابليونية :

ساهم إجماع كل الدراسات والتقارير التي كتبها القناصل والجواسيس والأسرى الفرنسيون عن الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية التي تتمتع بها الجزائر ، في ضرورة احتلالها وضمها للإمبراطورية الفرنسية ، وخاصة وأن هذه الأخيرة وضعت نصب أعينها تجسيد مشروع نابليون بتحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة فرنسية ، ولا يتأتى لها هذا دون احتواء الجزائر . فسقوط الجزائر ، معناه القضاء على النفوذ التجاري والبحري البريطاني في البحر الأبيض المتوسط ، وفتح الأسواق الإفريقية أمام البضائع الفرنسية .

ومن هذا المنطلق اعتمدت سياسة نابليون تجاه الجزائر في هذه الحقبة التاريخية ، في المقام الأول على جمع المعلومات المختلفة عن الإيالة خاصة فيما يتعلق بالجوانب العسكرية والطبوغرافية والاقتصادية والاجتماعية.فطلب من كل الذين عاشوا في الجزائر من قناصل أو أسرى بكتابة ما يعرفونه عنها في شكل تقارير أو عروض حال دقيقة ومفصلة ، تساعد الجانب الفرنسي في التحضير للقيام بعمل عسكري أما المقام الثاني فهو تكثيف البعثات الدبلوماسية الفرنسية للتجسس على الجزائر وكشف مواطن القوة والضعف فيها .

- مشروع Jean Bon Saint -André :

قدّم هذا المشروع ردا على مجموعة من الأسئلة الموجهة إليه،من طرف وزير البحرية والمستعمرات الفرنسي " ديكريه " تنفيذا لرغبة نابليون بونابرت . أكد صاحب هذا المشروع على أهمية العودة إلى ما

كتبه " كارسي " ، خاصة فيما يتعلق بالجوانب العسكرية . أما ما يتعلق بالجانب الاجتماعي فقد أشار إلى ضرورة استشارة " بيرون" المدير العام للشركة الإفريقية بالبلاد البربرية. أما عن الخطة العسكرية الواجب إتباعها لدحر مدينة الجزائر ، فقد أكد على أهمية النزول الفرنسي في " رأس ماتيفو" و "سيدي فرج " في آن واحد . ولتأمين نجاح الحملة العسكرية ، اقترح إشغال الجزائر بإثارة حرب مع تونس أما ميدانيا ، فإنه يرى ؛ البداية تكون بتكثيف القصف البحري بإعتباره الوسيلة الوحيدة والفعالة التي تلحق بالجزائر أكبر الأضرار المادية .أما الخطوة الثانية ، تقسيم الجيش الفرنسي الى قسمين ، الأول تكون نقطة نزوله منطقة " رأس ماتيفو" والثاني " سيدي فرج " ثم يزحف الجيشان نحو المرتفعات الخلفية لمدينة الجزائر كنقطة التقاء ومنها يكون الهجوم العام على "برج مولاي حسن " وبذلك تستسلم المدينة دون مقاومة ، بعد تحييد دفعاتها . ورغم أهمية هذا المشروع ، إلا أن السلطات الفرنسية لم تعطه الأولوية ، بسبب انشغال فرنسا بتطورات الأحداث في العالم الجديد وفي الشرق الأدنى[9].

. مشروع Thedenant (1802):

جاء مشروع **تيدينا** تحت عنوان " **نظرة حول إيالة الجزائر** " . إن مضمون هذا المشروع لا يختلف كثيرا عن المشاريع السابقة من حيث المعلومات التي تخص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية للإيالة الجزائر ، والفوائد التي تعود على فرنسا من وراء احتلالها لهذه

الأخيرة .إلا أن " تيدينا " أشار إلى صعوبة الهجوم البحري على مدينة الجزائر ، ولهذا يؤكد على أهمية الهجوم البري ، الذي وضع له خطة عسكرية ، حدد فيها نقطة النزول والمسالك الدروب التي على الجيش الفرنسي أن يسلكها .

حدّد " تيدينا " شاطئ تنس الواقع غرب مدينة الجزائر كنقطة إنزال ، وذلك لتميزها بعدة مواصفات منها طبوغرافية المنطقة الملائمة جدا للنزول ، وكذلك خلوها من التحصينات والدفعات العسكرية . إلا أن هذا المشروع كانت نهايته مثل الذي سبقه ، فقد حالت الظروف الدولية ، دون تجسيد ما ورد[10] .

. مشروع Pierre Hulin (1802):

أرسل Pierre Hulin ضمن البعثة الفرنسية المتوجهة لمدينة الجزائر بقيادة الأميرال الفرنسي "ليسقري" للتفاوض مع الداي حول موضوع تجاوزات البحارة الجزائريين ضد السفن الأوربية ، التي تحمل الراية الفرنسية.وأثناء تواجده هناك راح يتجسس على أسرار الحكومة التركية ويجمع المعلومات عنها. وبعد عودته إلى باريس اعد مشروعا لاحتلال الجزائر بعنوان " ملاحظات حول جمهورية الجزائر ".

ورغم أنه لم يضع خطة للاستيلاء على مدينة الجزائر ، إلا أنه تطرق في تقريره الذي سلمه لنابليون بونابرت،إلى مواضيع عدة في غاية الأهمية ، تخص النظام السياسي والوضع الاقتصادي والاجتماعي، مع

إرفاق تقريره بصورة لمدينة الجزائر كان قد رسمها بنفسه . حدد فيها الخليج والساحل وما يتضمنه من تحصينات ومرتفعات جبلية . ورغم الأهمية التي يكتسيها هذا المشروع ، إلا أن انشغالات فرنسا الدولية والداخلية حالت مرة أخرى دون تجسيده[11] .

. مشروع Boutin 1808 :

يعتبر مشروع الضابط "بوتان" من أهم المشاريع الإستعمارية التجسسية التي وضعت عن إيالة الجزائر في القرن التاسع عشر إذا ما قورن بالمشاريع التي سبقته ، وذلك لغزارة ماورد فيه من معلومات وإحصائيات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وطبوغرافية ، وخاصة وأن صاحبه يمكن إعتباره من المتخصصين في مجال الجوسسة وجمع المعلومات . ولهذا فقد جمع فيما كتبه عن الجزائر ، كل المعطيات ودقائق الأمور مهما صغرت ويستفيد منها من يريد أن يحتل الجزائر بأقل الخسائر الممكنة .

يحمل مشروع "بوتان" عنوان " الإستعمار " ، وبذلك تتضح الأهداف والنوايا المبيتة لدى الجهات الفرنسية التي كلفته بهذه المهمة . ولأهمية ما تضمنه كتابه ، فقد أعتمد من طرف وزارة الحربية الفرنسية ، كأحسن مصدر يمكن الإستعانة به من أجل التحضير للحملة العسكرية . وطبع تقريره في كتاب و أقتطعت عدة مقاطع منه وجمعت في دليل مع إضافات وتعديلات ، ثم وزع على قادة مختلف تشكيلات الجيش الفرنسي المتجهة للجزائرسنة 1830 .وقد إلتزم هؤلاء

أثناء توغلاتهم وهجماتهم ومعاركهم وتحركاتهم التكتيكية ، بنفس الملاحظات والتحليلات والإرشادات الواردة في الكتاب . وقد جاء الكتاب على الشكل التالي :

. وصف مدينة الجزائر وضواحيها ، أبراجها ، تحصيناتها .

. الإمكانيات العسكرية لحكومة الداي .

. المدن والموانئ الجزائرية وأهميتها : عنابة ، القالة ، القل ،جيجل ، بجايةدلس ،مدينة الجزائر ، شرشال ،رأس تنس ،أرزي ، وهران ، مرسى الكبير مستغانم .

. المعطيات المناخية والطبيعية .

. المعطيات الإجتماعية : السكان ، اللغة ، الأمراض والأوبئة .

ـ المعطيات الإقتصادية : التجارة الداخلية والخارجية ، الصناعة والموارد الأولية ، الزراعة والمحاصيل الزراعية . النقود والمقاييس

. المعطيات الطبوغرافية : التضاريس الطبيعية ، الطرق ، المسافات ، المياه ، الأنهار .

. الخطة العسكرية للهجوم: مكان وتوقيت الإنزال البحري، الجيش الضروري للحملة .

ـ مشروع Pierre Duval :

قدّم بيار دوفال مشروعين عسكريين لاحتلال مدينة الجزائر، الأول سنة 1819والثاني في سنة 1827 ، أصر في كليهما على ضرورة ضرب الحصار البحري على مدينة الجزائر، باعتباره الوسيلة الوحيدة

لإخضاع هذه الأخيرة . وما يمكن الإشارة إليه في هذا السياق ، أن مشروعه الثاني ، كان تنفيذا للأمر الصادر له من وزير البحرية و المستعمرات الفرنسية Grouzol le Comte chabrol . وتطرق في هذا المشروع لأهم الأحداث التي عاشها وعاصرها أثناء إقامته بمدينة الجزائر ،وضمنه أيضا وصفا طوبوغرافيا لمدينة الجزائر مع استعراض للوضعية العسكرية والاجتماعية للإيالة.وأخيرا الخطة العسكرية التي حدد فيها نقطتين للنزول. الأولى اعتبرها نقطة أساسية وتكون غرب المدينة برأس فاكسين . أما النقطة الثانية وهي ثانوية في رأيه ، فتكون شرق المدينة في الشاطئ الممتد من وادي الحراش إلى برج البحري [13].

. مشروع اللجنة العسكرية 1828 :

في 10 أكتوبر 1828، قام وزير الحربية الفرنسي Decaux بتشكيل لجنة من العسكريين الفرنسيين من أجل التحضير للقيام بحملة عسكرية ضد الجزائر. وتضمن تقرير اللجنة عدة محاور أساسية منها : أهداف الحملة ، تشكيلات الجيش البري والبحري الفرنسي المزمع إرساله للجزائر، قيادة الأركان والمصالح الإدارية المشاركة، وقطع الأسطول المخصص للنقل . وتحديد نقطة التقاء تشكيلات الحملة ، والزمن المناسب لنجاح الحملة ، تقدير النفقات المالية التي تكلفها الحملة ، ونقطة النزول ، وأخيرا العمليات العسكرية التي على الجيش القيام بها بعد نزوله على الشاطئ الجزائري. وقد

اتفق أعضاء اللجنة على أن النصف الثاني من شهر أبريل، هو التاريخ المناسب لانطلاق الحملة ، على أن يبدأ ضرب الحصار على مدينة الجزائر في أوائل شهر مايو وعلى أن لا تتجاوز العمليات العسكرية شهر أوت ، لأن البحر في هذه المنطقة يكون هادئا . وتم الاتفاق على أن أحسن منطقة للنزول هي شبه جزيرة سيدي فرج . إلا أن انشغال الحكومة الفرنسية التي كان يرأسها Martignac بالحرب في المورة اليونانية ، أجل تنفيذ هذا المشروع[14].

إنّ المعلومات والتحاليل ووجهات النظر التي وردت في هذه التقارير والمشاريع ، لها قيمة تاريخية كبيرة ، رغم أنها كتبت من طرف فرنسيين متعصبين ، إلا أنها من جانب آخر تعطينا صورة تكاد تكون كاملة وشاملة عن طبيعة الأوضاع العامة التي كانت عليها الإيالة أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر ، على المستوى الداخلي والخارجي . ويمكن إجمال ملخص هذه التقارير في النقاط التالية ، وهي التي عرف الفرنسيون كيفية استغلالها لصالحهم :

. توتر العلاقات الجزائرية . العثمانية .

. السيطرة والنفوذ اليهودي على الاقتصاد الجزائري .

. ضعف القدرات العسكرية والدفاعية الجزائرية .

ـ ضعف شخصية حكام الجزائر وانحطاطهم الثقافي والفكري ، وافتقادهم لرؤى سياسية وإستراتيجية تمكنهم من درء الأخطار المحدقة بالجزائر .

- حادثة المروحة والتبريرات الفرنسية :

إنّ الذريعة الرئيسية التي تذرّعت بها فرنسا الإستعمارية لاحتلال الجزائر، هي حادثة المروحة . والسبب الذي أدى إلى هذه الحادثة هي قضية الديون التي كانت على الحكومة الفرنسية لصالح اليهوديين الجزائريين بكري وبوشناق. إذ أن فرنسا كانت تماطل في عملية تسديد هذه الديون ، بل وصل بها الحد إلى رفض طرح هذه القضية ولو حتى للمناقشة .وقد أصرت الحكومة الجزائرية على أن تقوم فرنسا بتسديد هذه الديون مهما كانت الظروف، إذ أنها كانت تعتبرها من صميم السيادة الجزائرية، فما هي قصة حادثة المروحة هذه؟.

إنّ جل المصادر التاريخية ومنها الفرنسية تتفق على أن تاريخ حدوث هذه الواقعة كان خلال أواخر شهر أفريل 1827، إلا أن سيمون بفايفر، ينفرد تقريبا لوحده بتاريخ اليوم الثاني من عيد الفطر لسنة 1828 (15). وملخص الحادثة؛ أنه حضر كما جرت العادة قناصل الدول الأجنبية المعتمدين بالجزائر لزيارة الداي بمناسبة العيد، ومن بينهم القنصل الفرنسي دوفال **Deval** ، ودار الحديث بين الداي والقنصل حيث سأله الداي عن السبب الذي منع الحكومة الفرنسية من الرد على برقياته العديدة الخاصة بقضية الديون، فكان جواب دوفال في منتهى الوقاحة ، إذ قال الداي حسين: "إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم" وهذا جعل الداي حسين لم يتمالك نفسه من الغضب خاصة وأن الإهانة كانت أمام جمع غفير من الناس، فضربه بالمروحة

ضربة واحدة، إلا أن دوفال ادعى أنه ضرب ثلاث مرات". وقال الداي حسين من جانبه ؛ أنه ضربه بسبب إهانته له، إلا أن بعض الروايات تقول أن الضرب لم يقع أصلا، ولكن وقع التهديد بالضرب (16).

هذه الحادثة مهما كان شكلها وطبيعتها، فإننا نرى أنها مجرد مكيدة كان يسعى إليها القنصل دوفال، ومن ورائه حكومته في باريس لإسقاط الداي فيها، لأنه كان بالإمكان أن لا تحدث من أساسها، لو كان رد القنصل مؤدبًا ومحترمًا على سؤال الداي، إلا أن الرد المهين استفز مشاعر الداي الذي شعر بالإهانة أمام أعضاء ديوانه، والعديد من قناصل الدول الأجنبية، فلو حدث هذا الحادث في غير هذا الموضع لما كان رد فعل الداي بذلك الشكل، ولقد حاول حمدان خوجة تبرير رد القنصل دوفال بعدم إجادته للغة التركية ، إذ أنه لم يكن يعرف معانيها ولا عبقريتها (17)، إلا أن هذا التعليل ضعيف جدًا وغير قائم على أسس منطقية، إذ لم يكن هناك ما يمنع دوفال من التحدث باللغة الفرنسية. ونحن نعرف جيد أن التقاليد والأعراف الدبلوماسية تفرض على كل الدبلوماسيين والساسة أن يدققوا جيدا في كل كلمة يتفوهون بها، فلماذا لم يتبع دوفال هذا التقليد؟.

في الحقيقة أن دوفال كان يقوم بتنفيذ مؤامرة متفق عليها مسبقا مع رجال حكومته بفرنسا بهدف خلق أي سبب أو حجة لإعلان الحرب ضد الجزائر قصد الاستيلاء عليها وهناك جملة من الأدلة دفعتنا إلى هذا الاستنتاج وتتمثل في :

1- كون دوفال شخص بارع في أعمال الغش والرشوة وفساد الذمة.

2- طول المدة التي قضاها في الجزائر كقنصل ، إذ تم تعيينه في هذا المنصب في شهر أوت 1815 أي مباشرة بعد مؤتمر فينا الذي تقرر فيه ضرورة تدمير القوة العسكرية الجزائرية كما أن هذه المدة (1815 – 1827) سمحت له بشكل جيد بدراسة وتحليل شخصية الداي حسين الذي عايشه لمدة تسع سنوات (1818 – 1827) وكذلك معرفة المجتمع الجزائري معرفة جيدة، والتعرف على مدى قوة الجيش الجزائري،ونقاط ضعفه وغيرها من القضايا الهامة .

3- طلب الداي حسين من فرنسا بسحب قنصلها من الجزائر خلال سنة 1827 ، ولكن فرنسا بدلا من أن تقوم بذلك قامت في العديد من المرات بإرسال سفنها الحربية إلى ميناء الجزائر كنوع من التهديد للداي حسين .

4- ما ذكره سيمون بفايفر من أنه في "اليوم نفسه- الذي وقعت فيه حادث المروحة- ظهرت في ميناء الجزائر سفينة شراعية فرنسية، كما لو أنه كان على موعد معها فأخذته واتباعه ونقلتهم إلى فرنسا (18) وهذا يدفعنا إلى القول أن القنصل دوفال تلقى الضوء الأخضر من حكومته أن يفعل شيئًا معينا في حضرة الداي حسين في ذلك اليوم ليستفزه ،وليتم اتخاذ رد فعل الداي كحجة لغزو الجزائر، وهو ما حدث بالفعل، كما أن ما رواه بفايفر عن الداي يثير العديد من التساؤلات، بل والكثير من الاستغراب، فلا يمكن أبدا اعتباره مجرد صدفة، بل مؤامرة مدبرة بحنكة، ولقد نجح دوفال في أن يجعل الداي حسين يسايره في لعبته القذرة .

الإحالات :

(1). عن العلاقات الفرنسية . الجزائرية أنظر :

- جمال قنان : العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790 . 1830 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر .

- محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية للشرق الجزائري 1792 . 1830 ، الجزائر .

- جون ب . وولف : الجزائر وأوربا 1500 . 1830 ، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله ، الجزائر ، 1986.

- Charles - Roux (F) : la France et l'Afrique du nord avant 1830. paris 1932.

(2). عن المؤسسات الفرنسية التجارية في الجزائر أنظر :

- Masson (P.) : histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque 1560-1793. paris 1903.

- Nettement , Alfred : Histoire de la conquête d'Alger . jacques le coffre, paris Lyon . 1867.

(3) - أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الحديث ، بداية الاحتلال ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1970 .

(4) - جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994.

(5). ومن المشاريع الأخرى نذكر :

. مشروع لبني دوفيليفيك (1827/07/10)

. مشروع جون دونيس باربيي في 30 اوت 1827

. مشروع تيوار دي بيتي 20 سبتمبر 1827

. مشروع المركيز دي كليمون تونير في 14 اكتوبر 1827

. مشروع شابرول في 22 اوت 1827.

(6)- « Mémoire sur Alger » , par de kercy , Fol 131-140. volume 10.

(8)- << précis de mes opérations en Afrique >> Dubois-Thainville. Fol 47 et sq. volume 13, M.A.E

(9) - << Mémoires adressé au ministre des relations extérieurs , en réponse a des questions sur les sources de la régence d'Alger dans le cas ou la France lui ferait la guerre, par jean bon Saint-Andre , Ancien Commissionnaire a Alger >> Fol 260-277. archives du Ministère des affaires étrangères , mémoires et documents, Algérie volumes 2. M.A.E

(10) -<<coup d'œil sur la Régence d'Alger , par le citoyen Thédenat Commissaire des relations Commerciales a Savone . Savone le 1fructidor An x >> Fol 191- 198.volume 10 MAE

(11) - <<Observation sur la république d'Alger >>, par Hulin , Fol 199-209. volume 10, M.A.E

(12) - <<Reconnaissance générale des villes , forts et batteries d'Alger, des environs, etc .., faite en conséquence des ordres et instructions de son excellence monseigneur Décrés , ministre de la marine , en date des 1er et 2éme mai pour servir au projet de descente et d'établissement définitif dans ce pays, par le chef de bataillon Boutin >> Archives du Ministère de la Guerre , Etat Major de l'Armée de terre, Mémoires et Reconnaissances 1314 . Ministère de la Guerre , Etat -Major de l'armée de terre, Mémoires et reconnaissances 1314.

(13)- << Mémoires sur les difficultés et les facilites d'une expédition par terre contre Alger 7aout 1827, rédigé par Mr Duval, consul général de France a Alger >> Fol. 153-162. volume 11, M.A.E

(1) - << rapport de Dupetit - Thouars a son excellence le ministre de la Marine et des colonies , sur Alger,

20septembre 1827 >>. Archives du Ministère de la Guerre . Expédition d'Alger Correspondance .

(1)-<< Rapport de Clermont – Tonnerre au Roi sur Alger >>.

(14) -<< Résumé du projet d'expédition contre Alger par la commission nommée par les décisions de son excellence le Ministre, secrétaire d'état et de Guerre en date des31juillet et 19aout1828 >>.

(15)- سيمون بفايفر:مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر أبو العيد دودو، ص33.

(16)- حمدان بن خوجة: المرآة تعريب وتقديم محمد العربي الزبيري (ش.و.ن.ت.الجزائر) ص 180 - 181.

(17)- المصدر نفسه ص 180 .

(18)- يفايفر:ص 32.

التحضيرات والإستعدادات الفرنسية
لغزو الجزائر

القيادة العسكرية للحملة :

بعد إستلام الملك الفرنسي مقاليد الحكم في فرنسا ، تولى شخصيا عملية الإشراف على متابعة التحضيرات والإستعدادات الجارية على قدم وساق لتجهيز الحملة العسكرية (1) ، وتجسيد مشروع الحلم انطلاقا من ميناء طولون الفرنسي باتجاه سيدي فرج . كانت المشكلة الأولى التي صادفت الملك شارل العاشر ، هو اختيار القائد الذي سيتحمل مهمة قيادة الحملة العسكرية وتحقيق الانتصار. وقد رد على حيرة الملك أحد مقربيه وهو "دوبوتي" قائلا : " جلالة الملك الحقيقة أنه على الرغم من تجربتي الطويلة والتي أعتبرها متواضعة لا يمكنني اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة بالذات ،غير أنه إن تفضلتم يا سماحة الملك يوجد ضمن رجالات الجيش الفرنسي الكثير ممن هم قادرون على تولي هذه المهمة وضمان النتائج المرجوة ،ولكم قائمة القادة العسكريين.

لم يكن الملك شارل العاشر مبسوطا من ردّ الضابط "دوبوتي توارس" ، وأعاد عليه السؤال بلهجة غليظة : " سؤالي كان دقيقا، وأريد جوابا بمثل دقة السؤال ، فلو كنت وزيرا للبحرية، من كنت ستعيّن قائدا عاما للأسطول... ؟ فما كان على "توارس" إلا أن أجابه من غير تردد : " إني لا أرى أنسب لذلك سوى "الأميرال دوبيرى AMIRAL DUPERRE كان دوبيري معروفا على مستوى الدوائر السياسية الملكية بتوجهاته اللبيرالية وعلاقاته المتميزة مع المعارضة الفرنسية غير أن ذلك لم يمنع

الملك من أن يستفسر عن دواعي اختيار " دوبيري " قائدا . أكد " توارس " أنه إعتمد في اختياره هذا على عدة اعتبارات وعوامل أهمها على الإطلاق: أن الأميرال دوبيري قاد أكبر و أهم المعارك البحرية التي خاضتها فرنسا الملكية خلال السنوات القليلة القريبة ، و أيضا لأنه يشكل أكثر أميرالات فرنسا الذين يحضون بثقة سلك البحرية . فخلال حرب إسبانيا كان دوبيري هو القائد الذي افتك أكثر الإعجاب لحنكته وثباته، زيادة على أنه هو الذي أشرف على عملية التحضيرات والهجوم البحري، الذي استهدف بحر جزيرة ليون(2) .

والحاصل أنّ هذه الانطباعات والميزات، أهلت هذا القائد للتفوق على بقية أقرانه من الضباط الفرنسيين ،ليكون المرشح الأوفر حضا لتولي عملية الإشراف على الحملة، لا سيما وأن زملاءه كانوا يكنون له الاحترام والطاعة ؛ كما كان محبوبا بين عناصر البحرية الفرنسية . وبالرغم من ميولاته اللبرالية ، إلا أنه أستطاع أن يفتك مركز القيادة العامة للحملة ، ويفوز بالثقة المطلقة من طرف الملك شارل العاشر . أما عن موقف الصحافة من هذا التعيين ، فقد أحجمت عن التعليق بجرد الإعلان عنه. في الوقت الذي رشحت فيه مختلف الأوساط والدوائر الفرنسية السياسية القائد " De Regny" .

بمجرّد التحاقه بباريس قادما إليها من مدينة براست ، شرع "دوبيري" مباشرة في الاتصال بمختلف اللجان والمصالح ، وتفقد وضعية و جاهزية البحرية الفرنسية . وبعد مدة حرر تقريرا رفعه الى

وزير البحرية الفرنسي يوم 02 مارس 1830 ، بين فيه الاحتياجات من حيث العدد والعَدة و وتقديراته للمدة الزمنية التي تستغرقها الحملة خلال مراحل التحرك من ميناء طولون الفرنسي باتجاه الجزائر ورجّح تأخر إقلاعها إلى غاية شهر جوان ، غير أن حوصلة التقارير التي انتهى إليها دوبيري جعلته يقترح في الأخير تأجيل الحملة الى السنة الموالية حتى يتم تجميع كل القوات في ميناء طولون " TOULON" يوم 20 أبريل وتمكينها من التحرك في أول شهر ماي كما قدر المدة الكافية للإنزال الكامل بين 10 و 12 يوما على أقصى تقدير . وعلى هذا الأساس تأكد تعيين القائد العام دوبيري DUPERRE بتاريخ 13 مارس 1830.

وفي اليوم الثالث من شهر أفريل ، انتهى دوبيري إلى وضع برنامج حدد فيه الخطوط العامة للحملة ، والمواقع الثابتة لقادة الأسطول والجيش زيادة على التعليمات الخاصة بالإنزال في سيدي فرج للوحدات القتالية منوها بمسؤولية الأسطول والجيش في ذلك خاصة حول ما يتعلق بنقل المصابين والمرضى، إذا ما صدر عن الأسطول البحري الجزائري ردة فعل دفاعية ، وهنا تدخل وزير البحرية مضيفا : " إنني أقف أمامكم وفي نفسي قناعة راسخة تقوم على النجاح الكامل للإنزال ، لكن إذا حصل أمرا حال دون إنزال القوات الفرنسية على الساحل ، فإنه يتوجب على الأميرال القائد العام للقوات الفرنسية الالتحاق بمجموع الجيوش بجزر الباليار، ريثما تتهيأ الظروف و

انتظـار تلقـي أوامـر وتعليمـات الملـك ". و اعتبـارا مـن ذلـك وجـه دوبيري DUPERRE كل اهتماماته وانشغالاته لموضوع تنظيم الحملة العسكرية و الترتيبات اللازمة لذلك . ولدى وصوله إلى ميناء طولون في يوم الفاتح من أفريل ، اطلع على سير الأشغال والاستعدادات، و التحضيرات . ورغم ما لاحظه من عدم الكفاية بالقدر المقبول، إلا أنه أبدى استعداده ورضاه ، بتجميع الأسطول البحري بوحداته المختلفة في أجل أقصاه يوم 20 أفريل .

في يوم 10 ماي ، انتهى الجيش الفرنسي من عملية نقل التجهيزات و المعدات والمؤن المختلفة على ظهر القطع البحرية الحربية . ومن الناحية البشرية قدرت الوحدات الأولى (الفرقة الأولى) بـ 22 ألف رجل ،بالإضافة الى قوات إضافية أخرى سوف تلتحق بها فيما بعد منها الفرقة الثانية التي كانت مهمتها تقديم الدعم الفرقة الأولى . أما الفرقة الثالثة والرابعة فقد خصصتا لنقل الخيول والعتاد، بينما تكلفت الفرقة الخامسة بنقل سلاح المدفعية الثقيلة. وكانت كل فرقة تضم في مجموعتها أزيد من 15 قطعة حربية مجهزة بـ 1164 مدفعا . ويفوق تعداد عناصر من العسكر 10.068 جندي تابعين لسلك المشاة ، وما يزيد عن 600 عسكري في سلاح المدفعية ومن أبرز قادة السفن الفرنسية البحرية نذكر منهم : " روزامل " Rosamel ، والقائد الثاني " تالي " Tallet، على أن قائمة مفصلة بأسماء هؤلاء كانت قد وقعت يوم 11 أفريل ضمت كل من : " دو بورمون " DeBourmont الملازم الأول

العام "جيرار Lieutenant General Gerard راي " Reille و " كلوزيل " Clauzel ، و الضابط " بردوسول " Bordesoulle كما توجهت وزارة الحربية من جهتها بقائمة مطولة إلى الملك ضمت أسماء : المارشال " مارمون " Marechal Marmont المارشال " غوفيون سان سير " Marechal Gouvion saint cyr ، المارشال " موليتوز " Marechal Molitor .

تشكيلات الجيش الفرنسي :

- المشاة:

بناء على أشغال اللجنة التحضيرية للحمة التي شرعت في عملها منذ سنة 1828 ،أدخلت بعض التعديلات على تشكيلة الجيش الفرنسي المكلف بمهمة الحملة ، وعليه تم تنظيم فرق المشاة على النحو المبين أدناه :تتشكل من ثلاثة فرق DIVISIONS و كل فرقة متكونة من 3 ألوية BRIGADES وكل لواء يتشكل من فيلقين ، وكل فيلق يضم كتيبتين ، أي بمجموع 18 فيلقا . وتفيد المصادر التاريخية المعاصرة ؛ أن تعداد الجيش في سلك المشاة قد وصل الى 30.000 جندي ، وفي روايات أخرى الى 34.184 جندي .وكان هذا العدد مرشحا لأن يكون اكبر بكثير مما تم تجميعه، لولا أن عددا كبيرا من الجنود الفرنسيين كانوا قد استفادوا قبل هذا التاريخ من إجازة لمدة سنة كاملة (3). وقد وصل عدد ضباط الفرق الثلاثة الى أزيد من 1080 عسكري برتبة ضابط .

أسندت قيادة الفرقة الأولى للجنرال بيريتزن Berthezene . والفرقة الثانية للجنرال لوفيردو Liverdo ، أما الثالثة والأخيرة فقد وضع على رأس قيادتها الدوق دي كارس le Duc Des Cars (4). يضاف الى هذا التعداد ثلاث سرايا من القناصة الأفارقة وصل مجموعهم الى حوالي 500 جندي، يقودهم العقيد Bontems Du Barry.

أما سلاح المدفعية فقد وصل تعداد أفراده إلى حوالي 2.268 جندي مزودين ب 1380 حصانا، ومجهزين بخمسة عشرة قطعة مدفعية متعددة الاختصاصات. أما سلاح الهندسة فقد وصل عدد أفراده الى حوالي 12.60 جندي و118 حصانا . تشكلت قيادة الحملة الفرنسية من : القائد الأعلى وهو برتبة فريق ، والقائد العام للمعسكر وهوبرتبة ماريشال ، نائب القائد الأعلى ، ثلاثة عقداء كقواد الفرق الثلاثة ، 34 مساعدا من كل الرتب نوابا للقائد العام للمعسكر ، وثمانية وعشرون ضابطا ملحقا بقيادة الأركان العامة وبقيادات الفرق ، القائد العام للمقر العام ، المشرف العام عن البريد العسكري ، وفي الأخير ثلاثة مهندسين جغرافيين . وكان "دوبورمون" يردد دائما أن عملية إنزال القوات الفرنسية في سيدي فرج ، سوف ستستغرق وقتا ، لذلك يتعين علينا إقامة ونصب مراكز عسكرية في الايالة مثلما عمل الروس في القوقاز .

- **الخيالة :** منذ البداية طرح الفرنسيون الصعوبات التي سوف تواجه الجيش الحملة من حيث نقل الخيول (5) ، وتحقيق ظروف ذلك

إلى غايـة الإنـزال فالعمليـة بقيـت تـشكل لـدى القـادة العـسكريين الفرنسيين انشغالا كبيراوحملتهم على التخلي عن أعداد هامة ،فضلا عن ضرورة توفير الكلأ الكافي ، في حين تم تعيين الكولونيل " بونتون دوباري " Colonel Bontemps-Dubarry لقيادة هذا التشكيل.

. المدفعيـــــة :

كان سـلاح المدفعية يتشكل من 2354 بين ضابط وجندي ، على رأسهم قائد برتبة جنرال .وقد كلف بذلك الجنرال " فالي " (VALLEE) وقد أشرف هذا الأخير بنفسه على المراحل والتحضيرات وترتيب أمور هذا الجهاز من الجيش .ويظهر هذا النوع من السلاح في شكل عربة مؤخرتها عجلات تجرها الخيول، وذلك لتسهيل عملية تنقلها .وقد بلغ عـدد هـذه العربـات حـوالي 356 عربـة يجرهـا 3423 بغـلا ، دون حـساب البغـال المخصـصة للـضباط . أمـا عـن أنـواع المدفعيـة وذخيرتها(6) ،فكانت على الشكل التالي :

. مدفعية الحصار :

النوع	العيار	العدد	كمية الذخيرة
مدفع	24	30	500
مدفع	16	20	500
مدفع	12	12	150
هاون	10	8	150
هاون	8	12	800

- مدفعية الميدان :

النوع	العيار	العدد	كمية الذخيرة
مدفع	8	16	250
مدفع	24	8	250
هاون ميدان	6	6	200

- سلاح الهندسة :

ويضم ستة كتائب (compagnies) ، مشكلة من 1260 جنديا وضابطا ونصف كتيبة من السائقين ، و حظيرة تحتوي على أزيد من 20 عربة و 130 فرسا، ناهيك عن اللواحق من المعدات و التجهيزات المختلفة و الموجهة على وجه الخصوص لنصب الخيم ونحو ذلك ، في حين عين على رأس هذا السلك الجنرال " فالازي " Valazé .

- الأسطول البحري :

وصل عدد قطع الأسطول الفرنسي الذي قاد الحملة ضد الجزائر إلى حوالي 645 قطعة بحرية متعددة المهام والأغراض(7) . فبالنسبة للسفن الحربية فقد كان عددها حوالي 100 سفينة ، مدعمة ب 357 سفينة تجارية منها 119 فرنسية و238 أجنبية . أما عن عدد السفن المسطحة، فقد كان عددها كما يلي: 12 سفينة لمدفعية الحصار ، 11 سفينة لمدفعية الميدان ، و30 سفينة اخرى مخصصة لنقل الجند أي بمجموع 30 سفينة .

انواع السفـن	العدد
السفن الحربية الكبيرة	11
سفن بدون أشرعة	03
سفن من نوع حراقة	07
سفن من نوع فرقاطة	21
سفن من نوع حراقة نقل	07
السفن القلاعية	23
السفن القناصة	06
السفن الشراعية بالمجانق	08
السفن الشحن	10
السفن البخارية	07
سفن الشحن من كاتلانيا	487
زوارق الإنزال	55
مجموع قطع الأسطول	645

- المصالح الإدارية :

هـي الأخـرى جنـدت الكـثير مـن العنـصر البـشري وضـمت في صفوفها أربع كتائب من العمال ينتمون إلى أسلاك مهنية متنوعة ، و قد

وفرت لهم قصد التنقل إمكانيات معتبرة من 256 عربة ذات أربع عجلات و أخرى ذات عجلتين . وعددا من البغال قدرتها بعض المصادر الفرنسية ب 626 بغلا ، وذلك لتجنيب عناصر الجيش مشقة حمل الأثقال مما قد يتسبب في الإرهاق أو غيره . وكان الأميرال" (De Rigny) يلح على مصالح الوصاية على مستوى وزارة الحربية على مراعاة جانب النقل كعامل من عوامل نجاح مشروع الحملة ضد الجزائر، وأكد على وجوب أن يحمل كل جندي فرنسي ضعف ما يحمله في المعارك السابقة ، باعتبار الساحل الجزائري منطقة خالية لن توفر حتى مقام للخيول .ولمواجهة أية طوارئ أو مستجدات قد تواجههم في الجزائر في الجانب التمويني أمر الأميرال الآنف الذكر بتحضير أزيد من 78645 صندوقا لحمل المئونة والزاد(8) ، و كان كل صندوق ملفوف بمادة عازلة تقي الغذاء من تسرب مياه البحر. كما استفاد كل جندي فرنسي من كيس مجهز بلوازم التخييم ودلو مصنوع من الخشب وآخر من المعدن على أن يشترك مع اثنين من رفقائه في غطاء واحد.

يرأس المصلحة الإدارية المرافقة للحملة الفرنسية المعتمد العام يساعده 18 نائبا، وهناك أيضا أمين الصندوق الرئيسي يساعده أربعة نواب . أما المصلحة فكانت متكونة من كبير الأطباء والطبيب الأول وكبير الجراحين والجراح الأول وكبير الصيادلة والصيدلي الأول زيادة على 12 طبيبا و 150 جراحا و96 صيدليا ،ووصل مجموع أفراد المصلحة الصحية الى 260 شخصا يشرف عليهم 11 ضابطا .

وقد أشتهر في هذه المصلحة ضباط رئيسيون أمثال (Roux) وهو طبيب ، والجراح و موريشو – بوبري (Maricheau-Beaupre) و الصيدلي " شاربونتي " Charpentier . وضمت هذه المصلحة أيضا 272 وحدة طبية معززة بالتجهيزات الطبية ومختلف المعدات وعدد هام من المستخدمين و العاملين يكفي لتغطية خدمة 5 مستشفيات بـ 900سرير ،وفصيلة إسعاف ناهيك عن مصالح إسعاف القيادة العامة وهي وحدة مستقلة تتوفر على إمكانات كافية لرعاية 200سرير وغرفها عبارة عن بنايات متحركة من البناء الجاهز.

وقد تدعّمت هاتين المصلحتين بعدد من العاملين في ميدان التموين والتنقيب عن المياه ورعاية المستشفيات والنقل والنظافة والعناية بالحيوانات والمعسكرات و العربات والمترجمين و الأدلاء . وقد بلغ التعداد البشري في المصلحتين حوالي 3389 رجلا.

- الفيالق الأجنبية :

وجدت القيادة العامة أنه من سداد الرؤية اشتراك وحدات الفرق السويسرية الواقعة تحت خدمة فرنسا في الحملة، غير أن المعاهدة الموقعة بين دولتي فرنسا وسويسرا كانت صريحة ولا تجيز استخدام هذه الفرق خارج أوربا أو حتى الجزر التابعة لها ، وأن الدخول في محادثات رسمية بين الطرفين بشأن تعديل هذا النص قد يستغرق زمنا طويلا. وكان الكونت دو لافيل (de laville) قد اقترح الاستعانة بوحدات إضافية إسبانية بين 10 و 20 ألف جندي لكن إقتراحه قوبل

بالرفض من قبل الحكومة الفرنسية.وفي المقابل لقي اقتراح الماركيز " دو لفيرون " (Delivron) الاستحسان. ويقوم على اشتراك قوات عسكرية مصرية في الحملة على الجزائر يكون هو شخصيا قائدا عليها و كتب إلى بورمون ، وبولينياك رسالة ينوه فيها بأهمية إضافة وحدات عسكرية مصرية الى تشكيكلة الجيش الفرنسي وانضمامها إلى جيش الحملة ، ولا بأس إذا لم تكن عسكرية أي مدنية وأن تأثيرات هذه المشاركة ستكون قوية على معنويات الجزائريين . الذين إن رأوا ذلك أي وجود المصريين ضمن الجيش الفرنسي (تحالف مصري فرنسي) فسوف يقتنعون بأن الحملة الفرنسية ، ليست موجهة ضد الجزائريين والعرب بل ضد الداي رمز الدولة العثمانية ، وأن وجود الفرنسيين ما هو إلا للتخلص من الطغمة الحاكمة ، التي يتطلعون إلى التخلص منها ومن ثمة الانسلاخ عن السلطنة العثمانية ، و أن مجرد احتكاك المصريين بالجزائريين سوف يتيح جوا من الثقة والطمأنينة . وأقترح لهذا أن تضم الفرق المصرية المعنية حوالي 1500 جندي مشاة و 500 من الخيّالة(9) .

- المترجمون :

كلف العقيد COLONEL CLERMONT - TONNERRE بتنظيم فريق من المترجمين وفريق ثاني من الأدلاء (مرشدين)، يماثل الفريق الذي رافق نابليون بونابرت في حملته على مصرسنة 1789 ، وهذا الغرض أصبح يرافق كل قائد عام، أو قائد سلاح مترجمين ، ومترجم واحد

لمارشال المخيم ، و 12 مترجما ملحقا بالخدمة في مركز القيادة العامة ، وقد وصل مجموع المترجمون و الأدلاء الذين رافقوا الحملة الفرنسية المتوجهة الى الجزائر سنة 1830 الى30 مترجم ودليل(10).

- الفنانون والكتاب :

الى جانب العسكريين ورجال الصحة والترجمة، وردت في قائمة المرافقين ضمن الحملة أسماء بعض الفنانين من بينهم الرسميون المعتمدون لدى وزارة البحرية الفرنسية أمثال : جيلبرت " (Gilbert) " وتانور " (tanneur) ، " غودين" (Gudin) ، " أوجين إيزابيو " Eugene Isabey فاشموت " (Wachsmut) . وقد مثل المسرح عدد من المسرحيين الفرنسيين أمثال ، كولومبون Collombon و هو الذي ظفر بشرف إدارة مطبعة ،و"ج – توسان " (J.Toussaint) و الذي سوف يصدر فيما بعد جريدة :"ليستافيت دالجي" (L'Estafette D'Alger) بمدينة بسيدي فرج و التي لم يصدر منها سوى العدد الثاني ثم توقفت لأسباب مجهولة .

- الملحقون الأجانب :

التحق بالحملة الفرنسية عدد من الضباط الأجانب، وقد تمّ اعتماد هؤلاء الضباط من طرف حكوماتهم بالقيادة العامة ، اثنان من بينهما يحملان أسماء فرنسية : "تاليران " Talleyrand ، " دي غرامون " (De Grammont) . و من قيصرية روسيا التحق الملازم الأول " دوبنشكي " (Doubenskey) و قائد مدفعية برتبة عقيد يدعى " فيلوزولف " (Philosof) . كما أرسلت الإمبراطورية النمساوية أبناء

أحد ماريشالات الجيش النمساوي ، و عن ملك بروسيا النقيب " كلارك" (Clerc) ، في حين أن الجيش و البحرية البريطانية كانت ممثلين بالضابط (Lieutenant colonel Mounthee) ، و النقيب Mansell)، و أما الجانب الإسباني فكان ممثلا بأكبر عدد من بينهم الضباط " جوزيف غيريرودي توريس " (Joseph Guerrero de Torres) و" أنطونيو لاسانكا "(Antonio Lasanca) وهو برتبة عقيد ، و النقيب " دوميراسول " Cpt De Mirasol.

الإحالات

(1) . من أهم المصادر الفرنسية التي درست موضوع الحملة من ناحية الأسباب والأهداف الفرنسية وتشكيلات الجيش الفرنسي وتعداده وعدته والمعارك التي خاضها نذكر :

- Pellissier de Reynaud: les Annales Algeriennes ,Tome1 Paris,1854
- Nettement (Alfred). Histoire de la conquête de l'Alger, écrite sur des documents inédits et authentiques. Nouvelle édition. Paris, Lyon, Lecoffre fils et Cie, 1867-1870.
- Saint-Arnaud (Maréchal de). Lettres. 1832-1854. Deuxième édition Paris, Michel Lévy frères, 1858.
- Rousset (Camille). La Conquête d'Alger. Paris, E. Plon Nourrit et Cie, 1880.- L'Algérie de 1830 à 1840.
- Pichon (Baron). Alger sous la domination française ; son état présent et son avenir. Paris, 1833.
- PETIET (Général Auguste). Journal historique de la troisième division de l'armée d'Afrique. Paris, Lecointe et Pougin, 1835Deuxième édition de cette description de la campagne d'Afrique menée par le général Descars de juin 1830 à décembre 1831.
- Gaffarel Paul : la Conquete de l Algerie jusqu a la prise de Constantine , paris 1888.
- Perrot (A. M.). La Conquête d'Alger, ou Relation de la campagne d'Afrique. Paris, H. Langlois fils, 1830
- Ault-Dumesnil (Ed. d'). De l'expédition d'Afrique en 1830. Paris, chez l'éditeur et Delaunay, 1832

(2) . gaffarel paul : la conquete de l algerie jusqu a la prise de Constantine , paris , 1888, p 74.

(3) . إختلفت الروايات الفرنسية في تحديد تعداد جيش الحملة ، فمثلا يورد ألفريد ناتمو الإحصائيات التالية :

- القيادة العامة : 110 رجلا مزودين ب : 246 خصانا

- الجيش البري : 30410 رجلا مزودين ب : 219 حصانا

- الخيالـــــة : 539 رجلا مزوديـــن ب : 493 حصانا

- المدفعيـــة : 2815 رجلا مزودين ب : 1246 حصانا

- الهندســـة : 1345 رجى مزودين ب : 117 حصانا

- بقية الإحتياطي : 882 رجلا مزودين ب : 1302 خصانا

- الإداريـــن : 668 رجلا

- الجندرمـــة : 125 رجلا مزودين ب : 75 حصانا

المجموع العام : 37331 رجلا مزودين ب : 4008 خصانا . انظر :

Nettement (Alfred). Histoire de la conquête de l'Alger, écrite sur des documents inédits et authentiques. Nouvelle édition. Paris, Lyon, Lecoffre fils et Cie, 1867-1870.p251.

(4) . pellissier de Reynaud : op, cit pp 21-24.

(5) . وصل عدد الخيول التي رافقت الحملة حوالي 4008 خصانا .

(6) . . pellissier de Reynaud : op, cit pp 24 -25

(7) - يذكر ناتمو ان عدد قطع الأسطول الذي رافق الحملة الفرنسية وصل الى 675 قطعة مختلفة الأحجام والأشكال . Nettement (Alfred): op ,cit 254

(8) . عن كمية الطعام ونوعه وطبيعته انظر :

Nettement (Alfred): op ,cit , pp 259-260.

(8) . من المشاريع التي طرحت للنقاش ، فكرة تكليف محمد علي باشا بالقيام بعمل عسكري تأديبي ضد الجزائر . Nettement (Alfred): op ,cit , pp. 208

(10) . عن هؤلاء المترجمون وجنسياتهم أنظر : سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافيج6 دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998 ، ص ص 144.157.

الإنزال الفرنسي
وسقوط مدينة الجزائر

نزول القوات الفرنسية على الساحل الجزائري :

في صبيحة يوم 13 جوان ، كان الأسطول الحربي الفرنسي على مقربة من السواحل الجزائرية بنحو 13 ميلا قبالة الجزائر العاصمة ثم تلقى أمرا بالسير إلى الناحية الغربية ، تفاديا لضربات بطريات حراس الساحل ، زيادة على صعوبة إقتحام المدينة من الواجهة البحرية . وقد نفذ " دوبيري " (Duperre) ما ورد في تقارير الجواسيس الفرنسيين الذين أجمعوا على أن نقطة الضعف في تحصينات المدينة ، تكمن في الناحية الغربية والجنوبية ، وهذا ما يمكن القوات الفرنسية المهاجمة من تفادي نيران المدافع المنصبة على أسوار وأبراج المدينة المطلة على الواجهة البحرية .

وهنا علينا الإشارة ، أنّ الحكومة الفرنسية كانت قد إستفادت إستفادة كبيرة من التحليلات والمذكرات التي كتبت عن الجزائر من قبل العديد من الأوربيين في فترات تاريخية سابقة ، مما سمح لها من إكتشاف نقاط القوة والضعف في الإيالة . فقد كانت وزارة الحرب الفرنسية قد أكملت عملية جمع كافة المعلومات الضرورية التي تخص إيالة الجزائر السياسية منها والإقتصادية والإجتماعية والجغرافية بما فيها تلك التي وردت في التقارير والدراسات عن الحملات العسكرية التي قادتها فرنسا ضد مصر و إيرلندا ، أو الجيوش البرية و القوات البحرية التي وجهت في الماضي نحو الجزائر . فقامت بمراجعة مراسلات بونبرت ، و الجنرال "أوش " Hoche، و الأميرال " برويكس"

Amiral Bruix . و في نفس الوقت ، اطلعت وزارة الحربية على ظروف فشل الحملة الإسبانية التي قادها شارل العاشر في صفحات كتاب : "تاريخ روبرتسون" ،و تاريخ ألمانيا لـ: "ب- باري " P.Barre تاريخ إسبانيا) لـ: " توركي " : Turquet ، وكتاب : (وصف إسبانيا لـ: مرمول –(Marmol) ، وكتاب : (علاقة فيل غانغون و منيوليتي)نقلا عن كتاب تحت عنوان : (حياة شارل العاشر)لصاحبته "ليتي " letti بالإضافة إلى حوليات مخطوط عن حملة الأميرال ماساريدو Massaredo على الجزائر سنة 1775 . و وإضافة الى ذلك تمّ استدعاء و الاستماع إلى كل الشخصالأشخاص الذين تعرفوا على أوضاع الإيالة الداخلية والذين يملكون معلومات جد مهمة

يمكن الإستفادة منها لإنجاح مشروع الحملة العسكري . أمثال "القنصل دوفال " DEVAL ، و فر انسوا أرغوا François Arago كما تمّ الوقوف على كتاب "ويليام شالر " SHALER الذي شغل مهام قنصل دولة الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة الجزائر ، بعد أن تمت ترجمته إلى اللغة الفرنسية .

اعتبرت الحكومة الفرنسية حادثة المروحة عملا موجها ضدها وإهانة لممثلها (1) بل ولجلالة الملك أيضا وهو ما يتسيد إليه كليرمون تونير ClermontTounnerre وزير الحربية الفرنسي في التقرير الذي رفعه إلى الملك في 14 أكتوبر 1827 "أن القدر قد قضى بأن تهان جلالتكم في شخص قنصلكم من طرف ألد الأعداء للاسم المسيحي، فليس ذلك

مجرد صدفة ربما كان ابن القديس لويس قد دعى إلى الثأر للدين المسيحي وللإنسانية وللإهانة التي لحقت به شخصيًا" ولقد دعا الوزير في هذا التقرير إلى ضرورة تجريد حملة عسكرية ضد الجزائر.ليعلن الملك بعدها رسميا في خطاب له في 30 جانفي 1830 عن موعد الحملة وبذكر الماريشال مكماهور بأن الملك شارل العاشر أعلن عن ذلك بكل فخر واعتزاز حيث قال بأنه ابن الملك بأنه سيرسل أساطيله وجيوشه من أجل تدمير قوة داي الجزائر الذي شتم العلم الفرنسي (2).

وبعد هذا الإعلان أمر الملك شارل العاشر يوم 7 فبراير بإعلان التعبئة العامة في الجيش الفرنسي، البري والبحري، ومنذ هذا التاريخ احتلت المسألة الجزائرية مكانة بارزة جدا في البرلمان الفرنسي، بل وحتى في الصحافة الفرنسية التي تراوحت مواقفها بين مؤيد ومعارض للحملة، وبدون شك أن هذه الضجة التي أثارتها هذه القضية هي التي دفعت بالملك شارل العاشر، أن يكرر عزمه على غزو الجزائر يوم 2 مارس 1830 أثناء افتتاحه لجلسات البرلمان الفرنسي حيث قال "في خصم الأحداث الخطيرة التي كانت أوربا مشتغلة بها أجلت القيام بعمل منصف ضد قوة بربرية، ولكن لا يمكن أن أترك هذه القوة لمدة طويلة بدون عقاب، وخاصة وأنها وجهت شتائمها إلى الشرق الفرنسي والترضية التي أريد الحصول عليها ، هو أن أجعل المسيحية تنتصر بكل قوة" (3).

والملاحظ في هذا التصريح هو أن شارل العاشر أراد أن يعطي للحملة طابعا دينيا حتى لا يثير ضده الدول الأوربية وخاصة منافسه التقليدي بريطانيا، وحتى تجد الدعم والمساندة الأوربية لعملها هذا بعثت في 12 مارس بمذكرة إلى الحكومات الأوربية تخطرها بالقرار الذي اتخذته مرفقة بتوضيح المبررات المختلفة التي دفعتها لاتخاذ هذا القرار، كما أكدت لها في الوقت نفسه بأن استعداداتها العسكرية الجارية "لن تستهدف سوى الجزائر و الجزائر وحدها" (4).

وعشيّة خروج الحملة من فرنسا، قام وزير الحربية بتوزيع كتيب صغير على عناصر الجيش تحت عنوان "لمحة تاريخية" والهدف منه هو الحفاظ على الروح المعنوية للجند والرد على تلك الادعاءات التي روجتها الصحافة المعارضة التي كانت ضد الحملة، وكان هذا الكتيب يحتوي على تعريف بأحوال الجزائر ووصف عام لأوضاعها (5). كما تم توزيع قاموسين على ضباط الجيش يحتوي كل منهما على كلمات بالفرنسية ومقابلها بالعربية، وهذا بهدف تعليمهم بعض الجمل الضرورية لهم وبالتالي تسهيل الاتصال بين هؤلاء الضباط وبعض أعيان الجزائر، الذين من الممكن أن يلتقوا معهم .القاموس الأول من وضع المترجم بنجامين فنسون Benjamin Vincent، والثاني من وضع إبراهام دنينو Abraham Daninos المولود في الجزائر سنة 1797 والمتجنس بالجنسية الفرنسية (6).

إلى جانب كل هذه الاستعدادات، وحتى يضمن النجاح للعملية قامت وزارة الحربية بوضع بيان مترجم إلى اللغة العربية لتوزيعه على الأهالي عند وصول الجملة إلى الشواطئ الجزائرية. ويمكن لنا اعتبار محتويات هذا البيان هي أولى الخطوط العريضة للسياسة الفرنسية التي ستتبعها في الجزائر، في الشهور الأولى على الأقل، من نجاح العملية. إن هذا البيان ينص على أن حملتهم على الجزائر تستهدف القضاء على الداي "الطاغية" فقط. وأن كل الممتلكات والعادات والتقاليد ستحترم، وكذا الدين الإسلامي والمساجد والأماكن المقدسة، كما أن الفرنسيين سيحررون الجزائر من الطغيان "التركي" (7). وهنا نتساءل هل كانت السياسة الفرنسية في الجزائر بعد الإحتلال كما صورها وحددها كاتبو البيان فعلاً ؟ .

الحملة الفرنسية من ميناء طولون إلى سيدي فرج:

إعتمادا على ما سبق ، إختار دو بورمون ، خليج سيدي فرج كنقطة إنزال ونقطة إنطلاق للهجوم على المدينة ، أي من الناحية الجنوبية الغربية . وكان إختيار هذا المكان من الناحية العسكرية موفقا ، إذ لم تعترض عملية إنزال القوات الفرنسية أية مقاومة تذكر ، مما سمح لهذه الأخيرة من أخذ قسط من الراحة والإسترخاء بعد رحلة بحرية شاقة ورغم شروع فرق الحرس الجزائري في إطلاق النار بواسطة سلاح المدفعية ، إلا أنها لم تكن ذات مفعول على إرادة وتصميم الفرنسيين في مواصلة الهجوم .

انطلقت الحملة من ميناء طولون يوم 25 ماي ووصلت إلى سيدي فرج يوم 13 جوان ، وقد اختارت الحملة النزول في هذه المنطقة بعد أن أكدت دراساتهم وخرائط جواسيسهم، أن تلك البقعة هي نقطة الضعف في الدفاع الجزائري (8). نفذ "بورمون" من جهته عملية الإنزال حسب الأوامر المعطاة له ، و أصدر الأوامر إلى برتزين للتموقع في الأمام و الهجوم على الجهة اليسرى ، و شرعت الفرق الأولى في التقدم و خلال المعركة استمرت الجيوش الفرنسية في إتمام عملية الإنزال تحت إشراف الضباط "يوزر" (Hzer) "دمرمون" Damremont اشارد Hachard، بوري Poret و مورفان Morvan و غيرهم ، إلى أن تم الاستيلاء على سيدي فرج ، بعد مقاومة ضعيفة من الجانب الجزائري. مباشرة بعد الإنزال و المواجهة التي جمعت الطرفين الجزائري بالفرنسي ، شرعت الفرق العسكرية الفرنسية بإنزال العتاد و مختلف التجهيزات ، على أن جزءا هاما منها خصص لعملية الحصار البحري ، و نصبت الخيم ، و مقرات المَصحات و والإدارات المحتلفة ، كما شكلت فرق متخصصة ، مهمتها البحث عن مصادر المياه الصالحة للشرب و نقل الماء الى المعسكر .

اتّخذت القيادة العامة للحملة الفرنسية من ضريح الولي الصالح سيدي فرج مقرا عاما لها ومركزا للمراقبة . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، إذ لم تتردد هذه القيادة في إقتحام المسجد والمباني والدور المحيطة به ، مع إطلاق يد الجنود الفرنسيين بالقيام بعمليات نهب

وسطو على ما وقع تحت أيديهم من أموال ومعادن ثمينة وحلي وغير ذلك . وحتى حرمة وقداسة المسجد لم تحترم ، إذ بادر الجنرال دي بورمون الى تحويل المسجد الى مقر لإقامته، ومكتبا له لتوزيع أوامره وتعليماته .

استعدادات الطرف الجزائري :

لمّا شعرت حكومة الأتراك بخطورة الموقف الذي بدأ يهدد المدينة سارع ممثلها الداي حسين الى إعلان حالة الإستنفار العام، بإستدعاء كل الرجال القادرين على حمل السلاح ، بعد أن لاحظ أن قواته العسكرية ، ليست بقادرة على صدّ العدوان الفرنسي . بادر الداي بعد ذلك الى دعوة الجزائريين الى إعلان الجهاد ضد الفرنسيين ، وقد استجاب له الكثير من الناس . فمثلا باي قسنطينة أحمد تحرك بسرعة يقود 13000 رجل ، و الباي حسن من وهران رغم تقدم سنه أرسل خليفته رفقة 6000 آلاف رجل ، و من جانبهم أوفد شيوخ القبائل ما بين 16000 إلى 18000 ألف رجل ، و من ميزاب هبّ إلى الجهاد نحو4000 من أبناء المنطقة . عيّن الداي على رأس الجيش الجزائري صهره الآغا إبراهيم والذي لم يكن يملك خبرة ودراية في الشؤون الحربية و إدارة المعارك . ومما يؤكد جهله وعدم درايته ، أنه قرر أن لا تتجاوز كمية الذخيرة المخصصة لكل جندي عشرة خرطوشات . فحسبه أن هذه الكمية كافية للقضاء على نصف الجيش الفرنسي، ولم يول أي إهتمام للإعتراضات والنصائح التي أبداها أحمد باي .

- معركة سطا والي 19 جوان 1830:

في السابع عشر من شهر جوان ، تقدّم الآغا إبراهيم على رأس ألف رجل لإستكشاف مواقع الجيوش الفرنسية ومراكزهم الأمامية . ورغم تأكده من طبيعة النوايا الفرنسية من وراء هذا الإنزال إلا أنه أرسل إلى الفرنسيين بمبعوث خاص لمقابلة القائد الفرنسي لوفردو ، يستفسر عن سبب مجيء الفرنسيين إلى بلاده ، و هل سيلتزمون باحترام معتقدات الجزائريين و مساجدهم . وكان الرد الفرنسي تطمينيا ، إذ إلتزم فيه القائد الفرنسي بكل المواثيق الإنسانية وأكد أن مجيئهم أي الفرنسيين الى الجزائر ، إنما بصفة أصدقاء مسالمين لا غير .

في يوم 18 جوان 1830 لم يسجل تبادل لإطلاق النار مثلما حصل في الأيام الأولى من الإنزال ، وفي هذا السياق تلقى برتزين أوامر من القيادة العامة تقض بتوخي الحذر، و طلب من الضباط تعزيز المواقع الأمامية للجيش و مضاعفة الحراسة ، ورغم ذلك كان دي بورمون يبدي قلقا و يتوقع قيام معركة ، لذلك أوفد فرقا استطلاعيه وتجسسية .

في المقابل كان الآغا إبراهيم و باي قسنطينة وفرق الغرب الجزائري يستعدون للقيام بهجوم على القوات الغازية ، وكان عدد هذه القوات لا يتجاوز البضعة الاف .وأصطدمت بقوات دامرمون Damremont و يوزر Uzerالمشكلة من إثنتا عشرة كتيبة معززة

بسلاح المدفعية ، بقيادة الضباط النقيب لوليافر(Lelievre) ، ورغم وعورة المنطقة إلا أن القوات الفرنسية ، استطاعت السيطرة عليها بينما كان مساعدو دوبورمون (برتزين ولوفردو...) يضعون الترتيبات التكتيكية للتخفيف من حجم الخسائر في حال وقوع المواجهة و اختاروا مرتفع سيدي فرج كموقع لمراقبة التحركات ، كما ظلوا يترصدون القوات الجزائرية المرابطة على هضبة اسطاوالي ووضعوا مخططا يرمي إلى ضربها على جبهتين : الأولى يقودها يوزر ويقود الثانية لوفردو ، بينما أبقى دوبورمون على وحدة الضابط إسكار (Escrs) في الاحتياط .

و في أول صباح يوم 19 جوان 1830 و بعد تأدية صلاة الصبح ،تجمّعت قوّات الجيش الجزائري في نحو 15000 رجل في إسطاوالي ، استعدادا لمواجهة قوات جيش الاحتلال الفرنسي المشكل من أزيد من 37 الف جندي معززين بأنواع مختلفة من الأسلحة وسمعت أصوات عالية مكبرة (الله أكبر) صادرة من صفوف الجنود الجزائريين و هم يحملون المسدسات و السيوف . إلا أن ميزان القوة كان لصالح الجانب الفرنسي ، وانتهت المواجهة الأولى بهزيمة الطرف الجزائري ، الذي دبت الفوضى والإضطراب بين صفوفه ، فلم يصمد طويلا أمام قوة وإنضباط الجيش الفرنسي ، ومكنت هذا الأخير من الإستيلاء بسهولة ويسر على معسكر إسطاوالي ، مقابل خسائر بشرية ومادية بسيطة في صفوفه ، وتشتت الجيش الجزائري وفرار

قائده العسكري إبراهيم آغا، تاركا وراءه الجيش والخيام والفرق الموسيقية والأعلام ، والإختباء في إحدى دوره الريفية مع بعض خدمه . وحسب رواية سانت أرنو جاء في حولياته الجزء الأول : أن خسائر الطرف الجزائري كانت كبيرة ، إذ قدر عدد القتلى والجرحى ما بين 3000 و4000 شخص ،.والإستيلاء على خمسة قطع مدفعية وأربع هاونات . أما خسائر الجانب الفرنسي فكانت 600 شخص بين قتيل وجريح .

- معركة سيدي خالف:

رغم ما حقّقه الفرنسيون في معركة اسطاوالي من انتصار على القوات الجزائريين ، إلا أن دوبورمون ظل متخوفا من اتخاذ أي إجراء جديد طالما لم يقيم الوضع و يعيد تجميع صفوفه، و هو الأمر الذي أشعر به القادة العسكريين في صفوف الجيش الذين أبدوا التفاؤل والاستعداد لتحرك جديد..و على هذا الأساس أمر "دوبورمون" صباح يوم 23 جوان من قائديه فالازي (Valaze) "وأشارد " (Achard) القيام بعملية استطلاع ، و رغم الهدوء الذي سجلاه إلا أنهما لم يكونا مرتاحين ، و عند الموضع الذي تجري فيه المياه المتدفقة في مصب خليج شرق سيدي فرج ، توقف الفرنسيون عند سيدي خالف حتى باغتهم الجزائريون الذين تمكنوا من قتل بعض الجنود ، و غير بعيد سارعت فرق الخيالة بأمر من دامرمون تساندها قوات " يوزر " (UZER) لتقديم العون والدعم ،مما أرغم الجزائريين على التراجع أمام قوة

النيران الفرنسية . ثم عاودوا الكرة مرة ثانية في نفس اليوم ، إلا أن محاولتهم لم تحقق أية نتيجة . و في اليوم السادس من شهر جويلية بعد معركة سيدي خالف ، تنقل دوبورمون إلى مستشفى سيدي فرج ليعين الجرحى و القتلى من الفرنسيين .

السقوط والإستسلام :

رغم أن الطريق نحو مدينة الجزائر أصبح مفتوحا أمام القوات الفرنسية ، إلا أن القيادة العسكرية الفرنسية ، إرتأت التريث في إنتظار إستكمال عملية إنزال العتاد ومختلف التجهيزات . ومقابل ذلك أكتفت فقط بتأمين المنطقة وحفر الخنادق الدفاعية . إلا أن تزايد مناوشات الجيش الجزائري، وما ترتب عليها من خسائر بشرية في الجانب الفرنسي ، كانت وراء إعطاء الأوامر بالتوجه نحو مدينة الجزائر والإستيلاء عليها ، وخاصة وأن كل الدلائل تؤكد على بداية إنهيار السلطة التركية .

تأكّد لدى الفرنسيين أن الداي حسين وديوانه عاجزون كل العجز على حماية المدينة من السقوط ومن ثمة إفشال المشروع الفرنسي . ورغم علم السلطات التركية مسبقا بتفاصيل الحملة قبل وصولها وطبيعة الإستعدادات والتحضيرات التي كانت قد باشرتها الحكومة الفرنسية قبل هذا التاريخ ، وخاصة وأن جواسيس الداي قد وافوه بطبيعة النوايا الفرنسية .إلا أن الذي بقي مجهولا بالنسبة لهذه السلطات مكان الإنزال ، زيادة على قناعة هذه الأخيرة أن الحملة لن

تكون سوى حملة مثل سابقاتها من الحملات التي عرفتها مدينة الجزائر ، أي أن الهجوم سيكون من الواجهة البحرية الشمالية للمدينة ومحاولة منه لتفادي ماحدث في معركة أسطاوالي وسيدي خالد عزل الداي حسين صهره إبراهيم آغا ، وعين مكانه الباي بومرزاق باي التيطري على رأس ما تبقى من جيش . وتزامنا مع هذا الإجراء الذي جاء متأخرا ، طلب من مفتي مدينة الجزائر محمد العنابي ، بدعوة الناس لإعلان الجهاد دفاعا عن المدينة . إلا أن سكان المدينة وأعيانها تأكد لهم أثناء إجتماعهم مع المفتي ، أن الوقت قد فات لحماية المدينة من السقوط ، وخاصة في جو سادته الفوضى والمؤامرات والتصفيات والخيانات ، ومنها ما قام به الخزناجي ، الذي كلف بالإشراف على برج الإمبراطور ، عندما تعمد تفجيره ، بغية تسليمه للفرنسيين مقابل صفقة معهم .

في 29 جوان بدأ الجيش الفرنسي في التحرك تجاه المدينة فأحتل سفوح المرتفعات المطلة على المدينة ، إلا أن دي بورمون ركز إهتمامه ونيران مدفعيته على برج الإمبراطور، لما له من أهمية إستراتيجية ، فهو يبعد عن المدينة بحوالي 800 م ، وسقوطه معناه سقوط المدينة الأكيد. وفي الثالث من شهر جويلية ، وصلت طلائع الأسطول الفرنسي قبالة ميناء الجزائر ، تحت إمرة الأميرال ديبيري وبدأت السفن الفرنسية في إطلاق نيران مدفعيتها على تحصينات المدينة ومرتفعاتها . وما كاد اليوم الرابع من جويلية أن ينتهي حتى

صمتت دفاعات المدينة الى الأبد . وبسقوط حصن الإمبراطور بيد القوات الفرنسية ، سارع الداي حسين الى إرسال كاتبه مرفوقا بالقنصل الإنكليزي وبمعية حمدان خوجة وأحمد بوضربة ، من أجل التفاوض على شروط الإستسلام ، وبعد مفاوضات توصل الطرفان الى إبرام الإتفاق التالي :

- تسليم القصبة والميناء وكل الأبراج والقلاع الموجودة بالمدينة والقريبة من محيطها للقوات الفرنسية .

. تعهد دي بورمون بضمان حرية وثروة الداي ، وان له كامل الحرية في إختيارحالة إخياره مدينة الجزائر مقرا لإقامته ، الوجهة التي يريد الذهاب إليها برفقة أسرته ، فهو تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي .

. تنطبق نفس المعاملة على كل الإنكشاريين المتواجدين في الجزائر .

. إحترام ممارسة الشعائر الدينية الإسلامية.

. ضمان الحرية للسكان مهما إختلفت طبقاتهم الإجتماعية وديانتهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم ، التي لن يلحقها أي أذى ، وفي نفس الوقت تكون نساؤهم محل إحترام.

. يتم تبادل وثائق هذا الإتفاق قبل الساعة العاشرة صباحا ،وبعدها تدخل القوات الفرنسية الى القصبة وكل قلاع المدينة والميناء .

وتنفيذا لبنود الاتفاقية ، قرر الداي حسين مغادرة الجزائر نحو نابولي في إيطاليا وكان ذلك في 10 جويلية. وحملته الباخرة الفرنسية "جان

دارك" ، وكان مرفوقا بمائة وعشرين من المقربين إليه . وتذكر المصادر الفرنسية أن السكان قابلوه ببرودة، وأن أحدا لم يأت لوداعه يوم رحيله وأن عينيه فاضت بالدموع عند المغادرة (9).

لكن هل إلتزم الجيش الفرسي بمضمون ما ورد في هذا الإتفاق الذي تعهدوا بإحترامه ، إن المصادر الفرنسية المعاصرة بما فيها شهادات الجنود أنفسهم ، تبين عدم إحترامهم للعهد الذي قطعوه للجزائريين ، فبمجرد دخول القوات الفرنسية مدينة الجزائر أستبيحت أرواح وأملاك وأعراض الجزائريين بموافقة القائد العام لهذا الجيش .

أظهر ضباط وجنود الحملة الفرنسية همجية متوحشة منقطعة النظير في تعاملهم مع سكان المدينة من الجزائريين . و في هذا الصدد تشير العديد من المصادر، بما فيها المصادر الفرنسية؛ أن الجيش الفرنسي لماّ تمكن من العاصمة ، راح أفراده جنودا وضباطا يتسابقون لنهب خزينة الجزائر، التي و جدوا بها أزيد من 50 مليون دولار ، وهي الثروة التي لم يجمعها الفرنسيون في أي من حملاتهم السابقة ..و في تقاريرهم كتبوا أنهم عثروا على ثروة قدرتها بعض المصادر ب 400 مليون فرنك فرنسي. ولم يكتف الفرنسيون بهذا ، بل راحوا يستولون بالقوة والتهديد والوعيد على دور ومساكن المسئولين الأتراك والأعيان وحتي عامة الناس ، وتخريب غالبيتها من أجل الحصول على الكنوز التي كانوا يضنون أن أرضياتهاتضم الكنوز الموهومة ، ومن جراء هذا تعرضت تحف وزخارف هذه الدور للتخريب والتشويه ، وبيعت

مقتنياتها ومحتوياتها في الأسواق بأرخص الأثمان . وأستخدمت أخشابها وقطعت أشجارها المثمرة ، وأحرقت أبوابها ، وأقتلعت نوافذها وأسسها ، فبقيت أثرا بعد عين. ومن سلم منها فقد حول الى إقامات للقادة والضباط و مقرات للعديد من المصالح الحكومية الفرنسية، وحتى هذه تم طمس معالمها الحضارية .إن ما تعرض له الجزائريون من أعمال وحشية ، تؤكد على أكذوبة الرسالة الإنسانية و الحضارية ، التي طالما كان يتشدق بها الفرنسيون في تبرير إحتلالهم للجزائر. لما رأى الجزائريون ما رأوه من جراء الأعمال الإجرامية و التخريبية ، سارعت العديد من العائلات والأسر وخاصة الميسورة الحال منها ، الى مغادرة الديار الجزائرية عن طريق البر و البحر الى غير رجعة . أما من تبقى منهم ، فقد أصبح عرضة لكل أنواع القهر والإستبداد والظلم والطغيان ، علي أيدي جنود دي بورمون وكلوزيل ومن جاء من بعدهما . إلا أن إستكانة الجزائريين لن تدوم طويلا . بعد أن إكتشف الشعب الجزائري حقيقة وطبيعة الأهداف الإستعمارية الفرنسية وراء الحملة ، وتأكد له زيف الإدعاءات الفرنسية التي حاولوا إقناعه بها ، على أنهم جاؤوهم ليخلصوهم من ظلم وقهر الأتراك لهم فبدأت ترتسم في الأفق بداية تشكل وتبلور لشعور وطني رافض للوجود الفرنسي على أرض الجزائر ، وما عمليات الإبعاد لعدد من أعيان وعلماء مدينة الجزائر إلا ترجمة حقيقية لهذا الشعور . فقد رفض الكثير من هؤلاء منح الشرعية للإدارة الفرنسية ، رغم ما سلط عليهم

من ترغيب وترهيب وتهديد ، مما حدا بهذه الإدارة الى إبعادهم ونفيهم خارج حدود الحدود ، لأن إستمرارهم أضحي خطرا يهدد وجود ومصداقية هذه الإدارة . وكان مفتي الجزائر محمد العنابي، أول من تجرأ على توجيه النقد للسياسة الفرنسية المطبقة على الجزائريين والتي تناقض وثيقة الإستسلام التي إلتزم بها الفرنسيون ، فكان جزاءه السجن ثم النفي . وتوالت الأصوات الرافضة لما يتعرض الجزائريون من إنتهاكات وخروقات يومية في مالهم ودينهم وعرضهم، إلا أن ذلك لم يحل دون إستمرار الإدارة الفرنسية في إنتهاج سياستها السابقة . ولم يجد الجزائريون أمام هذا الواقع ، سوى التفكير في أسلوب جديد في التعامل مع الفرنسيين فكان إعلان الجهاد في سبيل الله والوطن الخلاص لحالة اليأس والتشتت والتشرذم و الإذلال التي سادت المجتمع الجزائري في تلك الحقبة التاريخية ، فكانت مقاومة منطقة متيجة الإنطلاقة الحقيقية لمفهوم الوحدة الوطنية .

- الآثار والنتائج :

أظهرت المواجهة الأولى بين الطرفين المتحاربين هشاشة وضعف الإستعدادات والتحضيرات الجزائرية لصد هذه الحملة ، والتي أخذتهم على حين غفلة . إن الكثير من المصادر التاريخية التي عدنا إليها، تؤكد بشكل قاطع أن الداي حسين كان على علم بأمر هذه الحملة، فسيمون بفايفر. وهو شاهد عيان على ما حدث يؤكد هذا في مذكراته إذ يقول (10): إن الداي كان قد خصص مرتبات لعدد من

الجواسيس في كل من إيطاليا ومرسيليا وطولون وباريس، فنقلوا إليه ذات يوم خبرا مفاجئا، وهو أن فرنسا تعد أسطولا رهيبا لإرساله ضد الجزائر، وقد أكد صحة هذا الخبر سفينتان جزائريتان استطاعتا أن تتسللا ليلا من بين السفن الفرنسية المحاصرة لمدينة الجزائر، فأسرع الداي إلى إرسال الرسل إلى البايات وإلى الشيوخ القبائل الجزائرية ليخبرهم بهذا الأمر.

وهناك رواية أخرى تشير إلى أن الداي حسين لم يكن على علم بما كان يجري خارج قصره، وهذا بإعتراف منه شخصيًا، في الحوار الذي أجراه معه أحد المؤرخين الفرنسيين خلال زيارة الداي لفرنسا سنة 1831، حيث يقول الداي (11) : أنه كان يجهل كل ما كان يجري خارج قصره، وقال أن أعوانه خدعوه والديوان يتصرف بدونه ويخفي عليه كل الإجراءات، وقال أيضا أن المسؤول عن عدم تحصين سيدي فرج هو الشخص "الذي عهدت له بالقيادة والدفاع وأنه كان رجلاً جبانا". ولكن من حق الدارس أن يشكك في صدق ما قاله الداي حسين إذ كان قد قاله فعلا، فهذه الشهادة ما هي إلا تبرير منه لما حل بالجزائر في عهده لأنه كان على علم بكل ما كان يحدث حوله، ومن حق الدارس أيضا أن يحمل للداي حسين مسؤولية كل ما حدث في الجزائر سنة 1830، وهذا بسبب تصرفاته الحمقاء التي قام بها سنة 1828 ، عندما أمر بقتل يحي آغا، الذي كان رجلا عسكريا محنكا وقائدا فذا، ونصب مكانه في قيادة الجيش صهره إبراهيم آغا الذي لم يكن يفقه شيئا في الشؤون

العسكرية . والغريب في الأمر أن هذا القائد المغرور بنفسه كان قد تسلم خطة الفرنسيين ومكان نزول قواتهم، وعدد جنودهم ومدافعهم، إلا أنه لم يستعد لأي شيء بل كان يقول أن جيشه سيلقن الجيش الفرنسي درسا في القتال وسيرغمه على مغادرة الشواطئ الجزائرية في لمح البصر، إلا أن شيئا من هذا لم يحدث.

و يمكن لنا اعتبار ما كتبه أبو القاسم سعد الله عن الداي حسين أصدق دليل على انعدام روح المسؤولية لديه: "ومهما كان الأمر فإننا لا نعتقد أن حسين باشا كان يحس إحساسا وطنيا بإنتمائه إلى الجزائر كما لا نعتقد أنه كان يحس إحساس الحاكم البطل الذي يقدر دوره في التاريخ ،ولا الحاكم المسلم الذي يفهم بعمق معنى الجهاد، وفي اعتقادنا أنه كان مجرد حاكم مثل الحكام الذين نشاهدهم هذه الأيام في الوطن العربي و الإسلامي."(12).

وتجمع شهادات المعاصرين على أن الجيش الجزائري، كان يفتقد الى روح الإنسجام والنظام والإستراتيجية القتالية ، والى السلاح والعتاد ، والقيادة العسكرية المدربة والمحنكة ، والى معنويات قتالية مرتفعة . وكيف يكون هذا ، والهوة كانت عميقة والشرخ كبير بين حكامه وقاعدته الشعبية ، هذه القاعدة التي كان ينتظر منها أن تدعمه وتؤازره وتعينه في هذه الحلات الحرجة ، والمتتبع لتطور الأحداث ، يستنتج أن غالبية الجزائريين قد إقتنعوا أن المواجهة بين الأتراك والفرنسيين لا تعنيهم ، لهذا تركوا حكامهم يواجهون مصيرهم لوحدهم .وكانت

النتيجة المأساوية لهذا الموقف ، إنسحاب إبراهيم آغا من ساحة المعركة خائبا مدحورا ، بعد أن أظهر ضعفا وجهلا واضحا في إدارة المعركة وفنونها . وقد حملت المصادر التاريخية ، الداي حسين مسئولية ما حدث ، بعد أن عزل يحى آغا من قيادة الجيش ، وفضل عليه صهره، رغم إشادة هذه المصادر بالخصال القتالية التي كان يتمتع بها الأول عن الثاني . وهكذا واجه الداي حسين الحملة الفرنسية "بدون جيش منظم وبدون ذخيرة ، وبدون مؤونة ، وبدون شعير النخيل ، وبدون المقدرة الضرورية على مواجهة الحرب .

وبتوقيع الداي حسين معاهدة الاستسلام يوم 5 جويلية 1830 تسجل الجزائر بموجب ذلك ، عهدا جديدا سوف تتحمل أعباءه و معاناته أجيال متعاقبة .

الإحالات

(1) ـ انظر التقرير كاملا في المجلة الإفريقية المجلد 70 ، سنة 1929 ص ص 215ـ 253. ولقد تناول فيه مشروع الحملة من زواياه المختلفة دوافعها ومبرراتها ، ورد الفعل الذي قد تحدثه على المستوى الأوربي وكيفية الرد عليه ، الغاية من الحملة والأهداف ثم الكيفية التي ستعامل بها فرنسا الجزائر بعد إحتلالها. كما تناول التقرير التفاصيل الفنية المتعلقة بالحملة من جميع جوانبها وغيرها من القضايا الأخرى الكثيرة التي تناولها التقرير.

(2) . Marechal Mac Mahon: Memoires du Marechal , Souvenirs d Algerie , Paris , p 1

(3) . Charles andre Julien: Histoire de l Algerie Contemporaine 1827- 1870 Paris , 1964 , t1 , p 38

(4) ـ جمال قنان ، المرجع السابق ، ص 380 .

(5) . Charles Andre Julien : op ,cit ,p 50

(6) ـ Henri Massi : les Etudes Arabes en Algeries 1830-1930 , Revue Africaine 1933, n 47, p 209

(7) ـ انظر النص كاملا في ، أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، الجزء الأول ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، الجزئر ، ص ص 196ـ197.

(8) ـ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية 1830 ـ 1900 . الجزء الأول ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1992 ، ص 16 .

(9) ـ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، الجزء الأول ، ص19.

(10) ـ بفاير سيمون ، المرجع السابق ، ص63.

(11) ـ أبو القاسم سعد الله ، آراء وأبحاث ، ج الثالث ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990، ص ص 231ـ268 .

(12) ـ سعد أبو القاسم ، الحركة الوطنية ، ج 1 ، ص 20.

المقاومة الوطنية الجزائرية
1847 .1830

مقاومة منطقة متيجة :

كانت منطقة متيجة أقرب نقطة لمدينة الجزائر، فكان من الطبيعي أن يشعر أهلها بالخطرخاصة إثر إنهيار السلطة المركزية. يقصد بمنطقة متيجة تلك السهول الخصبة والجذابة الواقعة بين الساحل الشمالي ومرتفعات الأطلس جنوبا ، وبودواو شرقا وحجوط غربا. تتكون متيجة من أوطان ، و كل وطن يديره قائد. والوطن الواحد يضم مجموعة من القبائل على رأس كل قبيلة شيخ، ويمكن أن نحصي هذه الأوطان بـ :

- وطن بن خليل الممتد في وسط متيجة من الساحل شمالا إلى الجنوب الغربي ومن الشرق والغرب ما بين شفة والحراش.
- وطن بني موسى، وهو الأقل مساحة والأكثر غنى حيث يضم أكثر من 100 حوش يقع شرق وطن بني خليل.
- وطن الخنشنة: من الجنوب الشرقي للسهل إلى غاية بودواو.
- وطن السبت: يقع غرب سهل متيجة ويضم أكبر القبائل مثل قبيلة حجوط - موزاية- سوماته وبني مناد.

أمّا في مرتفعات الأطلس نجد قبائل بني صالح وبني مصرة والغلاي و بني قينع وبني مسعود غير أن أهم وأكبر القبائل التي تسيطر على المنطقة المحيطة بمدينة الجزائرهي:

- قبيلة بني خليل المتواجدة في الشريط الممتد من غرب الجزائر إلى الجنوب الغربي .
- قبيلة بني موسى من الجنوب الغربي حتى الجنوب الشرقي.

- قبيلة الخنشنة من الجنوب الشرقي والشرق هذه القبائل الثلاث تسيطر على قلب متيجة سياسيا وتجاريا (1)خاصة وأن أهم الأسواق توجد بهذه الرقعة المذكورة،أهمها على الإطلاق.

- سوق بني خليل يقام كل يوم إثنين في المكان المسمى بوفاريك.

- سوق قبيلة بني موسى:كل يوم أربعاء في المكان الذي عرف فيما بعد بـ الأربعاء.

- سوق قبيلة الخنشنة:يقام كل يوم خميس في المكان المعروف اليوم بخميس خنشنة.

تعدّ هذه الأسواق الثلاثة أهم ممونّ لمدينة الجزائر باللحوم والحبوب والزيتون والخضار والألبان والفواكه إلا أن سوق بوفاريك اكبر وأهمها لوقوعها على حافة الطريق الذي يقطع المستنقع الذي يقسم متيجة إلى قسمين، فكل الطرق المؤدية إلى البليدة المدية ، مليانة الواقعة في الغرب أو الجنوب الغربي تمر حتمًا من هذه النقطة .

من أهم مدن متيجة مدينة البليدة التي تقع في سفح جبال الأطلس حيث يجري واد سيدي الكبير الغني بمياهه العذبة فهي غنية بحدائقها و بساتينها ، تنتشر بها أشجار البرتقال والليمون والتين والزيتون تليها مدينة القليعة الواقعة في مرتفعات الساحل على الضفة اليسرى من وادي مزفران.ومن هنا تكمن أهمية سهل متيجة التي باتت مطمعا لجيش الاحتلال وكان لزاما على أهلها التعجيل في تنظيم صفوفهم وتنسيق الجهود لمقارعة العدو والحيلولة دون تمكنه من أراضيهم.

المرحلة الأولى:

لقد اهتدى شيوخ أوطان متيجة إلى عقد إجتماع ببرج البحري بحضور الشيخ محمد بن زعموم والحاج سيدي السعدي وأعيان من مدينة الجزائر في21 جويلية 1830،تقرر على إثره إعلان الجهاد ضد الغزاة و ضرب حصارا على جيش الاحتلال في مدينة الجزائر وفرض المقاطعة الاقتصادية لمنع الفرنسيين من التموين من أسواق منتجة المذكورة آنفا .هذا الأسلوب في المواجهة سرعان ما أعطى ثماره بندرة المواد الغذائية وارتفاع أسعارها، "فلا خضر ولا ألبان ولا لحوم متيجة توفرت في المدينة فاشتاقوا قطعة لحم فلم يجدوها..." (2) .ممّا أثر سلبا على جيش الاحتلال الفرنسي في مدينة الجزائر ودفع بهم إلى محاولة تكسير الحصار بقيادة القائد العام الجنرال دوبرمون.

بعد تيقن هذا الأخير من إستحالة بقاء الجيش الفرنسي تحت تأثيرات الحصار ، قرر في نهاية المطاف توجيه حملة على مدينة البليدة رغم تحذيرات شيوخ قبائل متيجة له من مغبة القيام بهذه المحاولة(3) إلا أنه أرسل جيشا بقيادة دامريمون إلى عنابة وآخر إلى مدينة وهران بقيادة العقيد "قوتفراي" Goutefray ، في حين قاد بنفسه حملة على البليدة . وحسبRimbault.P ، فإن تعدادها قارب 1400جندي (4) بينما يذكر Trumlet 1500 بين ضابط وجندي، بالإضافة إلى بطارية مدفعية وفرقة قناصة (5)، سالكا طريق الجزائر بئر خادم ،وادي الكرمة ، بئرتوتة و بوفاريك التي قضى ليلته فيها، وفي اليوم الموالي أي 24 جويلية ،حلّ بالبليدة حيث عسكر أمام باب الجزائر دون أن يسمح

لـه بـدخول المدينـة. وفي اليـوم المـوالي قـرّر العـودة إلى الجزائـر، إلا أن المقاومة المشكّلة من قبائل بني صالح وبني مصرة وبني خليل وبني موسـى وحجـوط باغتتـه ملحقـة بجيـشه خـسائر فادحـة . وهنـا تاكد الجنرال دوبورمون أن تحذيرات شيوخ أهل متيجة كانت جادة ،فلم يجد سبيلا سوى الانسحاب أمام ضربات المقاومة التي لاحقته حتى بئرتوتة وهنـا يـصف Trumlet المعركـة بقولـه :أنهـا كانـت عنيفـة وأن عنـصر المباغتة كان في صالح المقاومين ، وأن هـؤلاء كانوا أكثر من الفرنسين واصـفا فرسـان قبيلـة حجـوط بالغربـان الـتي تحـوم علـى الفريسة في إشـارة إلى بأسـهم . أمـا الخـسائر فكانـت هامـة في صـفوف الفرنسيين لاسـيما وأن القتـال لم يتوقـف علـى امتـداد الطريـق الـرابط بـين البليدة وبئرتوتة إذ قـدرت ب : 150 جنـدي فرنسـي مـا بـين قتيـل وجـريح (6). بينما أحصى Paul.Rimbault عدد القتلى الفرنسيين بـ 58 ضـابط وجنديا فرنسيا ، من بينهم المساعد الأول للجنرال دويورمون الضابط "تريلون". وتعد هـذه المعركة أول هزيمـة للجيش الفرنسي منـذ احـتلال مدينـة الجزائـر، ومـن ثـم أول انتـصار تحققـه المقاومـة الـشعبية ضـد الجيش الفرنسي .

ويمكـن تفـسير هـذا التطـور في طبيعـة المجابهـة العـسكرية بـين الجانبين ، بإستيعاب المقاومة لتقنيات القتال ، وإعتمـاد منـهج التنظيم ولإبتعـاد عـن العفويـة ، وهـذا بـإعتراف الفرنـسيين أنفـسهم ، ومـنهم

Robin(7) . وقد كان لهذا التحول أثرا إيجابيا في التعبئة الشعبية ورص صفوف المقاومة .

معركة البليدة الثانية :

منذ الهزيمة الأولى التي تلقاها الفرنسيون ، لم تشن أي حملة استطلاعية عل سهل متيجة ، ويعود سبب ذلك إلى التطورات التي عرفتها فرنسا جراء ثورة 1830 ، التي أطاحت بشارل العاشر، و عزل المارشال دوبورمون قائد الجيش الفرنسي في الجزائر . حيث تولى مكانه الجنرال " كلوزيل" مع نهاية شهر أوت (❖) . بإستلام هذا الأخير مقاليد الأمور في مدينة الجزائر ، عزم على وضع حد للحصار الذي فرضه المقاومون على تحركات الجيش الفرنسي من جهة ، و رد الاعتبار للقوات الفرنسية بعد الهزيمة العسكرية الأولى من جهة ثانية.

انطلق كلوزيل على رأس جيش قوامه 8000 ضابطا و جنديا يوم 17 نوفمبر 1830 من باب عزون(8) ، عبر بئر مراد رايس ،بئر خادم وادي الكرمة ، ماعدا فرقة الجنرال ACHAR ،التي انطلقت نحو دالي إبراهيم و الدويرة ليلتقي الجميع في مدينة بوفاريك ، أين قضى ليلته هناك . في اليوم الثاني اعترضت قوات المقاومة طريقه حيث اشتبكت معه في عدة نقاط ، و رغم ذلك تمكن جيش كلوزيل من الوصول إلى مدينة البليدة مع نهاية اليوم الثامن عشر ، حينها حاول سكان المدينة غلق الأبواب ، إلا أن القوات الفرنسية بوصول بقية الفرق تمكنت من ضرب حصار حول المدينة، حيث تمركزت الفرقة الأولى بقيادة

ACHAR في مدخل باب الجزائر و الثانية بقيادة الجنرال HUREL MUNCK بالقرب من باب السبت والثالثة قرب باب القبور بقيادة D'UZER . حاولت القوات الفرنسية اقتحام المدينة عنوة ، وحسب المصادر الفرنسية فقد كلفهم هذه المحاولة سقوط 30 قتيلا (9) . إلا أن مقاومة سكان المدينة لم تدم طويلا لإختلال موازين القوى لصالح الطرف الفرنسي ، ففي اليوم الموالي تمكن الجيش الفرنسي من إحتلالها وتحويل مسجدها الى مستشفى عسكري .

و انتقاما لما أبدته المقاومة من استماتة ، أطلق العنان للجيش فنهبت المنازل و هتكت الأعراض . و بعد أن أحكم كلوزيل قبضته على المدينة أقام فيها حامية عسكرية بقيادة العقيد " Rullier"، مشكّلة من فرقتين و قطعتين مدفعية، وبعد أن استتب له أمر المدينة ، توجه نحو المدية. و ما إن وصل إلى مضيق شفة ، حتى باغته أتباع الباي مصطفى بومزراق مما أدى إلى سقوط 27 قتيلا و 80 جريحا في صفوف الجيش الفرنسي ، الذي لم يصل مدينة المدية إلا يوم 22 نوفمبر 1830 (10) .

مجزرة البليدة :

وفي الوقت الذي كان فيه كلوزيل في المدية ، تكثف نشاط المقاومة بقيادة " الحسين بن زعموم " عل الحامية الفرنسية المرابطة في البليدة بعد أن انضمت إليه قبائل بني موسى ، بني الخنشنة ، و بني خليل ، و قسم أتباعه إلى مجموعتين اتجهت الأولى إلى البليدة عبر المرتفعات و الثانية سلكت طريق السهل لتقطع المدد على الحامية ، و تمكنت هذه

الأخيرة من القضاء على عدد من الفرنسيين كانوا يحملون المدد و الذخيرة للحامية المتواجدة بالبليدة . و استطاع الحسين بن زعموم أن يطوّق الحامية مع اعتماده أسلوب المناوشات ، حتى تمكّن يوم 26 نوفمبر من اقتحام المدينة بحوالي 6000 مقاوم (حسب المصادر الفرنسية) ، إلا أن الخدعة التي لجأ إليها قائد الحامية العقيد Rullier و المتمثلة في إيجاد ثغرة تمكن من خلالها مع فرقة من جنده الإلتفاف وراء سور المدينة، مما جعل حسين بن زعموم يظن أن قوات كلوزيل داهمته من الخلف ، مما أربك المقاومين و دفع بهم إلى الانسحاب [11].

و في هذا الوقت عاد كلوزيل من المدية ، فوجد الحامية تحصي قتلاها مما دفعه لخوض عدة اشتباكات مع رجال المقاومة خارج أسوار المدينة ثم انتقم من السكان العزل ، وحسب أحد المصادر فإن المسجد الذي حوّله كلوزيل إل مستشفى اكتظ بالجرحى والقتلى الفرنسيين ، و أن بيوت السكان العزل امتلأت بالجثث . وكثيرا ما يحاول الفرنسيون إيجاد تبريرات لهذه المجزرة وإلصاق البعض منها بالمقاومة ، فهم يقرّون أن عدد القتلى ارتفع منذ صبيحة 26 نوفمبر على ما كان عليه يوم 18نوفمبر . فبعد أن تسلّل المقاومون من بني صالح عبر ثغرات أحدثوها في أسوار المدينة بتواطؤ البعض من سكان المدينة مما سهّل على قوات الحسين بن زعموم اقتحام المدينة في الصباح الباكر من الجهة الجنوبية الشرقية ،و لما حاولت الحامية التصدي لهم طعنت من الخلف من قبل السكان المتحالفين مع المقاومة ، مما أجبر جند الحامية

عل التراجع و التحصّن في مسجد المدينة القريب من باب الجزائر قبل أن يهتدي Rullier إلى الخدعة العسكرية التي ذكرناها آنفا.

في خضمّ هذه الظروف ، قتل الكثير من النساء و الشيوخ و الأطفال حسب الرواية الفرنسية ،غير أن المتمعن في هذه الرواية يدرك كل الإدراك ، أن هذه المجزرة ارتكبت انتقاما من السكان المتواطئين مع المقاومة ، و يحاول البعض الآخر من الفرنسيين تبرير ذلك بقولهم أن البعض من السكان قتل على يد الجند الفرنسيين ، تحت وطأة الصدمة الناجمة عن القتال العنيف ، و البعض الآخر على يد المقاومين . و يستدلون في ذلك أنه لماّ سحب كلوزيل جيشه من مدينة البليدة يوم 28 نوفمبر فضّل بعض سكان اليهود و الأغنياء الخروج مع الجيش الفرنسي[12] .

المرحلة الثانية :

فشل الجيش الفرنسي في توسيع دائرة نفوذه خارج مدينة الجزائر بانتقال مقاومو متيجة من مرحلة الدفاع إل مرحلة الهجوم معتمدين أسلوب الكر و الفر في شكل فرق صغيرة و وتكثيف إغارتهم عل بعض المزارع التي بدأ الكولون يقيمونها في ضواحي العاصمة . و أمام هذه المعطيات اتسمت السياسة الفرنسية على عهد الجنرال "برتزين" (الذي تولى قيادة الجيش الفرنسي في 20 فبراير 1831 خلفا لكلوزيل) بالغلظة في البداية ، حيث شن حملة عسكرية عل مدينة المدية بعد أن استنجد به مصطفى بن اعمر، الذي فقد سلطته عل سكان المدية

فجهز الجنرال برتزين جيشا قوامه 4000 جندي ، انطلق يوم 25 جوان 1831 من مدينة الجزائر ليصل إلى مدينة المدية يوم 29 من نفس الشهر و على مشارف المدينة اشتبك مع بعض المقاومين و أمر بحرق المزارع و المحاصيل و الأكواخ ، ظنا منه أن ذلك سيدفع سكان المنطقة إلى إعلان خضوعهم ، الشيئ الذي لم يتحقق بل زاد من تدعيم صفوف المقاومين

و أثناء عودة جيش برتزين اعترضته قوات المقاومة في مكان يسمى" حوش موزاية" ، و أحدثت في صفوفه الرعب و الفوضى . و مع نهاية نفس اليوم تمكّن الجيش الفرنسي من الوصول إلى مضيق وادي شفة حيث وجد قوات أخرى من مقاومي متيجة عند ثنية موزاية يوم 3 جويلية 1831 ، أين دارت معركة بين الطرفين انتهت بانسحاب الفرق الفرنسية نحو مدينة بوفاريك ، بعد أن تكبدت خسائر بشرية و مادية قدرتها المصادر الفرنسية الرسمية ب 120 قتيلا و 270 جريحا (13)

وسعيا وراء كسب ود السكان ، إنتهج الجيش الفرنسي سياسة التهدئة ، حيث قام بتعيين الحاج محي الدين بن صغير بن مبارك شيخ زاوية القليعة في منصب آغا العرب لما لهذه الشخصية من نفوذ و تأثير روحي عل سكان متيجة عل أن يكون واسطة بينه وبين أهل متيجة [14] .

غير أن هذه السياسة لم تدم إلا مدة قصيرة ، فبتعيين الجنرال دوق روفيقو حاكما في شهر ديسمبر 1831، خلفا للجنرال برتزين عادت سياسة القوة و القهر ، ظنا منه أن هذه السياسة ستسحق المقاومة . فدشّن عهده بارتكاب المجازر الجماعية و اغتيال شيوخ

القبائل، مثل ما وقع مع الشيخ العربي بن موسى قائد بني خليل و الشيخ عبد الوادي قائد وطن السبت بعد أن أعطاهما الأمان . ناهيك على المجزرة التي اقترفها في حق قبيلة العوفية متهما إياها بالاعتداء على الوفد الذي أرسله فرحات بن سعيد الى الجنرال روفيقو. و معلوم أن هذا الوفد جاء ببعض الهدايا إلى الدوق روفيقو سعيا وراء الحصول على مساعدة هذا الأخير ضد الحاج أحمد باي . و بعد أن استقبل الوفد يوم 5 أفريل 1832 من قبل روفيقو ، حمّله هذا الأخير بعض الهدايا إلى الشيخ فرحات بن سعيد ، غير أن بعض اللصوص جرّدوا هذا الوفد أثناء عودته، مما كان يحمل عند مخارج وادي الحراش فعاد الوفد من جديد إل مدينة الجزائر مشتكيا للجنرال، فماكان من هذا الأخير الا أن أمر 300 من اللفيف الأجنبي و قناصة إفريقيا ، ليلة 6 إلى 7 أفريل 1832 ، بالإغارة على أكواخ هذه القبيلة ، حيث تم حرقها و إبادة أهلها دون تمييز بين الأعمار و لا بين الجنس [15]. و إن كانت بعض المصادر الفرنسية تذكر 70 قتيلا و مصادرة جميع الأموال و الحيوانات ، التي بيعت ووزعت أموالها كمكافأة على منفذي الجريمة من قناصة إفريقيا الذين حصلوا على 14 الف فرنك و 10 آلاف وزعت على اللفيف الأجنبي و 800 فرنك على بعض العملاء .

إنّ مثل هذا التصرف يؤكد مدى دموية و لصوصية الجيش الفرنسي في التعامل مع الفرد الجزائري ، رغم أن التحريات بينت في الأخير أن قبيلة العوفية بريئة مما نسب إليها ، و أن الذين اعترضوا

طريق وفد فرحات بن سعيد ينتمون إلى قبيلة الخنشنة ، فإن ذلك لم يشفع لشيخ القبيلة الذي أمر الدوق روفيقو بقطع رأسه و تقديمه كهدية لطبيبه الخاص لإجراء بعض التجارب [16].إن هذه المجزرة دفعت بالكثير من سكان متيجة إلى الانضمام إلى المقاومة و تصعيد المواجهة سيما بعد أن انضم الشيخ محي الدين بن مبارك آغا العرب ، إلى زعماء المقاومة . لقد اغتنم المقاومون بزعامة الحسين بن زعموم و الشيخ سيدي السعدي فرصة خروج فرقة من الجيش الفرنسي إلى الجهة الشرقية من متيجة ، فانقضوا عليها بعد أن نصبوا لها كمينا ، قتل على إثره 37 جنديا من اللفيف الأجنبي . حاول الفرنسيون بعد هذه الحادثة تطويق المقاومين تحت قيادة الجنرال " بوشي " ، إلا أن رجال المقاومة نجحوا في صد و إفشال هذا الإنزال [17].

معركة سيدي عابد :

استمرّت المقاومة عل هذا المنوال ، ففي نهاية شهر سبتمبر 1832 عقد قادة المقاومة تجمعا شعبيا للتحريض عل الجهاد في المكان المسمى "سوق علي" ، و ما إن بلغ نبأ هذا التجمع إلى الدوق روفيقو حتى أمر بإرسال حملة عسكرية في 1 أكتوبر 1832 بقيادة الجنرال "فداوس" إلى عين المكان ، و أخرى إلى القليعة بقيادة الجنرال "بروسار" .

مع حلول مساء الأول من شهر أكتوبر، انطلقت الحملة بقيادة "فداوس" وكان قوامها 1600 ضابطا وجنديا، متجهة عبر بئر خادم ووادي الكرمة ثم بئر توتة .و في الوقت الذي كان الجنرال "فداوس" Faudoas

يخطط لمباغتة المقاومين في مركزهم ب "سوق علي" قبل طلوع الفجر. سارع المقاومون الى اتخاذ احتياطاتهم، بإقامة مركز أمامي للمراقبة بالمكان المسمى "سيدي عايد"، ونصب كمين للقوات الفرنسية، التي خسرت 7 جنود و جرح 14 [18]، مما أرغم الجيش الفرنسي على الانسحاب من ساحة المعركة.

أمّا الحملة التي اتجهت صوب القليعة، فقد زرعت الرعب في وسط السكان العزل، و فرضت عليهم غرامة مالية و أخذت بعض أقارب الشيخ محي الدين بن مبارك كرهائن، قصد الضغط على هذا الأخير لتسليم نفسه. و الى هذا المنوال ستمر الوضع عل حاله، حتى تمكنت الإدارة الفرنسية من اختراق صفوف القبائل، وإعتماد سياسة فرق تسد. كما نجحت في إقامة مراكز عسكرية أمامية، للتقليل من إمتداد المقاومة، مما جعل هذه الأخيرة تتراجع بعض الشيء و تنحصر في أقصى الجهة الغربية و الجهة الشرقية و المرتفعات. ففي الجهة الغربية صعّد الآغا محي الدين من تهديده للفرنسيين متوعّدا إياهم إذ لم يطلق سراح أقاربه، الذين اعتقلوا أثناء مداهمة الجيش الفرنسي لمدينة القليعة [19].

غير أن الجنرال "فوارول" رد عليه برسالة برّر فيها بأن الرهائن المعتقلين تم اعتقالهم بعد وصوله إلى سدة الحكم، و أنه يعاملهم معاملة لائقة بمكانتهم، و طلب في نفس الوقت من الشيخ محي الدين إبداء النوايا السلمية، بالضغط على قبائل حجوط و منعها من مهاجمة

الفرنسيين و الموالين لها من قبيلة بني خليل . و لم يكتف الجنرال فوارول بالمراسلات ، بل شن حملة أوكل قيادتها للجنرال " برو " Brot" قائد مركز دويرة على قبائل حجوط ليلة 18 ماي 1834 ،في محاولة منه الانتقام ، مستعينا في ذلك ببعض الأفراد من قبيلة بني خليل وقبيلة بني موسى.

كان الجيش الفرنسي مكوّنا من 3 فرق ، فرقتين بقيادة الجنرال " برو " Brot" وفرقة من اللفيف الأجنبي و 300 من " الزواف Zouave " بقيادة " لامورسيار " و 100 من قناصة إفريقيا و سريتين من المدفعية تمكنت هذه القوات من اجتياز " وادي جر " ،و بعد اشتباكات استولت على قطيع من البقر قدر بحوالي 500 رأس. جاء في تقرير الجنرال " فوارول حول هذه الحملة ، أن خسائر الجيش الفرنسي لم تتعد 3 قتلى و 6 جرحى .وأن الجيش لقن قبائل حجوط درسا لا ينسى ، ردت عليه شيوخ قبائل بني مناد ، بني مناصر ، شنوة ، سوماتة ،وموزاية برسالة موحدة بتاريخ 25 ماي 1834 ، حثوه فيها بوجوب احترام العهد والسلام المبرم بين فرنسا و الأمير عبد القادر في إشارة الى معاهدة ديميشال المؤرخة في 26 فيفري 1834 . و حذّروه في نفس الوقت من مغبة التدخل في الخلاف الدائر بين بني خليل و حجوط الذي يعتبر صراع داخلي بين الأشقاء ، يمكن تجاوزه بدون تدخل الكافر ،و طالبوه في نفس الوقت ، بإطلاق سراح الرهائن و خيّروه بين السلام و الحرب [20].

كانت للانتصارات التي حقّقها الأمير عبد القادر و استيلاءه على مدينة المدية ، الأثر الإيجابي على أهل متيجة ، حيث سارع الحاج سيدي السعدي لمقابلته في المدية وإعلان الولاء له ، فعينه هذا الأخير خليفة له على متيجة و الجهة الشرقية . استمر الحاج سيدي السعدي يؤجج نار المقاومة رغم الفتور الذي ساد المنطقة على عهد الجنرال الكونت "ديرلون" الذي فشل في احتلال البليدة و اكتفى بتحصين المراكز الأمامية في الدويرة وبوفاريك . و بعد أن تجددت المقاومة في الغرب الجزائري تحت لواء الأمير عبد القادر شنت فرنسا سلسلة من الحملات على متيجة ، لا سيما تلك التي قادها الماريشال كلوزال علىمدينة البليدة يوم 21 أكتوبر و1835 والتي كان قوامها 400 جندي ردا على الهجمات التي تعرضت لها خاميته في بوفاريك .

في 30 مارس 1836 ، حاول كلوزيل شن حملة عل المدية ، إلا أن المقاومة العنيفة حالت دون تحقيقه الهدف، بعد أن تصدت له المقاومة في " ثنية موزاية " و ألحقت به بعض الخسائر، مما أرغمه على الإكتفاء بالمراكز الأمامية ، مثل مركز دويرة ، بوفاريك ، أولاد يعيش .في عهد حاول الجنرال دام ريمون ، الذي خلف الماريشال كلوزيل احتلال البليدة ، فجمع جيشه في بوفاريك في 29 أفريل 1837، و شنّ حملة عسكرية على هذه المدينة . وأثناء حصاره لها قسم جيشه إلى ثلاث فرق واحدة من الجهة اليمنى و الأخرى من الجهة اليسرى بينما ركّز الثالثة في وسط المدينة ، و رغم المقاومة استطاع الجنرال دامريمون اقتحام

المدينة ، إلا أن بقاءه فيها لم يدم طويلا ، فقد أجبره رجال المقاومة على الانسحاب نحو بوفاريك (21) .

المرحلة الثالثة :

في خضمّ وقف القتال بمقتضى معاهدة التافنة ، تفرّغت القوات الفرنسية من جديد لمنطقة متيجة . ففي 2 ماي 1838 قاد الماريشال فالي بنفسه حملة ضد مدينة البليدة ، حيث التقى بحاكمها أنذاك محمد بن عمروش و بعض الأعيان ، و تفاديا لأي اصطدامات تجنب الماريشال فالي دخول المدينة بل اكتف بإقامة مركزين متقدمين واحد في الجهة الشمالية الغربية من المدينة، فيما يعرف بمركز " جوانفيل" (الذي تحول منذ سنة 1843 إلى مستوطنة أوروبية) . و الثاني في شمال المدينة على الطريق الرابط بينها و بين بني مراد (تحول هو الآخر منذ 1843 إلى مستوطنة باسم Montpensier . وضع المركزان تحت قيادة الجنرال "Galbois" . لم يكتف الجيش الفرنسي بهذين المركزين بل اقام مراكز أخرى في الجهة الجنوبية الشرقية من المدينة فيما يعرف " بكدية المصراوي " ، و آخر في "كدية ميمش" تأمينا لمجاري المياه بالإضافة إلى مراكز صغرى في باب الرحبة و أولاد يعيش و بني مراد بهذه المراكز .

بادر الفرنسيون الى إجراءات ردعية ، من أجل تكسير أواصر التضامن والتحالف بين القبائل ، ومن هذه الإجراءات و الحيلولة دون وصول هذه القبائل إلى مدينة البليدة و إرتداد الأسواق الرئيسية إلا

بعد إعلان هذه القبائل إستسلامها للفرنسيين ، في الوقت نفسه، أخذ الفرنسيون يشقون بعض الطرق حتى يتسنى لهم التحرك بسرعة من مركز إلى آخر . في خلال ذلك كثفت المقاومة من هجماتها، سواء في الجهة الغربية والشمالية الغربية من البليدة او شرقها و جنوبها لا سيما ناحية المرتفعات ففي يوم 22 جويلية 1839 تم ضرب المركز الفرنسي عند مجاري وادي سيدي الكبير، بعد أن تسللت مجموعة من المقاومين بقيادة " إبراهيم بن خويلد " و يقر الفرنسيون أن المقاومة لم تنقطع ما بين شهري ماي 1838 و نوفمبر 1839. و أن قبائل بني مصرة وغلاي و بني صالح و بني موسى وحجوط ، لم يهدأ لهم بال منذ أن تم إقامة مراكز عسكرية أمامية محاطة بمدينة البليدة ، و أن هذه المقاومة ازدادت ضراوة منذ أن نقضت معاهدة التافنة ، و تجدد الجهاد تحت لواء الأمير عبد القادر .

إنّ استئناف مقاومة الأمير أعطى نفسا جديدا لمقاومة متيجة خاصة بعد أن أعطى أوامره لخلفائه بتكثيف العمليات نحو مراكز العدو بمتيجة .وفي الوقت الذي استمت فيه المقاومة في المناطق الجبلية بإعتماد حرب الإستنزاف لمنع الجيش الفرنسي دون الوصول الى منابع مياه سيدي الكبير . وبهذه الإستراتيجية، لم يعد بمقدور الفرنسيين الخروج من مراكزهم للتموين دون أن يخسروا عددا من جندهم ، إلى درجة أن مركز العدو بجوانفيل، لم يعد بمقدوره التزود بالماء ، بعد أن سيطرت المقاومة على مجاري مياه سيدي الكبير ، و بعد

3 أشهر من الحصار، نفذت المؤونة بمركز العدو وانقطعت الاتصالات بين جند العدو في البليدة و قيادتهم المركزية بالجزائر . و تجنبا للخسائر اليومية أعطى الجنرال Duvivier قائد القوات الفرنسية بالبليدة أوامره لقواته بالتحصن في المراكز تفاديا لأي خطة استدراجية من قبل المقاومين في انتظار وصول الإمدادات . و برّر Duvivier هذه الخطة بتراجع قواته من حيث العدة و العدد الناجمين حسبه بانتشار الأمراض و قلة المؤونة الغذائية و العسكرية .لقد قرر الماريشال فالي إرسال الإمدادات لقواته المرابطة في البليدة انطلاقا من بوفاريك ، غير أن المقاومة لا سيما بعد أن إلتحامها بالجيش النظامي لخلفاء الأمير عبد القادر ، محمد بن علال و محمد بن عيسى البركاني، أحكمت سيطرتها على كل المنافذ بل زرعت عيونها، و أقامت مراكز مراقبة في نقاط عديدة،منها مركز غلاي في مرتفعات الصومعة لمراقبة تحركات العدو في بوفاريك . بل تمكنت من توظيف حتى بعض العاملين في صفوف العدو من بني خليل لتسريب الأخبار [22]

معركة بني مراد الأولى :

بدأت هذه المعركة بتحرك قوات العدو يوم 20 نوفمبر 1839 من مدينة الجزائر متجهة صوب مدينة البليدة . سارع الخليفة البركاني بإعطاء أوامره لمحمد بوشارب بالتموقع مع فرسانه في وادي سيدي الرضوان ببني مراد ، على أن يهاجم القافلة بمجرد وصولها إلى حوش بعزيزة ، بينما قوات أخرى من المقاومين تمركزت عند وادي بني عزة

الذي يقطع الطريق الرابط بين البليدة وبني مراد. حسب المصادر الفرنسية فإن عدد قوات محمد بوشارب تزيد عن الألف ،في حين القوات المتمركزة في وادي بني عزة تصل إلى 800 مقاوم . و ما إن وصلت قافلة العدو إلى بني مراد ، حتى باغتها المقاومون من كل جهة . إلا أن طلقات المدفعية في كل جهة كان بمثابة إشارة للقوات الفرنسية المرابطة في بوفاريك ، حيث أرسلت إمدادات إضافية في ظرف نصف ساعة من نشوب القتال ، الأمر الذي رجّح الكفة لصالح العدو ، فانسحب المقاومون ، لينشب قتالا آخر عند وادي بني عزة أسفر عن سقوط بعض الفرنسيين منهم قائد القافلة و 85 شهيدا في صفوف المقاومة.

لم تثن هذه الهزيمة من عزيمة المقاومين ، إنما دفعتهم إلى تعزيز قواتهم حيث قرر رجال المقاومة و بايعاز من محمد بن علال اقتحام مدينة البليدة من الجهة الجنوبية انطلاقا من مرتفعات سيدي الكبير و باب القبور و باب الرحبة . وفي 7 ديسمبر 1839 تسربت قوات المقاومة بقيادة "قادة ولد الكواش" بمعية حوالي 2000 من الجند والمقاومين المتطوعين من بني مصرة و بني صالح و غلاي و حجوط .

تمركز المقاومون المتطوعون في جهة باب الرحبة حتى باب الجزائر بينما الجند النظامي من جهة باب القبور . بدأ الهجوم على أسوار المدينة مع طلوع الفجر من الجهتين، قصد تشتيت القوات الفرنسية غير أن قلة العدة لاختراق الأسوار حال دون تمكن المقاومين من دخول المدينة . في حين خاض الجيش النظامي بقيادة قادة ولد الكواش معركة

حامية انتهت بانسحابه بعد أن أصيب بجروح بليغة في ساقه و سقوط عدد من جنده قتلى(23) .

معركة بني مراد الثانية :

في يوم 14 ديسمبر 1839 خرجت حملة عسكرية فرنسية من بوفاريك قوامها 5000 جندي ، إلا أن قوات المقاومة من المتطوعين و النظاميين التابعين لجيش الأمير عبد القادر بقيادة خليفته في مليانة محمد بن علال ، هاجمت جيش العدو عند مخرج بني مراد، سقط خلالها 10 قتلى و 80 جريحا من بينهم 5 ضباطا في صفوف الفرنسيين. على إثر هذه الهزيمة أبعد الجنرال Rulliere و عاد إلى فرنسا بعد خلاف نشب بينه و بين الماريشال فالي [24].

معركة وادي العلايق الفاصلة :

بعدالحصار الشديد الذي ضرب على مركز جوانفيل من قبل رجال المقاومة ، وأمام نفاذ المؤونة في الحامية ، لم يجد العقيد Gentil سوى إرسال أحد الجند في جناح الظلام إلى بوفاريك لطلب المساعدة . و لما بلغ الخبر المارشال فالي (Valee) ، أمر بجمع الجند في بوفاريك وقاد بنفسه الحملة بمساعدة Changarnier قائد مركز بوفاريك برفقة الجنرال Rostolan قائد مركز الدويرة . و في يوم 31 ديسمبر 1839 اتجهت الحملة نحو مركز جوانفيل، وفي خطوة تكتيكية تراجع Changarnier متجها نحو الغرب مما دفع بمشاة المقاومة يلاحقون

الفرق التي كان يقودها المارشال فالي و المتوجهة نحو جوانفيل . وفي هـذا الظـرف هـاجم Changarnier مـؤخرة المقـاومين فأصبحوا محاصرين ، لا سيما و أن فرسان المقاومة كانوا بعيدين نوعا ما، مما جعل الخسائر كبيرة في صفوف المقاومة . تضاربت حولها التقديرات الفرنسية ، فحسب بيليسي قدرت ب500 شهيد، بينما يذكر المارشال فالي في تقرير له ، أن عدد القتلى في صفوف الفرنسيين بلغ 105 قتلاها اشتباك اخر في المكان المسمى " زبوج سيدي يعقوب ، أسفر عن سقوط 13 قتيلا و92 جريحا في صفوف العدو .غير أن وتيرة المقاومة عرفت بعض التراجع التدريجي ، بعد أن تمكنت قوات الاستعمار من احتلال مدينة شرشال في مارس 1840 ثم مليانة جوان 1840 .

المقاومة الوطنية

مقاومة الحاج احمد باي (1830-1848)

مولده ونشأته :

ولد احمد باي عام 1782 ،وينحدر من أم جزائرية تدعى الحاجة شريفة من عائلة بن قانة في منطقة بسكرة ، وأب تركي يدعى محمد الشريف خليفة حسن باي، الذي تولى الحكم بعد صالح باي المتوفي سنة 1792، و أما جده فهو الباي أحمد القلي الذي حكم قسنطينة مدة 16 سنة كاملة.

نشأ أحمد باي في بيت أخواله من عائلة بن قانة المعروفة في الصحراء ،فشب على حياة البداوة و تعلم الفروسية ،وتدرب على القتال فكان رجلا شجاعا [26].في مطلع شبابه سافر لأداء فريضة الحج وعندما عاد عيّن في منصب "خليفة الباي" في قسنطينة سنة 1817[27] وهو منصب هام ، شغله لمدة ثلاث سنوات ، ثم عزل ولم يعد لتولي المسؤولية إلاّ في سنة 1826 ،حيّن عيّنه الداي حسين باشا بايا على قسنطينة [28]. وبمجرد ما تسلم المسئولية الجديدة شرع في تنظيم الأمور ، و القضاء على الفوضى . وتبيّن من خلال هذه الأعمال انه قائد مقتدر له من الدهاء العسكري و السياسي ما لم يتوفر لسابقيه ، ولذلك تمكن من البقاء 22 سنة في سدة الحكم ، على الرغم من لمشاكل و المحن [29].

في هذه المدة أظهر كفاءة كبيرة في تسيير وتنظيم الأمور الإدارية و السياسية ، إذ عرفت إدارته الاستقرار إلى حد كبير ، فأخضع معظم

القبائل الكبرى إلى حكمه وأعاد تنظيمها الإداري مثل قبيلة عبد النور و قبيلة العلمة مصالح [30] .وعلى الرغم من أن الحاج احمد باي كان أيرب العناصر التركية في الجزائر إلى الشعب فإنه ظل وفيا للخلافة و السلطان العثماني ، فلم يفكر في إعلان الاستقلال و توحيد البلاد ،لقد كان الوحيد يملك التجربة و النظام و القوة سنة 1830[31].

. مأساة سيدي فرج وبداية المقاومة :

خرج الحاج أحمد باي إلى مدينة الجزائر لتقديم إيرادات الضرائب و الهدايا (الدنوش) [32]، وكان الداي حسين قد أخبره في رسالة سابقة بموضوع الحملة الفرنسية وطلب منه تحصين ميناء عنابة وطمأنه بعدم الخوف على العاصمة ،ولهذا لم يصحب الباي معه سوى 400 فارس ، بينهم احمد المقراني وابن حملاوي اغا وشيخ بوشناح وغيرهم [33] . عندما وصل إلى العاصمة طلب منه الداي أن يلتحق فورا بسيدي فرج ليحضر الاجتماع من اجل التحضير للمقاومة ومواجهة الحملة الفرنسية ، وفور وصوله إلى هناك التقى بباي تيطري مصطفى بومزراق و الآغا إبراهيم صهر الداي ، الذي أسندت إليه قيادة الجيش المزمع أن يواجه الفرنسيين . أثناء الاجتماع دب الخلاف بين الحاج أحمد باي والآغا إبراهيم في كيفية تنظيم الدفاع ، ففكرة أحمد باي انصبت في مناورة العدو وعرقلة مسيرة نزوله إلى البر ، وذلك من خلال إستدراجه ثم مباغتته من الخلف . أما الآغا إبراهيم فعارض هذا الاقتراح وقال: "بأن عدم مجابهة العدو ليس من عمل الرجال الشهام" [34]

في 14 جوان 1830 نزلت القوات الفرنسية في سيدي فرج بقيادة دوبرمون، وفشلت القوات في في إفشال عملية الإنزال ، بل تشتت قواها أمام كثافة النيران الفرنسية ، فلم تجد أمامها سوى الإنسحاب الى منطقة سطاوالي، أين دارت بين الطرفين ثانية معركة وذلك في 19 جوان 1830 [35] ، و شارك أحمد باي بقوة تعدادها حوالي ثلاثة آلاف جندي . انتهت المواجهة بين الطرفين ، بإنهزام الجيش الجزائري ، الذي تشتت فلوله ، مما فتح الطريق أمام الجيش الفرنسي لإحتلال مدينة الجزائر ، ومن ثمة سقوط النظام التركي بإمضاء الداي حسين على وثيقة تسليم المدينة في 05 جويلية 1830[36]. انسحب أحمد باي إلى وادي القليعة ثم إلى قنطرة الحراش ومنها الى قسنطينة ، وقد رافقه في عودته 1600 من الجزائريين المقاومين .في هذه الأثناء عرض عليه الجنرال دي بورمون الإعتراف بالسيادة الفرنسية مقابل إبقاءه في منصبه ، فرد عليه الحاج أحمد باي : أن يمهله بعض الوقت ليستشير رعيته [37]. ورغم تيقن السلطات الفرنسية بإستحالة قبول الحاج أحمد باي بعرضها ،إلا أنها إستمرت في سياسة الإغراء وذلك في عهد كل من كلوزيل ودي ريفيقو ، وكان الهدف الغير معلن من وراء ذلك عزل الباي و تعيين مصطفى باشا أحد أشقاء باي تونس خليفة على بايلك قسنطينة [38] . ومما نشير إليه في هذا السياق ، إلتجاء السلطات الفرنسية لبعض الشخصيات الجزائرية الفاعلة للتأثير على موقف الحاج أحمد باي وإقناعه بالإستسلام . وهذا ماحدث في عهد دي

ريفيقو . الذي عين في 17 ديسمبر 1831- عندما كلف حمدان خوجة بنقل المطالب الفرنسية لأحمد باي ، والتي من بينها السماح بإقامة حاميات فرنسية في كل من عنابة وقسنطينة ، ودفع الضرائب المعهودة إلا أن رد أحمد باي الرافض خيب آمال الفرنسيين.[39]

رغم سقوط مدينة الجزائر و المدن الساحلية الأخرى ، مثل عنابة 1832 و بجاية 1833، ومسارعة العديد من الحاميات التركية والمسئولين الأتراك ، على شاكلة باي وهران وباي التيطري ، في تقديم فروض الطاعة والولاء للفرنسيين . إلا أن هذه التطورات زادت من إصرار الحاج أحمد باي على المقاومة وعد الخضوع لإرادة الفرنسيين. ومن الأوراق الرابحة التي كان يملكها الحاج أحمد باي : هو امتلاكه لجيش أكثر تنظيما وتجانسا من جيش الداي حسين ، زيادة على تحصنه في مدينة يصعب على أي جيش مهاجم إقتحام أسوارها وحصونها، وهذا بفضل المنعة الطبيعية والإستراتيجية التي تميزها عن بقية المدن الجزائرية[40].

الغزو الفرنسي الأول لقسنطينة 1836:

لما يئست السلطات الفرنسية من استمالة الحاج أحمد باي ورأت أن ترددها في ضم منطقة الشرق الجزائري ، سيلحق الضرر بوجودها بالجزائر، قررت أن تضع حدا لهذا التردد.

بدأ الماريشال كلوزال في وضع خطة عسكرية ، قال أنها كفيلة بإحتلال الجزائر كلها في مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر. ونجح في إقناع

رئيس وزراء فرنسا تيير "Thiers" ، بنجاعة خطته . فأعاده إلى الجزائر مرة ثانية ، مزودا بقوات إضافية وعتاد جديد. انطلقت الحملة الفرنسية متجهة صوب مدينة قسنطينة في 21 جانفي 1836 [41] ، وأصدر كلوزال أمره إلى المملوك يوسف [42] للذهاب إلى مدينة عنابة خلفا للجنرال دوزر "Dzer" وتم تعيينه بايا على قسنطينة ، وذلك في مارس 1836، [43] وبدأ هذا في العمل على إعداد الحملة من مدينة عنابة .

قاد الماريشال كلوزال الحملة بنفسه وحشد لها حوالي 8 آلاف جندي مزودين بمدافع ثقيلة ، واتجه نحو مدينة قالمة، أين أقام فيها معسكرا ، ثم بدأ زحفه باتجاه قسنطينة . لكن الحملة كانت سيئة الإعداد وعانت كثيرا من نقص التموين ، بحيث نزل بها الوباء في الطريق .[44]علم احمد باي بموعد الحملة ، فاستدعى الخزناجي علي بن عيسى [45] وكلفه بالدفاع عن المدينة، وأمده بألف فارس و30 مدفعا وأمر بتجنيد حوالي 6 الاف مقاتل خرج معهم بنفسه للقاء العدو .وضع أحمد باي خطة عسكرية محكمة ، تعتمد على القيام بعملية التفاف ثم الهجوم على مؤخرة العدو أثناء تقدمه نحو أسوار قسنطينة، وهناك تتصدى بطاريات المدفعية المقامة على الأسوار . حاول كلوزيل التوغل الا أنه لم يستطيع لحصانة المدينة ، وفيالنهاية اضطر إلى الإنسحاب تاركا وراءه المؤن و الجرحى و المعدات، وسقوط 11 ضابطا فرنسيا في في ساحة المعركة ، وكان ذلك يوم 23 نوفمبر 1836 [46].

كانت للهزيمة النكراء التي مني بها الجنرال كلوزيل أمام أسوار المدينة ، بمثابة الفضيحة التي ألحقت بسمعة فرنسا . مما عرض الجنرال كلوزيل لإنتقادات شديدة ، والتي منها التحضير السيئ للحملة العسكرية . فرد مدافعا عن أخطائه ، بأن سوء الأحوال الجوية هو السبب في هزيمته [47] ، عزل الجنرال كلوزيل من منصبه تاركا مكانه للجنرال دامريمون Damrémont في 12 فيفري 1837. حاول هذا الأخير فتح باب التفاوض مع الحاج أحمد باي، طالبا منه الاعتراف بالسيادة الفرنسية وتقديم الضريبة السنوية . رفض الباي كل الاقتراحات ، عندها قرر الجنرال دامريمون القيام بحملة أخرى على مدينة قسنطينة لتضميد الجراحات العميقة التي تركتها الحملة الأولى ، وإعادة هيبة الجيش الفرنسي [48].

الغزو الثاني و سقوط قسنطينة 1837:

إنّ الهزيمة الثقيلة التي تلقّاها الفرنسيون عند أسوار قسنطينة جعلتهم يصرون على احتلال المدينة والقضاء على قائدها، ومن معه من العناصر الوطنية ، فدخلوا في مفاوضات مع الأمير عبد القادر وعقدوا معه معاهدة التافنة في 30 ماي 1837 ، فتحرروا من عقدة الغرب و الوسط ليتفرغوا للقتال في الشرق . وقد أظهرت الأحداث أن الغاية التي كان يهدف إليها الجنرال بوجو من وراء إبرام معاهدة التافنة ، التفرغ كليا للقضاء على المقاومة في الشرق الجزائر .

في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون يتأهبون لشن هجوم على بايليك الشرق ، كان الحاج احمد باي على علم بكل ما يحضر له، لهذا سارع الى إتخاذ مجموعة من الإحتياطات حتى لا يؤخذ غفلة . وفي هذا الظرف وصلته رسالة من الماريشال دامريمون و الدوق دي نمور Nemours يخبرانه بقدوم الحملة الفرنسية ، ويطلبان منه التفاوض [49] على أساس الاعتراف بالسيادة الفرنسية ودفع الضرائب ، فكان جواب أحمد باي نوع من الإهانة للفرنسيين قائلا لهم : " إذا كنتم في حاجة إلى البارود أو الخبز، فإني معطيكم ما يكفيكم منهما ، أما المدينة – أي قسنطينة – فلا تطمعوا بأخذها وفيها أحد حي "[50].

جمع الحاج احمد باي أعضاء ديوانه للتداول حول طبيعة الموقف الواجب إتخاذه . وخرج إجتماعهم برفض كلي للإقتراحات الفرنسية مستنكرين وساطة اليهوديان بوجناح وابن باجو [51] . إستدعى الحاج أحمد باي عددا من الرجال المتخصصين باستعمال المدافع ، وكلف الخزناجي علي بن عيسى والبجاوي ، بالدفاع عن المدينة من الداخل بصحبة 4 آلاف و500 رجل . واتجه هو بعد ذلك إلى مجاز عمار ومنها إلى دمدم وواد زناتي و الصومعة والمنصورة ، حيث التحق به الشيخ مولاي الشقفة من جبال البابور على رأس 10 آلاف متطوع[52].

وبالمقابل تحركت القوات الفرنسية من مدينة عنابة بقيادة الجنرال دامريمون تعدادها حوالي 11 ألفا مزودين بمدفعية فتاكة ، وأسلحة متطورة ، تولى المدفعية فيها الجنرال فاليه "Valee" ، وتولى سلاح

المهندسين والتموين الجنرال وهو دي فليري Rohault de Fleury ، وتولى الهجوم الضابط كوديا "Coudiat" .ونصبوا مدافعهم على المنصورة وكان ذلك في 5 اكتوبر 1837 .فبدأ القصف عدة أيام متتالية ، أصيب فيها قائد الحملة الجنرال دامريمون ،ما فتئ أن فارق الحياة في 12 اكتوبر فخلفه الجنرال Valee ، الذي من جانبه واصل القصف لمكشف على المدينة ، ونجحت المدفعية الفرنسية في فتح ثغرة في أسوار قسنطينة ، وفي 13 اكتوبر تولت ثلاثة فرق فرنسية الهجوم على المدينة بحيث تمكنت فرقة الزواويين " Zouaves" من الدخول الى المدينة بقيادة" ما Moriciere والذي أصيب بجرح خطير فخلفه الجنرال "Perrégaux" وأصيب هو أيضا بجرح ، فخلفه الجنرال كارامان "Caraman" ثم الجنرال كومب "Combes" . وتذكر المصادر التاريخية أن خسائر الفرنسيين في معركة قسنطينة الثانية كانت قتل مائة ضابط والف جندي فرنسي [53].

أما ما تعرضت له المدينة من خراب ودمار ونهب على أيدي القوات الفرنسية ، فإن المؤرخين الفرنسيين يذكرون : أن الجنود الفرنسيين عندما فتحوا قسنطينة أرحقوا كل الكتب و والمخطوطات التي وقعت في أيديهم [54] . في هذا الصدد: ذكر الرحالة الالماني فاغنر أن المدينة نهبت لمدة ثلاثة أيام متتالية ، وعرضت للبيع غنائم مختلفة من زرابي و برانس وأسلحة ومواد غذائية وكتب عربية ، وذكر ايضا أن أغلب هذه الكتب قد ضاعت في الطريق إلى عنابة[55]. وقام الجنرال

Valee بعد الاستيلاء على المدينة، بتنصيب حامية مشكلة من 2500 رجل. ومما نشير إليه هو تلك المقاومة الباسلة التي أبداها سكان المدينة، مما أرغم الجنود الفرنسيين على خوض حرب شوارع شرسة ولم تهدأ شرارة المقاومة حتى إضطر الفرنسون الى إحتلال كل بيوت المدينة بيتا بيتا [56]. ومن الذين سقطوا دفاعا عن المدينة ، أقرب المقربين للحاج أحمد باي ، ومساعده القوي محمد بن البجاوي قائد الدار [57]. أما الحاج أحمد باي فقد إنسحب نحو الجنوب القسنطيني والإستعداد لمواصلة المقاومة .

استمرار المقاومة (1837- 1848):

إن نتيجة معركة قسنطينة الثانية وما ترتب عليها ، فرضت على الحاج احمد باي ، التوجه نحو الجنوب وبالضبط الى منطقة الزيبان بلد أخواله. وهناك عقد الباي مجلسا حربيا ، جمع ما بقي من مساعديه من قادة وجنود ، واقترح عليهم تشكيل زمالة بجميع الذين خرجوا من المدينة، ويذهبون بها إلى الجنوب في مكان آمن. أما من جانبه فقد قرر الرجوع إلى المدينة للتمركز في طريق عنابة لعرقلة خط الاتصالات الفرنسية ، فتمت المصادقة على لمشروع ، ماعدا خاله بوعزيز بن قانة، الذي عارض الفكرة وعرض على أحمد باي التوجه إلى منطقة الزيبان و الإطاحة بخليفة الأمير عبد القادر فرحات بن سعيد عوض ملاقاة العدو الفرنسي . إضطرالحاج أحمد الباي إلى إتباع مشورة خاله .بإعتبار قبيلة أخواله كانت هي التي تشد أزره وتحميه في

وسط تميز بصراعات وفتن تأجج لهيبها بين وسط القبائل الجزائرية إلا أن موقف الحاج أحمد باي من إبن قانة سوف يتغير ، بعد أن إرتم هذا الأخير في أحضان الفرنسيين [58].

خرج الحاج أحمد باي إلى مدينة بسكرة و اشتبك مع فرحات بن سعيد في سنة 1838 و انتصر عليه . إلا أن إقامة هذا الأخير لم تدم طويلا في المدينة ، فقد إنسحب منها في نهاية مايو من نفس السنة مما فسح المجال أمام خليفة الأمير عبد القادر محمد البركاتي للإستيلاء عليها ، رغم أنه عين عليها عبد القادر الحسن بن عزوز [59]. بقي الحاج أحمد باي متنقلا بين مختلف القبائل في الأوراس و الصحراء يتكبد المشاق ، ويتعرض للمضايقات من الفرنسيين تارة ومن خصومه الجزائريين تارة أخرى .

اشتبك خلال تلك المدة مع القوات الفرنسية في العديد من المعارك انهزم في بعضها وانتصر في أخرى ، ففي سنة 1843 تغلب أحمد باي على طابورين فرنسيين في نواحي الحضنة ، واتجه في السنة الموالية أي سنة 1839 ، إلى منعه في جبل أحمر خدو بالاوراس ، و إشتبك مع الدوق دومال ابن الملك لويس فيليب . الذي عين حاكما عسكريا على اقليم قسنطينة في أواخر 1843 ـ في أولاد سلطان في ربيع 1844 وانتصر عليه انتصارا عظيما بعد معركة دامت ثلاثة أيام [60]. ومن القضايا التي أولاها لحاج أحمد باي ، قضية دعم ومساعدة الدولة العثمانية له . ولم تجد رسائل الحاج أحمد باي ، إلا الوعود والإنتظار ،

وهذا رغم إحتلال مسألة الإختلال الفرنسي للجزائر ، قد احتلت حيزا كبيرا في إجتماع ديوان الحكومة العثمانية . والذي إكتف في إحدى رسائله الموجهة لأحمد باي بتجنب سقوط مدينة قسنطينة تحت السيطرة الفرنسية [61]. ويمكن تفسير عجز الدولة العثمانية على إنقاذ الحاج أحمد باي ، قد تخكمت فيها عدة إعتبارات عدة ، تخص الدولة العثمانية والمنطقة المغربية عامة .

وقد إستنجد الحاج أحمد باي في الحملة الأولى بالباب العالي في نوفمبر 1836، يطلب منه مساعدة من الدولة العثمانية لمواجهة العدوان العدوان الفرنسي . ولما كان الباب العالي يدرك صعوبة إرسال الأسلحة و العتاد الحربي إلى باي قسنطينة ، فقد رأى من الواجب التحقق من هذه القضية [62].

ولعلّ خطأ أحمد باي كان ثقته العمياء بالباب العالي ، فلم يراوده أدنى شك في رفض الأستانة تقديم العون والنجدة له . إلا أن آماله في الدولة العثمانية قد خاب ، ولم تؤثر رسائله في تغيير الموقف العثماني فقد وجه رسالة قاسية ومؤثرة ، ومما جاء فيها : " بادروا بإمداد أهل الإيمان بالمساعدة و بنصرة أمة الإسلام ، وعندما يعاتبكم الله يوم الحشر ، تسألون عن ضياع هذه الولاية، فماذا سيكون جوابكم ؟"[63].

لقد عانى الحاج أحمد باي الكثير من المحن و الشدائد بعد سقوط المدينة الحصينة قسنطينة في 13 أكتوبر 1837، على يد العدو الفرنسي ، خاصة من أقربائه ونعني بهم أولاد بن قانة (أخواله) الذين

غيروا ولائهم بعد إستلامهم لقب الخليفة من الفرنسيين ، ومن المصاعب التي عانى منها ، العزلة بسبب إحجام جيرانه (تونس وطرابلس) على مساعدته ، وكذلك كان للخلاف بينه وبين الأمير عبد القادر ، تأثيره السلبي على فشل المقاومة [64]. فلم يجد في نهاية المطاف سوى إلقاء السلاح وطلب الأمان من الفرنسيين . وكان له ذلك بعد مفاوضات عديدة ، أخرها تلك التي جرت في صيف 1848، حين جاء وفد من الحاج أحمد باي إلى الضابط سان جيرمان في باتنة يعرض الاستسلام على أساس الأمان وعدم تسليمه لأعدائه و الترخيص له بالتوجه نحو الشرق .

وأخيرا أعطاه الضابط كاروبير (أعلى رتبة من زميله) عهد الأمان وتوجهوا به إلى مدينة بسكرة ثم قسنطينة ثم الجزائر ، وأبقوه هناك في إقامة جبرية ، إلى أن توفي في 30 أوت 1852 ، ودفن بمقبرة سيدي عبد الرحمن الثعالبي [65].

مقاومة الأمير عبد القادر(1832-1847)

ولد الأمير عبد القادر بن محي الدين، يوم الجمعة 23 رجب 1222هـ الموافق 26 سبتمبر 1807، في قرية القيطنة بالضفة اليسرى لوادي الحمام في منطقة غريس قرب مدينة معسكر. نشأ وترعرع في بيئة علمية دينية، حفظ القرآن في سن مبكرة، وتعلم مبادئ العلوم اللغوية و الدينية، كما تعلم الفروسية. بدأ حياته العلمية في قرية القيطنة، تلميذا لأبيه الشيخ محي الدين الذي كان عالما جليلا ، أخذ على

يده الفقه، ولما بلغ الرابعة عشرة من العمر توجه عبد القادر إلى مدينة وهران ليتلقى تعليمه في مدرسة تحت إشراف أحمد بن خوجة.

يحدّثنا ابنه محمد باشا عن نشأته فيقول: "نشأ على عفة وصيانة مُرضِي الحال محمود الأقوال و الأفعال، أخذ الفقه عن والده و غيره من العلماء، ورحل إلى وهران و أخذ عن علمائها، وكان حافظا الكثير من العربية والقدر الوافر من صحيح البخاري عن ظهر قلب" [66]. حج عبد القادر وهو حديث السن في سنة 1828 مع أبيه، فأتاحت له الفرصة الاتصال بالبيئات العلمية بالشرق الإسلامي، والأخذ من علمائه الذين زارهم في تونس، مصر، الشام و العراق.إن تلك الرحلة التي دامت أكثر من سنتين ، أتاحت لعبد القادر فرصة الإطلاع على أنظمة الحكم في الأقطار المشرقية وأوضاعها في مختلف الميادين بالإضافة إلى قراءته للكتب في التاريخ و الفلسفة و الفلك و الجغرافيا و الطب، حتى تجمّعت لديه مكتبة ضخمة[67].

بيعة الأمير عبد القادر :

لما سقطت مدينة وهران على يد الفرنسيين في سنة 1831، نتج فراغ سياسي بسبب زوال سلطة الداي حسين واستسلام باي وهران وهذا كان سببا وراء إلتفاف سكان الناحية الغربية حول الشيخ محي الدين، للتصدي لمحاولات التوسع الفرنسي في الناحية الغربية وقد أحرز الجزائريون على انتصارات هامة خاصة في معركتي خنق النطاح الأولى والثانية في ماي 1832، ومعركة برج رأس العيون بوهران ضد

الجنرال بويه " Boyer "[68]. كان عبد القادر جنبا إلى جنب مع أبيه يخوض المعارك مستبدلا القلم بالسيف، وتجلت في هذه المعارك عبقريته وشجاعته والتي سوف ترشحته للقيادة وعمره لا يتعدى الخامسة والعشرون سنة. وقد أجمعت العديد من القبائل على إختياره أميرا عليهم ، وهذا بعد أن أعتذر أبوه عن الإمارة ، فاجتمع أهل الحل و العقد وبايعوه من غير طلب منه للإمارة..."[69].

كانت البيعة الأولى في رجب 1248 . الموافق 27 نوفمبر 1832م تحت شجرة الدردارة بسهل غريس، ولقبه والده (ناصر الدين) بعد أن بايعه على السمع والطاعة. أما البيعة الثانية العامة تمت في 13 رمضان 1248هـ الموافق 4 فيفري 1833م ، بانعقاد مجلس عام حضره الجمهور من الأشراف والعلماء ورؤساء القبائل ، الذين إتفقوا جميعا على نصرته. وصار الناس بعد ذلك يتشوقون إلى إعلان الجهاد فكان ما يصبون إليه. وتجمهر الفقراء والفلاحون والجنود في سهل غريس يؤمنون على البيعة ويدخلون في حزب الجهاد تحت راية أمير المؤمنين الجديد. قد دخل الأميرعبد القادر مدينة معسكر وجعلها هي عاصمته ومنطلقا للمقاومة ومبعث الدولة الجزائرية الجديدة[70]. بعد تنصيبه باشر الأمير عملية تنظيم أمور الدولة الفتية، فأسس مجلساً للوزراء، ومجلسًا للشورى، وو وضع قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية، وسك عملة باسمه، وقسّم البلاد إلى ولايات، ونصب على

رأس كل ولاية خليفة، كما حدّد الأهداف من المقاومة ومن تأسيس الدولة و حصرها في:

1)- نشر الأمن و تأديب الخونة العصاة.

2)- توحيد القبائل حول مبدأ الجهاد.

3)- مقاومة الفرنسيين بكل الوسائل[71].

مراحل مقاومة الأمير عبد القادر:

أدرك الأمير عبد القادر منذ البداية، أن النصر مرتبط بعوامل أهمها: توحيد الجزائريين تحت لواء واحد، وإخلاصهم في جهادهم، ثم الحصول على دعم الأشقاء (المغرب والدولة العثمانية). وقد نجح في رصّ صفوف معظم الجزائريين. وقد مرت مقاومة الأميرعبد القادر بثلاث مراحل هي:

مرحلة الانطلاق والقوة (1832- 1837):

ظلّت فيها المبادرة العسكرية والتفوق على الأرض، غالبا لصالح قوات الأمير وهكذا فلم تمض عليه سنتان في الحكم (1832- 1834) وفيها استولى على ثلاث مدن رئيسية هي تلمسان والمدية وملیانة وحاول تحرير وهران، مستغانم، وأرزيو وشدد عليها الحصار، ولكن العدو جاء بالمدد وحصن نفسه واستعان بضعفاء النفوس أمثال إبراهيم بوشناق ومصطفى بن إسماعيل و أحمد بن الطاهر ومحمد الغماري[72].

وبتوالي انتصاراته، اضطر الجنرال ديميشال[73] حاكم وهران - خلفا للجنرال بوايه - أن يعقد مع الأمير هدنة سُميت "بمعاهدة ديميشال" وذلك في 28 فيفري 1834، اعترف فيها بإمارته على كامل البلاد مقابل إقراره لفرنسا بالسلطة على مدن الجزائر ومستغانم ووهران وأرزيو[74]. و هذا نصها:

"إنّ قائدي الجيش المقيم في وهران الجنرال ديميشال والأمير عبد القادر بن محي الدين اعتمدا و اتفقا على ما يأتي ذكره في الأمور:

1- منذ يوم تحريره (الصك) يصير ترك الحروب والخصومات بين الفرنسيين والعرب. و كل من الجنرال ديميشال والأمير عبد القادر يجتهد في إلقاء الألفة بين شعبين. اقتضت الإرادة الإلهية أن يكونا جنبا إلى جنب، ولأجل ذلك يتعين وكلاء من الأمير عبد القادر بوهران ومستغانم و أرزيو، كي لا تقع الخصومة بين الفرنسيين والعرب، كما أنه يقام وكيلا عن فرنسا في معسكر.

2- يصير إحترام ديانة الإسلام وعوائد أهله.

3- يلزم رد الأسرى من الفريقين.

4- يصير إعطاء الحرية الكاملة للتجارة.

5- تلتزم العرب بإرجاع كل من يفر إليهم من العسكر الفرنسي ويلتزم الفرنسيون بتسليم كل من يفر إليهم من أجل الجرائم الهاربين من القصاص إلى وكلاء الأمير في المدن الثلاث.

6- من أراد من الأوروبيين أن يسافر إلى داخلية البلاد يجب أن يكون مصحوبا بتذكرة تكون عليها علامة وكلاء الأمير، يصححها الجنرال، وبذلك يحصل على الحماية في جميع الأقاليم[75].

استغل الأمير عبد القادر هذه المعاهدة أو الهدنة لتوسيع نفوذه وتأسيس جيش نظامي، و ترسيخ قواعد الدولة الجديدة وبناء مؤسساتها وتطويرها، زيادة على بسط نفوذه على بايلك الغرب من أجل عزل ومحاصرة التواجد الفرنسي على الساحل، والمتمثل في احتلاله لمدن مستغانم، أرزيو، ووهران وقطع كل السبل لها للإتصال والانفتاح نحو الداخل إلا بواسطة وكلائه.

في هذا الوقت الذي أنكب فيه الأمير على إعداد دولته عزل ديميشال وحل محله تريزيل نتيجة ضغط التجار الفرنسيين حين تأثرت تجارتهم بما لحقها من أضرار، لأن أرزيو كانت مركز نشاط التجاري ووفقا لمعاهدة الصلح فأرزيو كانت تحت نفوذ الأمير[76]، ومن ناحية أخرى فإن امتداد نفوذه أيضا من الناحية الشرقية لبايلك الغرب أزعج كثيرا السلطات الفرنسية[77].

إهتم الأمير بالشرق الجزائري الذي سكتت عنه المعاهدة وبالمناطق المحيطة بالجزائر العاصمة، فتوغل في إقليم تيطري واستولى على المدية في أفريل 1835 و على مليانة ، عين في الأولى نائبا عنه كحاكم على إقليم التيطري، واستولى على واحة بسكرة في الجنوب الشرقي. في حقيقة الأمر ، أن الأمير إعترضته عدّة مشاكل أثناء

توسعه خاصة مع قبائل الدوائر والزمالة[78] التي حاول زعيمها مصطفى بن إسماعيل أن يدّبر إنقلابًا ضد الأمير ولم يفلح فالتحق بالفرنسيين[79].

لقد إستعمل الجنرال تريزيل المعاهدة مع قبيلتي الدوائر والزمالة كورقة ضاغطة لينقض المعاهدة السابقة مع الأمير، بعد إزدياد تخوفهم من تزايد نفوذه. وقد حمل الأمير مسؤولية الحرب على عاتق تريزيل وواجهه في غابة مولاي إسماعيل قرب مدينة سيق في 26 جوان 1835 فكانت معركة سيق [80]، أين تكّبد فيها الفرنسيون خسائر كبيرة. وفي اليوم الموالي إستأنف القتال بين الطرفين، بحيث استطاع الأمير أن ينزل بقوات تريزيل الهاربة ضربات قاسية في "معركة المقطع"[81]- شرق مدينة أرزيو- والتي قاربت 5 ألاف جندي وخلفت هذه الهزيمة وراءها آثارا سيئة شديدة في فرنسا، أدت إلى عزل تريزيل وتولية كلوزيل مكانه في جويلية 1835، والذي أرسلت معه قوات كبيرة لمواجهة الأمير[82].

كان حلم كلوزيل أن ينتصر في الجزائر ليعيد سمعته المنهارة وسيرته العسكرية المتسخة، ولكن الحظ لم يشرفه، بحيث هاجم مدينة معسكر في ديسمبر 1835 ، إلا أنه وجدها فارغة من سكانها، بعدما أخلاها الأمير، فأحتلها بدون مقاومة[83]. واتخد الأمير عاصمة جديدة هي تاكدمت غربي تيارت. ثم قام كلوزيل بغزو تلمسان في 12 جانفي 1836 واحتلها بالتواطؤ مع بعض الخونة فيها، لكن جنود الأمير ظلوا

مسيطرين على الطريق بينها وبين وهران، فردّ الفرنسيون بقيادة الجنرال بوجو بتجهيز حملة عسكرية تعدادها ثلاثة آلاف جندي لتمشيط المنطقة، واشتبكت مع قوات الأمير. وتغلبت عليها في معركة وادي سكاك ، غربي تلمسان وذلك في 6 جويلية 1836 [84]. وهذا في الوقت الذي انهزمت فيه القوات الفرنسية بقيادة كلوزيل أمام حامية قسنطينة وانكسارها على يد الحاج أحمد باي زعيم المقاومة في الشرق وذلك في نوفمبر 1836 [85]. و لما توالت انتصارات الأمير عبد القادر على قوات الإحتلال، كان الفرنسيون يبحثون عن الهدنة حتى يتفرغوا للحملة الثانية على قسنطينة، فالتقت الجهود على عقد معاهدة صلح بين الأمير و بوجو وهي التي تعرف بـ:معاهدة التافنة في 30 ماي 1837 [86] ، التي بموجبها توقفت الحرب بين الطرفين فترة، واعترف كل منهما بمناطق نفوذ الآخر، وتبادلا القناصل، واستغلها الأمير لتنظيم دولته وتعزيز جيشه، ومما جاء فيها:

1- يعترف الأمير بالسلطة الفرنسية على مدينتي الجزائر ووهران.

2- تحتفظ فرنسا كذلك بالمناطق المجاورة للمدينتين.

3- تعترف فرنسا بإمارة الأمير على إقليمي وهران و تيطري والقسم الذي لم يدخل تحت نفوذ فرنسا في اقليم الجزائر من الناحية الشرقية.

4- يدفع الأمير للفرنسيين مقدارا من الحبوب وعددا من الأبقار في مدينة وهران على ثلاثة مراحل.

5- يمكن للأمير أن يشتري من فرنسا ما يحتاجه من الأسلحة والذخائر.

6- تتخلىفرنساعن مدينة تلمسان وقلعة المشور وعن مرسى رشقون.

7- يطبق مبدأ حرية التجارة بين الطرفين في الإقليمين.

8- يجري تبادل المجرمين بين الطرفين.

9- لكل من فرنسا والأمير أن يعين ممثلين عنه في مدن الطرف الآخر لرعاية مصالح الناس التابعين له [87].

وبموجب هذه المعاهدة أصبحت راية الأمير ترفرف على كل مقاطعة وهران وعلى جزء كبير من مقاطعة الجزائر، وإن كانت فرنسا لم تعد تحتفظ حسب نصوص هذه المعاهدة إلاّ بضواحي مدينة الجزائر ووهران، وتخلت عن باقي القطر للأمير، بحيث وصفها بعض المؤرخين الفرنسيين بأنها كانت على فرنسا بمثابة كارثة وأفدح من معاهدة ديمشال، لهذا السبب رفضت أمام البرلمان الفرنسي.

إذا كانت للأمير مكاسب[88]، فإن لفرنسا أيضا مكاسب، والتي من بينها احتلال القوات الفرنسية بقيادة الجنرال فالي (Valée) مدينة قسنطينة في أكتوبر 1837 وإستلائهم عليها.

مرحلة تنظيم الدولة (1837- 1839):

مكنت معاهدة التافنة التي أبرمهاالأمير عبد القادر، من القيام بعملين بارزين في في التاريخ السياسي للجزائر الحديثة ، الأول بسط نفوذه السياسي والعسكري على جزء كبير من الشرق الجزائري حتى

شرقي مدينة سطيف مرورا ببلاد القبائل، والثاني بسط نفوذه على الصحراء إلى ما وراء وادي ميزاب ووادي سوف1836[89]. أما الجانب الفرنسي فقد إستفاد هو الآخر من فترة السلم ، مما مكن الجيش الفرنسي من التفرغ لمواجهة الحاج أحمد باي ومن ثمة إحتلال مدينة قسنطينة . ومن جانب آخر استغل الأمير الهدنة للقيام ببعض الإصلاحات والتنظيمات ، التي مكنته من إرساء دعائم دولته . فأعاد تنظيم الجيش وتدريبه وتسليحه ودعمه بعناصر جادة، وقام بتقسيمه إلى جيش نظامي وغير نظامي مقتدياً بالجيوش الأوروبية[90]. بحيث ارتكزت قوة الجيش القتالية على دعامتين مادية ومعنوية، تتمثل الأولى بوفرة الجند وكثرة السلاح وحسن التدريب، أما الثانية فتهدف إلى الطاعة والانضباط التام والثقة المتبادلة بين الرؤساء والمرؤوسين وكانت تلك المواصفات من أهم العوامل، التي مكنته من الصمود طويلا ضد الفرنسيين والقضاء بسهولة على منافسيه.

من التنظيمات التي أظهرها الأميرعبد القادر،إعتماده على مبدأ الشورى في تعامله، فأنشأ مجلساً شورياً، كان يستفتي فيه العلماء حتى من خارج الجزائر (الأزهر، الزيتونة، والقرويين)، وشكل مجلساً وزارياً، يضم مجموعة الوزراء أو الكتاب متعددي المهام المالية والشرعية والحربية والإقتصادية والإجتماعية. أما إداريا ، فقد قام بتقسيم دولته إلى ثمان ولايات على رأس كل منها خليفة، يعتبر نائباً عنه، وكان عدد الأقاليم أو الولايات أربعة سنة 1832، ثم أصبحت

أصبحت ثمانية ولايات منذ سنة 1837 . ومن أبرز خلفائه في المرحلة 1832- 1837: مصطفى بن التهامي خليفة معسكر، ومحمد البوحميدي الولهاصي خليفة تلمسان، ومحمد بن علال خليفة مليانة ومحمد بن عيسى البركاني خليفة المدية. أما خلفاءه في المرحلة الثانية هم على التوالي: محمد بن عبد السلام المقراني خليفة مجانة، فرحات بن سعيد خليفة الزيبان والصحراء الشرقية (بسكرة) وأحمد بن سالم الدبيسي خليفة جبال القبائل (برج حمزة)، قدور بن عبد الباقي خليفة الصحراء الغربية[91].

بالإضافة إلى التقسيم الإداري، منح الامير سلطات واسعة للخليفة، في جمع الضرائب وإقامة الحدود وغيرها من المعاملات والخلفاء بدورهم يتلقون الأوامر من عاصمة الإمارة وينقلون التعليمات إلى الأغوات فالقياد فالشيوخ. وقد أولى الأمير عبد القادر الناحية العسكرية الإهتمام الأكبر ، فقام ببناء معامل للسلاح والذخيرة مستعينا بالخبرة الأجنبية في كل من تاقدمت ومليانة وتلمسان[92] وبنى الحصون العسكرية في سبدو، بوغار، سعيدة، وتازة (جنوب مليانة[93]. كما اعتمد لدولته الفتية راية وطنية وشعار رسمي لها "نصر من الله وفتح قريب، ناصر الدين عبد القادر بن محي الدين" ، وقد عين الأميرعبد القادر عبد الله بن يوسف لحملها[94]. كما وضع جهازا قضائياً يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية، وشجع الفلاحة وتربية المواشي، ووضع ميزانية عمادها أموال الزكاة والضرائب، كما شجع

الناس على التعليم بتكليف العلماء بنشر العلم في أوساط الشعب وجمع المخطوطات حفظاً من الضياع، وأسس نظاما للتعليم العام بين جميع القبائل، ففي هذا السياق قال: "من واجبي كحاكم ومسلم أن أؤيد وأبعث العلوم والدين، لذلك فتحت المدارس في المدن وبين القبائل"[95].

إلى جانب ذلك عرف الأميرعبد القادر ، بالمهارة الدبلوماسية وبالذكاء وسعة الإطلاع على أحوال العصر. وتثبت المعاهدتان اللتان وقعهمامع فرنسا براعته وحنكته، فهو سواء في معاهدة ديميشال (1834) أو معاهدة التافنة(1837) ، كان الرجل الذي يدافع عن المبادئ بحيث كان حريصا على اعتراف العدو به، ممثلاً للشعب الجزائري ومنع الفرنسيين من الاستقرار في الجزائر[96]. و أتاح له دهاؤه وحنكته السياسية من كسب مودة ديمشال، بحيث فعل كل ما في وسعه ليرفع من شأن الأمير. ونجح الأمير عبد من خلق نوع من الوحدة الوطنية ، عندما أخضع جموع القبائل التي تقيم فيما بين المدية ووجدة (المدينة المغربية) لقوانين دولته [97]. إهتم الأمير عبد القادر بالناحية الدبلوماسية ، والتي فسحت المجال لدولته من خلق إتصالات وعلاقات متعددة المظاهر مع العالم الخارجي ، السياسية والتجارية والعسكرية فأرتبط بعلاقات تجارية مع انجلترا ، ومع السلطان المغربي وباي تونس ، وحتى مع العاصمة الفرنسية وباريس ، دون أن ننسى الدولة العثمانية . وبناءً على ما تقدم ، يتضح ما بذله الامير من مجهود في

الجانب الدبلوماسي ، لتكسير حالة الحصار التي حاولت السلطات الفرنسية أن تفرضها على دولته الفتية [98].

مرحلة حرب الابادة والتسليم (1839- 1847):

اتسمت هذه المرحلة بعودة الحرب من جديد بين الطرفين، بعد شعور الفرنسيين بخطورة نشاطات وتحركات الأمير على مصالحهم الحيوية في الجزائر ، فنقضوا معاهدة التافنة، ولم يرتح لهم بال حتى وجدوا مبررا للعودة إلى الحرب، وهذا ما قام به الجنرال فالي "Valée" الحاكم العام للجزائر عندما قدم مشروع معاهدة جديدة للأمير تتضمن إمتيازات جديدة للفرنسيين ، مثل تعديل الحدود الشرقية بشكل يمكنهم ضم كل إقليم قسنطينة إليهم وربطه برا بمدينة الجزائر[99].

لقد بدأت الحرب بهجوم قام به الأمير في 22 نوفمبر 1839 على الفرنسيين في سهل متيجة، كما وقعت هجومات ضد المستوطنين الأوروبيين في ولايتي وهران والتيطري، وقطعت المواصلات بين المعسكرات الفرنسية وهاجم جنود الأمير سفينة عسكرية في ميناء شرشال. بلغت قوات الأمير في بداية 1840م ، 80.000 الف جندي معظمهم غير نظاميين ، أما القوات الفرنسية فقد بلغ تعدادها الى غاية شهر مارس 1840 حوالي 58.000 الف جندي نظامي ، لترتفع مجددا إلى 100 الف جندي. وقد فقد الأمير عبد القادرفي معركة البليدة يوم 31 ديسمبر 1839 كثير من جنوده، واحتل الفرنسيون المدية في 17 ماي 1840، ومليانة 9 جوان 1840، وبمجيء الجنرال

بوجو إلى الجزائر في 22 فيفري 1841 تم الإستيلاء على عاصمة الأمير تاقدمت في 25 ماي 1841 ومعسكر في 30 ماي. ثم أحتلت تلمسان وسبدو في فيفري 1842[100].

وقد ارتكب الفرنسيون خلال هذه المعارك مجازر فظيعة، وخربوا القرى والمداشر، تطبيقا لسياسة بوجو الجديدة والمتمثلة في سياسة الأرض المحروقة. ولم يكتفوا بهذا، بل أجبروا الأمير على الانسحاب إلى الجنوب بعاصمته المتنقلة" الزمالة " [101]، وأخذوا يلاحقونه ويطاردونه، حتى هاجمه الدوق" دومال" في 16 ماي 1843 في معركة طاقين[102] وكانت نتيجة هذه المعركة سقوط 3 آلاف شخص بين قتيل وأسير، وفقد الأمير فيها معظم مؤنه وذخائره ومن بينها مكتبته الخاصة، وكاد هو نفسه أن يقع في الأسر، واضطر بعد مطاردة دامت حوالي 7 أشهر أن يلجأ إلى قواعده الخلفية بالمغرب، بعد أن فشل في تحقيق الصلح مع الفرنسيين بالجزائر و فرنسا[103].

إستجاب السلطان المغربي عبد الرحمان لطلب الأمير، لكن السلطات الفرنسية إحتجت لدى السلطان مما أدى بها إلى الهجوم على المغرب وهزمت جيشه في معركة ايزلي يوم 12 أوت 1844، وقامت باحتلال وجدة وقصف طنجة. وفرضت على المغرب معاهدة[104] طنجة في12 سبتمبر 1844 ، التي بموجبها سحب السلطان المغربي تأييده للأمير. ، فاضطر للعودة إلى أرض الجزائروتمكنت قوات الأمير من تحقيق انتصارات على الفرنسيين

تمثلت خاصة في هزيمة قوات كافينياك"Cavaignac"في معركة سيدي إبراهيم (غرب الغزوات) في أواخر سبتمبر 1845، حيث أسر فيها الأمير حوالي 600 جندي فرنسي[105].

وأمام خطورة الوضع، وتزامن ذلك مع تناقص الإمكانيات المادية والبشرية لقوات الأمير، خاصة بعد انهزام ابن سالم في الشرق والقبض على بومعزة في الوسط في أفريل 1847، حدث اختلال جوهري في موازين القوى، فضاق الأمر بالأمير فلجأ ثانية إلى المغرب أين واجهته القوات المغربية التي جاءت لطرده، فاشتبك معها، فانتصر عليها في 6 جوان 1847[106].

ثم عبر الحدود إلى الجزائر فوجد أمامه الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال لاموريسيار "La moriciére"، إلا أن الأمير شعر هذه المرة بأنه أصبح معزولا عن الشعب الذي أخضعته فرنسا بوسائل القهر و عن الخارج بعد أن سدّت فرنسا في وجهه منافذ البحر، وأغلقت الحدود الشرقية و الغربية، و استشاهد أشهر قادته، وانفضاض العديد من ا لقبائل من حوله بل وتحولها الى صفوف الفرنسيين فجمع مساعديه واستشارهم ، وفي الأخير قرر ، ومن أجل تجنيب شعبه المزيد من الدماروالمعاناة ، أن يتصل بلاموريسيار ليتفق معه على شروط وقف القتال، ومن أهم هذه الشروط السماح له ولأتباعه بالهجرة إلى المشرق، فوافاه الدوق دومال في الغزوات حيث وقعا في 27 ديسمبر 1847 وثيقة التسليم [107]. وقد تنكر الفرنسيون

كعادتهم للمواثيق فلم يسمحوا للأمير بالهجرة إلى المشرق، بل حملوه إلى ميناء طولون في جانفي 1848، ثم إلى مدينة "بو" في مقاطعة أورليان[108].

رغم النهاية المحزنة التي آلت إليها مقاومة الأمير عبد القادر فإن المقاومة الجزائرية لم تتوقف بإستسلام الأمير عبد القادر، بل استمرت طوال القرن التاسع ، لقنت الجيش الفرنسي دروساً في الإستبسال والتضحية .

الإحالات :

(1). Gabriel Esquer : Correspondance du General Voirol , librairie Ancienne , Paris 1924

(2). سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 1 دار الغرب الإسلامي ، ص 30.

(3)- Robin Josef : Notes Historiques sur La Grande Kabylie de 1830 a 1838 EdBouchene 1999 ,P 43

Paul.Rimbault : Algerie 1830 - 1930 , Les grandes figures

(4)- paul rimbault : algerie 1830-1930 , les grandes figures du centenaire larose Paris 1929 . P39

(5)- trumlet, c : blida recite selon la legende , tradition et l'histoire, t1, adolphe jourdan , alger , p 118

(6)- Ibid, p 118

(7)- Robin , J : op, cit, p 44 .

(❖). إستلم مهامه في يوم 2 سبتمبر 1830.

(8)- Camille , rousset : les commencements d'un conquete , l'algérie de 1830-1840 tome 1, librairie pin , paris, 1887. p 27

(9). Camille, rousset : Op,cit , p 27 .

(10). سعد الله : المرجع السابق ، ج 1 ، ص 40.

(11)- المركز الوطني للدراسات ، تاريخ الجزائر ، قرص مضغوط .

(12). Rapport Valee : A.M.G 213.

(13). Camille Opcit , p 182 ..

(14)- gabriel , esquer : op, cit, p 77.

(15) Camille, rousset : Op,cit.p .173,

(16)- robin : op, cit, p 45 .

(17) ـ المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة التحرير : قرص مضغوط .

(18)- Pellissier de reynaud : annalles algerienne , t 1, librairie militaire, paris 1854, P 247.

(19) Camille Opcit , p 55 ..

(20) Ibid p110 ..

(21) -(1)- Gabriel Esquer : Opcit , p 77.

(22) Trumlet : Opcit , P 138.

(23) Trumlet : Opcit , P 140 . .

(24) Trumlet : Opcit , P 140 .

(25) Camille Rousset : Op. cit. , P 392 ..

26- مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة ، تحقيق وتقديم : محمد العربي الزبيري ، ط2،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر ،1981 ،ص6.

27- سعيد بورنان ، شخصيات بارزوة في كفاح الجزائر (1830- 1962)، رواد المقاومة الوطنية في القرن 19،ج1،ط2، دار الأمل ، الجزائر ،2004،ص ص95- 96.

28- مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار ، نقيب أشراف الجزائر (1754-1830) تحقيق ،أحمد توفيق المدني ،الشركة لوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1974 ،ص 160.

29- مذكرات أحمد باي ، المصدر السابق ، ص7.

30- صالح فركوس ، الحج أحمد باي قسنطينة (1826 – 1850) ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1993،ص ص29- 30.

31- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1900) ، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1992 ،ص140.

32- ضرائب وعوائد البايليك كانت تؤدى إلى الداي كل ثلاث سنوات من طرف الباي.

33- مذكرات أحمد باي ، المصدر السابق ، ص11 .

34- نفس المصدر ، ص ص12 - 14.

35- لمعرفة تفاصيل قصة وصول الجيش الفرنسي إلى سيدي فرج وانهزام الجيش الجزائري أنظر :حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ، تعريب وتحقيق : محمد العربي الزبيري ،ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1982،ص187- 197.

36- مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ، سيمون بفايفر ، ترجمة وتعليق : أبو العيد دودو ، دار هومة ،1998 ، ص ص77 - 80 ، ومذكرات شريف الزهار ، المصدر السابق ،171- 172.

37- مذكرات أحمد باي ، المصدر السابق ، ص 16- 17

38. Ernst Mercier,Les deux Sieges de constantine (1836-1837),Imprimerie ,Libraire L.Poulet ,6,rue de France constantine,1896,p7.

3- لمعرفة مجرى المفاوضات بين حمدان خوج وأحمد باي أنظر : مذكرات احمد باي ، المصدر السابق ، ص ص33- 37.

40- مجاهد مسعود ،تاريخ الجزائر ، ج1،ص 245- 246.

41- حسين مؤنس ، تاريخ المغرب وحضارته ، من قبيل الفتح الاسلامي إلى الغزو الفرنسي ، المجلد الثاني ، الجزآن 2و3 ،ط1 ،العصر الحديث للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1992 ،ص384.

42- من يهود ايطاليا ، أسلم ثم جاء إلى تونس وبعد ارتكابه الجرائم فر إلى الجزائر ، وبدخول الفرنسي إلى الجزائر انخرط في جيش ، وكان ماجنا فاسقا (المرأة) .

43- Ernest Mercier ,op cit,p8.

44- حسين مؤنس ، المرجع السابق ، ص384.

45- لأهمية هذه الشخصية الوطنية التي اعتمد عليها الحاج أحمد باي في رد العدوان الفرنسي بالخصوص و على خصوم آخرون ولمعرفة ما قام به من أعمال جليلة أنظر : أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 142 - 143.

46- لمزيد من التفاصيل حول سير المعركة و الحملة أنظر : Ernest Mercier ,op cit ,pp13-14.ومذكرات أحمد باي ، ص ص46- 55.

47- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص161 .

48- صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 71.

49- صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص72.

50- Ernest Mercier, op cit ,p62.

51- وصفها أحمد باي في مذكراته أنهم بالضباع التي تأتي بعد معركة الأسود تلتقط البقايا،ص 64.

52- يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر ، المرجع السابق ، ص71.

53- حسين مؤنس ، المرجع السابق ، ص386

54 - Ernest ,op cit ,p92.

54- لمعرفة وقائع تلك المقاومة أنظر أبو العيد دودو ، المصدر السابق ، ص ص38- 40.

55- مذكرات أحمد باي ، ص75.

56- نفس المصدر ، ص 76- 77.

57- يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص73.

58- للمزيد من التفاصيل حول المعارك التي خاضها أحمد باي ضد أعدائه أنظر : يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر ، ص ص75- 77،أيضا أنظر : سعيد بوزيان ، المرجع السابق ، ص ص106- 107 ، صالح فركوس ،ص ص 91- 99.

59- صالح فركوس ، نفس المرجع السابق ، ص70.

60- أرجمند كوران السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827- 1847) ترجمة : عبد الجليل التميمي ، ط2 ، الشركة التونسية لفنون الرسم ، تونس ، 1974 ، ص67.

61- محمد الطيب العلوي ، بمظاهر المقاومة الجزائرية (1830- 1954) ،ط3 مزيدة ومنقحة ،منشورات وزارة المجاهدين ، بدون تاريخ ،ص 72.

62- هناك دراسة قيمة حول علاقة أحمد باي و الأمير عبد القادر ،أنظر : مجلة الدراسات التاريخية ، العلاقة بين الأمير عبد القادر و الحاج احمد باي وإنعكاسها على المقاومة في أوائل عهد الاحتلال ، ناصر الدين سعيدوني ، العدد الثاني ،1986،ص ص57 - 77.

63- أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص ص211- 213.

64- محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر و الأمير عبد القادر، شرح و تعليق للدكتور ممدوح حقي، ج2، ط2، دار اليقظة العربية، 1964، ص932.

65- شارل هندي تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة و تعليق:د.أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس،1974،ص47.

66- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج1، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص35.

67- يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983، ص49.

68- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص174.

69- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830- 1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص39.

70- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية المرجع السابق، ص ص 174- 775.

71- يحي بو عزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري المرجع السابق، ص 52.

72- عين ديميشال حاكما على وهران خلفا لبوابيه بمرسوم ملكي يوم 28 فيفري 1833 جاء هذا التغيير لإقرار السلام في الغرب و نتيجة لإشتداد مقاومة الأمير.

73- محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر، المصدر السابق الذكر، ص185.

74- عميراوي حميدة، دراسات في التاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، 2004، ص 169- 170.

75- جمال قنان، دراسات في المقاومة و الإستعمار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص ص 62- 63.

76- شجع تريزيل أعداء الأمير بعقد اتفاق مع مخزن مصطفى بن إسماعيل أو الدوائر و الزمالة و هو الإتفاق المعروف باسم إتفاق الكرمة في 16 جوان

1835، من خلاله يجعل مخزن مصطفى بن إسماعيل (الدوائر و الزمالة) و كراغلة تلمسان حلفاء للفرنسيين. انظر، أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 176. و أيضا، عميراوي احميدة، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، نفس المرجع السابق، ص ص 51،72.

77- يحي بو عزيز، ثورات الجزائر، المرجع السابق، ص 38.

78- لمعرفة تفاصيل هذه المعركة أنظر: أديب حرب، التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر الجزائري،ج1،ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2004،ص ص 171- 186.

79- لمعرفة تفاصيل المعركة أنظر، أديب حرب، التاريخ العسكري و الإداري، نفس المرجع السابق، ص ص 186- 202. و أيضا، إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 87- 96.

80- يحي بو عزيز، ثورات الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 39.

81- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام،ج4، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994،ص 107.

82- نفسه، ص ص 108- 110.

83- محمد بن عبد القادر الجزائر، التحفة، ص ص 262، 263.

84- لمعرفة تفاصيل المعاهدة أنظر:مجلة تاريخ و حضارة المغرب، معاهدة تافنا أو انتصار الديبلوماسية الجزائرية، إسماعيل العربي، العدد 11، جوان 1974، ص ص 25، 55.

85- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، ص41، 42.

86- استطاع الأمير أن يمد نفوذه إلى بلاد القبائل و الأغواط ومجانة، حتى تمكن من القضاء على كل الخلافات في تلك النواحي.

87- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص201، 202

88- للمزيد من التفاصلي انظر: شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، المصدر السابق ص139- 146، وأيضا: مجلة التاريخ، الكرى المئوية لوفاة الأمير عبد القادر1883- 1983، جيش الأمير عبد القادر، محفوظ قداش، القسم الفرنسي، عدد خاص، المركز الوطني للدراسات التاريخية، 1983، ص5- 32.

89- أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر ج2، المرجع السابق، ص51- 52.

90- يوهان كارل بيرنت، الأمير عبد القادر، ترجمة: أبو العيد دودوز، ط2، دار هومة 1997، ص142، 143.

91- مجلة التاريخ، الذكرى المئوية لوفاة الأمير، الحصون و المؤسسات العسكرية المنشأة من لدن الأمير عبد القادر، رشيد بورويبة، ص33- 48.

92- أديب حرب، المرجع السابق، ص40.

93- تشرشل، المصدر السابق، ص152.

94- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990، ص 130.

95- يوهان كارل بيرنت، الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص75.

96- عميراوي أحميدة، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، 178.

97- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، المرجع السابق، ص45.

98- مجلة اول نوفمبر، الأمير عبد القادر مسيرة نصف قرن من الكفاح المستميت، علي تابليت، العددان153- 154، 1997، ص39.

99- لمعرفة حول المدينة المتنقلة انظر: شارل هنري تشرشل، حياة الأمير، المصدر السابق، ص199.

100- لمعرفة تفاصيلها انظر:محمد من عبد القادر الجزائر، التحفة، المصدر السابقص428، 431.

101- يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر، المرجع السابق، ص48.

102- محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر، المصدر السابق، ص449.

103- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، المرجع السابق، ص51.

104- مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص39.

105- مذكرات الأمير عبد القادر، سيرة ذاتية كتبها في السجن سنة1849، تحقيق:محمد الهادي الحساني مع مجموعة من الأساتذة،ط2،دار الأمة، الجزائر ،1995،ص190،189.

106- يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح، المرجع السابق، ص68.

مظاهر السياسة الإستعمارية الفرنسية

السياسة الإستيطانية الفرنسية بين 1830- 1840 :

ارتكز الاستعمار الفرنسي منذ المراحل الأولى للحملة على الاستيطان كدعامة أساسية لمستقبله في الجزائر، و إيجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري يكون حليفا للوجود العسكري. ولقد أدركت فرنسا أن لا تواجد لها في الجزائر بدون مستوطنين مدنيين فرنسيين أو أوروبيين يدعمون جيش الاحتلال. وها هو الجنرال كلوزيل القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر، يؤكد في ندائه الذي وجهه إلى الاوروبيين الذين وصلوا إلى مدينة الجزائر، في يوم 19 أوت 1835 قائلا: " عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي تحت إمرتي، ما هي إلا وسيلة ثانوية ، وذلك لأنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية فقط..."(1).وقد سبقت هذه العملية تهيئة الرأي العام الفرنسي وحتى الاوربي عبر أساليب الدعاية والصحافة التي صوّرت المستعمرة الجديدة ، كالحلم القابل للتحقيق لكل المغامرين التواقين للثروة والحياة الرغدة (2).

ولهذا وزّعت فرنسا في اوروبا المناشير ونحوها عارضة على الاوروبيين بمختلف الوسائل الهجرة إلى الجزائر. وشجعت على الخصوص هجرة الأوروبيين ذوي الاصول اللاتينية كالايطاليين والاسبان والمالطيين. و كانت مصادر الثروة في الجزائر قد وعدت كثيرا من هؤلاء بمستقبل زاهر في التجارة والزراعة وغيرهما، وذلك تحت حماية الجنسية الفرنسية (3).

كما اكّد الرسميون في فرنسا على أهمية الاستيطان بضرورة ملازمته لكل إجراء عسكري، والذي من شأنه أن يساهم وبشكل فعال في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل فرنسا المتنامية. فعلى الصعيد الاجتماعي سيساهم الاستيطان في تحويل وانتقال جزء من الشعب الفرنسي للاستقرار في الجزائر، كما سيعمل هؤلاء إلى جانب المستوطنين الاوربيين على توفير المادة الاقتصادية الزراعية والصناعية القابلة للتصدير عبر الموانئ الجزائرية باتجاه الأسواق الفرنسية.

وفي مثل هذه الظروف بدأت الهجرة الاوربية إلى الجزائر و التي ضمت شرائح اجتماعية مختلفة، اكثر عناصرها من المجرمين والمنبوذين. استقروا أول الأمر في مدينة الجزائر وضواحيها كمرحلة اولى ، باتجاه التوسع والاستقرار في السهول الخصبة الساحلية واراضي متيجة الواسعة (4). ولدفع هذه العملية اصدر كلوزيل المتحمس بشدة للسياسة الاستيطانية والمشروع الاستعماري في الجزائر ، مرسوماً في شهر سبتمبر من سنة 1830 يقضي بمصادرة الاوقاف واملاك الاعيان و الدولة التركية ، مما فتح باب الاغراءات والتشجيعات لجميع المستوطنين الراغبين في الهجرة (5)، وكان كلوزيل اول المستفيدين من ذلك، بعدما استولى على ثلاث ضيعات واسعة وأشرف على استثمارها ليجعل منها نموذجا للطامحين في ملكية الأرض و استغلالها.

اغتصب كلوزيل مزرعة ضخمة قدرت مساحتها بألف هكتار، تقع

عند وادي الحراش وتسمى (حوش الداي) ، وجعلها تحت تصرف جمعية مغفلة الاسم كما وصفها الدكتور سعد الله، يشارك الجنود في راس مالها، وسماها المزرعة النموذجية الإفريقية، وجعل عليها حراسة مشددة من المشاة والفرسان ، لأن المقاومين الجزائريين كانوا يغيرون على ضواحي مدينة الجزائر(6).

ومنذ السنوات الأولى للاحتلال تكلفت الحكومة الفرنسية بضمان مطلق التشجيعات المادية والمعنوية لتحفيز عملية الاستيطان الرسمية التي ضمت الفرنسيين والايطاليين والمالطيين والكورسيكيين والسوسيريين وحتى الألمان والهولنديين ،الذين استوطنوا أول الأمر في أعالي مدينة الجزائر بمنطقة دالي ابراهيم والقبة ، أين تم احصاء أزيد من أربعمائة عائلة من المستوطنين استفادت من مساحة زراعية فاقت 741,32 دونم(7).

ومن القضايا الهامة التي عالجتها اللجنة الافريقية وناقشتها قضية جنسية المستوطنين الذين يسمح لهم بدخول الجزائر، وكان ذلك في 29 اكتوبر 1833 في إحدى جلساتها. وبعد مناقشة طويلة قررت اللجنة حرية دخول جميع الاجناس إلى الجزائر دون تمييز الاصل واعطت الاولوية للمزارعين واصحاب الحرف والمؤهلات الخاصة (8).

و اعتبارا من أواخر سنة 1833 ، توافدت على الجزائر أعداد هامة من المستوطنين الفرنسيين من المعارضين وأصحاب الثروة، و بموجب التحفيزات، قام هؤلاء بشراء مساحات شاسعة من الأراضي

في مختلف انحاء مدينة الجزائر وضواحيها، ليصل إجمالي عدد المستوطنين الأوربيين الوافدين ما يفوق 7580 مستوطن تتمركز غالبيتهم في المناطق المحيطة بمدينة الجزائر(9).

وبهذا الشكل ، ظهرت بسرعة مسألة التملك المنظم للأراضي من قبل المضاربين العقاريين المرتبطين بالعسكريين، وبخاصة وأن فرنسا اعلنت عام 1834 : أن الجزائر تعتبر من ممتلكات فرنسا تحت إشراف وزارة الحربية الفرنسية . وعلى هذا الاساس بدأ تدفق المعمرين بأعداد هائلة، ففي عام 1841 بلغ عددهم في الجزائر 36.374 معمرا، ليرتفع عام 1845 إلى 95.321 معمرا(10). ونظرا لحالة الاطمئنان التي شعر بها المستوطنون من جانب الادارة الاستعمارية، فضل بعضهم المغامرة في المناطق البعيدة بقليل عن العاصمة، في كل من منطقة الرغاية والأربعاء وبراقي، قبل أن يصل الاستيطان إلى بابا علي وبئر التوتة و المساحات الشاسعة التي تشكل بوفاريك، حيث تحولت خلال فترة قصيرة إلى مستوطنة ضخمة ، توزعت فيها العديد من العائلات الأوروبية بموجب استفادتها من ضيعات تفوق مساحة بعضها 5 هكتارات(11).

وفي بوفاريك ذاتها أنجز كلوزيل قرية، ومراكز لحفظ العتاد، كما أصدر نداءً للاوروبيين الراغبين في الاستفادة من الأرض وإنشاء مزارع تنفيذا لمخطط الاستيطان وتوسيعه. ولقد لقي نداؤه هذا استجابة واسعة من سكان مختلف مناطق فرنسا، والمالطيين والاسبان، ولم يكن

غالبية هؤلاء من المرغوب فيهم. وفور وصولهم إلى ميناء الجزائر، تهافتوا على الأراضي للاستيلاء عليها وأقاموا فيها ضيعات زراعية وأحواش كبيرة بعدما انتزعت قسراً من أصحابها الشرعيين في إطار أعمال وسياسة المصادرة[12].

منذ سنة 1837 ، طرحت الإدارة الاستعمارية مشروعاً يقضي بإمكانية شراء الأراضي الزراعية بمبلغ 50 فرنكا للهكتار الواحد، مما أتاح للمستوطنين الاستحواذ على ما يقارب من 5000 هكتار، غير أن المقاومة الشعبية الجزائرية قد عطلت هذا المشروع أو أفشلته جزئيا نتيجة الضربات الموجهة للمستوطنين المتمركزين في سهول متيجة الواسعة. وعلى هذا الأساس كان التركيز في هذه المرحلة على المناطق الحضرية وفي المدن الكبرى على الأقل في انتظار احكام القبضة العسكرية[13].

وعموما استطاعت عملية الاستيطان في أواخر الثلاثينيات من استقطاب عدد هام من المعمرين فاق تعدادهم ستة وعشرون الف نسمة يشكل الفرنسيون نصفهم و المتبقين من جنسيات أوروبية مختلفة، على أن هذا الوضع الجديد قد أثر بشكل بالغ وخطير على الشعب الجزائري الذي جرِّد من أملاكه وأرزاقه، وطرد إلى المناطق النائية، أو تحولّ أبناؤه إلى خدّام في أراضيهم المسلوبة التي تعرضت للإجهاد نتيجة الاستغلال الفاحش والحرث المتواصل.

الاستيطان بين 1840- 1850 :

ظلّت فرنسا ترى في العملية الاستيطانية في الجزائر حركة بطيئة لم تحقق بعد أهدافها، ووجدت في شخص العسكري بيجو الذي تولى إدارة شؤون الجزائر كحاكم عام منذ بداية سنة 1841 ، الرجل المناسب لتوسيع النشاط الاستيطاني، وخاصة وأن هذا الأخير كان يرى في الإستيطان على أنه جزءً لا يتجزأ من العمل العسكري بل مرتبطا به، وأن العمل العسكري إنما يكون بالتوسع خارج مدينة الجزائر والمناطق الساحلية كخطوة للاستيلاء على المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة[14]. وبمناسبة وصوله إلى الجزائر يوم 23 فيفري 1841 اكد في ندائه الموجه إلى سكان مدينة الجزائر " أن الغزو بدون الإستيطان سيكون عقيما "(15).في حين لم يمض طويل حتى صرح أمام المجلس الوطني الفرنسي في 14 ماي 1840 قائلا: " يجب توزيع كل الأملاك على المعمرين من دون الاستفهام عمن يملك هذه الاراضي بالسيف وبالمحراث [16] بناءً على التقتيل الذي تعرض له المستوطنون في نوفمبر 1839 على يد المقاومة المسلحة الجزائرية في سهل متيجة. طلبوا مايسمى بتأسيس جمعيات إستيطانية كبيرة لحماية أنفسهم.

شرع بيجو في تنفيذ وتوسيع المشروع الاستيطاني، حيث دعا بقوة الفرنسيين والأوربيين للهجرة باتجاه الجزائر، أين سيجدون فرصاً أوفر للعيش وتحقيق النجاح، ومنح المستوطنين حق الإقامة في مختلف مناطق الجزائر التربة الخصبة والمياه الكافية دون شروط(17).

فقد نجح في إنشاء 35 مركز إستيطاني، ومنح 105.000 هكتار من الأراضي الخصبة مابين سنتي 1842- 1845. وبهذه الطريقة إستطاع جلب عددا معتبر من المستوطنين، إذ وصل عدد المتوافدين والمهاجرين سنة 1845، 46.180 شخص ، وسجل حوالي 1882 طلب إمتياز[18].

ولأجل إنجاح هذا المشروع، كلف الجيش الفرنسي بالمشاركة في العملية الاستيطانية وذلك بإنجاز المستوطنات وبناء المساكن ، وشق الطرقات وحفر الآبار وحتى استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي. وفي ربيع عام 1841 أصدر بيجو مرسوما يتضمن عملية بيع الأراضي وتحديد قيمتها بالنظر إلى مساحتها، فمثلا بلغ ثمن 4 هكتارات ألف فرنك بالإضافة إلى مسكن، وقد تهافت بموجب ذلك عدد غزير من المستوطنين الأوربيين الجدد قدروا بعشرات الآلاف، إلى جانب العسكريين المتقاعدين الذين تجمعوا في ضيعات وانشأوا فيها نظام تعاونيات فلاحية.

وبذلك تضاعف عدد المستوطنات بشكل مذهل خاصة في المناطق الساحلية وفي سهول متيجة. وحتى الكنيسة استفادت هي الأخرى من مساحات شاسعة، بعدما أنشأ لها بيجو مجمعا تفوق مساحته ألف هكتار تمتد على السواحل الشرقية القريبة من الجزائر و فيها أقام الآباء البيض جمعية تحمل إسم "الجمعية المدنية للرهبان".(19)

والحاصل أن هذه المرحلة من تاريخ الاستيطان قد شجعت الادارة

الاستعمارية على الاستزادة في عملية مصادرة الأراضي والأملاك ووضعت لأجل ذلك تشريعات خاصة أهمها قانون سنة 1844 القاضي بانتزاع كل الأراضي غير المستغلة زراعيا، ثم تبعه مرسوم سنة 1846 الذي أتاح للإدارة الفرنسية بالجزائر مصادرة الأراضي التي لا يقدم أصحابها عقد ملكية مستغلة ، ذلك في حالة غياب الوثائق التي تثبت حق الملكية، و هو إجراء لم يكن معمولا به في أغلب الأحيان (20).في هذه السنة تم إنشاء 27 قرية جديدة في سهل متيجة، وبين عامي 1848 و 1851 ، إستمر المنح المجاني للأراضي، فتم إنشاء 42 مركز جديد لـ 20 ألف معمر، وفي 1851 وصل عدد السكان الاوروبيين إلى 151 ألف شخص منهم 23 ألف معمر(21).

هذا بالإضافة إلى سياسة المصادرة والتي بدأت مع تنفيذ مرسوم 31 أكتوبر 1844 و الذي يحدد ويضمن حقوق المصادرة ، وتؤكد المادة 10 منه ، على بنود قسرية هدفها مصادرة أراضي الآلاف من السكان الجزائريين. فهذا الإجراء ومالحقه جاء وفق سياسة إستعمارية واضحة المعالم التي رسمها الجلاد الكبير بيجو، تطبيقاعلى ما أطلق عليه بتسمية الأرض المحروقة، مادام الهدف هو إنتزاع الأراضي بأي ثمن. ولم يتوقف عند هذا الحد بل قام بتزويد صغار المزارعين الفرنسيين بالمنح ، وكان يعطي بدون مقابل، وقام أيضا بتشييد المساكن قبل أن يصل أصحابها من فرنسا، وقد سمح لكل فرنسي يريد العمل في الجزائر ويملك 1200 فرنك أو أكثر، بالتوجه إلى الجزائر مع منحه

تذكرة سفر مجانية، ليجد 4 هكتارات من أجود الأراضي في إنتظاره وبيتا جاهزا وأدوات وبذور، وإذا أقام بها لمدة خمس سنوات تصبح ملكا له، وهذا ماشجع المعمرين الفرنسيين بأن يستفيدوا من هذه الفرصة (22).

كما ترتب عن هذه الوضعية الجديدة تدفق غزير للمستوطنين الذين لم يأبهوا للمخاطر ولا للمقاومة التي يقودها الجزائريون، فراحوا يطلبون الاستقرار في المناطق و الأقاليم البعيدة شرق و غرب التراب الجزائري. ففي المناطق الشرقية من الجزائر، انتشرت المستوطنات أول الأمر في المدن الكبرى خاصة في سكيكدة وقالمة وقسنطينة وعنابة وغيرها من المناطق الريفية، حيث أقام العسكريون مستوطنات واسعة قريبا من المراكز العسكرية، وقد فاقت مساحتها 500 هكتار في المستوطنة الواحدة (23) . وفي الغرب الجزائري تجمع كثير من أصحاب الثروة والمال في كل من غليزان ومستغانم وعين تموشنت وسيق ووهران وسيدي بلعباس إلى تلمسان في مستوطنات رئيسية أقيمت على مساحات زراعية فاقت مساحتها عشرة آلاف هكتار واستقطبت نحو ألف من المعمرين الوافدين من ألمانيا استفادوا من مراكز وأراضي وسكنات.

ولعلّ التحفيزات التي عرضتها الادارة الاستعمارية، اعتبارا من منتصف الأربعينات قد شجعت المزيد من المستوطنين الفرنسيين والأوربيين علىحد سواء على الانتقال للعيش في الجزائر، كما لعب

العسكريون الفرنسيون في هذه العملية دوراً أساسيا لطمأنة هؤلاءبشن حرب شرسة على الجزائريين الذين رفعوا راية المقاومة. و كانت النتيجة أن توسع الاستيطان بشكل ملحوظ في المناطق الريفية حيث ارتفع العدد الى أزيد من 16 ألف مستوطن،بينما استمر تدفق المعمرين في المدن والحواضر الكبرى بشكل أكبر(24).

وموازاة مع مرسوم 1844 ، القاضي بمصادرة أملاك الجزائريين، خصص بيجو أغلب الاراضي الخصبة لصالح المستوطنين العسكريين من ضباط صف وحتى الجنود من مختلف الدول الاوروبية وذلك محاولة منه إيجاد فوج يقوم بتوظيفه تحت راية العلم الفرنسي. قامت هذه الفكرة على أساس تزويجهم في فرنسا، ثم يتم إرسالهم إلى الجزائر مع زوجاتهم، ثم يعطى لكل زوج ضيعة بكل مستلزماتها وقرض مالي لمدة 3 سنوات.

ظنّ بيجو أنّه بهذه الكيفية سوف يوظف 100 ألف معمر، على أساس 3 آلاف فرنك لكل واحد، فكلف المشروع 30 مليون فرنك وعندما عرض هذا المشروع على المجلس الوطني رفض. فأعاد الكرة مرة أخرى سنة 1847 فتقدم بنفس الفكرة محاولا إيجاد مايسمى بـ" المعسكرات الفلاحية " ليستقطب جميع الرتب العسكرية دون إستثناء وبقرض قيمته 3 ملايين فرنك، فوافق المجلس عليه وصادقوا على المشروع في 26 فيفري 1847 .في البداية جرّب المشروع على ثلاثة مناطق هي (فوكة، بني مراد، ومحالة)، هذه التجربة لم تجد نفعا رغم

وعود بيجو لهذه الفئة من المعمرين إلا في المرحلة المدنية (25).

كانت سياسة الفرنسة تسير جنبا إلى جنب مع سياسة التوسع الإستيطاني، وكان المستوطنون الفرنسيون والاوروبيون يستقرون حيث يتم الاحتلال العسكري، وكان هؤلاء متضايقون من الحكم العسكري فطالبوا بمساواة الجزائر قانونا بفرنسا، ليتمكنوا من فرض حكمهم المدني وبالتالي زيادة مكاسبهم السياسية والاقتصادية. وقد تكللت جهود المستوطنين بالنجاح عندما صدر قانون 15 أفريل 1845 الذي ينص على تقسيم الجزائر إداريا إلى ثلاث عمالات، وتقسيم الأرض من الشمال إلى الجنوب إلى ثلاث مناطق هي:

1- منطقة مدنية، حيث يتواجد المستوطنون.

2- منطقة عسكرية، وتشمل المناطق الجنوبية الصحراوية التي مازالت قيد الإخضاع العسكري، وليس فيها معمر.

3- مناطق مختلفة، وهي مؤقتة يمكن تحويلها فيما بعد إلى مناطق مدنية.(26)

لم يتوقّف المستوطنون بما نالوه من إمتيازات ومصالح عند هذا الحد، بل طالبوا بأن يؤخذ رأيهم في المسائل السياسية والمالية التي تخص الجزائر وذلك إثر عقد مؤتمرهم عام 1848. وفي 04 نوفمبر من نفس السنة أعلن دستور الجمهورية الثانية (1848- 1852) في فرنسا المادة 109 منه بأن الجزائر تعتبر أرضا فرنسية [27].

ومع إعلان الجمهورية الثانية في فرنسا، ونتيجة المخاوف التي كان

يسببها المعارضون سيما من الشرائح العمالية، لجأت السلطة بباريس منذ سنة 1848 إلى إغرائهم بالوعود والمزايا التي يمكن الاستفادة منها في حالة قبولهم الهجرة إلى الجزائر. وكان أن وافق كثير منهم على العرض، حيث استوطنوا في مناطق مختلفة من سهول متيجة والشرق الجزائري، وعدد هام منهم انتقل إلى منطقة سان كلو بوهران أين أقيمت أزيد من 40 مستوطنة، فضلا عن الاقطاعات الواسعة التي تحصلوا عليها والجدير بالملاحظة أن غالبيتهم كانت لهم كل ما يتصل بخدمة الأرض وعالم الفلاحة [28].

وبقيت الهجرة متواصلة في عهد الإمبراطورية الثانية ، بحيث وصل عدد الاوروبيين إلى 200 ألف معمر سنة 1866، بيد أنه كان يبلغ عددهم سنة 1856 بـ 160 ألف. أما في عهد الجمهورية الثالثة فهي التي خطت بسياسة التعمير خطى شاسعة وطوت فيها المراحل طيا ففي سنة 1876 كان عدد الاوروبيين 344 ألف ، منهم 189 ألف فرنسي و155 ألف أجنبي، بالإضافة إلى فئة اليهود الذين أضيفوا إلى هؤلاء بفضل مرسوم كريميو الصادر سنة 1870، الذي منحهم جميع الحقوق والامتيازات[29].

كما كانت السلطات الفرنسية في باريس تتابع باهتمام تطور حركة الاستيطان بالجزائر، بأن كلفت أكثر من مرة لجنة مختصة لمتابعة أحوال المستوطنات تقوم برفع التقارير المفصلة عن الوضع العام. وبموجب تلك التقارير، قررت الإدارة الفرنسية الزيادة في التشجيعات

للراغبين في شراء الأراضي الواسعة، حيث جاء مرسوم أفريل 1851 ليزيد من مساحة الاقطاعات الزراعية إلى أكثر من 50 هكتارا، ورفع القيود الجمركية بالإعفاء من الأداء على المحاصيل الزراعية المنتجة في الجزائر(30)، ولا شك أن ارتفاع عدد المستوطنات إلى 138 وعدد المعمرين إلى أكثر من 140 ألف إنما يعبر عن مدى استجابة الفرنسيين والأوربيين بشكل واسع.

الإستيطان بين 1850 - 1880:

اتّخذ راندون بعد تعيينه حاكما عاما على الجزائر، من الاستيطان العمل القاعدي للاستعمار وربطه بالمصلحة العليا لفرنسا، ففي عهده أصدر المراسيم والقرارات المتضمنة تشجيعا أكبر للهجرة، وضمان البنيات الأساسية لإقامة اقتصاد زراعي متين، يكون فيه التركيز على المزروعات الصناعية بالدرجة الأولى كالتبغ والحلفاء والقطن والكروم التي تركزت زراعتها بشكل كبير في سهول متيجة الخصبة ، وفي معسكر، تلمسان، عين تموشنت، سيدي بلعباس، وعنابة وغيرها(31) وتوسعت مع مرور الوقت زراعة الكروم التي حققت إنتاجاً غزيرا لملائمة المناخ ووفرة المياه، ووفرت على فرنسا غلافاً مالياً معتبراً ارتبط بوارداتها من منتوج الخمر الأوربي. وإلى جانب هذه المحاصيل، اتجهت الزراعة منذ الخمسينيات نحو إنتاج الحبوب التي خصصت لها مساحات شاسعة في مختلف مناطق الجزائر، واستقطبت العديد من المستوطنين الجدد الذين وجدوا في هذا النوع من الزراعة مصدراً للربح

الغزير، بعدما اشتد الطلب على أنواع الحبوب في الأسواق الفرنسية بشكل متزايد(32)، واستخدمت في ذلك التقنية الزراعية لخدمة مئات الآلاف من الهكتارات في إنتاج القمح بنوعيه والشعير .وفي المقابل لم ترق زراعة القطن إلى مستوى النجاح الذي حققته الزراعات الأخرى بيد أن الشروط المناخية في الجزائر غير ملائمة لإنتاجه، لذلك تحولت نطاقات إنتاجه في متيجة ووهران وعنابة إلى زراعة التبغ والكروم على وجه الخصوص. ونتيجة لتوسع النشاط الزراعي، ازدادت حركة مصادرة الأراضي وتحويلها إلى المستوطنين المتدفقين باستمرار على الجزائر، وحتى إلى الشركات الأوربية، ففي ربيع سنة 1853 تحصلت " شركة جنيف" على مساحة هامة من الأراضي المحيطة بمدينة سطيف بالإقليم الشرقي فاقت مساحتها 20 ألف هكتار(33)، وفيها أنجزت الشركة ذاتها 11 قرية استيطانية عمّرها مهاجرون سويسريون قدموا إلى العلمة وسطيف وعين ارنات(34).

ولطمأنة أرباب المال وأصحاب الثروة، حرص الحاكم العام راندون على إقامة البنوك والشركات المالية الكبري التي يجري التعامل فيها بالسندات والأسهم ، ومن أبرز هذه المؤسسات المالية بنك الجزائر الذي تأسس في مارس 1851، وفي السنة الموالية تم إنشاء " بورصة التجارة(35) . وللاستيلاء على المزيد من المساحات الزراعية، قام راندون بتجريد القبائل الجزائرية الثائرة من مختلف أملاكها عملا بقانون العقوبات الجماعية الذي تسبب في فقدان الجزائريين لآلاف

الهكتارات من الأراضي الخصبة في مناطق مختلفة من البلاد.

وفي الوقت الذي كان أصحاب الثروة يبحثون فيه عن مجالات و فرص الاستثمار اشتدت الدعوة للهجرة إلى الجزائر، وفتح المجال واسعاً أمام الراغبين في شراء الأراضي واستغلالها بحرية، كما تم إلغاء نظام المزايدة الذي جعل أصحاب رؤوس الأموال يتحمسون لامتلاك إقطاعات زراعية واسعة في الجزائر، وأخذت بموجب ذلك أعداد من هؤلاء تصل إلى الضفة الجنوبية. واستحوذت على أكثر من 150 ألف هكتار من الأراضي في الشرق الجزائري في سكيكدة وغيرها، و ضمت الاعداد الجديدة من المستوطنين الكثيرمن الأوربيين الذين وفرت لهم السلطات الفرنسية كامل التسهيلات بنقلهم عبر البحر مجانا.

في عام 1864 أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوماً يلغي الهبات من الأراضي، وطرحت للبيع مساحات واسعة فاقت 10 الاف هكتار استفاد الأوربيون منها لوحدهم بنحو النصف. وفي نفس الفترة ظهرت شركات فرنسية هامة حصلت على أراضي بسعر رمزي قدره فرنك واحد للهكتار إيجارا، ومن أمثلتها: " الشركة الجزائرية العامة " التي أصبحت تملك وحدها 100 الف هكتار من الأراضي الزراعية والغابات في مليانة والمدية وتلمسان وقسنطينة وعنابة، و الشركة الجنيفية la compagnie Genevoise التي اضطلعت مهماتها بإقامة وبناء المسنوطنات واستقرت بالإقليم الشرقي في مدينة سطيف والعلمة، أين ضمت لأملاكها مساحة 25 الف هكتار من الأراضي. وأما شركة

الهبرة والمقطع" التي تأسست عام 1864، فقد عرضت في مشروعها استصلاح أراضي وسهول المقطع وشق قنوات الري وبناء خزانات المياه، غير أن ما أنجزته كان ضئيلا بالنظر إلى المشروع وما يحمله(36). وفي سنة 1867 استفادت الشركة الجزائرية العامة مجدداً من أراضي إضافية بنواحي قالمة و هي مساحات ذات جودة و خصوبة عالية قدرت ب 160 ألف هكتار.وبذلك تكون هذه الشركات قد استحوذت على أزيد من 550 ألف هكتار لوحدها، بينما كان نصيب المستوطنين أكبر، ولم تكن كل هذه المساحات مستغلة.

لقد كان بليسيي مصرّا على مواصلة المشروع الذي كان قد شرع فيه بيجو وراندون، خاصة فيما يتعلق بمضاعفة الهجرة الأوربية وتوطيد الاستيطان في الجزائر. وحتى مع إعلان الجمهورية الثالثة التي رفعت من معنويات المستوطنين وازدادات قوتهم إثر إنهاء النفوذ العسكري عن طريق تقديم معونات مالية وعقارية، وجاءت التشريعات الجديدة تدعم موقفهم. ففي 21 جويلية 1871 صدر مرسوم يخول حق المعمرين الفرنسيين من الألزاس واللورين بإمتلاك 100 ألف هكتار، كما إقترحت لجنة برلمانية مصادرة 340 ألف هكتار من أراضي الجزائريين وذلك لتسكين الوافدين الجدد في الجزائر(37). تبعه مرسوم آخر في 4 سبتمبر 1871 الذي يعفي المستوطنين من الضرائب عند استئجار مساحات تصل 100 ألف هكتار. وأيضا القوانين والمراسيم الخاصة بإقامة القرى الاستيطانية، والملكيات الصغيرة التي لا تتعدى مساحتها

40 هكتارا وقانون الإلحاق أو التبعية الذي تضمن توطين الأوربيين الجدد في الجزائر، سيما وأن الحرب بين فرنسا وبروسيا قد طرحت بجدية لدى باريس مشكل توطين سكان منطقة الألزاس واللورين الذين انتقلوا بأعداد هامة إلى الجزائر، بعدما وعدوا بالاستفادة من آلاف الهكتارات من الأراضي، حيث وصل عدد العائلات المهاجرة 1200 عائلة، ليرتفع العدد خلال السنوات القليلة المقبلة إلى نحو 4000 عائلة أنشئت من أجل استقبالها 200 قرية استيطانية (38). وحتى تقنعهم بالاستقرار، قامت الإدارة الاستعمارية بالتنازل لهؤلاء المستوطنين الجدد الذين شكلوا في غالبيتهم فئة الحرفيين و التجار بمساحة من الأراضي بصفة مجانية بلغت نحو 350 ألف هكتار و أضافت فيها بناء مستوطنات جديدة، و رغم ذلك فإن هذا الإجراء لم يقنع الفرنسيين و لا الأوربيين بخدمة الأرض فباعوها أو أجروها.

ولم تجد فرنسا أمام هذا الوضع منذ أول الثمانينات سوى مطالبة باريس باعتمادات مالية للزيادة في بناء المستوطنات، وقد حصلت على غلاف قدره 50 مليون فرنك خصص لإقامة 170 قرية استيطانية على مساحة 400 ألف هكتار تمت مصادرتها من أملاك الجزائريين، وأضافت لها فيما بعد مساحات انتزعت هي الأخرى قسرا من أصحابها فاقت 170 ألف هكتار استفاد منها الأوربيون بصفة مجانية.

كما أضاف فارنيي(39) للحركة الاستيطانية ، دعما هاما وهو الذي

أقر قانونا يحمل إسمه أو " قانون المعمرين " في 26 جويلية 1873. وقد تضمن تفكيك الملكية الجماعية التي كانت للقبائل والأعراش لتحل محلها الملكية الفردية، ويأتي هذه القانون ليستكمل مشروع القوانين والاجراءات التعسفية الصادرة منذ 1844 من أعمال المصادرة الواسعة وقانون (الحصر) وغيره (40). وكان الغرض من القانون الجديد الذي حمله فارنيي، إنجاح حركة الاستيطان بالاستيلاء على الأراضي ، وحجته في ذلك أن ملايين الهكتارات من السهول الخصبة في الجزائر غير مستغلة، ويقضي القانون بإجراء تقسيم أملاك القبيلة أو العرش عندما يطلب عنصر منها نصيبه من الأرض، ورأى في ذلك فارنيي خطوة أساسية لتحويل الأراضي إلى المستوطنين وتمكينهم من شرائها ثم تحويلها إلى قطاعات ضخمة، وكثيرا ما أدت هذه العملية إلى نشوب خلافات عائلية تجرّ أصحابها إلى المحاكم حيث يجد القضاة والمحامون الفرنسيون فرصتهم للسطو على الأرض مادامت السلطة والقوانين تخول لهم كل الصلاحيات. وبذلك استطاع قانون فارنيي أو قانون المستوطنين ، كما يطلق عليه أن يفكك الملكية الجماعية للجزائريين ولوجزئيا كما نجح أيضا في ضرب وحدة تماسك القبيلة والعرش بعدما تعرضت لفقدان الأرض في ظل الأزمات والمحن ، التي أصابت الجزائر والتي خلفت تأثيرات خطيرة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي والجدير بالملاحظة أن النتائج الفعلية في تطبيق قانون 1873، لم تبدأ في الظهور إلا في سنة 1877، إذ رأينا قلة عمليات البيع والشراء بين

الجزائريين والأوروبيين حتى سنة 1880(41).

ويبدو أن سياسة فارنيي قد نجحت في تحقيق أهدافها الرامية إلى انتزاع أراضي الأعراش والقبائل وتحويلها إلى المستوطنين الذين تصرفوا فيها وفقا لمصالحهم ، حتي أن بعضهم أعاد بيع أجزاء قليلة من هذه الأراضي للجزائريين. ففي خلال عشر سنوات من صدوره فقد الجزائريون نحو 300 ألف هكتار، مقابل 25 ألف هكتار استعادوها عن طريق الشراء ، وهي قيمة ضئيلة بالنظر لما خسروه الأمر الذي حوّل قوة وسلطة بيع وشراء الأرض إلى أيدي المستوطنين.

وبذلك استطاع هذا القانون، أن يمكن الأوربيين ويقوي نفوذهم ويؤسس لإقطاعية جديدة، وينظم شؤون العقارات وفقا للقوانين الفرنسيّة، وارتفعت كذلك أعداد المستوطنين المتنامية خاصة في المناطق الريفية مما فتح الباب واسعاً أمام هذا النوع من الاستيطان (الاستيطان الريفي) ، الذي لم يجد قبل هذا التاريخ نجاحا كبيرا لعوامل عدة، لكنه استقطب الكثير من الايطاليين والكورسيكيين والاسبان. وأما الفرنسيون سيما منهم المنبوذون وأصحاب السوابق العدلية، فقد أظهروا في الجزائر لما وفرته لهم سلطات الاستعمارية كامل الاستعداد للاستقرار ، طالما تتيح الظروف كسب الثروة والحصول على الأرض وحتى الجنسية، بالنسبة للأوربيين بناء على قانون 26 جوان 1889 [42]. وبقدر ما كان الاستيطان يتوسع في الأقاليم الريفية، فإنه ظل ينمو في المدن الكبرى حيث المراكز التجارية

والصناعية الكبرى ليصل تعداد المستوطنين مع بداية القرن الى 260 ألف مستوطن.

الشروع في تغيير الهياكل الإدارية :

بعد أقل من أسبوع من توقيع الداي حسين على معاهدة الاستسلام ، شرعت السلطات الجديدة الحاكمة في الجزائر في تغيير الأوضاع الإدارية المختلفة التي كانت سائدة في الجزائر، وفي البحث عن الوسائل التي ستكفل لها السيطرة على كامل القطر الجزائري وكان من البديهي أن تقوم السلطات الفرنسية بوضع الجزائر تحت تصرف الجيش في السنوات الأولى من الاحتلال. وذلك بسبب الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر خلال تلك الفترة، خاصة وأن الموظفين الفرنسيين كانوا يجهلون كل شيء عن الجزائر، فهم لا يعرفون لا لغتهم ولا عاداتهم، ولا أخلاقهم ،لذلك استغرقوا وقتا طويلا حتى تعرفوا على كل ذلك، ولقد أشار مكماهون إلى هذا في مذكراته بقوله أنه سمع من بعض الأهالي يقولون له: "أنتم الفرنسيون لا تعرفون تسيير شؤون العرب" (43). ونجد أن الكثير من المؤرخين الفرنسيين يحملون مسؤولية ذلك إلى قادة الحملة الأوائل الذين قاموا بترحيل معظم الأتراك الذين كانوا يسكنون الجزائر إلى القسطنطينية وأسيا الصغرى، إذ يعتبرون أن ذلك كان خطأ كبيرًا جدا لأن هؤلاء هم وحدهم الذين يعرفون تسيير شؤون البلاد، لذا كان لزاما على قادة الحملة الاحتفاظ بهم بدلا من ترحيلهم (44). لقد تم ترحيل عدد كبير من الأتراك في 11 جويلية

بطريقة تثير الشفقة والحزن . كان عدد الإنكشارية في مدينة الجزائر عندئذ حوالي 5.092 من بينهم 891 مدفعيا، وقد رحل منهم ألفين من الإنكشارية العزاب. حيث سمح لبعض المتزوجين بالبقاء، إلا أنه في 16 أوت تقرر طرد المتزوجين، فكانت السفن تعج بالنساء والأطفال والجنود ولا تسمع إلا العويل والبكاء لتمزيق العائلات وتشتيت الأقارب [45].

كما أنّ القوات الفرنسية مباشرة بعد نجاح الحملة شرعت في التخطيط لكيفية بسط كامل سيطرتها على الجزائر، لهذا نجد القيادة العسكرية تقرر يوم 23 جويلية ضرورة التوسع في كامل التراب الجزائري، فقد بدأ دي بورمون ذلك بالتوجه إلى البليدة لبسط سيطرته عليها إلا أنه فشل في ذلك فشلاً ذريعا، إلا أن القيادة الفرنسية كررت العملية مع مجيء الجنرال كلوزيل الذي قرر شهر نوفمبر 1830 تنفيذ مخطط واسع للإستلاء على كامل الجزائر، هذا المخطط الذي سيواصل تنفيذه مختلف القادة العسكريين وخاصة الجنرال بيجو 1841 – 1847 ، الذي سلك سياسة القهر والعنف نحو الجزائريين.

كما أنّ القوات تفطنت إلى ضرورة تدعيم قواتها العسكرية بإيجاد فرق عسكرية مكونة من أهالي البلاد حتى تقدم لها مساعدات في عملياتها التوسعية، فلقد قرر الجنرال كلوزيل في شهر سبتمبر 1830 تشكيل فرقة الزواف التي ستقدم خدمات كثيرة للقوات العسكرية الفرنسية، كما تم تشكيل فرقة القناصة الأهلية بمقتضى المرسوم الملكي الصادر يوم 28 أكتوبر 1836، ولكنها حلت في 8 فبراير 1838

لأسباب مجهولة رغم الخدمات الكثيرة التي قدمتها للسلطات الفرنسية إلاّ أنّ قرار الحل لم يدم طويلا، إذ سرعان ما أعيد تشكيل الفرقة من جديد في 24 نوفمبر 1838 (24). كما تم توسيع فرقة الزواف حيث تقرر في 7 ديسمبر 1841 تشكيل فرقة في كل عمالة من العمالات الثلاث ولقد شاركت هذه الفرقة في حروب عديدة خارج الجزائر، وخاصة في الحرب القرم 1854 و 1856، إذ تم إرسال فرقة مشكلة من 2000 جندي، كما شاركت فرقة أخرى منهم في الحرب الفرنسية الإيطالية سنة 1860، وتم في 1863 تعيين مجموعة من جنود هذه الفرقة في الحرس الإمبراطور [46].

وإلى جانب محاولة الفرنسيين بسط سيطرتهم بالقوة العسكرية حاولوا إيجاد هياكل إدارية كثيرة حتى يتسنى لهم تسيير شؤون الأهالي بواسطتها، وأول خطوة اتخذت في هذا الميدان هو قيام دي بورمون يوم 6 جويلية 1830، بإصدار قرار يقضي بإنشاء "لجنة الحكومة" ، وكانت مهمتها تسيير شؤون المدنية وتوفير الحاجات للجيش والسكان والمحافظة على الأمن والمرافق، كما كانت مهمتها أيضا البحث عن انجح النظم التي يجب اتباعها في الجزائر، وكذا النظر في النظم التي كانت سائدة من قبل وتعديل ما يمكن تعديله منها و استخدام أعيان المدينة في أمر تسيير شؤونها، ولقد سلمت رئاسة هذه اللجنة التي تعد في حقيقة أمرها نواة الحكومة الفرنسية العامة بالجزائر والتي ستلد بعد توصيات اللجنة الإفريقية سنة 1834، إلى

السيد دينييه، وكان أعضاءها من الفرنسيين والعرب واليهود، وأبعد العنصر التركي، ويعود ذلك إلى تخوف دي بورمون من قيام العناصر التركية في حالة تعيينها في اللجنة من عقد اتصالات لها مع السلطات العثمانية [47].

كما تمّ تشكيل لجنة ثانية وهي اللجنة البلدية والتي ضمت بداخلها بعض الشخصيات الجزائرية مثل أحمد بوضرية والحاج علي بن أمين السكة وحمدان بن عثمان بن خوجة . وكانت مهمتها العمل على إنشاء إدارة محلية وتوفير الحاجات المستعجلة للجيش ومعرفة قدرات وطاقات البلاد العامة ومدينة الجزائر خاصة (48). وشكل دي بورمون لجنة ثالثة وهي مختصة بالشؤون الدينية والمالية، وسموها اللجنة الخيرية للغوث مهمتها السهر على الأوقاف ومواردها، وفي اعتقادنا فإن هذا العمل تمهيد لعملية تأميمها . وكانت هذه اللجنة تتكون من 9 أشخاص من بينهم حمدان بن عثمان خوجة وعبد الرحمان اسطانبولي ومصطفي السائجي ومحمد بن عبد اللطيف [49].

أمّا عن شؤون الأهالي فإنها في بداية الأمر سلمت إلى إحدى المكاتب التابعة لمكتب القائد العام للقوات الفرنسية، وكذا للقيادات العربية التي احتفظت بألقابها السابقة مثل الأغا والقايد والباشاغا والخليفة (50).وقامت الإدارة بعد ذلك بتدعيم هذا بمكتب خاص بالشؤون العربية من أجل متابعة العلاقات مع القبائل والعشائر المختلفة الموجودة في الجزائر، ولقد قام بإنشاء، هذا المكتب الجنرال

أفيزارد في مارس 1833، والذي تولّى تسيير شؤون الجنرال بالنيابة بعد رحيل الجنرال كلوزيل يوم 4 مارس. ويتشكل هذا المكتب من رئيس ويساعده شخصين إلى جانب ثلاثة مترجمين، ومهمته المكتب تقديم تقرير يومي للحاكم العام حول الوضع العام، وأول من تولى تسيير شؤون هذا المكتب هو لاموريسيير، الذي كان يتقن اللغة العربية التي تعلمها عندما كان ملحقا بالفرقة العسكرية الزواف (51). إلا أنه لم يبق طويلا على رأس هذا المكتب، إذ سرعان ما عوض بضابط أخر وهو بيليسيه دي رنيو صاحب كتاب "حوليات الجزائر" سنة 1834.

إنّ هذا المكتب سيتحمل مسؤولية شؤون الأهالي تحت هذه التسمية –مكتب الشؤون العربية– إلى غاية 1837، إذ أنه خلال هذه السنة قام الحاكم العام دامريسمون بإنشاء إدارة مركزية للشؤون العربية، والتي قام الحاكم العام فالي (1837– 1841) بربطها بقيادة الأركان العامة للجيش، وأعطى الأولوية للغزو العسكري على إدارة شؤون الجزائريين. ولكن بيجو الذي تولى حكم الجزائر فيما بين 1841– 1847 ، عاد إلى الاهتمام بإدارة الشؤون العربية، واتخذ منها إدارة لقهر الجزائريين، وتوجيه قيادتهم، والسبب الذي جعل الجنرال بيجو يهتم كثيرا بهذا الجانب هو الانتصارات الكثيرة التي حققتها القوات الفرنسية في أنحاء كثيرة من القطر الجزائري، حيث توسعت رقعة الأراضي التي تسيطر عليها، لذلك قرر توسيع هياكل المكاتب العربية، وفي هذا الشأن صدر مرسومًا وزاويا يوم 1أكتوبر 1844

ينص على إنشاء وظيفة مدير الشؤون العربية الإدارة الشؤون الجزائرية تحت أمر وسلطة الضابط العام والحاكم الأعلى في كل منطقة وناحية، إذ يقوم المكتب العربي بمراقبة مختلف الأوضاع ويرفع التقارير إلى الحكومة العامة في الجزائر،وهي بدورها ترفعها إلى وزير الحربية في باريس [52] . وبهذا الشكل تأسست المكاتب العربية بصورة رسمية.وبشكل عام فإن الإدارة الفرنسية قامت خلال هذه المرحلة بتقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات وهي عمالة الجزائر و وهران و قسنطينة، وكل عمالة كانت مقسمة إلى أربعة أقسام وعل كل قسم حاكم عسكري وهي بالتالي:

1 - عمالة الجزائر وأقسامها هي: الجزائر والمدية وملیانة والأصنام .

2 - عمالة وهران وأقسامها هي: قسنطينة و عنابة وسطيف وباتنة (53).

السياسة الإجتماعية والإقتصادية:

ما إن استقرت السلطة الفرنسية في الجزائر حتى شرعت إدارتها في تسخير عدد من كتابها وباحثيها لأجراء دراسات في مختلف القضايا المتعلقة بالشؤون الجزائرية ، من عادات وتقاليد وأنماط المعيشة عند السكان بمختلف مناطقهم ، مع التركيز على التاريخ الإداري والاجتماعي والاقتصادي، والهدف من كل ذلك هو مد الإدارة الاستعمارية بالقوانين التي بفضلها ستحكم قبضتها على الجزائريين ومن ثمة السعي إلى تدمير البيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع

الجزائري.إن أبرز دليل على ذلك هو إنشاء لجنة اكتشاف الجزائر العلمي La Societe d'explaration Scientifique التي أسستها وزارة الحربيـــة في 14 أوت 1837، والـــتي ضـــمت بداخلـــها كـــل التخصصات (54) . ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن الإدارة الاستعمارية في الجزائر لم تنتظر صدور نتائج هذه لتقوم بتدمير البنية الاجتماعية والاقتـصادية للمجتمـع الجزائـري وتعمـل علـى إعـادة تـشكيلها وفـق سياستها ، بل نجدها تشرع في تحطيم ركائز هذه البيئة منذ الشهور الأولى لدخولها الجزائر.

اجتماعيا:

لقد شرعت الإدارة الاستعمارية منذ الأيام الأولى لانتصابها على أرض الجزائـر في تحطيم و تـدمير البنـاء العقائـدي الفكـري للمجتمـع الجزائري المتمثل في الدين الإسلامي واللغة العربية ، والسعي من وراء ذلك إلى خلـق فئـات اجتماعيـة منسلخة عـن عاداتهـا وتقاليـدها للقيـام بأدوار ومهام معينة داخل هذا المجتمع.

إن أول الأمور التي وجهت إليها الضربات، المساجد بتحويلـها إلى كنائس وثكنات وخلق الكثير منها، فمثلا قامت سنة 1830 بغلق 13 مسجدا كبيرًا و108 مسجدًا صغيرًا و 32 جامعا و 12 زاوية، وقامت بتحويل جامع كتشاوة إلى كاندرائية في 18 ديسمبر 1832 بمقتضى القرار الذي أصدره الدوق دوروفيغو.

كما استولت على الأوقاف الإسلامية، وهذا رغم تعهد دي بورمون باحترام شؤون الدين الإسلامي في وثيقة الاستسلام التي وقعها الداي حسين، إذ أصدرت السلطات الفرنسية يوم سبتمبر 1830 قرارا أممت بموجبه أوقاف الممتلكات الإسلامية –أوقاف مكة والمدينة وكذا الحبوس الخاصة بالتعليم القرآني (55) . وبمجرد حلول سنة 1844 حتى أصبحت معظم الأوقاف الجزائرية تحت إشراف السلطات الفرنسية، إذ أنها أصدرت يوم أول أكتوبر ، 1844 قرار ينص على أن الوقف لم يعد يتمتع بصفة المناعة، وأنه أصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية، وهذا سيسمح للأوربيين بالاستيلاء على الكثير من أراضي الوقف التي كانت تشكل نصف الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر خلال تلك الفترة [56].

إنّ الإدارة الإستعمارية بضربها للأوقاف الإسلامية تكون قد وجهت ضربة قوية للتعليم العربي الإسلامي ، باعتبار الأوقاف الركيزة الأساسية لهذا التعليم . وقد كتب دي توكفيل في أحد تقاريره سنة 1847 واصف هذا الأمر قائلا: "لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال –أموال المؤسسات الخيرية التي غرضها سد حاجات الإحسان والتعليم العام– ذلك بأن حولناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة وانقضاء المؤسسات الخيرية ، وتركنا المدارس تتداعى وبعثرنا الحلقات الدراسية، لقد انطفأت الأنوار من حولنا، وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القانون، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا

وأكثر فوضى، وأكثر جهلا، وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا" (57).

وإلى جانب العمل على تدمير الأوقاف والتعليم العربي الإسلامي من سعت أيضا إلى تشويه القضاء الإسلامي ، حيث أصدرت من أجل ذلك جملة من القوانين خلال هذه الفترة، فمثلا قامت في 28 فبراير 1841 بإصدار قرار ينص على تحجيم دور القاضي المسلم، إذ نزعت منه سلطة إصدار الأحكام في الجنايات والجنح، وأوكلت هذه المهمة للقضاء الفرنسي (58). كما أن ضباط المكاتب العربية كانوا يستمعون يوميا للشكاوي المقدمة لهم من الأهالي ، فإذا كانت متعلقة بالإرث والزواج أو عقود مكتوبة تحول إلى القاضي المسلم الذي يصدر فيها حكما بمقتضى الشرع الإسلامي تحت رقابة المكتب العربي، أما إذا كانت جنحة خطيرة أو جريمة فإنها تحول إلى المجلس الحربي (59).

سارعت الإدارة الإستعمارية الى إصدار أول قانون خاص بالقضاء الإسلامي في 29 جويلية 1848. يتكون هذا القانون من 12 مادة، ينص على وجود قاض واحد وباش عدل وستة عدول، وهذا في كل محكمة من المحاكم المالكية والحنفية في الجزائر و قسنطينة، أما بقية المحاكم الأخرى فيعين فيها قاض واحد و3 عدول أو أربعة حسب الحاجة. وينص أيضا على تشكيل مجلس أعلى للقضاء يتكون من المفتي الملكية وهو الذي يتولى رئاسته، ومفتي الأحناف من القاضيين المالكي والحنفي، ويعقد اجتماعاته الأسبوعية يومي الإثنين والخميس

في كل من الجزائر و قسنطينة ، أما في بقية المناطق فيجمع مرة واحد فقط في الأسبوع، وينص هذا القانون أيضا على أحقية المتخاصمين في المطالبة بمجلس أعلى أخر غير المشكل سابقًا، ويتم تشكيل هذا المجلس -المطالبة به- عن طريق إجراء قرعة على ثمانية علماء يختارهم الوكيل العام للدولة ويبقى منهم أربعة فقط بعد القرعة [60].

إنّ هذا القانون يدخل في إطار الإصلاحات الكثيرة التي عرفتها الجزائر بعد ثورة فبراير 1848 في فرنسا، إذ أن القضاء قبل هذه الثورة كان كل تابعا لوزارة الحربية ، ولكن بعد الثورة وقع الفصل، فما هو متعلق بالقضاء الإسلامي ظل تحت وصاية وزارة الحربية، أما القضاء الفرنسي فقد ضم إلى وزارة العدل وبذلك أصبح الفرنسيون والأوربيون عامة في الجزائر يخضعون للمحاكم المدنية (61).

واتّبعت السلطات الفرنسية عدة أساليب للتأثير على المجتمع الجزائر، ونذكر منها: استعمال القيادات العربية في مهمة نقل المآثر والعادات الحضارية المختلفة وخاصة الفاسدة منها من فرنسا إلى الجزائر، وهذا انطلاقا من الزيارات التي كانت تنظمها لهم الإدارة الاستعمارية، حيث كانت ترسل الكثير من الوفود لزيارة فرنسا وعندما تعود تحدث الأهالي عن مشاهداتها في فرنسا، ومن خلال ذلك تؤثر عليهم وتجعلهم ينقادون للإدارة الاستعمارية على أمل أن يصبح مستواهم الحياتي بمستوى الفرنسيين، وأول حاكم فرنسي اتبع هذا

الأسلوب هو الجنرال كلوزيل منذ 1830، ثم قلده في ذلك من جاء بعده من الحكام العامين وولاة الأقاليم ومسؤولي المكاتب العربية (62).

وإلى جانب هذا الأسلوب، هناك آخر أخطر منه ويتمثل في إرسال أطفال صغار وشباب أغرار للتعليم في فرنسا، وأول من طبق هذه الوسيلة هو الجنرال كلوزيل أيضا، وهذا ما أورده حمدان بن عثمان خوجة، فلقد طلب كلوزيل من بعض أعيان الأهالي ضرورة جمع حوالي 50 طفلاً من أبناء الأعيان ليرسلوا إلى فرنسا ليتعلموا هناك، وكل من يرفض الاستجابة لهذا يعد خارجا عن طاعة الفرنسيين، لذا يجب أن يخرج من مدينة الجزائر (63)، وفي الإطار نفسه قامت السلطات الاستعمارية في قسنطينة سنة 1839 بإرسال خمسة من الشبان الذين ينتمون إلى العائلات العريقة والحضرية إلى باريس "ليذقوا طعم الحضارة وينبهروا بما عند الفرنسيين، وليعودوا مبشرين ومنذرين في قومهم وداعين إلى الخنوع، وقبول الاحتلال الأجنبي كظاهرة لصالح الأهالي، وقد كتب المشرف على هذه البعثة تقريرا إلى وزارة الحربية يقول فيه أنه: " يمكن لهذه البعثة أن تتبعها أخرى لتحمل عظمة فرنسا إلى أعماق الأعراش الأكثر بعدًا" (64).

لقد اتّبع الجنرال بيجو هذا الأسلوب بشكل واسع إذ أنه لجأ إلى بعض الجزائريين كرها إلى فرنسا أما كرهائن، وأما شكل زيارات إجبارية فلقد كان يأمر جنده بإلقاء القبض على الشبان الذين ينتمون إلى عائلات بارزة عملت ضد الإدارة الفرنسية، وشاركت في المقاومة، ثم

يحملهم إلى فرنسا ليحقق من ورائهم جملة الأهداف، أخطرها تحويل هؤلاء الشباب إلى سلاح فتاك للتأثير الحضاري على الأهالي بشكل عام في المستقبل؛ ومن إبراز الذين طبق عليهم هذا الأسلوب، نذكر أحمد بن رويلة المولود في الجزائر سنة 1830 وهو ابن قدور بن رويلة مستشار الأمير عبد القادر، فلقد أسر أحمد أثناء استلاء القوات الفرنسية على الزمالة سنة 1843، وأرسل إلى فرنسا لتتم هناك عملية تنشئته فرنسية، كما أرسل معه شاب أخر وهو علي الشريف المولود في الجزائر سنة 1829 وهو ابن سي الحاج أحمد الشريف كاتب وصهر سيدي مبارك خليفة الأمير عبد القادر (65).

اقتصاديا:

من المعلوم أن الاقتصاد الجزائري كان يعتمد أساسا على ما تنتجه له هذه التربة السخية المعطاء من خيرات، وهذا منذ العصور الغابرة، كما أن معظم الجزائريين كانوا فلاحين لهذا لم ترد الإدارة الاستعمارية أن تخلف وضعا اقتصاديا جديدا في الجزائر، فأولت أهمية كبرى للأراضي الزراعية واعتبرتها الركيزة الأساسية لهيكلتها الإقتصادية.

أ- **سلب الأراضي** :

وليحقّق الاستعمار الفرنسي ذلك، جعل سياسته الاقتصادية تعتمد على سلب ما بأيدي الأهالي من أرض بشتى الوسائل، ومنحها للمهجرين من فرنسا وغيرها إلى الجزائر، ومن إبراز الوسائل التي

لجأت إليها السلطات الإستعمارية لتحقيق ذلك: استغلالها لعجز أغلبية الجزائريين القاطنين في هذه الأراضي عن تقديم أوراق الملكية التي تثبت لهم هذا الحق، فلقد أصدرت السلطات الفرنسية في 01 أكتوبر 1844 قانونا خاصا بالأوقاف والممتلكات العقارية، وأهم محتوياته أن الأرض غير المستغلة والتي لا تثبت ملكيتها قانونا بعقد مسجل في المصالح العقارية الفرنسية، تصبح تابعة لأملاك الدولة، مما يخول لها حرية التصرف في هذه الأراضي، وهذا القانون لا يعترف بعقود الملكية المسجلة قبل 5 جويلية 1830، ويمنح للأهالي مدة ثلاثة اشهر لوضع مخططات مفصلة للأراضي التي هي في حوزتهم يبين فيها موقعها ومساحتها وتسلم بعد ذلك للمصالح الإدارية الفرنسية لدراستها من الناحية القانونية والفنية . وينص هذا القانون على أن كل قطعة أرضية لا تخضع لهذه العملية تعتبر أرضا مهملة بدون مالك (66).

لقد نجحت الإدارة الإستعمارية بفضل هذا القانون وغيره في إرساء اللبنة الأولى لمشروعها الاستيطاني التوسعي، إذ أنها استولت على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة لأن معظم الأراضي الجزائرية كانت ملكيتها مشاعة(67). فالأعراش التي تقوم باستغلالها لا تملك أوراقا تثبت ملكيتها لهذه الأراضي.وكانت الأراضي الجزائرية مقسمة خلال هذه المرحلة من الاحتلال إلى ثلاثة أقسام وهي:

1- الأراضي التابعة للبايلك (الدولة) و التصرف حرّفيها

2- الملكية الخاصة المثبته بالوثائق، والتي لن يقوم البايلك بالاستيلاء عليها إلا إذا احتاجها، وهذا لن يكون بالقوة بل ستطلبها الإدارة من أصحابها مقابل تعويض.

3- الأراضي الشاسعة التي تنتفع بها الأعراش المختلفة، ويحق للإدارة أخذها أو أخذ الفائض منها، وتعويض ذلك بقطعة أخرى على وجه الملكية المطلقة (68).

وإلى جانب القانون السابق، هناك قانون أخر لا يقل عنه خطورة وهو قانون 31 أكتوبر 1845 ،الذي ينص على مصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين، أو الأعراش الجزائرية الموالية لهم وكل من يساعد أعداء الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر (69). ولقد دعم هذا القانون بقرار أصدره الحاكم العام الجنرال بيجو في18 أفريل 1846 ، وينص عل مصادره الأراضي المتروكة بورا بلا سبب، وكذا الأراضي الأعراش التي رحل منها أهلها إلى مناطق أخرى كالمناطق الصحراوية، ألا إذا عادوا إليها في حدود شهر واحد فقط من يوم فرارهم، وطلبوا العفو من حاكم العمالة التي يقطنون بها. و بمقتضى هذا القرار قامت السلطات الفرنسية بوضع يدها على مساحات هامة من الأراضي في نواحي وهران وتلمسان وغيرها... (70) والهدف الأساس من هذا القرار كان سياسيا وهو عزل الشعب عن المقاومة التي كان يقودها عندئذ الأمير عبد القادر.

ولقد طبقت السلطات الفرنسية هذا القانون بشكل حازم، لأنه سمح لها بوضع يدها على آلاف الهكتارات الخصبة، والتي منحتها للمعمرين الذين إلى الجزائر .

ب - الزراعة :

وإلى جانب عملية سلب الأراضي الخصبة من أيدي الجزائريين كانت الإدارة الإستعمارية تسعى أيضا إلى توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الميدان الزراعي، وبالتحديد التي أنتج المزروعات التجارية، وما يعرف باسم المزروعات الصناعية التي لم تكن متطورة في الجزائر مثل التبغ والقطن . لأن هذه المزروعات ستحقق للإدارة الفرنسية أرباحا طائلة، إلا أن السلطات الفرنسية عجزت عن توسيع هذا النوع من المزروعات في الفترة المدروسة أي قبل 1848، حيث كانت تتطور ببطء شديد على عكس ما كانت ترغب فيه الإدارة الإستعمارية، وهذا يعود أساسا إلى طبيعة الفلاح الجزائري الذي كان يعيش في ظل اقتصاد استهلاكي ذاتي، لا يمكن له أن يدرك حسنات هذه المزروعات التي يمكن القيام بها ، إلا في ظل اقتصاد تبادلي فإنه فضل زراعة القمح و الشعير التي تقدم له غذاء مباشر، وعلى العموم فإن الحاجات الاجتماعية هي التي تحدد طبيعة النشاط الإقتصادي وترسخ وتيرته فقد تبين الفلاح الجزائري مثلا زراعة البطاطا التي دخلت في منتصف القرن التاسع عشر لأنها تلبي حاجاته الاجتماعية فورًا (71). كما أولت السلطات الفرنسية في الجزائر عناية خاصة لتربية الخيول والمواشي.

وهذا بهدف تكوين ثروة حيوانية ضخمة، وبهدف تزويد فرنسا نفسها بما تحتاجه من المواد التي تدرها المواشي من أصواف ولحوم وغيرها، وكانت أيضا تهتم بتربية الخيول لتزويد بها جيشها باعتبارها عنصرا أساسيا في جيوش القرن التاسع عشر.

جـ - التجارة :

تعدّ التجارة حركة اقتصادية هامة لا يمكن لأي دولة في العالم أن تستغني عنها مهما كانت قوتها الاقتصادية، فكيف يا ترى كانت وضعية التجارة الجزائرية في الفترة المدروسة؟ هل شجعتها السلطات الفرنسية ؟.

إنّ السلطات الفرنسية كانت تتدخل باستمرار للأشراف على الأسواق وتنظيمها ، كأن توفر لها شروط الأمن والاستقرار، ففي سنة 1847 أصدرت قرار ينص على أن إلغاء الأسواق واحدات أسواق جديدة ، هو من اختصاص حكام المناطق المختلفة (72) . كانت الإدارة حريصة على أن تنظم معارض سنوية بهدف عرض المنتوجات الجزائرية المختلفة، وهذا في العمالات الثلاث حتى يتم خلق جو من المنافسة بين الفلاحين الجزائريين، ولقد أقيم أول معرض في مدينة الجزائر في الفترة، ما بين 20 و 25 سبتمبر 1848 ، وهذا بمقتضى المرسوم الذي أصدره الحاكم العام الدوق دومال في بداية سنة 1848، والذي وافق عليه وزير الحربية يوم 31 أوت 1848. وفي هذا المعرض تم توزيع 27 ميدالية فضية و32 برونزية على الفلاحين الذين عرضوا منتوجاتهم

المختلفة فيه، وخاصة التبغ والزيت كما أعطيت مكافأة مالية لصاحب أحسن منتوج زراعي مقدارها آلاف فرنك (73).

أمّا بشأن التجارة الخارجية، فإن السلطات الاستعمارية قد قامت بغلق أبواب الأسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني وخاصة تونس والمغرب الأقصى، وكذلك إفريقيا جنوب الصحراء، وحصرت التعامل التجاري الخارجي بالأسواق الفرنسية فقط . وحتى هذا التعامل كان يواجه جملة من العراقيل في السنوات الأولى للاحتلال، أبرزها وضع قيود جمركية على السلع الجزائرية الداخلية إلى الموانئ الفرنسية (74)، واعتبارها كأنها سلع تابعة لدولة أجنبية ذات سيادة، وهذا يتناقض مع موقف السلطات الفرنسية في باريس التي كانت تعتبر الجزائر جزاء من فرنسا، وعلى العكس من ذلك كانت السلع الفرنسية تدخل الموانئ الجزائرية بكل حرية وبدون قيود جمركية (75)، وربما يعود هذا إلى تخوف فرنسا من المنافسة التي من الممكن أن تلقاها السلع الفرنسية المحلية من السلع الجزائرية والتي كان من الممكن أن تسبب لها الانهيار بأثمانها الزهيدة، لأن تكاليف إنتاج السلع الجزائرية أقل من تكاليف السلع في فرنسا وهذا يرجع إلى رخص اليد العاملة الجزائرية التي كانت تستغل ابشع استغلال.

إنّ هذا الإجراء جعل التجارة الخارجية الجزائرية ضعيفة جدًا وقد ظلت كذلك إلى غاية 1851، عندما سنت أول منظومة جمركية

خاصة بالجزائر، واضحة المعالم والأهداف وتم فتح الأبواب لتصدير السلع الجزائرية إلى الخارج واستقبال السلع الأجنبية في الجزائر. و الدليل على هذا الضعف هو قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة ما بين 1831 – 1850 إذ كانت تتراوح ما بين مليون وثلاثة ملايين فرنك، إلا في بعض السنوات القليلة مثل سنة 1847 حيث وصلت خلالها القيمة إلى 5.100.000 فرنك (76).

د - الضرائب :

لقد حافظت السلطات الفرنسية في الجزائر تقريبا على نفس النظام الضريبي الذي كان سائدا أثناء العهد العثماني، وكان في معظمه يعود إلى أصل ديني [77]. ولكن هناك ما هو غير ديني مثل الحكور ولزمة قبائل الزواوة، وعلى العموم فإن الضرائب تتمثل في:

1- العشور: وتفرض على الأراضي الزراعية وتحدد على حسب الجابدات أو الزويجات ومساحة كل جابدة تقدر بحوالي 12 هكتار ويفرض عليها مقدار مالي من 10 إلى 20 فرنك، وفي بعض المناطق تؤخذ عينا وهي خاضعة لعدة عوامل مثل نوعية الأرض المزروعة وكمية المحصول، والكوارث التي تتعرض لها بعض المناطق مثل الجفاف والجراد و تؤخذ هذه الضريبة بعد إتمام عملية الحصاد (78).

2- الزكاة: وهي الضريبة التي تفرض على قطعان الماشية، وتقوم الحكومة العامة بتحديدها كل سنة وهذا حسب القيمة التجارية للمواشي (79).

3- الحكور: وهي ضريبة تطبق فقط على أعراش قسنطينة وهي عبارة عن ثمن الكراء الذي يؤديه الفلاحون على الأرض العزلية (أو العرشية) وهذا النظام كان متبعا في الجزائر أثناء العهد العثماني. وبعد ذلك اعترافا من الفلاحين بملكية من الدولة لتلك الأراضي، وقد أبقته فرنسا، ولقد قدرت قيمة الكراء بعشرين فرنكا على كل جايدة في المناطق التي تقدر فيها قيمة العشر بخمسة وعشرين فرنكا للجابدي الواحدة، أما التي يقبض فيها أقل من ذلك فإن قيمة الحكر قدرت بعشر فرنكات فقط، وهذا دون النظر إلى الظروف المختلفة التي ساءت تلك السنة (80).

4- لزمة قبائل الزواوة: ويدفعها كل من بلغ سن رفع السلاح (81).

كانت هذه الضرائب تدفع عينا إلى غاية 1845، حيث أمرت الإدارة الاستعمارية بدفعها نقدا وهذا حسب التقديرات المحددة من المكاتب العربية (82) ولقد أشارت جريدة المبشر إلى هذا التغيير في عددها الصادر يوم 30 مارس 1848 ، ولكن دون أن نذكر السنة التي شرع خلالها في العمل بالطريقة الجديدة إذ كتبت تقول أنه بعد ما كانت السلطات تأخذ هذه الغرامات من الأهالي عينا تم تغيير هذا النظام فتقرر جمعها نقدا والمسؤولون على جباية هذه الضرائب هم القيادات العربية، وذلك تحت إشراف المكاتب العربية إذ تقوم هذه الأخيرة بتحديد قيمتها وتطلب من القيادات وضع القوائم الخاصة بذلك في شهر جانفي وتتم عملية الجباية بصفة عامة خلال شهر ماي، وذلك

بأمر من رؤساء المكاتب العربية، وعند الانتهاء من العملية يقوم القياد بجمع رؤساء الدواوير وهم يقودونهم إلى الجابي ويقوم كل رئيس بتمويل المبلغ المالي الذي جمعه أما عن المواضيع التي تصرف فيها هذه الضرائب فإن جريدة المبشر نشرت مقالا (83) تقول فيه : بأنها توظف في مجالات عديدة مثل حماية الأهالي من جميع الأضرار التي تلحق بهم من الأعداء وتنقذ الضعيف من القوى (84) وفي بناء المدارس ودفع الأجور للمعلمين، وبناء المنشآت العامة المختلفة كالطرقات والسدود وترميم المساجد الآتية للسقوط والإنهيار وتدافع منها أجور الجند وتشير الجريدة نفسها إلى أن الأموال التي تجمع من هذه الغرامات لا تمثل سوى عشر المصاريف التي تنفقها الدولة على كل هذه الأشياء.

السياسة التعليمية الفرنسية:

من المعروف أن الوضع التعليمي في الجزائر خلال العهد العثماني كان متطورا إلى حد ما، وهذا رغم عدم وجود سياسة تعليمية مسطرة من السلطات الحاكمة، ويعود هذا التطور إلى ممارسة الشعب لهذا الواجب بكل حرية وبأمواله الخاصة. و لم تكن الدولة تتدخل في ذلك إطلاقا، حتى أن بعض الذين زاروا الجزائر خلال هذا العهد، أو في السنوات الأولى من الاحتلال أجمعوا كلهم تقريبا على ضآلة نسبة الأمية في الجزائر والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان في هذه الحالة هو : هل بقيت الأوضاع التعليمية في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي كما كانت عليها في العهد العثماني أم أنها تغيرت؟ وهل كان هذا التغير

إيجابيا أم سلبيا بالنسبة للأهالي؟ وهل كانت للإدارة الاستعمارية في الجزائر سياسة تعليمية خاصة بالأهالي أم لا؟ وهل كانت للإدارة الاستعمارية في الجزائر سياسة تعليمية خاصة بالأهالي أم لا؟ وما هي الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيق من وراء ذلك؟ ولم يكن في الجزائر قبيل بداية الخمسينيات أي نظام فرنسي خاص بتعليم الأهالي، فالمسلمون كانوا يتعلمون في الكتاتيب القرآنية والزوايا والمساجد على نفقاتهم الخاصة، ونفقة الأوقاف ولكن حتى هذا النوع من التعليم الأهلي بدأ ينهار عندما استولى الفرنسيون على الأوقاف التي تعتبر من أهم موارده، وقد كتب دي توكفيل في أحد تقاريره سنة 1847واصفا هذه الحالة قائلا « لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال- أموال المؤسسات الخيرية التي غرضها سد حاجات الإحسان والتعليم العام- وذلك بأن حولناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة وأنقصنا المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تتداعى وبعثرنا الحلقات الدراسية لقد انطفأت الأنوار من حولنا، وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القانون وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا» (85).

أمّا بالنسبة للتعليم الأوربي ، فإن فرنسا كانت تقوم بفتح مدارس خاصة بالمعمرين وكانت من حين لآخر تقبل بها عددا من الجزائريين ونشير هنا إلى أن أول مدرسة من هذا النوع في الجزائر تأسست سنة

1836، تحت اسم المدرسة العربية الفرنسية ولم يلتحق بها سوى عدد ضئيل جدا من التلاميذ الجزائريين ، والذين كانوا كثيرا ما يتغيبون وهذا انطلاقا من معارضتهم للتعليم باللغة الفرنسية وكذلك بسبب خوف الأولياء على أبنائهم من الغزو الفكري والديني [86]. ويذكر أبو القاسم سعد الله، تقريرا كتبه السيد برسنير **bresnier** [4] جاء فيه أن كوليج الجزائر سنة 1837، كان مقصورا على التلاميذ الفرنسيين فقط وليس بينهم تلميذ مسلم ، وكان عددهم في تلك السنة لا يتجاوز الثمانين تلميذا تتراوح أعمارهم بين السابعة والتاسعة عشر. ويذكر أن هذه المدرسة عند تأسيسها في أكتوبر 1836 لم يلتحق بها سوى 32 تلميذا فرنسيا ثم انخفض ذلك العدد إلى 19 فقط، لأن الدراسة فيه كانت باللاتينية بدل الفرنسية [87].

ولقد وسّعت الإدارة الفرنسية هذا النوع من المدارس على بعض المناطق التي تمكنت من فرض سيطرتها عليها، مثل عنابة وقسنطينة وغيرها، كما أصبح بعض الجزائريين يقبلون على الالتحاق بها ، إذ ورد في جريدة المبشر الصادرة يوم 30 ديسمبر 1847، أنه تم قبول حوالي 120 تلميذا جزائريا في المدرسة العربية الفرنسية الكائنة بمدينة عنابة، وحوالي 70تلميذا بالمدرسة الكائنة بقسنطينة [88].

إنّ الإدارة الاستعمارية بالجزائر لم تشرع في التفكير الجدي لإيجاد سياسة تعليمية خاصة بها في الجزائر، إلا مع نهاية أربعينيات القرن التاسع عشر ، ولقد بررت موقفها هذا على لسان جريدة المبشر

الناطق الرسمي باسمها [89]، بأن الإدارة الفرنسية قد رقت لحالة التعليم في الجزائر الذي أصبح مهملا إلى أقصى الحدود، وحملت مسؤولية ذلك للإدارة العثمانية [90]. إلا أن هذا معاكس للحقيقة التاريخية أي أن المسؤولية في تدهور أوضاع التعليم في الجزائر تتحملها الإدارة الاستعمارية وليس غيرها [91]، وهذا بشهادة بعض رجالاتها إذ كتب الجنرال دوماس في أحد تقاريره المرفوعة للسلطات في باريس:« من خلال احتكاكنا بالأهالي وجدنا أن نصف بنيهم يعرفون القراءة والكتابة وأنه في كل عرش وفي كل حي توجد مدرسة ، إلا أنه بعد 20 سنة من الاحتلال أصبح من الصعب جدا العثور على موظفين يتولون القضاء» ويذكر أيضا أنه في سنة 1840 كان يوجد بمدينة الجزائر التي يقطنها 12 ألف عربي 24 مسيدا يستقبلون أكثر من 600 تلميذ إلا أنه لم يبق منها في شهر فيفري 1846، سوى 14 مسيدا يدرس فيها حوالي 400 تلميذا فقط [92]. كما كتب الجنرال فاليري سنة 1834 قائلا : « بأن كل العرب –الجزائريين- تقريبا يعرفون القراءة والكتابة ، حيث هناك مدرستان في كل قرية». وكتب الجنرال دوهوتبول سنة 1850، في التقرير الذي وضعه لرئيس الجمهورية لويس نابليون :« إن الدراسات الإسلامية كانت في وضع مزدهر نسبيا عشية الاحتلال» [93].

كما أضافت المبشّر سببا آخر أدى إلى تدهور التعليم في الجزائر ويتمثل في« ترادف الحروب بأطراف الايالة [94] » ، وهو سبب معقول

إلى حد ما ، إلا أنه يثير تساؤلا هاما وهو، هل هذه الحروب توقفت نهائيا سنة 1850 ، أي عندما شرعت الإدارة الاستعمارية في التفكير في وضع سياسة تعليمية خاصة بالأهالي؟ إن هذه الحروب –الثورات الشعبية– لم تتوقف بل أنها ازدادت حدة، وهذا يدفعنا إلى طرح تساؤل أكثر أهمية وهو، لماذا إذن بدأت فرنسا تفكر في الإهتمام بالتعليم مع بداية الخمسينيات، والأمن والاستقرار لم يتحققا بعد وهذا رغم محاولة الجريدة مغالطة الأهالي عندما كتبت تقول: « والآن والحمد لله قد عم الخير والهناء ، ويمكن للدولة الاشتغال بانتشار قواعد العلم على من هو تحت حمايتها [95]» ، وهل فعلا كانت مشفقة على الأهالي الذين كانوا يسبحون في بحر من الأمية والجهل؟، أم أن هناك أسبابا ودوافع أخرى دفعتها إلى الاهتمام بتعليم الأهالي وبناء بعض المدارس لهم؟.

الحقيقة ، هي أنّ الإدارة الاستعمارية لم تضع كل هذه الأمور في حساباتها بل أن ما دفعها إلى إبداء رغبتها في تعليم بعض الأهالي– وليس كل الأهالي– هو إيجاد طبقة من رجال الدين ، لأنها بعد مرور حوالي عشرين سنة على الاحتلال وجدت نفسها في حاجة ماسة إلى علماء توظفهم في المناصب الشرعية ، وخاصة عندما أدركت أن لرجال الدين أهمية كبيرة في الأعراش والمدن الجزائرية المختلفة [96]. لهذا أرادت الإدارة الاستعمارية أن تبعث الروح من جديد في التعليم التقليدي المبعثر والمهمل من طرفها، وأن تدخل عليه بعض التعديلات

حتى يكون في خدمة مصالحها، وأهدافها، وهذا الدافع يمكن لنا استنتاجه من المقالة التي نشرتها المبشر يوم 15 أوت 1849 حيث أوضحت أهداف الإدارة الفرنسية من الإهتمام بتعليم الأهالي:...«لهذا فإن السلطات الفرنسية ستشرع في بناء المدارس بكل العمالات لأبناء المسلمين الذين تخرجوا من الزوايا والمساجد ليواصلوا فيها تعليمهم في الفقه والدين والأدب والحساب وغير ذلك وبعد أن يتحصلوا على كل هذه العلوم يشتغلون في الوظائف المخزنية أو الشرعية على حسب العلم الذي تعلمه...» .

إنّ المعروف أن التعليم كان ولا يزال الأساس الحقيقي لأي تقدم وتطور في الحياة البشرية ، ولكن هل كان التعليم الفرنسي في الجزائر كذلك؟ . إننا نعلم أن الإدارة الاستعمارية فتحت عددا من المدارس بعد منتصف القرن التاسع عشر، إلا أنه لم يتحقق أي تقدم من ذلك ، بل لم يتحقق حتى الهدف الأول المنشود من وراء التعليم ، ألا وهو القضاء على الأمية إذ كانت نسبة المتعلمين من الأهالي سنة 1901 حوالي 03,8 % ، بينما كانت في وسط المعمرين تقدر بـ 84 % [97]. و هو فرق لا يحتاج إلى أي تعليق فما هو السر في ذلك؟ هل يرجع إلى مقاطعة أغلبية الأهالي للتعليم الفرنسي؟ أم هناك أسباب أخرى؟. مما لا شك فيه أنه إلى جانب امتناع أغلبية الأهالي عن متابعة التعليم الفرنسي هناك عوامل أخرى كثيرة أدت إلى تفشي الأمية وتتمثل في أن الإدارة الاستعمارية من خلال سياستها التعليمية التي اتبعتها حيال الأهالي

كانت تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة بمصالحها، ولم تكن أبدا تفكر في إخراج الأهالي من براثين الجهل والأمية ، فهي لم تخطط في أي يوم من أيام وجودها في الجزائر لتوفير أي نوع من التعليم الناجح لصقل عقول الأهالي وتهذيبهم وتثقيفهم وتعليمهم تعليما يتماشى مع متطلبات وتطورات العصر، إذ من الخطأ أن يتبادر إلى الأذهان ولو للحظة واحدة أن فرنسا سعت جاهدة لتعليم الأهالي كما تدعى، ذلك الكثير من الكتابات المنتمية للمدرسة الفرنسية الاستعمارية وأن أهدافها كانت واضحة بشكل جلي ويمكن لنا تلخيصها في النقاط التالية:

1/ تعويض الآباء بالأبناء ليقوموا بخدمة مصالحها وأهدافها في الجزائر.

2/ إيجاد نخبة أهلية متعلمة تعليما فرنسيا وتتقن اللغة الفرنسية وذلك لإدراكها لمدى أهمية اللغة وخطورتها في حياة الشعوب والأمم .

3/ تدريس اللغة العربية للفرنسيين بهدف التعرف على مختلف عادات وتقاليد الشعب الجزائري ، وهذه العملية تعود إلى السنوات الأولى من الاحتلال ، حيث قررت الإدارة الاستعمارية مثلا رفع رواتب الموظفين الفرنسيين الذين يتعلمون اللغة العربية تحفيزا لهم على ذلك [98].

4/ إن الغزو السياسي والعسكري يجب أن يكون مقترنا بغزو تعليمي معنوي وذلك بتحبيب الدولة الفرنسية للأهالي

وحملهم بذلك على الاستسلام إلى حكمها وخدمة مصالحها عن طواعية.

5/ نشر التأثير الفرنسي ثقافيا وحضاريا من خلال زرع العديد من المدارس في الجزائر.

الإدارة الاستعمارية بين لغتين ... العربية والفرنسية:

إنّ جل المهتمين بالتاريخ الجزائري المعاصر يتفقون على أن الإدارة الاستعمارية منذ انتصابها بالجزائر سنة 1830، كانت تحارب اللغة العربية وتسعى إلى تدميرها، إلا أن الحقيقة هي عكس ذلك في جزء هام منها ، فقد عاملت اللغة العربية وفق ثنائية الاهتمام والتدمير في آن واحد ، واستعملتها كوسيلة لتوطيد وترسيخ تواجدها بالجزائر. وقبل توضيح هذه القضية في السنوات الأولى للاحتلال على الأقل نشير إلى أن السلطات الفرنسية اكتشفت مدى أهمية اللغات الشرقية بالنسبة إلى مشاريعها الاستعمارية مع أواخر القرن الثامن عشر، لذلك قامت سنة 1795 بتأسيس مدرسة "اللغات الشرقية الحية" وعلى رأسها اللغة العربية التي اكتشفت مدى أهميتها مباشرة بعد حملتها على مصر سنة 1798، باعتبار أن اللغة العربية هي لغة الشرق الكبرى و الأساسية وقد ازداد اهتمامها بهذه اللغة مع ازدياد أطماعها في الجزائر وعملها الدؤوب لاحتلال هذه الرقعة الجغرافية، التي هي جزء من الشرق بمفهومه الحضاري العميق والواسع ويبدو أن أهمية هذه اللغة هي التي دفعت بالحملة الفرنسية بعد تراجعها من مصر إلى أن

تصحب معها العديد من المشارقة بهدف استخدامهم في عملياتها التوسعية . وهو ما حدث بالفعل فقد قام قادة الحملة الفرنسية على الجزائر بتجنيد العديد من هؤلاء المشارقة وبعض الأوربيين العارفين باللغة العربية لمرافقتهم إلى الجزائر.

أشكال الاهتمام الفرنسي باللغة العربية :

منذ الأيام الأولى لنجاح الحملة الفرنسية على الجزائر، أظهرت الإدارة الاستعمارية اهتماما خاصا باللغة العربية .وقد تجسد هذا الاهتمام في شكلين بارزين وهما: الأول: تدريسها للفرنسيين الثاني: إصدار قواميس فرنسية- عربية.

الشكل الأول: تدريسها للفرنسيين:

يعدّ جوني فرعون Joanny pharaon ، من الأساتذة الأوائل الذين وظفتهم الإدارة الاستعمارية في الجزائر لتدريس اللغة العربية للفرنسيين ، وهو من أصل عربي ولد في القاهرة في جانفي 1803 [99] وقد تكونت بينه وبين السلطات الفرنسية علاقات وطيدة، كما أنه تشبع بالثقافة الفرنسية، أما والده فقد كان على علاقة وطيدة بالحملة الفرنسية عل مصر، وهو إلياس فرعون الذي عمل مترجما في الجيش الفرنسي في مصر [100] . وبعد خروج الحملة من مصر رافق جوني والده إلى فرنسا ، والتحق بمدرسة اللغات الشرقية بباريس، وأصبح سنة 1821 أستاذا للغة اللاتينية في كوليج سانت بارب Ste-Barbe. وفي 1825 أستاذا للغة الفرنسية في الكوليج المصري بباريس، وعين

مسؤولا على الطلبة الضباط المصريين في مدينة طولون Toulon سنة 1829، ومن هذه المدينة التحق بالحملة الفرنسية على الجزائر، وفي 1831، عين مترجما في الإدارة الاستعمارية بالجزائر، كما تولى أيضا سنة 1833، مهمة كاتب ومترجم للجنة الإفريقية لمدة 3 أشهر[101]. كما تم إسناد دروس اللغة العربية إلى هذا المستشرق في الجزائر. وقصة ذلك تتمثل في أنه عندما عين جنتي دي بوسي DeBussy متصرفا إداريا مدنيا في الجزائر سنة 1832، أراد أن يدخل أكبر قدر ممكن من الحضارة الفرنسية إلى الجزائر، وهذا حتى يتسنى للإدارة الاستعمارية القضاء على الروح الهمجية التي كانت تسود جميع أرجاء الجزائر، وحتى تتلاءم مع سياسة مسؤوله المباشر الدوق دورفيقو القائد العام لفيلق احتلال إفريقيا (1831-1833)، التي كانت قائمة على أساس فرنسة الجزائر، إذ كان يقول بأن الجزائر لن تصبح فعلا من الممتلكات الفرنسية إن لم تكن اللغة الفرنسية هي السائدة فيها فقام دي بوسي بإنشاء مكتبة عمومية مهمتها حفظ المخطوطات العربية التي وجدت بالجزائر، وإحضار مطبعة عربية فرنسية لطبع المنشورات الرسمية ، وكذلك جريدة الممرن الجزائري Le Moniteur Algérien [102] كما قام بتنظيم دروس اللغة الفرنسية لليهود والمسلمين ودروس بالعربية للأوربيين. فقام بمراسلة وزير التعليم العام الفرنسي يطلب منه أستاذا كفء في اللغة العربية، واستجاب الوزير للطلب بتعيينه للأستاذ اعقوب Agoub للقيام بالمهمة، وكان من قبل يعمل أستاذا في كوليج

لويس الكبير Louis le grand ، وهو من أصل قبطي مصري كان في خدمة الحملة الفرنسية على مصر، إلا أن القدر لم يسعفه للمجيء إلى الجزائر، إذ توفي قبل ذلك ، وهنا اضطر جنتي دي بوسي إلى استدعاء جوني فرعون لتولي المهمة التي شرع في أدائها ابتداء من 6 ديسمبر 1832، وقد لقيت هذه الدروس إقبالا واسعا جدا[103].إلا أن التحاق جوني فرعون ككاتب ومترجم للجنة الإفريقية، أدى إلى توقف هذه الدروس في مل بين شهري سبتمبر وديسمبر 1833، وظل جوني فرعون أستاذا للغة العربية إلى غاية 1836 ، حين تم تعويضه بمستشرق فرنسي الأصل وهو بريسنيير Bresnier ، الذي مكث في الجزائر كأستاذ للغة العربية إلى غاية 1869 .ولتشجيع الأوربيين على الإقبال على دروس اللغة العربية قررت الإدارة الفرنسية تقديم جائزة مالية مقدارها 150 فرنك فرنسي في نهاية كل سنة دراسية للمتفوقين وهذا بمقتضى القرار الصادر في نوفمبر 1835[104]، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن الإدارة الاستعمارية في تشجيعها لعملية تدريس اللغة العربية لموظفيها واداريها في الجزائر ، لم تكن تقصد من وراء ذلك الاهتمام باللغة العربية لذاتها أي باعتبارها إحدى اللغات الشرقية البارزة، ولغة لكل الجزائريين وبالتالي العمل على تطويرها، بل كانت تهدف أساسا إلى استخدامها كوسيلة بارزة في عملية توطيد تواجدها في الجزائر وتوسيع نفوذها فيها، أي أداة للتفاهم والاتصال لا للتثقيف والتكوين[105]، وقد أشار دوروفيقو إلى هذه القضية في إحدى رسائله

التي يقول فيها، بأن الهدف من إنشاء كرسي اللغة العربية في الجزائر هو تعليم اللغة العربية للأوربيين، وتسهيل عملية الاتصال التي ستتم بين الإدارة والأهالي[106].

فنجاح الحملة الفرنسية على مدينة الجزائر وشروعها في وضع الخطط المختلفة للتوسع في مختلف أرجاء الوطن، جعل عملية تعلم اللغة العربية بالنسبة إلى الفرنسيين شيئا أكثر من ضروري، وهذا حتى تتسنى لهم عملية الاتصال المباشر بالجزائريين ، وبالتالي الاستغناء عن الوسيط الجزائري الذي كان دائما محط شكوك لدى الإدارة لاستعمارية رغم فروض الولاء والطاعة التي أعلنها للفرنسيين وخاصة أمام جهل السواد الأعظم من الشعب الجزائري للغة الفرنسية آنذاك.

وهناك العديد من الأدلّة التي تؤكد لنا استعمال الإدارة الاستعمارية اللغة العربية كوسيلة من وسائل تثبيت وجودها في الجزائر، ونذكر هنا على سبيل المثال تلك الرسالة التي أرسلها المتصرف المدني الفرنسي في الجزائر السيد بريسون Bresson ، الذي كان قد خلف جنتي دي بوسي في هذا المنصب سنة 1836 ، إلى المفتش العام للتعليم والتي دعا فيها إلى ضرورة دراسة اللغة العربية والتوسع فيها، وهذا بهدف معرفة عادات وتقاليد الأهالي وطريقة تفكيرهم، ويرى أن هذه العملية لا يجب أن تتوقف على مجموعة من المترجمين بل يجب توسيعها إلى بعض رجال الثقافة والفكر وعلى رأسهم المستشرقين[107].ومن الأدلة الأخرى التي تؤكد لنا هذه القضية تلك الضجة الترحيبية الواسعة التي استقبل

بها المستشرق بريسنيير عند قدومه للجزائر للإشراف على كرسي اللغة العربية العامية، وبدون شك أن أسباب ذلك تعود إلى كون هذا المستشرق يعد مستشرقا بالاختصاص، وفرنسيا بالأصالة، فمن يكون هذا المستشرق؟إنه من مواليد سنة 1814، كان يمارس عملا بسيطا حتى يتمكن من مواصلة دراساته الكلاسيكية إذ تمكن خلال ذلك من تعلم مجموعة من اللغات الشرقية، مما جعله يشد الرحال إلى باريس حيث يمكنه من متابعة دروس المستشرق الفرنسي المعروف سلفستر دوساسي Sylvestre de Sasy[108] ، وغيره من المهتمين بالدراسات الاستشراقية. ويعود الفضل الأول والأكبر في تعيينه كأستاذ للغة العربية العامية في الجزائر سنة 1836 إلى المستشرق سلفستر دوساسي حيث استشير في القضية[109]. لقد تم الاعلان عن بدء دروسه رسميا في بلاغ رسمي أمضاه المفتش العام للتعليم لوبيشو Le Pescheux جاء فيه: أن السيد بريسنيير التلميذ القديم في المدرسة الملكية والمختص في اللغات الشرقية، أستاذ اللغة العربية في الجزائر سيفتتح درسه العام يوم 17 جانفي 1837، وفعلا تم افتتاح الدرس في اليوم المحدد بحضور المفتش العام للتعليم وجمع غفير من الضيوف[110]. وألقى خلاله المستشرق درسا أشبه ببرنامج عمل، وهو وثيقة مهمة لكل دارس للاستشراق الفرنسي في الجزائر ، ويمكن لنا تلخيص أكثر ما جاء فيه أهمية في النقاط التالية[111].

1 – إن اللغة العربية لغة غنية في عباراتها ومتنوعة في أشكالها، أنيقة في إنشائها ولا يمكن لاثنين أن يدخلا في مناقشات حول جمالها وروعتها.

2 – إن العرب لا يدرسون في مدارسهم سوى لغة القرآن، كما أن مراسلاتهم المختلفة لا تتم إلا بها، وهذا ليس محل تعجب لأنه حتى في المدارس الفرنسية لا يدرسون سوى باللغة الفرنسية الفصحى لغة الكتاب الكبار.

3 – وضع برنامج عام لتسهيل عملية تدريس اللغة العربية للباحثين الفرنسيين، وذلك بتعريفهم بالمبادئ العامة للهجات السائدة في الجزائر التي هي أكثر شساعة من اللغة العربية الفصحى.

4 – اللغة العربية هي لغة الاتصال بين الأهالي في جميع الميادين.

5 – وجود الكثير من اللهجات التي خرجت من اللغة العربية الفصحى أدى إلى خلق حواجز كثيرة بين الشعوب العربية.

6 – لا يستعمل العامية في رسائلهم سوى أولئك الذين توجد لديهم ثقافة ضحلة جدا.

7 – إن دراسة اللغة العربية وتدريسها في منطقة يتحدث بها سكانها من شأنها أن تعطي لفرنسا الكثير من الفوائد وتسهل لها عملية الاتصال بالشعب.

8 – إن دراسة آدابهم المختلفة رغم ظهورها بمظهر عديم الفائدة إلا أن ذلك ستترتب عنه نتائج مهمة، إذ من خلال ذلك سيتم التعرف على عاداتهم وتقاليدهم وطريقة تفكيرهم وغيرها.

إنّ أبرز ما يستنتجه الدارس لهذا الدرس للوهلة الأولى؛ هو أن صاحبه يعد من زمرة المستشرقين الميالين إلى الاتجاه العلمي، وهذا بحكم الموضوعية التي حاول البروز بها في عرضه للقضية المعالجة في الدرس فهل الحقيقة هي كذلك؟ لقد نجحت الإدارة الاستعمارية في الجزائر أن تستخلص من الدرس بعض القواعد المهمة التي عملت على توظيفها بشكل محكم في عملية تدميرها للغة العربية الفصحى في الجزائر، وأبرز هذه القواعد يتمثل في قوله ؛ بأن الذين يستعلمون العامية في كتاباتهم هم ذوو الثقافة الضحلة، فمن خلال هذا تنبهت الإدارة الاستعمارية إلى أهمية العامية في تدمير البناء الفكري للإنسان الجزائري وتحويله إلى مجرد هيكل بلا روح، وذلك عندما أخذت تعمل على تدمير الفصحى وتشجيع انتشار العامية.وهنا نتساءل عن حقيقة موقف بريسنيير من اللغة العربية، وهل فعلا يعد من المستشرقين ذوي الاتجاه العلمي؟ وإن كان كذلك فلماذا قبل بتدريس اللغة العربية العامية في الجزائر وليس الفصحى؟ فهل يمكن لنا القول هنا؛ أنه أراد أن يقدم للسلطات الاستعمارية تلك القواعد بشكل غير صريح، وأن يبثّها فيها بين سطور درسه؟

إنّنا نرجح الرأي الأخير . ومما يؤكد لنا ذلك ما كتبه المتصرف المدني في رسالته السابقة الذكر متحدثا عن دروس بريسنيير : ((...كما أن عليه أن لا ينسى أن الدرس الذي يلقيه في اللغة العربية ليس درسا عاديا، لأنه درس جاء بعد احتلال الجزائر، فاكتسب بذلك أهمية سياسية ومنفعة عظيمة، وعلى بريسنيير أيضا أن يعمل على توسيع المعرفة بالعربية الدارجة، وأن لا يقتصر في ذلك على لهجة مدينة الجزائر، بل عليه أن يفعل نفس الشيء مع لهجات التل وقبائل الزواوة وقبائل السهول والجبال ، عندما تستطيع فرنسا الوصول إلى هذه المنطقة))[112] .و نضيف إلى هذا منهجيته في العمل طيلة توليه هذه المهمة في الجزائر إذ قسم عمله الأسبوعي إلى مجموعة من الحصص وهي كما يلي:

- ثلاث حصص لتمارين خاصة بالعربية العامية – أو المحكية كما يسميها.
- حصة واحدة للقواعد وعناصرها المختلفة من نحو وإعراب وتراكيب وغيرها.
- حصة واحدة لشرح النصوص وخاصة بالعربية الفصحى والعلمية.
- حصة خاصة بالترجمة[113].

بل ونؤكد ذلك أيضا من خلال بعض آرائه إذ يقول مثلا عن الدراسات العربية في الجزائر: لا يجب أن تتم كما هو الشأن في أوربا إذ تركز

الاهتمام على المعلومات التاريخية والأدبية وغيرها، بل يجب أن تهتم أساسا بإيجاد الوسائل المختلفة التي تسمح لنا بخلق عملية اتصال دائم بالسكان، وبالتالي فيجب علينا الاهتمام بالجانب النظري والتطبيقي[114].

الشكل الثاني: إصدار قواميس عربية -فرنسية:

ونذكر أيضا هنا دائما في مجال الاهتمام الفرنسي باللغة العربية تلك القواميس الكثيرة التي كتبت بعد وقوع عملية الاحتلال، بل أن بعضا منها كتب قبل ذلك وتم توظيفها بشكل كبير خلال الحملة، فأثناء التحضير لها وضع تحت تصرف الضباط قاموسان خاصان باللغة العربية، الأول كان متبوعا بحوار من وضع المترجم بنجامين فنسون Benjamin Vin cent وقد نشر بأمر من وزير الحربية. والقاموس الثاني من وضع أبراهام دنينو Abraham Daninos – المولود في الجزائر سنة1797 والمتجنس بالجنسية الفرنسية، والذي تولى مهمة مترجم في الغرفة التجارية التابعة لمدينة السينSeine الفرنسية سنة 1830[115].

كما قام جوني فرعون سنة 1832 بنشر كتاب خاص بقواعد اللغة العربية العامية الجزائرية بعنوان Grammaire élémentaire d'Arabe vulgaire ou Algérien à l'usage des Français[116] وفي سنة 1837 تم نشر قاموس بعنوان -Le vocabulaire Français Arabes, des dialectes vulgaires Africains d'Alger, Tunis, Maroc, et d'Egypte.، وهذا تحت إشراف المستشرق جون جوزيف

مرسيل JeansJosepheMarcel[117]، كما قام مارسلين بوسي Marcellin Beaussier (1821 – 1873) المترجم الرئيسي في الجيش الفرنسي بنشر قاموس عربي – فرنسي ضخم تحت عنوان : Dictionnaire Pratique Arabe-Français ، جمع فيه مختلف الألفاظ المستعملة في العامية، وليس العامية الجزائرية فقط بل وحتى التونسية والمغربية، وقد صدر في ثلاث طبعات متباعدة، الأولى سنة 1887، والثانية سنة 1931 والثالثة سنة 1960.

وقد ظهرت العديد من المحاولات والمجهودات لتأليف قواميس خاصة باللغة العربية العامية، ونجد أن هناك بعض العسكريين الذين تعلموا اللغة العربية وشغلوا مناصب كثيرة ، قد أدلوا بدلائهم في هذا المجال[118]، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل وجدنا الإدارة الاستعمارية ترصد الجوائز المغرية لأحسن القواميس الفرنسية – العربية مثلما حدث سنة 1852، إذ صدر قرار وزاري في نوفمبر 1852 ينص على منح مبلغ مالي مقداره 5000 فرنك فرنسي لأحسن قاموسين[119].

ومن حقّ الدّارس أن يتساءل هنا عن الأسباب التي أدت بالإدارة الفرنسية إلى الاهتمام بالعامية بدلا من الفصحى، مما لا شك فيه أن ذلك يعود إلى رغبتها في تعليم هذه العامية للمعمرين عموما، ورجال الجيش والإدارة خصوصا ، حتى لا يجدوا أنفسهم محاطين بأناس يتحدثون بلهجة لا يفهمونها من جهة، ومن جهة أخرى هو تحنيط اللغة

العربية الفصحى التي هي لغة القرآن الكريم.ونود هنا التوقف عند أحد هذه القواميس وهو الذي ألفه رولند دوبوسي Roland de Bussy تحت عنوان Petit dictionnaire Arabe-Français, et Français-Arabe الذي نشره سنة 1836 بطلب من الماريشال كلوزيل CLAUZEL الحاكم العام الفرنسي في الجزائر (1835 – 1837) . والمتصفح لهذا القاموس لن يجد فيه من العربية سوى الاسم فقط، إذ أن معظم الكلمات التي أوردها فيه هي من اللهجة العامية العاصمية في أغلبها، وعلى القارئ أن يحكم على ذلك بنفسه من خلال هذه النماذج المنتقاة من صفحات مختلفة من القاموس(120).

اعيا = fatigue (تعب).

اعلاش= ? Pourquoi (لماذا).

احداش = onze (إحدى عشرة)

فاين = ? où (أين؟)

فشاك = cartouche (رصاص)

فشاكة = fusée (بندقية).

غير غدوة = après demain (بعد غد).

وأبرز ما سيلاحظه القارئ والدارس للقاموس هو لجوء رولند دو بوسي إلى كتابة الكلمات (العربية) بأحرف لاتينية فمثلا كلمة (اعيا) يكتبها بهذا الشكل (aâïa) وكلمة (اعلاش) يكتبها بالشكل التالي (aâlâche)، ولم ينتهج هذا الأسلوب في هذا القاموس فقط بل انتهجه

أيضا في العديد من القواميس التي قام بتأليفها، ونذكر منها على سبيل المثال: Dictionnaire Français-Arabe et Arabe-Français (un exposé de l'Arabe Elémentaire et des dialogues grammatical familiers)، وقد طبع هذا القاموس بموافقة من وزير الشؤون الحربية الفرنسي سنة 1847 بالجزائر.

كما سنجد مستشرقا آخر انتهج هذا الأسلوب في إحدى أبحاثه اللغوية وهو شيربونو في بحثه المعنون "ملاحظات حول اللهجة العامية العربية الجزائرية" (Observations sur le dialecte Arabe de l'Algérie) وفيه عمل على كتابة الكلمات العامية العربية بالأحرف اللاتينية[121]

ومن هنا يمكننا القول أن الدعوة إلى كتابة اللغة العربية بالأحرف اللاتينية قد بدأت منذ هذا الوقت المبكر أي في النصف الأول من القرن التاسع عشر . وقد حدث في أواخر هذا القرن أن فرضت السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر استعمال الحروف اللاتينية في جميع الكتب المدرسية العربية[122] ونشير هنا إلى قيام وزير الشؤون الحربية الفرنسية في أوت 1844بتشكيل لجنة (علمية) مهمتها وضع مشروع خاص بكيفية كتابة الكلمات العربية بالأحرف اللاتينية ومن أبرز أعضاء هذه اللجنة المستشرق برسنيير Bresnier، وقامت هذه اللجنة بوضع تصور عام لكل حرف عربي وكيفية كتابته باللاتينية ويقول برسنيير أن اللجنة كانت جد حريصة على أن تقابل بل كل حرف عربي بحرف لاتيني واحد، إلا أنه تعذر عليها ذلك مع أربعة أحرف وهي :

ج = dj ، ش = CH

و = ou ، خ = KH

كما أنّها اضطرّت إلى أن تكتب بعض الأحرف بصيغة واحدة مثل ما حدث مع ت، ث، حيث كتبا على الشكل ts - t وكذلك مع الأحرف د، ذ، كتبا على شكل d، كما قامت بكتابة الحرفين ظ، ض على النحو التالي: d'. كما قامت بكتابة الحرف الواحد بعدة أشكال مثل ما حدث مع حرف س S. C. ç[123].

العمل من أجل تدمير اللغة العربية الفصحى :

في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الاستعمارية تعلم اللغة العربية لبعض موظفيها ، كانت في المقابل تحارب هذه اللغة في أوساط الجزائريين على أساس أن بقاء هذه اللغة في أوساطهم سيشكل العقبة الكبرى في طريق فرض سيطرتها التامة والنهائية على الجزائر، التي لا يمكن لها أن تتحقق إلا بفرض اللغة الفرنسية على الجزائر، وهذا على حد التعبير الدوق دوروفيقو في إحدى رسائله إلى وزير الحربية في باريس بتاريخ 15 أكتوبر 1832: ((إن إيالة الجزائر لن تكون حقيقة من الممتلكات الفرنسية ، إلا بعد أن تصبح لغتنا لغة قومية فيها، وحتى تتأقلم فيها العلوم والفنون التي يقوم عليها مجد بلادنا . إن السماء التي تغطي الأرض الإفريقية هي سماء الشعر والأدب ، وذكاء العرب لا يمكن أن يكون موضع شك، وهذه حقيقة سيشهد لها التاريخ إذا اقتضى الأمر والمعجزة التي ينبغي تحقيقها هي إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة

العربية تدريجيا ، ومتى كانت اللغة الفرنسية لغة السلطة والإدارة فإنها سوف لن تلبث أن تنتشر بين الأهالي ...))[124] ولكي يتسنى لها القضاء على اللغة العربية ، وظفت في ذلك مجموعة من المستشرقين الذين كانوا يباركون السياسة الاستعمارية في الجزائر. ومن أبرز الإنجازات التي أنجزها هؤلاء ضد اللغة العربية قيامهم بتصنيفها إلى ثلاثة أصناف وهي:

1 – اللغة العربية العامية ، وهي اللغة التي يجب استعمالها، والملاحظ أن كل الذين تخصصوا في اللغة العربية أثناء الاستعمار كان تخصصهم في العامية مهملين في ذلك العربية الفصحى، فمثلا لو ألقينا نظرة عابرة على جل الدراسات المنجزة من المستشرقين الفرنسيين حول الأدب الجزائري فإننا سنجدها تركز على الأدب المكتوب بالعامية على حساب الأدب المكتوب بالفصحى، فمثلا في ميدان الشعر، كل القصائد التي تمت دراستها وتحليلها هي تلك المكتوبة بالعامية أو ما يعرف باسم الشعر الملحون أو الشعبي، والذي انتشر بكثرة في الجزائر بعد مجيء الهلاليين في النصف الثاني من القرن الثاني عشر، وهذا بهدف إظهار أن هذا الشعب لا يملك تراثا شعريا فصيحا، وبالتالي المساهمة مع الإدارة الاستعمارية في إضعاف العربية الفصحى.

2 – العربية الكلاسيكية ، وهي لغة الأدب القديم بما فيها اللغة التي كتب بها القرآن الكريم والحديث الشريف، وأمهات كتب التراث، واعتبر المستشرقون أن هذا النوع من اللغة العربية ، لغة ميتة مثلها في ذلك

مثل اللاتينية والإغراقية ، ولا يجب أن يهتم بها سوى أصحاب الاختصاص العالي بهدف دراسة حضارة العرب والإسلام والاستفادة في ذلك بالتعامل مع الشعوب الإسلامية.

3- العربية الفصحى أو الحديثة ، وهي لغة الجرائد والكتب المطبوعة حديثا والتي كانت متداولة في المشرق العربي، وتعد هذه اللغة في نظرهم أجنبية عن الجزائر، وبالتالي فكل الجرائد الصادرة في الجزائر بهذه اللغة كانت تخضع لقانون الصحافة الأجنبية.

كما عملوا أيضا المستحيل بهدف تشويهها حتى أصبح الكثير من النصوص الصادرة باللغة العربية من الإدارة الاستعمارية في الجزائر لا يمت بأية صلة إلى اللغة العربية، ولا يحمل من هذه اللغة سوى الاسم فقط. فإذا نظرنا إلى أول بيان وجهته الحملة الفرنسية إلى الجزائريين سنة 1830، وإلى محتويات بعض القواميس المنجزة من المستشرقين، بل وحتى إلى عناوينها نجدها تركز بكاملها على العربية العامية، مهملة في ذلك إهمالا تاما العربية الفصحى وهي من وراء ذلك ترمي أساسا إلى تحقيق أحد الأهداف الأساسية التي سطرتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر. ويتمثل ذلك في العمل على القضاء على الدين الإسلامي ، وفك ذلك الارتباط الوثيق الذي كان يربط الإنسان الجزائري بالقرآن الكريم الناطق باللغة العربية الفصحى ، وكذلك حتى يوهموا الإنسان الجزائري بوجود لغة جزائرية خاصة بهذا البلد.

العمل على جعل اللغة الفرنسية لغة سيدة في الجزائر :

أعلن الفرنسيون منذ الأيام الأولى لاحتلالهم للجزائر، أن هدفهم هو إخراج الجزائريين من مرحلة التوحش والتخلف إلى مرحلة التمدن والتحضر ، ولكن لا يمكن لهم القيام بذلك إلا عن طريق احلال النظم الفرنسية محل النظم الإسلامية القائمة. وأبرز وسيلة لتحقيق هذا العمل هو محاربة كل ما هو عربي إسلامي في الجزائر من سلوكات دينية ولغوية وأخلاقية واجتماعية والسعي في المقابل إلى سحر بعض الجزائريين بحضارتهم ولغتهم الراقية ، وتكوين فئة جزائرية قابلة للاندماج والذوبان في المجتمع الفرنسي ، والانقطاع عن ماضيها وتراثها اللغوي والديني وبذلك تصل الإدارة الفرنسية في الجزائر إلى هدفها الأسمى؛ وهو جعل المجتمع الجزائري يصبح مجتمعا متفرنسا لغة ودينا ونظما.

وتعد عملية نشر اللغة الفرنسية في أوساط الجزائريين، أبرز وسيلة يمكن لها تحقيق هذا الهدف، باعتبار أن اللغة هي الوعاء الأساسي الحامل لكل الإنتاج الحضاري ، المنتج بهذه اللغة من دين وعلم وفلسفة وقوانين وأعراف وتاريخ وعادات وقيم.وانطلاقا من هنا فإن الإدارة الاستعمارية في الجزائر عند سعيها لنشر اللغة الفرنسية في أوساط الجزائريين كانت تدرك تمام الإدراك أن الشعب الذي يفقد لغته الأصلية ليكتسب لغة الغير، إنما يكتسب في الوقت نفسه ثقافة وأسلوب وحياة المستعمر الناطق بتلك اللغة إذ ينحصر اهتمامه

بارتشاف المعرفة من المنشورات والكتب والصحف التي يصدرها المستعمر. وفي الأخير يجد هذا الشعب نفسه أسيرا لحضارة جديدة[125]، مفروضة عليه يتفاعل معها ويتعاطف مع المستعمر في قضاياه ومشكلاته.

لهذا رأت الإدارة الاستعمارية ضرورة محاربة اللغة العربية في الجزائر[126]، لأن بقاء هذه اللغة في أوساطهم سيشكل العقبة الكبرى في طريق فرض سيطرتها التامة والنهائية على الجزائر، التي لا يمكن لها أن تتحقق إلا بفرض اللغة الفرنسية على الجزائر، وهذا على حد تعبير الدوق دوروفيقو – الذي حكم الجزائر في الفترة ما بين ديسمبر 1831 إلى غاية بدايات سنة 1833 – في إحدى رسائله إلى وزير الحربية في باريس بتاريخ 15 أكتوبر 1832: "إن إيالة الجزائر لن تكون حقيقة من الممتلكات الفرنسية إلا بعد أن تصبح لغتنا لغة قومية فيها وحتى تتأقلم فيها العلوم والفنون التي يقوم عليها مجد بلادنا إلى السماء التي تغطي الأرض الإفريقية هي سماء الشعر والأدب وذكاء العرب لا يمكن أن يكون موضع شك هذه حقيقة سيشهد لها التاريخ إذا اقتضى الأمر والمعجزة التي ينبغي تحقيقها هي احلال اللغة الفرنسية محل اللغة الفرنسية محل اللغة العربية تدريجيا ومتى كانت اللغة الفرنسية لغة السلطة والإدارة فإنها سوف لن تلبث أن تنتشر بين الأهالي ..."[127]. ومما لاشك فيه أن عدد الجزائريين العارفين باللغة الفرنسية عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 كان قليلا جدا

وعلى رأسهم أحمد بوضربة ، الذي عاش لفترة من الزمن في فرنسا ومارس العمل التجاري في مرسيليا حيث كان يمثل تجارة الداي حسين فيها، وتزوج من فرنسية وكان من المعجبين بالفرنسيين وثقافتهم ولغتهم

إن هذه القلة القليلة من الجزائريين التي كانت تعرف اللغة الفرنسية قبل الاحتلال الفرنسي تعلمتها بدافع اقتصادي محض، ولم تعمل على إدخالها إلى الجزائر ونشرها في أوساط الشعب الجزائري ، وبالتالي فإن الإدارة الاستعمارية في نشرها للغة الفرنسية في الجزائر قد بدأت من نقطة الصفر.ولقد شرعت الإدارة الفرنسية في نشر اللغة الفرنسية في أوساط الجزائريين منذ الشهور الأولى لاحتلالها للجزائر واتبعت أسلوب التدرج إذ لم تقم بفرض هذه اللغة عليهم دفعة واحدة فنجدها في البداية تعمد إلى السماح لبعض الأهالي بالالتحاق بالمدارس التي قامت بفتحها بعد السنوات الأولى من الاحتلال مباشرة لأبناء المعمرين. فالإدارة الفرنسية قامت بتوظيف التعليم بشكل دقيق للقيام بهذه المهمة وهذا بعد أن قامت بتدمير التعليم العربي الإسلامي الذي كان منتشرا ومزدهرا بالجزائر في العهد العثماني. وكان أرباب الإدارة الاستعمارية يعلنون عن سعادتهم وفرحتهم العارمة عندما كانت المرافق التعليمية الجزائرية تدمر بهدف تجهيل الشعب معتقدين أنه بعد تفريغه من محتواه يمكنهم الشروع في تعليمه بعض الشيء الذي ينفع [128] كما كانوا يقولون . ولقد رفع الدوق دومال الذي تولى إدارة شؤون الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر لفترة زمنية قصيرة (جوان 1847–

فبراير1848)، شعار مفاده "فتح مدرسة فرنسية في أوساط الأهالي تعادل معركة عسكرية من أجل استتباب الأمن والاستقرار في الجزائر كما أنه في وسعها تحقيق القناعة في أوساطهم بمشروعية الاحتلال وتعزيز سيادة المستعمر". وكتب أحد دعاة التعليم الاستعماري في هذا الشأن فقال " إن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتنا وجعلها أكثر ولاء وإخلاصا في خدمتهم لمشاريعنا هو أن نقوم بتنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة، وأن تتيح لهم الفرصة لمعاشرتنا باستمرار وبذلك يتأثرون بعاداتنا الفكرية وتقاليدنا فالمقصود إذن باختصار هو أن نفتح لهم بعض المدارس لكي تتكيف فيها عقولهم حسبما نريد" (129)

إنّ الإدارة الاستعمارية في الجزائر عندما شرعت في نشر اللغة الفرنسية في أوساط الجزائريين لم يكن هدفها الرئيس هدفا تعليميا، بل كان هدفا سياسيا محضا، فالإدارة الاستعمارية قصدت من وراء تعليم اللغة الفرنسية للجزائريين، ترسيخ أقدامها في الجزائر، وذلك ببث أفكار الثقافة الفرنسية في عقول الجزائريين وجعلهم على استعداد تام لتقبل الهيمنة الفرنسية والاحتواء الحضاري، وذلك بتكوين نخبة جزائرية متشبعة بالثقافة الفرنسية متعلمة تعليما فرنسيا وتتقن اللغة الفرنسية اتقانا جيدا، وذلك لإدراكها لمدى أهمية اللغة وخطورتها في حياة الأمم والشعوب . بهذا كانت الإدارة الاستعمارية حريصة كل الحرص على تعليم اللغة الفرنسية للأهالي حتى في المساجد مثل ما حدث في أحد مساجد باتنة، إذ ذكرت جريدة المبشر يوم 15 أوت1855

أنه تم الشروع منذ 10 مارس 1855 في تدريس اللغة الفرنسية في المسجد على يد مترجم المكتب العربي، وهو مسلم وذكرت أن عدد الحاضرين لتعلمها بلغ 22 تلميذا وكلهم من الأسر الكبيرة.كما كانت تسعى من وراء ذلك أيضا إلى فرنسة كامل المحيط الجزائري وعلى رأسها الإدارة والتعليم إذ أصبحت الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة في الجزائر وهذه الفقرة المأخوذة من قرار أصدرته السلطات الاستعمارية سنة 1849 يوضح لنا هذا بشكل بارز: " إن لغتنا هي اللغة الحاكمة، فإن قضاءنا المدني والعقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة. وبهذه اللغة يجب أن تكتب جميع العقود وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا، فإن أهم الأمور التي نعتني بها قبل كل شيء هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين الذين عقدنا العزم على استمالتهم إلينا وإدماجهم فينا وجعلهم فرنسيين" (130)

اكتشاف الجزائر علميا :

أدركت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، منذ الوهلة الأولى لانتصابها في الجزائر، أنه لن تتمكن من فرض سيطرتها وإحكام قبضتها على الشعب الجزائري، إلا من خلال دراسة المجتمع الجزائري ولم يكن بالإمكان تحقيق ذلك ، إلا إذا انطلقت في دراسته من خلال إنتاجه الحضاري والفكري والتاريخي، ومن قيمه وقوانينه ونظمه المختلفة ومظاهره الفكرية والفلسفية والأدبية . وهذا الإدراك تولد لديها

بعد اكتشافها لأبعاد التراث الثقافي والفكري والحضاري العربي الإسلامي في الجزائر. وانطلاقا من هنا شرعت في عملية واسعة لجمع هذا التراث المكتوب منه والمروي من كل المناطق التي كان موزعا فيها بهدف تمحيصه وتقييمه واستخلاص النتائج منه. وقد استعانت في ذلك ببعض الجزائريين، منهم على سبيل المثال ما كتبه محمد صالح بن العنتري بطلب من الضابط بواسوني الذي عين في شهر أوت 1843 على رأس المكتب العربي بمصلحة الشؤون العربية بمدينة قسنطينة وكان يحسن اللغة العربية ، وله رغبة واسعة في الاطلاع على ماضي قسنطينة في عهد الأتراك، فألف له محمد الصالح بن العنتري (فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها) وطبع الكتاب سنة1846. كما ألف كتابا آخر بعنوان "هدية الإخوان في موافقة التاريخين وتوقيعات الزمان وفوائد متفرقة لها شان "، وكان ذلك بطلب من بواسوني أيضا الذي أراد أن يؤسس تقليدا أوربيا بين المسلمين وهو إصدار (تقويم) يتناول عدة موضوعات في العلم والدين والسياسة والآداب وغيرها ، وهدفه من ذلك هو إشاعة بعض الأفكار الفرنسية بين الأهالي وبعض التعاليم المسيحية والتقريب بين الفرنسيين والجزائريين بضرب أمثلة على التعاون، كالتعاون الفرنسي- المصري الذي كان جاريا آنذاك في عهد محمد علي باشا[131] ، ولمحمد الصالح بن العنتري كتاب ثالث تحت عنوان (مجاعات قسنطينة) [132]. قام بإنجازه بطلب من أحد المسؤولين

الفرنسيين وفيه تحدث عن الأحوال الاقتصادية التي كانت سائدة في قسنطينة خلال أواخر العهد العثماني وأوائل العهد الفرنسي مع مقارنة بين العهدين.كما تم تسخير مجموعة مهمة من المستشرقين لإجراء أبحاث ودراسات تحليلية لهذا التراث، وترجمته إلى اللغة الفرنسية وكذا القيام بنشره ومن هؤلاء نذكر قيام المستشرق البارون دوسلان بتحقيق الجزء الخاص ببلاد البربر من كتاب العبر لابن خلدون ونشره في جزأين، ثم ترجمته إلى اللغة الفرنسية،ونشره أيضا "كتاب المغرب في ذكر إفريقية والمغرب" لأبي عبيد البكري وترجمته إلى الفرنسية والملاحظ أن هذه العملية صبغت معظم الدراسات الاستشراقية في الجزائر بصبغة واحدة وجعلتها تدور بكاملها في فلك التعرف على أشكال التنظيم الاجتماعي للمجتمع الجزائري، مثل طبيعة الأعراش والقبائل، وظاهرة الجهوية والملكية المشاعة للأراضي الزراعية وعلاقة ذلك بالتركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وكذا علاقة الأهالي بالدين الإسلامي ومدى تأثير المؤسسات الدينية المختلفة من طرق دينية وزوايا وكتاتيب وغيرها في مختلف أفراد المجتمع الجزائري وكذا دور زعماء الأعراش والعشائر المختلفة في تسيير شؤون السكان.

ولكن مهما يكن من أمر كل هذا فإن التدشين الحقيقي لعملية إكتشاف الجزائر علميا كان مع ذلك العمل المنجز من اللجنة الإفريقية التي وصلت إلى الجزائر بتاريخ 2 سبتمبر 1833. بعد أن وافق الملك

لـويس فيليـب (1830 – 1848) علـى تـشكيلها في 07 جويليـة 1833 بطلـب مـن وزيـر الحربيـة المارشـال سـولت **Soult** ، والـتي كـان هـدفها الأساسي والحقيقي يتمثل في جمع المعلومات المختلفة عن حالة الجزائر الحاضرة ، وبناء تصور حول مستقبلها ، وقد تم كل ذلك تحت غطاء إجراء تحقيقات عامة وشاملة عن الوضعية العامة للجزائر بعد دخول الجيش الفرنسي إليها.

وقد نجحت هذه اللجنة بعد جلساتها العديدة وتنقلاتها الكثيرة في العديد من مناطق مدينة الجزائر وضواحيها، من إنجاز العديد من التقارير والمحاضر الغنية بالمعلومات في مختلف المجالات ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية [133]، وإذا كان الذين أنجزوا هذا العمل ضباطا في الجيش أو نوابا في البرلمان الفرنسي وليسوا من المستشرقين فإن هذا لم يكن عائقا في أن يتحول هذا العمل إلى الركيزة الأساسية التي اعتمدت عليها العديد من الدراسات الاستشراقية التي أنجزت فيما بعد. ويمكن لنا تشبيه العمل الذي أنجزته هذه اللجنة بذلك الذي أنجز في شأن مصر أثناء الحملة الفرنسية عليها سنة1798 والذي يحمل اسم وصف مصر.

ويمكن لنا القول ؛ أن ما قامت به اللجنة الإفريقية هو الذي أوحى إلى الإدارة الاستعمارية بإنشاء العديد من الجمعيات واللجان العلمية بمساعدة المستشرقين الذين كانوا ميالين إلى تأييد الحركة الاستعمارية بهدف دراسة الجزائر من جميع الجوانب، وقد بلغ عدد

الجمعيات المنشأة عشية اندلاع الثورة التحريرية سنة1954 حوالي 19جمعية[134] .إلا أنه من أبرز هذه الجمعيات والتي تدخل في إطار الفترة المدروسة هي"لجنة اكتشاف الجزائر العلمي la société d'exploration scientifique ، التي أسستها وزارة الحربية سنة1837 وقد ضمت هذه اللجنة مختصين في شؤون المستعمرات ومستشرقين وعلماء حضروا إلى الجزائر، ليبحثوا كل في مجال تخصصه ، مما فيها من إمكانات تفيد الإدارة الفرنسية على أن تقدم نتائج أبحاثها إلى المعنيين وإلى الرأي العام، وقد قامت هذه اللجنة بنشر العديد من الدراسات المهمة، ومن أبرز إصداراتها ترجمة كتاب "شرح سيدي خليل" التي قام بها الدكتور بيرون Perron[135] والتي نشرت في سبعة مجلدات في الفترة ما بين 1848 - 1854، وذكرت جريدة (المبشر)أن وزارة الحربية هي التي أمرت بترجمة هذا الكتاب إلى الفرنسية مع أكثر التفاسير والشروح أهمية في تناول هذا الأثر الديني[136]، والمعروف أن كتاب "شرح سيدي خليل" كان من أبرز الكتب الفقهية المعتمد عليها من قبل العلماء الجزائريين ويقول أحد الباحثين أن مختصر سيدي خليل قد سيطر على مخلف الدراسات الفقهية المالكية في الجزائر.....

((فإذا حكمنا من أنواع الشروح والحواشي التي وضعت حوله كدنا نقول بأنه يأتي في المقام الثالث بعد القرآن الكريم وصحيح البخاري))[137]. ذكرت المبشر أيضا أن الهدف من هذه الترجمة هو

خدمة مصالح الأهالي ، لأنها ستسهل للإدارة الفرنسية عملية تسيير شؤون الأهالي دون أن تظلم أحد : ((إن الحاصل من ذلك لما يفهموا الفرنصيص (كذا) ما هي الأصول في أحكامكم (كذا) يسهل لهم بأقرب (كذا) سهولة أن يجتهدوا والاجتهاد الكلي في استحسان أحوالكم وأموركم وفي حفظ الحقوق بيننا وبين المسلمين وفي تقدم خيركم وخيرنا))[138] .ومن منشورات هذه اللجنة أيضا نشرها لترجمة كتاب ابن خلدون التي قام بها المستشرق البارون دوسلان[139] بطلب من وزير الحربية، وخاصة تلك الأجزاء التي تتحدث عن بلاد البربر والمنطقة الواقعة ما بين المغرب الأقصى وتونس، وقد كتبت المجلة الإفريقية تقول عن هذا الكتاب الذي شرع في عملية ترجمته سنة 1847 بأنه مصدر مهم لكل الدراسات الخاصة بتاريخ إفريقيا في العهود الإسلامية[140].

وقد قامت الإدارة الفرنسية بتوزيع هذا الكتاب على مجموعة من أعيان الجزائر بعد الانتهاء من ترجمته وطبعه سنة 1851، ومن بين الذين أرسلت إليهم نسخة منه القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني 1877) (1805 –، الذي أرسل بدوره رسالة شكر لوزير الحربية الفرنسي على ذلك، أشار القاضي إلى أنه على الجزائريين أن يعرفوا تاريخهم من هذا الكتاب الذي يتحدث عن ملوك أرضهم وحوادثهم وما يتبع ذلك، وفي هذه الرسالة رد خفي على الفرنسيين الذين كانوا ينفون وجود تاريخ للجزائر[141] .كما قامت اللجنة بنشر أعمال أخرى كثيرة منها كتابا

بيليسيه دي رينو Mémoires historiques sur l'Algérie: و Annales Algériennes ، ونشير هنا إلى أن صاحب هذين الكتابين يعد من أبرز المستشرقين الفرنسيين الذي اشتغلوا في الجزائر، وكان خبيرا بلغة وعادات الجزائريين حيث تولى لمدة وجيزة من الزمن مهمة تسيير شؤون (مكتب الشؤون العربية) ، الذي كان مسؤولا عن العلاقات بين الإدارة الاستعمارية والعرب خارج المدن، وعندما قام الحاكم العام دامر يمون بإنشاء إدارة مركزية للشؤون العربية سنة 1837 عين على رأسها هذا الضابط المستشرق الذي بقي فيه إلى غاية 1839، وبعد أن تولى عدة وظائف في الجزائر عين قنصلا لبلاده في طرابلس وتوفي سنة 1858[142] وقد أرخ في كتابه (حوليات الجزائر) للسنوات الثماني عشرة الأولى من الاحتلال، وهو يقع في ثلاثة أجزاء وطبع سنة 1854 أما في كتابه الثاني Mémoire Historique et géographique sur l'Algerie الذي نشره سنة 1844 ، فإنه تناول فيه بالدراسة والتحليل بعض الحملات العسكرية البحرية التي شنها الاسبان والايطاليون والإنجليز والفرنسيون على منطقة الجزائر. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن مشروع لجنة الاكتشاف العلمي للجزائر قد جرى تنفيذه في أغلب على يد العسكريين في ظروف سياسية وعسكرية صعبة جدا لم تكن تسمح لأعضاء اللجنة بالمسح الشامل لبحوثهم إلى كان من المفروض أن تمس جميع الجوانب المتعلقة بحياة الجزائريين اجتماعيا، سياسيا

اقتصاديا، ثقافيا ولكن رغم هذه الظروف الصعبة إلا أن أعضاء اللجنة تمكنوا من انجاز العديد من البحوث والدراسات[143].

السياسية الدينية الفرنسية 1830-1847:

إنّ الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر سنة 1830 كانت منذ بداية التحضير لها تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية التي يمكن لنا تلخيصها في ثلاثة نقاط وهي:

1 . الهدف العسكري والسياسي : ويتمثل في العمل على تدمير القوة العسكرية الجزائرية، وكذا تحطيم أركان الدولة الجزائرية وإزالتها من الخريطة العالمية، وجعل الجزائر مجرد مقاطعة تابعة للدولة الفرنسية، وهو الهدف الذي جسد دستوريا على أرض الواقع بمقتضى دستور نوفمبر 1848.

2. الهدف الاقتصادي : والذي عملت الحملة على تحقيقه مع الساعات الأولى لنجاحها. وذلك بالاستيلاء على خزينة الدولة الجزائرية، وسرقة كل ما كان موجوداً بها من ثروات، ليتوسع هذا الهدف مع مرور الزمن ليشمل جميع الثروات الطبيعية الباطنية والسطحية.

3. تدمير بنية المجتمع الجزائري : وتحطيم ركائزه الأساسية من عادات وتقاليد ولغة بصفة عامة، والدين الإسلامي بصفة خاصة باعتباره العمود الفقري لبنية هذا المجتمع، وذلك عن طريق محاولات القضاء عليه من جهة، ومحاولات تمسيح المجتمع الجزائري من جهة أخرى.

البعد الديني للحملة :

لقد كان البعد الديني واضح المعالم في الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر سنة 1830، فخلال التحضير للحملة كان الكثير من المسئولين الفرنسيين يأملون في أن يكون الانتصار العسكري الذي سيحقق ضد أوجاق الجزائر، متبوعا بانتصار آخر لا يقل أهمية عنه وهو إعادة الجزائر وإفريقية مرة أخرى إلى الحظيرة المسيحية، خاصة وأنّ هذا الأمر سيحدث تحت إشراف الملك شارل العاشر Charles X الذي يعتبر نفسه من سلالة الملك القديس لويس التاسع Saint louis.

ونشير هنا إلى ذلك الدور البارز الذي لعبه الأسقف فريسنوس Frayssinous الذي كان على رأس وزارة الشؤون الدينية، في دفع الملك شارل العاشر إلى ضرورة غزو الجزائر، هذا الغزو الذي يعد خدمة هامة للمسيحية وعاملا أساسيا لإنقاذ المسيحيين من أيدي القراصنة الجزائريين[144]، ولم يكن فريسنوس هو الوحيد المشجع للملك شارل العاشر على غزو الجزائر بل هناك وزراء آخرين مثل وزير الحربية كليمون تونير Clément Tonnerre الذي عبر للملك في تقرير قدمه له في 14 أكتوبر 1827 عن آماله في تنصير الجزائر، وأنّ هذا العمل سيجعلنا "نكون سعداء"، وحتى يحمس الملك شارل العاشر أكثر قام الوزير بمخاطبته في بعض مواقع التقرير بشكل استفزازي "إن القدر قد قضى بأن تهان جلالتكم في شخص قنصلكم من طرف ألد الأعداء للإسم المسيحي فليس ذلك مجرد صدفة ربما كان ابن القديس لويس

قد دعي على الثار للدين المسيحي وللإنسانية وللإهانة التي لحقت به شخصيا"[145].

ويبدو أن كل هذا ادى بالملك شارل العاشر إلى أن يعلن أن للحملة العسكرية على الجزائر طابع ديني في خطابه الافتتاحي لجلسات البرلمان الفرنسي يوم 2 مارس 1830 حيث قال: "في خضم الأحداث الخطيرة التي كانت أوروبا منشغلة بها أجلت القيام بعمل منصب ضد قوة بربرية، ولا يمكن أن أترك هذه القوة لمدة طويلة بدون عقاب. وخاصة وأنها وجهت شتائمها إلى الشرف الفرنسي والترضية التي أريد الحصول عليها هو أن أجعل المسيحية تنتصر بكل قوة"[146].

وممّا يؤكد الطابع الديني للحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر تلك الضجة التي أحدثتها الجملة التي أوردها الكونت دوبرمون De Bourmont ، في البيان الذي كتب ليوزع على الجزائريين لتوضيح أهداف الحملة "ستضمن احترام أموالكم وكل أملاككم ودينكم المقدس"، حيث اعتبرت هذه الجملة خطوة واضحة إلى الوراء وأنها لا تخدم الهدف الديني للحملة بإعطاء صفة القداسة للديانة الإسلامية في الوقت الذي يجتمع فيه أساقفة فرنسا رغبة في إحياء حرب صليبية ضد المسلمين الكفار[147]، كما أبدى الملك شارل العاشر امتعاضه من هذه الجملة ويظهر ذلك من خلال الرسالة التي وجهها لرئيس حكومته بوليناك Polignac بتاريخ 8 جوان 1830 والتي أظهر فيها رفضه القاطع لوصف الديانة الإسلامية بالقداسة، مشيراً إلى أن هذا المنشور

يشبه منشور بونابرت حينما دخل مصر[148]، وبمجرد وصول الرسالة إلى السيد بولينياك سارع إلى إرسال برقية إلى عامل مدينة تولون يأمره بإيقاف طبع المنشور وحجز ما طبع منه ويطلب منه تحرير منشور جديد بمعنى وأسلوب المنشور الأول، مع حذف الجملة التي تصف الإسلام بالقداسة لأنه مسّ شعور شارل العاشر[149].

اصطحبت الجملة معها 16 قسّيسا، ولقد خاطبهم دوبرمون بعد نجاح الحملة وتوقيع معاهدة الاستسلام مع الداي حسين يوم 5 جويلية 1830: "إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا ولنأمل أن تنبع قريبا الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع"[150]. بمجرد نجاح الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر، وبداية التأسيس لإدارة فرنسية على الأرض الجزائرية شرعت هذه الإدارة في التخطيط لكيفية القضاء على الدين الإسلامي وإحلال الديانة المسيحية محلها والملاحظ أن هذا العمل كان يتم وفق خطة مدروسة بإحكام ولم يكن أبدا عملا عشوائياً وهو الأمر الذي يدل دلالة قاطعة على أن الإدارة الفرنسية كانت قد درست بشكل جيّد الديانة الإسلامية ومدى ارتباط الإنسان الجزائري بهذه الديانة، وهو الأمر الذي جعلها تركز بشكل كبير على هذا الدين بتوظيف الحركة الاستشراقية في هذا المجال.

الاهتمام الفرنسي بالإسلام في الجزائر :

وضع الإمبراطور نابليون بونابرت يده من خلال حملته العسكرية على مصر سنة 1798 ، على مسألة جد حساسة بالنسبة للشعوب

الإسلامية، وهي علاقتها بالدين الإسلامي، وإيمانها الراسخ به، مما دفع العديد من المستشرقين إلى دراسة هذا الدين دراسة مغايرة لتلك التي كان يجريها زملاؤهم في الأزمنة السابقة، فالدراسة السابقة كانت تنطلق من حقد دفين لهذا الدين، ولكن الدراسات الحديثة تضع نصب عينيها كيفية استغلاله لخدمة مصالح الإدارة الاستعمارية، ومن المؤكد أن يكون هذا هو الدافع الأساسي الذي جعل المخططين لعملية احتلال الجزائر يركزون على هذه المسألة وهذا بتوصية من بعض المستشرقين وعلى رأسهم سلفستر دي ساسي ، الذي ساهم في ترجمة البيان الموجه للجزائريين عشية الحملة الفرنسية على الجزائر. وبشكل عام فإنه من خلال الاحتكاك الفرنسي المباشر بالإسلام والمسلمين في الجزائر، ومن جراء الدراسات المختلفة التي أنجزت في ذلك تمكنت مجموعة من المستشرقين المؤيدين للحركة الاستعمارية من التوصل إلى أنّ الإسلام بإمكانه القيام بدورين متناقضين في الجزائر:

الأول: أنه دين استقرار وعامل تثبيت يمكن استخدامه في إطار إخضاع الشعب للسيادة الفرنسية مرحليا.

الثاني: دور المهدد للمصالح الفرنسية في الجزائر بسبب تعصب معتنقيه وانطلاقا من هذا شرعت الإدارة الإستعمارية في التعامل معه بالاعتماد على أسلوبين

الأول: استغلاله في عملية إخضاع الشعب الجزائري وتهدئته.

الثاني: العمل على القضاء عليه بتحويل الجزائريين إلى مسيحيين.

اعتمدت السلطات الإستعمارية في تنفيذها للأسلوب الأول، على عدّة وسائل من بينها ، جريدة المبشر التي تولى رئاسة تحريرها جملة من المستشرقين أبرزهم البارون دوسلان، إذ أن الدارس لمختلف أعداد الجريدة يلاحظ للوهلة الأولى كأنها جريدة ناطقة باسم سلطة إسلامية وليس باسم الحكومة العامة الفرنسية- المسيحية- في الجزائر وذلك لشدة ما كانت تستعمله من المصطلحات الدينية المتداولة بكثرة في المجتمعات الإسلامية مثل إن شاء الله، وإنه قضاء الله وقدره وغيرها... وكذا لجوؤها في كثير من الحيان إلى الاقتباس من القران الكريم لتلك الآيات التي تتضمن القصص التي ذكرها الله سبحانه وتعالى والاستشهاد بأقوال الأنبياء ، ومن ذلك ما كتبته عند انهزام الأمير عبد القادر في مقاومته للاستعمار سنة 1847، إذ قالت: "واعلموا أن سيدنا سليمان عليه السلام قال سيرة الأوائل عسيرة واقتداء للأواخر، وهذا ألهام من الله تعالى لقايله (كذا) عليه السلام لتنتفع العباد بقوله وتحصل للمقتدى به"[151]. وتحاول الجريدة في هذا الاستشهاد بقول أحد الأنبياء أن تؤثر على عقلية الأهالي وأفكارهم لمعرفتها مدى انقيادهم لكل ما يتصل بالدين الإسلامي أوله علاقة به فكانت تعمل على تخذيرهم حتى لا يعرفوا الحقيقة ، وبالتالي ينقادوا وراء الإدارة الاستعمارية.وكانت الجريدة تعمل على إقناع الجزائريين بأن الوجود الفرنسي في بلادهم إنما هو قضاء وقدر، وأنه بفضل الله ستبقى فرنسا في الجزائر، ولا يمكن لها أبدا أن تترك هذا القطر إلا

بإرادة الله فقط "فلا يخطر ببال عاقل أن هذه الدولة (كذا) التي ملكت هذا الإقليم بقدرة مالك أزمة الأمور وبقدرته سبحانه وتعالى يبقيه بها فلا يمكن يتركها (كذا) لغيره إلا بمراده عز وجل"[152].

كما قامت الإدارة الاستعمارية في الجزائر باستصدار فتوى من كبار علماء المسلمين في جامع الأزهر والقيروان والحرم المكي تحرم على مسلمي الجزائر محاربة المسيحيين وذلك بهدف تشتيت جمع المسلمين من حول الأمير عبد القادر وعزله عنهم ، وبالتالي محاصرة اية مقاومة شعبية تظهر في الجزائر مستقبلا بواسطة هذه الفتوى، فما هي قصة هذه الفتوى؟

يبدو أن فكرة استصدار فتوى بهذا الشكل لم تخطر على بال أحد من الحكام السابقين للجنرال بيجو (1841- 1847). وما كانت لتخطر عليه هو أيضا لولا آراء ليون روش Leon Roche الذي عاش لفترة طويلة في أوساط الجزائريين الذين تعلم منهم اللغة العربية وقواعد الإسلام وعادات وتقاليد المسلمين، ضف إلى ذلك انه عاش طويلا بالقرب من الأمير عبد القادر، إذ أصبح كاتبه الخاص بعد أن أعلن إسلامه سنة 1837[153].

لقد سمع الجنرال بيجو قول الأمير عبد القادر أثناء مفاوضات اتفاقية التافنة[11] "أنكم تتحدثون عن دينكم...لو كنتم مسيحيين لكنتم من أحسن أصدقائنا ، إذ أن القرآن يأمر بالسلم واحترام دين عيسى بن مريم"[154]، إلا أنّ الجنرال لم يستوح من هذه الجملة أي شيء على

عكس ليون روش ، الذي نجح في تأويل الحملة واستخلص منها (فكرة الفتوى) لذا وقع عليه اختيار بيجو للقيام بهذه المهمة التي نجح فيها بحصوله على نص الفتوى من الأماكن التي كان الجزائريون يحترمونها وهي القيروان والأزهر والحرم المكي ونصها: انه يجوز للمسلم وقف الجهاد إذا كان يعرف انه لا قبل له بالعدو. وان الجهاد في هذه الحالة يصبح ضربا من الانتحار لا يجوز الإقدام عليه وأن الرضى بقدر الله وقضائه ولو لفترة محدودة جائز بل واجب[155].

قام الفرنسيون بتوزيع الفتوى على مختلف القبائل والأعراش الجزائرية حتى شاعت أخبارها في جميع أنحاء الجزائر، وأعجب المسلمون ذوي النفوس الضعيفة التي كانت تفضل الركون إلى الراحة بدلا من الجهاد في سبيل الله، وكتب الجنرال لاموريسيير Lamorciere من إقليم وهران إلى بيجو بخبره بمدى تأثير الفتوى الواسع في نفوس المسلمين من انهم توقفوا عن القتال[156] وكتب بيجو بدوره إلى وزير الحربية بتاريخ 21 نوفمبر 1843 يبشره بالنتائج الإيجابية للفتوى[157].

ولكن يبدو أن كلا من لاموريسيير وبيجو بالغا كثيرا في حكمهما على تأثير هذه الفتوى على الأهالي ، لأن الدارس لأوضاع الجزائر من سنة 1843 إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر، يجدها تعج بالمقاومات الشعبية، وهذا يدل على أن تلك الفتوى لم يكن لها ذلك الصدى الذي تخيله الجنرال لاموريسين.

وفرنسا في اعتمادها على هذا الأسلوب كانت ترمي إلى التأثير على ذوي النفوس الضعيفة لأنها كانت متأكدة من أن الأقوياء لا يمكن لهم إطلاقا الرضوخ لهذا الأسلوب، لهذا نجدها تعمل بموازاة ذلك على تنفيذ الأسلوب الثاني المتمثل في القضاء على الإسلام الذي أعاق كثير تغلغل نفوذها في داخل الجزائر لأنه يعد حسب نظرة الإدارة الاستعمارية ومن ورائها بعض المستشرقين الذين سخروا أنفسهم لخدمتها:

1. المحرك الأساسي للجزائريين في مقاومتهم للإدارة والجيش الفرنسيين، إذ أن هذه المقاومة أخذت طابع الجهاد الديني[158] من أجل تحرير الوطن فجل قادة المقاومة ينتمون إلى طرق دينية. ولقد تم التنبيه إلى خطورة هذه الطرق في وقت مبكر، وأول من قام بذلك الضابط دي نوفو De Neveu الذي قام بدراسة حول الموضوع خلال السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي وهي بعنوان: "الطرق الدينية عند مسلمي الجزائر"، ونظرا لأهمية هذه الدراسة طبعت عدة مرات الأولى كانت في باريس سنة 1835، وبعد عشر سنوات أعيد طبعها للمرة الثانية سنة 1846[160]، وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعد أولى المحاولات في اكتشاف أهمية الطرق الدينية في المقاومة الشعبية التي كادت أن تقضي على أحلام الفرنسيين في الاحتلال السريع. خاصة وأن دي نوفو كان خبيرا بالمجتمع الجزائري إذ عمل في مختلف الوظائف، ومنها وظيفة المكتب العربي. وتزوج من جزائرية وكان يعرف اللغة العربية[161].

2. هو مصدر الأحكام المسبقة الراسخة في أذهان الجزائريين تجاه المسيحيين من أنهم حرفوا الديانة المسيحية لهذا نجدهم يطلقون على المسيحيين مصطلح الكفرة.

ومن أبرز الوسائل التي استعملت للقضاء على الإسلام في الجزائر التنصير الذي تحمل مسؤولية القيام به عدد كبير من المبشرين ولكن قبل الخوض في هذه النقطة نود أولا الحديث عن عملية تدمير المساجد وتخريبها أو تحويل بعضها إلى كنائس ومخازن، وهو عمل يدخل في استراتيجية الإدارة الفرنسية للقضاء على الإسلام في الجزائر.

الحرب ضد المساجد والاستيلاء على الأوقاف :

يعدّ المسجد المركز الأساسي، الذي يمارس فيه المسلم أبرز أركان دينه وهو الصلاة. كما يعد أيضا الرمز الأساسي المجسد للإسلام لهذا وجدنا الإدارة الفرنسية توجه إليه حرابها بمجرد انتصابها على أرض الجزائر ، فقامت بتحويل الكثير منها إلى اختصاصات أخرى غير الصلاة، مثل تحويلها إلى كنائس وثكنات وإسطبلات، وغلقها تماماً أو تدميرها[162]. كما شرعت في الوقت نفسه بتوجيه ضربات متتالية للأوقاف باعتبارها المصدر الأساسي في عملية تمويل المساجد وغيرها من الشؤون المتعلقة بالدين الإسلامي.

المساجد:

لقد قامت الإدارة الفرنسية خلال سنة 1830 بغلق 13 مسجدا كبيرا و108 مسجدا صغيرا و32 جامعا و12 زاوية، أي أنّ هذا العدد

من المؤسسات الدينية أغلقت في ظرف زمني لا يتجاوز نصف السنة. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على مدى الحقد الدفين الذي دخلت به فرنسا إلى الجزائر، وعلى تشوقها للقضاء على كل ما برمز إلى الإسلام في هذه البلاد في أسرع الأوقات.

ومن أبرز المساجد الجزائرية التي تعرّضت إلى التشويه بتحويله إلى كاتدرائية هو مسجد كتشاوة، حيث وقعت له تغيرات داخلية جذرية[163]، ولقد حدث هذا الأمر في عهد القائد العام لفيلق احتلال إفريقيا الدوق دي روفيقو (1831- 1833) . وقد تمت عملية تنصير مسجد كتشاوة بتاريخ 24 ديسمبر 1832، حيث أطلق عليه اسم كاتدرائية القديس فليب، بمباركة من بابا الفاتيكان غريغوار السادس عشر ، الذي أرسل تماثيل للتبرك بها وأعرب عن امتنانه وشكره للذين قاموا بهذا العمل[164].

ومن المساجد الأخرى التي حولت إلى كنائس نذكر : جامع القصبة الذي أصبح كنيسة الصليب المقدس، وجامع بتشين تحت اسم كنيسة سيدة النصر. وهناك مساجد أخرى كثيرة حولت إلى مراكز لممارسة أغراض أخرى بعيدة عن الدين مثل جامع سيدي الرحي، الذي أعطي سنة 1833 إلى الصيدلية المركزية ثم هدم، وجامع السيدة مريم الذي أعطي إلى المتصرف العسكري ثم هدم ، ومسجد علي خوجة الذي أعطي للمصالح العسكرية سنة 1830 ثم هدم. وغيرها من المساجد الأخرى الكثيرة[165].

الاستيلاء على الأوقاف :

يقول أبو القاسم سعد الله في تعريف الوقف : أنه نظام إسلامي معروف وله أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية في المجتمع، واستحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرهما من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء... وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض كالماء والطرق والمساجد والزوايا والقباب...[166].

وممّا لاشك فيه أن الإدارة الفرنسية قد وعت منذ الأيام الأولى لانتصابها في الجزائر هذا الدور الخطير الذي تلعبه الأوقاف، لهذا وجدناها منذ الشهور الأولى تخطط لكيفية القضاء على الأوقاف بشكل متدرج وكذا القيام بتكليف بعض الباحثين بدراسة هذا الموضوع، لأن دراسته تعد الوسيلة المثلى والمصدر الحيوي للتعرف على القدرة الاقتصادية لقطاع كبير من الأملاك العقارية والأراضي الزراعية، كما أنها تحدد الفئة الاجتماعية والهيئة الإدارية التي كانت تمارس نفوذها في المجتمع الجزائري، وكذا التعرف على مدى التغيرات التي طرأت على البيئة الاجتماعية والنشاط الاقتصادي للمجتمع الجزائري.

وعندما درس الباحثون الفرنسيون هذا الموضوع كان هدفهم التعريف بالوقف وتحديد تشريعاته، ومن ثمة محاولة استغلال أحكامه لفائدة التوسع الاستعماري ومشاريعه التعميرية خاصة وأن الإدارة الاستعمارية نظرت إلى الأوقاف العقارية على أنها إحدى أبرز العوائق التي حالت دون تطور الاستعمار الفرنسي في الجزائر، والقائم على

أساس مبدأ تشجيع انتقال الأملاك من أيدي الجزائريين إلى المعمرين وهو ما يتناقض مع التشريعات والقوانين المسيرة للأوقاف العقارية، وإلى جانب أن الوقف يتعارض مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الاستعمار إذ أن الوقف في حد ذاته يشكل جهازا إداريا ووسيلة اقتصادية فعالة تحول دون المساس بالمقومات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية للجزائريين. وهذا ما دفع بأحد الدارسين إلى القول بأن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية، وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر[167]، كما وصفها باحث آخر بأنها تشكل أحد العوائق التي لا يمكن التغلب عليها والتي تحول دون الإصلاحات الكبرى التي هي وحدها القادرة على تطوير الإقليم "الذي أخضعته أسلحتنا وتحويله إلى مستعمرة حقيقية"[168].

إنّ كل هذا جعل الاستعمار الفرنسي يضع حدا لنمو أراضي الوقف ويعمل على تقليص مساحتها، وإبطال الأحكام المتعلقة بها لفائدة المعمرين، إذ تمت تصفية أراضي الوقف بفعل سلسلة من المراسيم والقوانين التي نصت على رفع الحصانة عليها وإدخالها المعاملات العقارية الحرة[169]، وكانت البداية بمقتضى قرار 8 سبتمبر 1830 الذي لم يشرع في تنفيذه إلا في 7 ديسمبر 1830 والذي أممت بموجبه أوقاف الممتلكات الإسلامية- أوقاف مكة والمدينة- وكذا الأوقاف الخاصة بالتعليم القرآني[170]، والمساجد والأندلس وسبل

الخيرات وغيرها . ويحتوي هذا القرار على ثماني مواد جاء في الأولى منها: كل المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين والأراضي والمحلات وأية مؤسسة مهما كان ريعها، ومهما كان عنوانه، موجهة إلى مكة والمدينة أو المساجد أو أية جهات محددة ، ستكون مستقبلا تحت إدارة الدومين - أملاك الدولة- وهي التي تؤجرها وهي التي ستحصل منها على المداخيل وتقدم عنها الحساب إلى من يهمه الأمر[171].

ودعّم هذا القرار بقرار أخر صادر في 1 أكتوبر 1844 ينص صراحة على أن الوقف لم يعد يتمتع بصفة المناعة وانه بفعل هذا القرار أصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية الأمر الذي سمح للمعمرين بالحصول على مساحات شاسعة من هذه الأراضي التي كانت تقع بضواحي المدن الجزائرية الكبرى[172].

وإلى جانب هذه القرارات التي خصصت للأوقاف بشكل عام، هناك قرارات أخرى تصدر من حين لآخر، لوضع أوقاف جهة معينة تحت تصرف مصلحة أملاك الدولة (الدومين) مثل ذلك القرار الصادر في 4 جوان 1843 الذي يقضي بضم أوقاف الجامع الكبير إلى مصلحة أملاك الدولة (الدومين)، حيث ينص هذا القرار على أنّ كل البيانات التي يرجع دخلها إلى الجامع الكبير وموظفيه ومهما كان عنوانها ومهما كان اسمها تبقى داخلة تحت يد مصلحة أملاك الدولة الفرنسية[173].

سياسة التنصير، ركائزها وأسسها :

لقد اتبعت الإدارة الاستعمارية في الجزائر استراتيجية خاصة في عملية تمسيح الجزائر، تمتاز بالتدرج فحاولت في البداية إبراز المعالم المسيحية الموجودة في الجزائر ، و التي تعود إلى فترة ما قبل الفتح الإسلامي للمنطقة ، وكذا بالتنقيب على الآثار المدفونة في الأراضي الجزائرية ، والتى تعود إلى العهد الروماني ، حتى يتم إقناع الناس أن الأصل في الجزائر هو الديانة المسيحية ، وبالتالي يجب الرجوع إلى هذا الأصل ونبذ الإسلام . فنجد مثلا أحد الجزالات الفرنسيين وهو الجنرال دوماس DUMAS يعلن قائلا: "كلما تعمقنا في الحفر وجدنا تحت قشرة الإسلامية التي تغطي البربري رحيقا مسيحيا، وعند ذلك ندرك بأن القبائلي الذي كان في القديم مسيحيا لم يتحول كلية إلى دينه الجديد ". كما وقف ذات يوم كافينياك cavaignac "1802- 1857" الذي كان حاكما عاما للجزائر خلال الفترة ما بين فبراير وأفريل 1848 . أمام صليب من العهد الروماني منقوش على صخرة في مدينة موازية غرب الجزائر العاصمة قائلا: "بما أنها أي روما قد حكمت هنا فما علينا إلا أن نواصل عملها" ويقول مترجم حياة هذا الضابط العسكري بأن كافينياك كان يجمع بمنتهى العناية كل الشواهد المتصلة بالاحتلال الروماني مهما كانت صغيرة ، لكي يقتفي الأثر الذي تركه هؤلاء الفاتحون المثاليون، وكان خبيرا في الآثار فاهتم اهتماما كبيرا

بالحفريات فأمر بإجرائها لكي يستخرج الآثار التي تبرهن للجزائريين بأن للأوربيين حقوقا قديمة في امتلاك البلاد"[174].

كما أطلقوا العديد من الأساطير التي توحي بالدور الهام الذي لعبه المسيحيون في إنشاء بعض المساجد، مثل تلك الرواية التي تزعم أن الجامع الكبير كان مبنيا على هيكل ديني مسيحي قديم، فعمل الفرنسيون على تعرية أساس الجامع لعلهم يكتشفون آثار ذلك الهيكل[175]، وكذلك الإدعاء بأن الجامع الجديد بناه عبد مسيحي وأن الأمر كان قد صدر له لبناء مسجد فبنى كنيسة ونسبوا إليه أنه قال: "عندما يحتل المسيحيون هذه المدينة سيكون لهم هذا الجامع كنيسة" وقد أخذ الفرنسيون يترددون على هذا الجامع بكثرة، استجابة لنداء ذلك العبد ، رغم ما كان يثيره ترددهم عليه من غضب لدى المسلمين انتظارا لتحويله إلى كنيسة[176].

كما عمدت الإدارة الفرنسية إلى تمسيح المحيط ، وإبراز عملية ممارسة الطقوس الدينية علنية ، حتى يؤثروا من خلال ذلك على الشعب الجزائري . ولقد دشنوا لمثل هذه الممارسات بذلك الاحتفال الديني الضخم الذي أقيم في مدينة الجزائر وبالتحديد في الساحة الرئيسية للقصبة يوم 11 جويلية 1830 ، وحضره الجنرالات والضباط والجنود يتقدمهم قائد الحملة الكونت دي برمون ورتلوا فيه أيات الإنجيل بأصوات عالية[177].

ولقد تكرّرت مثل هذا الاحتفال في مناسبات كثيرة خاصة بعد معارك النصر لشكر الله على رضاه وتوفيقه ضد (الكفار المسلمين) وكانوا يصبغون على القساوسة هالة من الأبهة بإدخالهم إلى المراكز العسكرية بالفرق العسكري[178].

والشروع الحقيقي في تمسيح المحيط الجزائري كان مع تمسيح جامع كتشاوة ومن بعده تأسيس أسقفية الجزائر في 8 أوت 1838 بعد نجاح الحكومة الفرنسية في إقناع بابا الفاتيكان غريغورا الذي اتفق مع الملك لويس فليب على تأسيس الأسقفية وتعيين أنطوان دوبوش أسقفا في الجزائر، التي وجد فيها سبعة قساوسة، منهم أربعة في العاصمة وإثنان في عنابة وواحد في وهران[179].

كان الأسقف دوبوش متحمسا بشكل كبير للمسيحية، وله طموح أكبر في العمل على إحياء الكنيسة الإفريقية ولتنصير سكان الجزائر وقد عبر عن ذلك قائلا: "يجب أن تكون رسالتنا بين الأهالي... وينبغي علينا أن نعرفهم بدين أجدادهم الأولين بالخدمات الخيرية"[180] وتجسيدا لفكرته هذه تعد بمنح 20 فرنك فرنسي أسبوعيا لكل جزائري يحضر ليسمع التلاوة الدينية بالكنيسة و 50 فرنكا لكل من يقبل التعميد، كما خصص يومي الإثنين والخميس ليتصدق فيهما بالخبز على المعوزين أمام الأسقفية[181].

مكث الأسقف ديبوش في الجزائر مدة 7 سنوات (1838-1845)، قدم خلالها العديد من الخدمات والمنجزات للمسيحية في

الجزائر أبرزها بناء 60 كنيسة ومعبدا و 16 مؤسسة دينية، وجلب إلى الجزائر 91 قديسا و140 إطارا من النساء والرجال في الشؤون الدينية[183]، ويشير سعد الله إلى أن الأسقف ديبوش ما كان لينجز كل هذه الأعمال لولا تلك المساعدات التي كانت تأتيه من هنا ومن هناك ومنها مساعدات الحكام في الجزائر ممثلي الدولة الفرنسية[184]، ومن أبرز هؤلاء السيد لويس فويو Veuillot الكاتب الخاص للجنرال بيجو، الذي كان محل ثقة الوزير جيزو والأسقف، وقد دافع عن ديبوش بكل قوة، وعبر عن آرائه التنصيرية في الرسائل التي كتبها بعد عودته من الجزائر التي زارها سنة 1841. وقد أعلن في إحداها عن زوال الإسلام قبل عشرين سنة ، في حالة ما إذا فتحت الحكومة باب التنصير في الجزائر، ويتصور مستقبل المستعمرة حالكا إذا لم تقدم السلطة على تنصير السكان[185].

اضطر الأسقف ديبوش إلى الاستقالة من منصبه سنة 1845[186]، نتيجة للديون التي تراكمت عليه والتي قاربت 20 ألف جنيه استرليني[187] ، وخلفه على رأس أسقفية الجزائر الأسقف لويس بافي pavy، الذي استغرقت ولايته عشر سنوات تمتد من 10 جويلية 1846 إلى 16 نوفمبر 1866 ، وخلفه بعد ذلك الأسقف لافيجري Lavigerie الذي أصبح فيما بعد كاردينالا ، والذي سير شؤون الديانة المسيحية في الجزائر بكل حزم ونشاط إلى غاية 1892 ، وهي سنة وفاته، ويمكن

القول أن عهد لافيجري بعد يحق البداية الفعلية لتنصير الإنسان الجزائري.

وفي إطار تمسيح الإنسان الجزائري بشكل عام أيضا خلال الفترة ما بين 1830 و1847 ، استقدام العديد من الجمعيات التبشيرية قدر عددها بحوالي تسع جمعيات أغلبها استقدم من طرف الأسقف دوبوش وأبرز هذه الجمعيات. جمعية الجزويت lesjésuites أو الآباء اليسوعيون. وقد أسندت إلى أعضائها مهمة إدارة ملجأ اليتامى الأوروبيين بابن عكنون سنة 1842، وبعضهم راح يجوب القرى لتأدية الشعائر الدينية وتقديم دروس في التبشير. وفي السنة نفسها استقر البعض منهم بقسنطينة حيث اهتموا بالعلاج والإرشاد في المستشفى الإسلامي، بالإضافة إلى إدارتهم لمدرسة تابعة للبلدية، وفي سنة 1844 وصلوا إلى وهران، التي أسسوا فيها كوليجا ضم حوالي 1500 تلميذا[188].

ولم يخف المبشرون اليسوعيون نواياهم التبشيرية ، فقد قال الأب جوردان مسؤول الجمعية في مدينة ليون "أن الغرض من رسالتنا في إفريقيا هو تنصير العرب"[189]. ولهذا الغرض لم يكن أعضاء هذه الجمعية يهتمون بالتنصير الفردي، بل كانوا يسعون دائما إلى التنصير الجماعي لذلك وجهوا اهتماماتهم إلى دور الأطفال والملاجئ، وعلى هذا الأساس قامت الجمعية بإنشاء ملجأ لها في بوفاريك وآخر في ابن عكنون سنة 1843[190].

وحتّى يُحقّق المبشرون اهدافهم في عملية تنصير الإنسان الجزائري وضعوا لأنفسهم استراتيجية خاصة تتمثل أساسا في النقاط التالية:

1. ضرورة تعلمهم اللغة العربية واللهجات المحلية المختلفة، إذ كان المبشرون حريصين على أن لا يتحدثوا مع الجزائريين إلا بلغتهم[191]، وقاموا بترجمة نصوص من الإنجيل إلى اللغة العربية والقبائلية[192].
2. ابتداعهم لباسا استوحوه من لباس المسلمين في الجزائر[193].
3. عدم التحدث إلى الجزائريين عن الديانة المسيحية بشكل مباشر وأن يقتصر الأمر في البداية على بعض القضايا التي يمكن أن يتقبلها الإنسان الجزائري، مثل تلك المشتركة بين الديانة المسيحية والإسلامية.
4. صعوبة الوصول إلى المرأة الجزائرية إلا بواسطة المرأة المبشرة[194]، لهذا أوجدوا مجموعة من الراهبات للقيام بهذه المهمة.

ومن هنا يمكن القول أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر في عملية تنصيره للمجتمع الجزائري شرع أولا في تنصير المحيط قبل الانتقال إلى تنصير الإنسان، فنشر المسيحية في أوساط الجزائريين لم يشرع فيها بشكل واضح وجدي وفعال إلا بعد مجيء الكاردينال لافيجري على رأس الأسقفية المسيحية في الجزائر سنة 1866.

الإحالات :

1- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص ص 6-7.

2- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية 1985،ص23.

3- ابو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، سياسة فرنسا نحو الجزائر في القرنين 19م، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990، ص 105.

4- Djamal, Kharchi: Colonisation et Politique Algerie d'Assimilation en 1830-1962. Ed casbah, Alger P.71

5- صالح، عباد: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، ص 8.

6- أبوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 44.

7- صالح عباد، نفس المرجع السابق، ص 10.

8- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، دار نافع للطباعة، القاهرة، 1976، ص 101.

9- عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر- سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830- 1930- ترجمة: جوزيف عبد

الله،ط1،دار الحداثة، بيروت 1983،ص.ص:20،21.

10- عبد العزيز وطبان، الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 5.

11- يحي ،بوعزيز: مرجع سابق،ص25- راجع أيضا: صالح،عباد :مرجع سابق ص.ص.12.13

12- Camille, Rousset: l'Algérie de 1830 à1840, T1, librairie plon, paris,1887 P 297

13- يحي ،بوعزيز: مرجع سابق،ص.ص:27- 28.

14- Paluel, Marmont : Bugeaud premier Français d'Algérie, maison Paris(sol).P46

15- الذاكرة، الطاهر بن خرف الله، التحول الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830- 1962، العدد الثاني، السنة الثانية، 1995، ص 141.

16-Jeannine Verdés-Leroux, Les Français d'Algérie de Une Page d'Histoire 16 Aujourd'hui, -16 1830 à Déchirée, Librairie Arthéme Fayard 2001, P 189.,

17- صالح ،عباد: مرجع سابق، ص 15.

18- Ada Sanchis, " La Colonisation en Algérie", 09 http//:Google.fr. Septembre,

19- Colonisation de l'Algerie par le systeme du marèchal imprimerie de l'association ouvrière, victor Bugeaud et cie Alger 1871,P.6

20- Djamal, Kharchi: op.cit, P76

21- عبد العزيز وطبان، المرجع السابق، ص19.

22- نفسه، ص ص 20- 21

23- عدي، الهواري: مرجع سابق،ص 29.

24- يحي ،بوعزيز: مرجع سابق، ص 28.

25- Auguste bernard : histoire des colonies francais et l expansion De la france dans le monde , algerie , t 2 pp 258 - 259

26- Claude Collot, Les Institutions de l'Algérie Durant la Période Coloniale (1830- 1962), O.P.U, Alger, et Ed du CNRS Paris, France, 1987, P 36,

27- أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص19.

28- صالح ،عباد: مرجع سابق، ص20.

29- فرحات عباس، ليل الإستعمار، ترجمة، أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، بدون تاريخ، ص 96.

30- paluel, marmont : op, cit pp 55- 56.

31- Colonisation de l'Algérie par Bugeaud, challamel et Cie 1869 ,alger pp 54-55.

32- صالح ،عباد: مرجع سابق، ص. ص. 23. 24

33- Francois, Maspéro: l'Honneur de Saint Arnaud, T1, Ed Casbah Alger 2004.P 238

34- Ibid. P.P 242.243

35- صالح ،عباد: مرجع سابق، ص26.

36- Djilali, Sari: la Dépossession des Fellahs, SNED, Alger 1975, p 103

37- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص،ص 140، 141.

38- Djilali, Sari, op,cit, P108.

39- طبيب جراح، ولد في سنة 1810، عين مساعد جراح في مستشفى وهران عام 1832 ، حيث إستقر منذ ذلك الوقت في الجزائر، ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادربمعسكر، عين مديرا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران عام 1848، ثم عين مقررا لدى المجلس الاعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849، لكن الإمبراطورية أحالته على التقاعد، الشيء الذي أدى به إلى تكريس وقته في نشر الكتب التي تدافع عن المصالح الكولونيالية، وهو محرر " الكراسات الجزائرية " التي اعتبرها المعمرون ميثاقا لهم ضد الإمبراطورية.

40- Charles, RoberAgeron, Les Algériens Musulmans et la France, 1871-1919,t Presse Universitaire de France, Paris,1968, PP 26-29

41- عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 84.

42- يحي بوعزيز: مرجع سابق، ص 37.

(43)- mac mahon : op . cit . p 19.

(44)- De Reynaud Pellissier: Annales Algerien es (Paris 1854)P97,

M A C Mahion: P186

ministere de. la guerre Rapport adresse A.M. le President de la Republique (1850)P3.

yves lacoste, Andre Nousclir Andre Prenant: L'Algerie Passe et Present (Paris P 258.

(45)- سعد الله: الحركة الوطنية ج1 - ق1 ص 20.

(46)- جريدة: " المبشر" 22 مارس 1865.

(47)- جريدة: "المبشر" 22 افريل 1865.

(48)- سعد الله:الحركة الوطنية ج1 ق1 ص28

(49)- أبـو القاسـم سـعد الله: محاضـرات في تـاريخ الجزائـر الحـديث ش.و.ن.ت الجزائر.) الفصل الثالث.

(50)- سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ق1. ص 29.

(51)- Ministre de la guerre: P 18 -20

(52)- Nareisse Faucon. Le livre D or de l'Algérie de 1830 1889(Alger 1889) p27 et 322,De Reynaud: 291 292 Julien 101-102 .

(53)- Ministre de la guerre: P 12, Julien 334.

(54)- المبشر: 30 أكتوبر 1847.

(55)- سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ج6 ص 80 - 87.

(56)- Lacoste:op . cit . p 258.

(57)- للمزيد من المعلومات في هذا الموضوع أنظر: ناصر الدين سعيدوني، دراسـات وأبحـاث في تـاريخ الجزائـر العهـد العثمـاني (م.و.ك. الجزائـر 1984) ص 171 - 196 .

(58)- سعد الله الحركة الوطنية... 2/ 62 - 63 ، شارل روبير اجبرون: تاريخ الجزائر المعاصرة (ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982) ص 36.

(59)- أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر (م.و.ك. الجزائر 1984) ص 335.

(60)- Un ancien de l'Aghont: de L'Assimilation des Arabes (Paris 1866) P 8.

(61)- المبشر: 16 اوت Edmonde, Nores: L'oeavre de la France, 1830 -1930 848 en Algerie la Justice (Paris Alger) P 472.

(62)- سعد الله: الحركة الوطنية 341/1، وسوف تعود الإدارة الفرنسية إلى القضاء الإسلامي في العديد من المرات أبرزها ذلك القانون الذي اصدرته في 1اكتوبر 1854 انظر في ذلك: إبراهيم لونيسي: القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847 - 1870 (أطروحة ماجستير) تحت اشراف د/ أبو القاسم سعد الله، (معهد التاريخ جامعة الجزائر 1993- 1994)ص 115 ومايليها.

(63)- أبو القاسم سعد الله: القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني "دراسة ونصوص" (م.و.ك.

(64)- حمدان خوجة: المراة ثر/ محمد العربي الزبيري (ش.و.ن.ت. الجزائر 1975)ص54.

(65)- سعد الله الحركة الوطنية... 221/1 - 222.

(66)- سعد الله الحركة الوطنية 247/1- 248..

Charles Feraud: Les Interpretes de l'armee d'Afrique (A;ger 1876)p.

(67)- عمار هلال الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847 - 1918 (لا فوميلا الجزائر 1986 ص230- 291،عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصاد الاجتماعي 1830- 1960، ثر/جوزيف عبد الله (دار الحداثة بيروت 1983)ط5 ص1.

(68)- ناصر الدين سعيدوني،الشيخ المهدي البوعبدلي:الجزائر في التاريخ،العهد العثماني (م.و.ك. الجزائر 1984)ص 52- 53.

(69)- المبشر: 30 اكتوبر 1848.

(48)- م.ب.حسن بهلول: الغزو الراسمالي الزراعي للجزائر، ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني حتى الاستقلال. (المؤسسة الجزائرية للطباعة. الجزائر 1984) ص 24.

(49)- المبشر: 3 اكتوبر 1853

(50)- الهواري: ص 76.

(51)- المبشر: 30 اكتوبر 1847.

(52)- Exposition universelle se Paris 1878 Histoire Proges de l'Agricultue en Algerie (Alger 1878) P 36 - 37

(53)- Louis vignon: La France en Algerie(paris 1893)P222. E. cat: petite listoire de l'Algerie apres 1830 T2 (Alger 1889) p354

(54)- Vignon: op . cit . p 222.

(55)- August. Warnier, Jutes Duval: Bureaux Arabes et coloes, Reponse au Contitatinnel Paris suits aux le Hres a.M. Roueler (paris 1868) P 92 - 100.

(56)- مصطفى ابن خوجة: مجموع مشتمل على قوانين مفيدة وتنظيمات سديدة (مطبعة فونتانا الجزائر 1903) ص 17.

(57)- Vignon: 289, Eugene, lumel, La question Algerienne,les Arabes, l'Armee, les colons. (Paris 1869) P 77.

(58)- Vignon: 2905 lumel: 77. ابن الخوجة : ص18.

(59)- نفسه، ص18 . Vignon: op . cit . p 290.

(60)- - نفسه،: ، ص18.

(61)- Abdelatif, Benchenhou: Formation du sous développement en Algérie (O.P.4.Alger 1976) P 69.

(62)- ابن الخوجة: المرجع السابق ص20 - 21 .

(63)- جريدة المبشر: 30 جانفي 1848.

(64)- لم توضح المبشر كيف يتم ذلك، لأن المعتدى الحقيقي على الشعب الجزائري هو فرنسا ذاتها وهي التي سلطت عليه شتى أنواع الظلم والاضطهاد.

65- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، (دار المغرب الإسلامية بيروت 1998) ج 1، ص ص313- 321.

66- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900- 1930. (دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992) ج2، ص 61، شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة(ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982) ص37 .38

67- المصدر نفسه،ج1- القسم الأول- ص92

68- أنظر عنه لاحقا.

69- سعد الله: الحركة الوطنية ج1، ق1، ص92

70- إن جريدة المبشر لم تذكر لنا إلى أي الطبقات ينتمي هؤلاء التلاميذ، ولكن من المؤكد أنهم من أبناء البيوت الكبيرة والقيادات العربية.

71- أنظر عددها الصادر يوم 15 أوت 1849

72- إن جريدة المبشر حاولت مغالطة الرأي العام الجزائري، وفي الوقت ذاته إبعاد المسؤولية عن الإدارة الفرنسية التي مضى على تواجدها بالجزائر قرابة العشرين سنة حيث ذكرت الجريدة بالحرف "وكان سبب زوال التعليم بهذه البلاد غفلة الدولة السالفة"

73- لقد أشرنا سابقا إلى أن الوضع التعليمي في الجزائر كان جيدا خلال العهد العثماني، وهذا رغم عدم اهتمام السلطة العثمانية بذلك ولكنها لم تمنع الناس من ممارسة التعليم والاهتمام به.

74- colonna Fany: Les Instituteurs (Paris1975)P30 algériens 1883-1939

75- سعد الله: الحركة الوطنية. ج2 ص60

76- المبشر 15 أوت 1849

78- المصدر نفسه

79- Fany : op ,cit P30.

-Maurice, Poulard : L'enseignement pour les Indigènes en Algérie (Alger 1910) p58.

80- محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية 1903- 1931(ش، و، ن، ت،الجزائر 1978) ج2 ص10

81- جريدة المبشر 15فيفري1850. ولكن لا ينبغي علينا أن يفهم من هذا أن الإدارة الاستعمارية بالجزائر قد اهتمت باللغة العربية بل على العكس حاربتها بكل الوسائل كما سنرى ذلك في الفقرة الموالية.

82- Charles Feraud : Les Interprètes de l'armée d'Afrique (Alger 1876) p229, 231,

A .cour : Notes sur les cahiers de lange Arabe d'Alger, de constantine et d'oran 1832-1879 (Revue Africane 1924, N°65) p21

83- -Feraud : Op cit p44

84- -A cour : Op cit p21

85- هي جريدة أصدرتها السلطات الاستعمارية في الجزائر، صدر عددها الأول بتاريخ 27 جانفي 1830

86- -Feraud : Op cit p230, 231,

87 - cour . a . op cit . p 22

88- -Acour :op . cit . p25

89- ديسبارمي: الفوائد في العوايد والقواعد والعقائد (مطبعة موجان- الجزائر 1905) انظر مقدمة الكتاب.

90 - Feraud : Op cit p23

91 - A cour :op. cit . p26

92- عاش في الفترة ما بين 1758- 1838كان مولعا باللغات الشرقية المختلفة وخاصة العربية عين سنة1796كاول معلم في مدرسة اللغات الشرقية الحية التي انشئت سنة 1795، واصبح مديرا لها سنة 1824كان يتعامل كثيرا مع وزراء الخارجية الفرنسية إذ كان يحتل فيها منصب مستشرق مقيم بالوزارة منذ 1805 وكان عمله في الوزارة دون مقابل مالي إلى غاية 1811وكان يستشار بانتظام في كل ماله علاقة بالشرق من وزراء الخارجية الفرنسية وكذا من وزارة الحربية ونظر للخدمات الجليلة التي قدمها للحكومة والدولة الفرنسية منح له سنة 1832لقب (كونت).

93- Henri Massi : les Etudes Arabes en Algérie 1830-1930 (Revue Africaine 1933 N° 74) p 212

94- A Cour :op . cit . p26

96- انظر محتويات الدرس كاملا في المصدر السابق ص ص 32.27

97- A cour :op. cit . p 25

98- Henri massi :op cit p213-

99- المصدر نفسه ص214

100- المصدر نفسه ص209

101- المصدر نفسه ص211

102- المصدر نفسه ص 209- 210

103- marcellin, beaussier :dictionnaire pratique arabe, français (Alger1931) p6

104- المصدر نفسه، ولقد أحصى لنا الأستاذ هنري ماسي في دراسته السابقة الذكر اكثر من 30قاموسا الفت كلها في الفترة ما بين 1830-1930، مصدر سابق ص255 ، 258

105- الكلمات الموضوعة بين قوسين هي المقابل لها باللغة العربية الفصحى وهي من وضعنا

106- انظر الدراسة كاملة في المجلة الإفريقية المجلد 13لسنة 1869 ص ص 314.288

107- محمد صالح عمر: مؤامرة استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية في عهد الحماية في تونس (مجلة المستقبل العربي، العدد 99، ماي 1987) ص 65

108- L J.Bresnnier : Système phonique et orthographique pour la transcription de l'Arabe (Revue Africaine 1856-1857, N°1) p p 522, 529

109- Feraud : op . cit . p 230-.231

110- إن هذا الأمر نجده مجسدا بشكل واضح وسط الكثير من الجزائريين الذين تشبعوا باللغة الفرنسية وأفكارها الحضارية.

111- انظر سابقا.

112- Feraud : Op cit p 23- 2.2-

113 - - سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي: ج6- ص 153

114- Marcel Emirit l'Etat Intellectuel et moral de en 1830 l'Algérie en 1830 (Revue d'Histoire moderne et contemporaine- Juil sep 1954

115- أحمد طالب الإبراهيمي: من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962- 1972. تر/حنفي بن عيسى (ش، و، ن، ت الجزائر)

116- ساطع الحصري: حوليات الثقافة العربية(دار الرياض للطبع والنشر بيروت 1951) المجلد 2- ص473.

117- أبو القاسم سعد الله: رسالة من العنتري القسنطيني إلى المترجم فيرو (مجلة الدراسات التاريخية- معهد التاريخ جامعة الجزائر) العدد الأول 1986- ص 103، وانظر أيضا لمؤرخ نفسه: أفكار جامحة (م، و، ك، الجزائر 1988) ص74

118- قام الأستاذ رابح يونار بتحقيق الكتاب ونشره بالجزائر سنة 1971

119- انظر عن هذه اللجنة، أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال (ش، و، ن، ت، الجزائر 1982) ط3، ص ص97 ، 131.

120- انظر قائمة عامة بها في: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر(ش، و، ن، ت، الجزائر 1978) ص 38

121- هونيقولا بيرون (1798- 1876) مستشرق فرنسي متخصص في الطب، وأثناء ممارسته لمهنته كطبيب تعلم اللغة العربية وفي سنة 1857 عين على رأس الكوليج الإمبراطوري في الجزائر بعد أن كان مديرا لمدرسة الطب في مصر، وفي 1864 عين مفتشا عاما للمدارس العربية الفرنسية في الجزائر.

122- جريدة المبشر 15 فيفري 1848

123- سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي.ج1ص

124- المبشر: 15فيفري 1848 ونشير هنا أننا حافظنا على النصوص كما هي دون تصحيح الأخطاء الواردة فيها

125- هو البارون ماك قوسكين دوسلان وليام (1801- 1878)قام بنشاطات علمية كثيرة في الجزائر، ومن أهم المناصب التي تولاها إدارة جريدة المبشر عند إنشائها في سبتمبر 1847 .

126- أنظر المجلد الثاني من المجلة الإفريقية الصادر في 1857- 1858 ص 74

127- أبو القاسم سعد الله: القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني (م، و، ك، الجزائر1985) ط2ص 93، 94.

128- للمزيد من المعلومات عنه أنظر (المجلة الإفريقية)المجلد الثاني لسنة 1857- 1858، ص 419 ومايلي.

129- للمزيد من المعلومات عن هذه اللجنة أنظر:سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي،ج6، ص ص 80- 87.

130- Michel Habart : Histoire d'un parjure(Paris1960), p173

131 . أنظر محتويات التقرير كاملا في: المجلة الإفريقية، المجلد 70، سنة 1929، ص.ص. 215- 235.

132 . A.Julien : Histoire de l'Algérie contemporaine . 1827.1871 (Paris 1964) T1, p38.

José Cabanis : Charles X roi ultra (Paris 1972), p320.

Garnier : Charles X le roi le proscrit (Paris 1967), p149.

ومنشور نابليون بونابرت المقصود هنا ذلك الذي وجهه إلى المصريين أثناء حملته على هذا البلد في 8 جويلية 1798، وأبرز ما جاء فيه، أن الحملة لن تمس بممتلكات المصريين ومعتقداتهم الدينية، وطلب نابليون

من العلماء والقضاة وأعيان البلاد أن يخبروا المصريين بأن الفرنسيين كذلك مسلمون وانه هو شخصيا يعبد الله اكثر من المماليك ويحترم القران والرسول محمد (ص).

132خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830- 1870 (دحلب للنشر، الجزائر 1992)، ص.19- 20.

133عبد القادر حلوش: "حركة التنصير في الجزائر- عهد الاحتلال- "، (مجلة الرؤية، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر)، ع1، جانفي، فيفري 1996، ص.118- 119.

134جريدة المبشر، 30 ديسمبر 1847.

135المصدر نفسه، 30 سبتمبر 1847.

136عن هذه الشخصية انظر كتابه: Trente deux ans à travers l'islam, (Paris 1884-1885), T1 et 2.

137هي معاهدة موقعة بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو الذي كان حاكما على عمالة وهران بتاريخ 30 ماي 1837 ودامت سنتين 1837- 1839.

138. Marcel, Emérit : la lutte entre les généraux et les prêtres aux début de l'Algérie Fraiçaise, (Revue Africaine 1953), p.1.2.

139. ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 1830- 1900. (دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1992)، الجزء الأول، القسم الأول، ص.ص. 237- 238.

139 Henri, Ideville : Le Maréchal Bugeaud d'après sa correspondance intime et des documents inedits (1784-1849), (Paris 1882), T2, P313-314.

140Marcel, Emérit : l'Algérie à l'époque. D'Abdel kader, (Paris 1951), p230.

141Jlfred, Rambaud : L'enseignement primaire chez les indigénes musulmans d'Algérie et notamment en grande Kabylie, (Paris 1892), p6.7.

142. ابو القاسم سعد الله: أفكار جامحة (المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر 1988)، ص.69.

143. ابو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، (دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1998)، ج4، ص.301.

144. من أبرز المساجد التي تمّ تدميرها جامع السيدة بالجزائر العاصمة الذي يعد من بين المساجد السبعة الرئيسية منذ القرن 16 ولقد هدم سنة 1830 ويذكر البعض انه أول جامع هدم بالمطارق والفؤوس بأيادي فرنسية، كما دمر أيضا جامع محمد باشا وغيرهم من المساجد الكثير، أنظر عنها على سبيل المثال سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص.13- 15 وغيرها من الصفحات.

145. سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ق1، ص.82.

146. بقطاش، ص.33- 34.

147. للمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، وأيضا سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ق1، ص.ص. 79- 85.

148. سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص.152.

149. عن هذا الموضوع أنظر: ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986).

150-erras : iEssai sur les biens habous en Algérie et en Tunisie, (Lyon, 1899), p68.

151-Blanqui : l'1lgérie, Rapport sur situation économique (Paris 1840), p26.

152-Terras, p7.

153-Yves La coste, André Nouschi, André Prenanti, l'Algérie passé et présent (Paris), p258.

154. سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص.161.

155-Berthault : La prariété brule en Afrique du nord(Revue Africaine 1936), p211.

156. سعد اللع: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص.168.

157- Goyau.Georges : Un grand missionnaire, le cardinal la vigerie (Paris 1925), p.74.75.

158 -Le général Ibos : le général cavaignac(Paris1930), p121.

159. سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ق1، ص.80.

160. المصدر نفسه.

161. المصدر نفسه، ص.79.

162. سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص.106.

163. المصدر نفسه، ص.108.

164. بقطاش، ص.52.

165. المصدر نفسه، ص.53.

166. سعد الله، المصدر السابق، ص108.

167. المصدر نفسه.

168. بقطاش، ص 63- 64.

169. المهدي البوعبدلي: "آثار التبشير المسيحي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي وبعده"، من محاضرات الملتقى السابع للتعرف على الفكر الإسلامي (منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية)، (مطبعة البعث، قسنطينة الجزائر، 1395هـ، 1975م)، ص.1338.

170. سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص.109.

171. عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984)، ص.234.

172. المصدر نفسه، ص236.

173. بقطاش، ص60.

174. المصدر نفسه، ص 61.

175 -Mgr Baunard, Le cardinale l'avigerie (Paris 1922) T2,p406.

176-Abbé suchet : Le missionnaire en Algérie (Tours Mans 1840), p20.

177-Paul Lesourd, Les pères blancs du cardinal lavigerie (Paris 1935), p70.

178-Bonnet Maury : l'islamique et le christianisme en Afrique (Paris 1906), p140-141.

الجيش الفرنسي و قادة الحملة الفرنسية

جيش الإحتلال الفرنسي :

لقد سبق الحديث في فصل الاستعدادات للحملة عن الجيش الفرنسي الذي تحول إلى الجزائر من حيث التعداد و الفرق و غيره، و حتى عن الفئات و الشرائح التي رافقت الحملة من أوربيين ذوي جنسيات و اهتمامات مختلفة، غير أن الجيش إلى جانب قادته العسكريين و المجندين من الفرنسيين، ضم الكثير من المرتزقة المتعصبين و المتعطشين للقتل و النهب و الحرق ،ذلك هو ما أظهروه في كل مراحل الاحتلال و توسعه، و ليس أدل على هذا الانطباع ما تلخصه عبارة ضابط طالت به سنوات الخدمة في الجزائر، و لم يعرف خلالها سوى الخراب و الحرق و جثث الجزائريين :"... إن الصورة التي أحتفظ بها عن الجزائر هي الأفق الواسعة و المغامرة، و المطاردات الشرسة، و ثمالة المعارك ... هذه هي باختصار ملحمة رهيبة كنا نحياها كل يوم ..."[1]

و لقد صوّر الأديب الفرنسي فكتور هيجو، تصرفات و سلوكات عناصر الجيش فيما بينها و مع سكان الجزائر الذين كانوا يجهلون عنهم الكثير إذ لا يعرفون طبائعهم ، ولا اللغة العربية ولا حتى القليل عن الإسلام سوى أن العرب جماعات غليظة الطباع ،مجردة من المشاعر و الأخلاق ، تحترف الكسل، و هي كلها أفكار راجت خلال القرنيين الثامن عشر و التاسع عشر على يد كُتّاب متعصبين من

الفرنسيين و الأوروبيين الحاقدين ، و يأتي في مقدمة هؤلاء الفرنسي : غوتييه إيميل فليكس (Gauthier Emile Felix)

كانت تصرفات الجيش مشحونة بالحقد و الأعمال الانتقامية للإنسان الجزائري ، و كل ما يرتبط به من أرض و أملاك و قيم وعقيدة وثقافة ، فمن مبرر طرد الأتراك، تحول الأمر إلى مطاردة سكان الجزائر دون تمييز، والعمل على تفكيك التركيبة الاجتماعية للجزائريين بضرب نظام القبيلة و تصفية رموزها، أي قتل كبار رجال العائلات الجزائرية ذات السمعة و النفوذ ، وقد تولى الضابط بوسكي" Bosquet" شخصيا توسيع هذا الإجراء الذي شرع في تنفيذه منذ أول الاحتلال . ففي مراسلة بعث بها سنة 1845 جاء: " ... نحن أصحاب مهمة عسكرية تخدم مصالح الأمة الفرنسية لذا يتوجب علينا ألا نترك الأرستقراطية الأهلية تتمكن من النفوذ يجب أن نتصرف و بسرعة كي تزول تماما هذه الشريحة... "[2]

و كذلك صنع الضابط والسين- إستيرازي (Walsin-Esthérazy) حين شن حملة واسعة من الاعتقالات ، ففي أحد التقارير العسكرية يذكر إعتقاله لآغا بني شقران، حتى و إن يعترف أنه قدم خدمات جليلة للفرنسيين، إلا أنه يبقى في نظره مصدر قلق و خطر. و نفس المصير لاقاه كبير قبيلة العزج ، الذي يقول فيه إستيرازي أن أخاه قد قُتل مدافعا عن المصالح و القضية الفرنسية ....[3]

و إذا كان القتل و النهب ، من أهم مظاهر السياسة الفرنسية التي رافقت الاحتلال، فإنه من جانب آخر، انتهج بعض العسكريين الفرنسيين وجه السياسة المرنة. ففي تقرير عن وزارة الحربية و استنادا إلى مراسلة وردت عن الجنرال فوارول في 9 جويلية 1834 شاع الحديث عن السياسة الصحية لفرنسا في الجزائر، و التي قادها جنرال يدعى فتز جامس (Fitz James) جاء فيها :" ....ففي مستغانم استحدث الجنرال (فتز) مصلحة صحية ، و فتح أبواب المستشفيات لاستقبال الجرحى العرب و الأهالي المصابين بأمراض خطيرة ، و حسبنا أن مثل هذا السلوك قد يقربنا من السكان ...." [4]

ويبدو أن الجيش الفرنسي قد وجد في الحرب ضد الجزائريين فرصة للانتقام حتى من السلطات الفرنسية نفسها ، و التي رأى أنها لا تقدر بحق الخدمة و حجم التضحيات التي يظهرها في إفريقيا ، ففي منتصف الثلاثينيات من القرن التاسع عشر كتب الماريشال (دي كاستيلان) (De Castellane) :"...إن فرنسا هي القوة الوحيدة التي تدفع مرتبا هزيلا لجنودها العاملين خارج الحدود الطبيعية ، و من الواجب عليها أن تراجع شبكة الرواتب و الأجور ، فالملازم و الملازم الأول بإمكانهما الاستفادة من زيادة بثلاثين فرنكا ، و أربعون فرنكا للنقيب و ستون للضباط الساميين ، علما بأن أجر الجنود كان في حدود 300 فرنك ."[5]

و هؤلاء الضباط الذين ينتقد بعضهم بعضا، و تضحي بهم باريس كلما كانت خدمتهم أقل أو مثلما يراد لها ، أو فشلوا أمام المقاومة أو اشتكوا أكثر من مرة إلى السلطات العسكرية العليا، عدم تقاضيهم الشيء الكافي ، لا يستفيدون من التعويضات حتى و إن هلكوا، بينما كان يشار بالأصابع إلى الحاكم العام الذي يتقاضى سبعين ألف فرنك مقابل إصدار و استقبال الأوامر ، في بناية فاخرة كما بقيت مواقف باريس متصلبة بشأن موضوع التعويضات دون إبداء موافقة تذكر .و نقل عن الجنرال برنارد أنه كان أكثر الجنرالات الفرنسيين الغاضبين على وزارة الحربية في مسألة الأجور و التعويضات، إذ غالبا ما كان يشير إليها في تقاريره و قد كتب مرة :" ليس هنالك مجال للمقارنة إن مرتب جنرال في الجيش الفرنسي يعتبر أدنى من أي مرتب جنرال في كل أقطار أوروبا باستثناء قيصرية روسيا، فهو يتقاضى 22260 في بروسيا ، 16900 في بلجيكا 16800 في الأراضي المنخفضة 15600 في النمسا " و يضيف :" و إذا كان المرتب الذي يتقاضاه ضابط سامي برتبة جنرال ضعيفا، فإنه كثيرا ما وقع نظراؤنا في الغبن المادي ، و لجؤوا إلى الاستدانة ، كما لا أخفي أننا نلجأ في أكثر الأحيان أمام هذا الوضع ، لسد حاجياتنا كلما أنجزنا حملة عسكرية بنجاح مما نجمعه من غنائم و أنا شخصيا أملك فرسين ، و يسهر على خدمتي بالبيت خادمان و عدة رجال ..." [6].

علاقة الجيش الفرنسي بالمعمّرين :

تكاد أكثر الكتابات الفرنسية ، تجمع على أن العسكريين الفرنسيين لم يكونوا على علاقة جيدة مع المعمرين، بل كثيرا مل كانوا يرون فيهم خطرا على الجيش، باستثناء القليل منهم أمثال لاموريسيير الذي كان يرى في المعمرين أداة فعالة للاستعمار الاستيطاني ، و كان فالي سجل في بعض تقاريره انطباعاته عن المعمرين الأوروبيين بشكل عام ، ففي مراسلة له سنة 1838 يكتب :"...إن الفرنسيين و المالطيين و الاسبان يؤدون في إفريقيا دورا تجاريا هاما ،و بعضهم يقدم لجيوشنا شرابا كلما حققنا انتصارا عسكريا على الجزائريين ، كما أنهم يشاركون جنودنا المداهمات و النهب ..."[7].و باختصار كان المعمرون ينظرون إلى العسكريين بعين من القلق ، و حتى بعض الفارين من الجيش كانوا يلجؤون إلى بيوت المستوطنين للاختباء ، و حتى الاشتغال في ضيعاتهم . كما شكل المستوطنون الوافدون إلى الجزائر سنة 1848 و بخاصة منهم الفرنسيون فئة أكثر ثقافة عن سابقيهم الذين جاؤوا مع الحملة من مغامرين و مجرمين و منبوذين عن المجتمع الفرنسي

ورغم الاختلاف في الانتماء و الثقافة و السلوك الاجتماعي لمختلف المعمرين الأوروبيين ، إلا أنهم يتفقون على فكرة اعتبار العسكري مصدر الأذى و المآسي، و أن عليهم التكتل و الاتحاد لإيجاد رأي عام قادر على التأثير و فرض النفوذ و صياغة القرار في الجزائر و باريس .و كان مكماهون يظهر الكراهية للمستوطنين ، إذ يرى أنهم استفادوا

من كل شيء دون أدنى جهد ، فبينما كان العسكريون يقودون الحملات و يخضعون الأقاليم ، وجد المعمرون في كل الأوطان المخضَعة حقا من الحقوق التي تعود بالتأكيد إليهم [8].

و مهما يكن من أمر ، و بصرف النظر عن العلاقة التي تربط محتلف الفئات الاستعمارية ،إلا أنها تتفق حول كل ما يتصل بالمشروع الاستعماري الاستيطاني و مستقبل فرنسا في الجزائر . كما أنه منذ بدء الحملة ساد الانطباع حولها (الحملة) في فرنسا كما في الجزائر بأنها الحملة الصليبية الأخيرة ،بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للفرنسيين الذين وجدوا في الحملة على الجزائر خلاصا لهم و الحل النافع لمشاكلهم اللامتناهية ، بل اعتبروها أروع الحملات الصليبية حتى قال فيها شاعرهم :

إلى جندنا استسلمت الجزائر

وارتفع الصليب أين كان يضيء الهلال .....[9]

و على هذا الأساس أكدت الدوائر السياسية الاستعمارية منذ 1830 على الدور الذي يمكن أن تلعبه المسيحية في ضمان المصالح الاستعمارية لفرنسا ، و قد كتبت في هذا الصدد لاغازيت La gazette du Midi و هي صحيفة فرنسية :" إذا تحوّل العرب (الجزائريون) إلى الديانة المسيحية فسيشكلون بالنسبة إلينا شعبا صديقا تربطنا به الأخوة بدل العداء ، و لن نظفر إطلاقا بحبه و مودته لنا إذا تركناه على دين محمد ....."[10]

والحاصل ، أن الفرنسيين كانوا يدركون جيدا مكانة الإسلام في قلوب الجزائريين ، لكنهم وجدوا في الكنيسة التي باركت الاحتلال أداة للاستعمار و عنصرا في المشروع الحضاري الذي تدعيه فرنسا . و منذ وقت مبكر من الحملة بدأت بوادر العمل الكنيسي تظهر في الجزائر ، و حتى العسكريون كانوا يعملون على تشجيعه ، فبيجو مثلا الذي تلقى تربية دينية في كنف الكنيسة المسيحية، مكّن مجموعة من رجال الدين المسيحيين على الاستقرار في منطقة اسطاوالي بعدما استولى لفائدتهم على أراضي و ضيعات خصبة ، و فيها أقاموا مزارع نموذجية و بنوا كنيسة و ملجأ لليتامى و مدرسة .

قادة الحملة الفرنسية :

دي بورمون : (1773 – 1846) .

هو لويس أوغست فيكتور ، الكونت دي غايزن دي بورمون Louis Auguste Victor , Conte de Ghaisme de Burmont ، ولد يوم 2 سبتمبر من سنة 1773، بقصر دي بورمون بمنطقة آنجو الفرنسية أصبح سنة 1788 ضابطا في صفوف الحرس الفرنسي ، حارب إلى جانب الملكيين (جيش الأمراء) . و في سنة 1800 عرض عليه بونابرت- الطامع في هزيمة الملكيين – رتبة جنرال غير أنه رفض . تمّ توقيفه في ديسمبر 1800 و حبس في قلعة بوزانسون و استطاع الفرار منها سنة 1804 و التحق بالبرتغال .

شارك دي بورمون سنة 1823 في حرب إسبانيا ، أين أظهر كفاءاته كمحارب شرس لا يعرف الرحمة ، كثير الكلام ، لا يبادل نظراءه الاحترام و قد وصفوه بالمتعصب و المتعجرف[11] . و عندما قرر الملك شن الحملة على الجزائر ، اقترح عليه دي بورمون قائمة من 6 ضباط كبار قادرين على تنفيذ المهمة و هم :

1) مارون دوق راغوز Marmont duc de Raguse
2) المارشال دي غوفيون سان سير - le Maréchal de Gouvion Saint Cyr
3) المارشال موليتور Maréchal Molitor
4) الكونت جيرار le Comte Gerard
5) الكونت راي le Comte Reille
6) الكونت كلوزيل le Comte Clauzel

غير أن اختيار الملك وقع على دي بورمون نفسه و برتزين (Berthèzene) ، و هو من قدامى العسكريين الذين خدموا الامبراطورية ،و على الرغم من اختصاصه في سلك المشاة تلقى دي بورمون أمرية تخول له قيادة الأسطول البحري الفرنسي، إن رأى في ذلك ضرورة .اعترف دي بورمون بصعوبة الحملة و اعتبرها من أكبر الحروب التي قادتها فرنسا خارج حدودها الجغرافية، بعدما رصدت لذلك أكثر الإمكانيات المادية و البشرية ، جيوش فاقت أعدادها 40 ألف جندي مع كل التجهيزات سيما و أن القيادة العسكرية كانت مقتنعة بطول فترة الحرب و صعوبة مواجهة مدافع الجزائر . و في 11 أوت

1830 ذاعت في الجزائر أخبار ثورة باريس على الملك حيث استدعي دي بورمون ، و التحق بفرنسا يوم 3 سبتمبر على متن مركب نمساوي .

2. كلوزيل Clauzel : 1772 – 1842 .

واحد من كبار الصحافيين الذين ارتبط اسمهم بالجرائم المقترفة في حق الجزائريين و الحيوان و الطبيعة ، خلف دي بورمون اعتبارا من سبتمبر1830 . ولد كلوزيل سنة 1772 بمدينة ميربواكس Mirepoix التابعة لمقاطعة أرياج (Ariège) . تطوع في الجيش الفرنسي سنة 1791 و أصبح بعد 4 سنوات من ذلك قائد فيلق ، ثم جنرال سنة 1802 . شارك في العديد من الحملات العسكرية و الحروب (1806 – 1809) و في سنة 1820 كانت عودته إلى فرنسا ليدخل معترك الحياة السياسية حيث انتخب نائبا سنة 1827 [12] . و قد استطاع أن يجمع ثروة و يقيم أعمالا ، و يحيط نفسه بشخصيات ذات نفوذ أمثال يعقوب بكري ، و هو يهودي عين سنة 1831، على رأس تنظيم الأمة اليهودية ، و بوناس Bonasse صاحب بنك بمرسيليا . طالب بتدعيم الجيش الفرنسي و ذلك بقبول بضعة آلاف من الألمان و السويسريين و غيرهم .من المؤلفات التي تناولت حياته : Avantage pour la France de coloniser l'Algérie

خلال شهر أوت 1836 عاد كلوزيل إلى الحكم كحاكم عام للمرة الثانية بعدما اختاره تيير (Thiers) ، الذي وجد فيه الخبرات العسكرية و الكفاءات العالية في إدارة الحرب و الشؤون العامة إذ قال عنه : " إن المارشال يمثل روح المستعمرة" . و أهم ما ميّز العودة

الجديدة لكلوزيل اصطحابه لأسراب من المعمرين الغاسكون Gascons و البروفانسيون (Provençaux) . و حتى الأمراء من بينهم أمير بولوني يدعى مير ميرسكي Mirski - Mir ، و استوطنوا أراضي واسعة خاصة في المنطقة السهلية الخصبة ببوفاريك قلب متيجة و أطلق عليها مدينة كلوزيل [13]. لقد صاحبت عودة كلوزيل الجزائر قناعة لدى الكثير من الفرنسيين بخلود فرنسا في الجزائر مما شجع حركة استيطانية واسعة فمثلا قدم إلى الجزائر سنة 1835 رجل فرنسي يدعى مالبوز استولى في السنة الموالية على 16 ملكية أرض بعد أن تنازلت عنها" **الشركة من أجل التسيير التجاري لعمارات العاصمة**" . و بعدها بقليل في جانفي 1836 ، قدم إلى الجزائر عدد جديد من المعمرين من ميناء طولون لإنشاء مستوطنة من المزارعين و العمال يقودها دي شامبس (Deschamps)و هو عسكري سابق ضمن الحرس الإمبريالي برتبة نقيب .و يعترف معظم الجنود العاملين تحت قيادة كلوزيل أنهم استطاعوا جمع ثروة هامة من النقود مثلما لم يفعلوه مع أي من القادة السابقين من الجيش الفرنسي .

بعد الحملات التي قادها بيجو Bugeaud ، و التي لم تكلفه خسائر كبيرة في الأرواح (32 قتيلا و 70 جريحا) ، رأى كلوزيل في الوضع الجديد فرصة شجعته على التوسع ، فكان أول ما أقدم عليه تعيين يوسف على رأس عمالة قسنطينة ، و التحضير الجدي للحملة على عاصمة الشرق حيث كتب مراسلة لـ : تيير (Thiers) ، رئيس المجلس يطلب فيها

المزيد من العسكريين بما يكفي لإنجاح الحملة، و قدّر الزيادة بـ ثلاثون ألف عنصر من المشاة و الخيالة ، غير أن كبار الضباط في فرنسا أظهروا كثيرا من الانزعاج إزاء هذه المطالب و شككوا في مقدرات كلوزيل العسكرية .

و مهما يكن من شيء ، سار كلوزيل في حملة على مدينة قسنطينة في 21 نوفمبر 1836 ، و كان واثقا من أن سكانها سيستقبلونه و يفتحون له أبوابها و يهدونه مفاتيحها ، لكنه سرعان ما اقتنع بصعوبة المهمة ، ففي أول يوم نزل عند أصوار المدينة كانت مآذن المساجد تدوي : " اللهم انصرنا على القوم الكافرين" . و قد كتبت الصحف الباريسية و المارسيلية تعاليق كثيرة عن حملة قسنطينة و الفضائع التي وقعت فيها .استمر كلوزيل في تشجيع المزيد من المعمرين على الاستيطان في وقت كانت السلطات العليا في فرنسا مستاءة منه و من النتائج العسكرية الهزيلة التي حققها ، فاستدعته و عينت مكانه الجنرال دامرمون (Damrémont) ، فعاد متأثرا إلى باريس و بقي فيها حتى موته سنة 1842 [7].وقد خص الأديب مونتاين (Montagne) كلوزيل بمؤلفين الأول بعنوان : Physiologie morale et politique d'Ager والثاني: De l'éloge du Maréchal [14].

برتزين : Berthezene (1778 – 1847).

هو البارون برتزين خليفة كلوزيل . ولد يوم 24 ماي 1778 بقرية فاندارغ بمقاطعة هيرولت ، كانت بدايته مع الجيش أول الأمر ضمن فرق الجيش الجمهوري و الإمبراطوري ، في سنة 1799 ترقى إلى رتبة نقيب ثم عقيدا عام ، و جنرالا منذ 1811 ، شارك في العديد من الحروب و المعارك التي خاضتها فرنسا و في الحملة على الجزائر كان دائما يردد بأن مهمته في الجزائر ستكون في الأساس الاستحواذ على الثروات العمومية و الخاصة ، و يعتبر الجزائر البلد الملعون و يقول عن سكانها ما يحمل معاني الاحتقار للجنس البشري [15].كان برتزين يشتكي السلطات العسكرية (وزارة الحربية) قلة الجيش الفرنسي العامل في الجزائر ليبرر أسباب تأخير حملته على المدية إلى غاية جوان 1831 ، و قد اتهم بالمسالمة و الافتقار لروح القتال حيث أُشعر في منتصف ديسمبر بأمرية أثارت استغرابه تفيد تنحيته من منصبه و استخلافه بالدوق دي روفيغو .

الدوق دي روفيغو :Savary Duc de Rovigo 1774

أدرك العسكريون الفرنسيون بأن مهمتهم في الجزائر لن تكون سهلة ، و أن استمرارهم في الخدمة مرهون بقرارات باريس، و ربما كان الدوق دي روفيغو يبرر مواقفه و جرائمه ضد الأبرياء و العزل على هذا الأساس ، حيث كان يرى مثل الكثير من الفرنسيين أن الجزائريين لا يخضعون إلا للقوة و أن الصرامة أي الوحشية هي وحدها القادرة

على ضمان الأهداف و الغايات العسكرية إزاء هم ، و بذلك ليس من الغرابة أن يُلقّب بسافاري الوحشي و العنيف أو بيار السفاح [16] .

ولد الدوق دي روفيغو سنة 1774 بمنطقة الأردان ، من أب ضابط في الخيالة . تحصل الدوق على نجاحات هامة في الدراسة ، التحق بالجيش سنة 1790 ، ترقى إلى رتبة نقيب ، عين سفيرا لفرنسا في روسيا عام 1807 ، ثم وزيرا للشرطة ما بين 1810 – 1814 .في 28 ديسمبر 1831 انتقل من ميناء طولون باتجاه الجزائر ، و كان من المؤمنين بضرورة احتفاظ فرنسا بالجزائر ، و بمستقبل المؤسسات و التنظيمات الفرنسية فيها و قد وجه سنة 1832 رسالة إلى وزارة الحربية جاء فيها :" إنه لا يليق بالجزائر سوى حاكم عملي و واقعي له من الشجاعة الكافية لسفك الدماء تفاديا لمعارك كبرى ..." [17] .ثم يضيف :

" إنني لا أخفيكم بكثير من الصراحة أن أعتبر نفسي من أشد المدافعين عن فكرة ضرورة الاستحواذ على الجزائر و إلحاقها بالممتلكات فرنسا الثمينة، و أن هنالك من لا يشاركني هذا الرأي بل يعارض إلى حد كبير أفكار استعمار الجزائر- في إشارة إلى البارون بيشون (Le baron Pichon) مستشار الدولة الذي يعتبر ذلك تغير الممكن- و قد أبديت استنكاري لموقف مماثل يصدر عن شخصية هامة في الدولة ... كيف يكون من غير الممكن استعمار بلاد لا تبعد كثيرا عن المقاطعة ، و هي أرض شديدة الخصوبة بما لا يتوفر في

فرنسا، كما يكون بإمكاننا المساهمة في تدفق مليون عائلة فرنسية ، و إذا تحقق ذلك فإنه بمقدورنا الاستحواذ على البلاد و إدارة خيراتها و ممتلكاتها التي حتما سيستفيد سكانها شيئا فشيئا من الثقافة و الحضارة ..."[18].

غير أن الحضارة التي ينشدها سافاري هي نفسها التي كان يعبّر عنها في كل حملاته العسكرية ضد الجزائريين العزل ، حيث يُحسب له عمل إبادة قبائل العوفية بوحشية يندى لها الجبين ، لم ينج منها النساء و لا الأطفال و الشيوخ الذين بعد قتلهم كان جنود سافاري يرقصون و هم يحملون رؤوسهم المقطوعة على حد السيوف، كما تعرضت مدينة البليدة على يد رجاله للحرق و النهب، و قد نقلت جريدة " La Gazette du Midi " تفاصيل هذه الأعمال الإجرامية التي رأى فيها دي روفيغو جزءا من المشروع الحضاري الفرنسي و المدنية الغربية بدليل أنه كان يوصي الجنرال بوايي Boyer : " عليك بأن لا تقتل دون إضرام النيران "[19]. و يضيف : " إن قطع الرؤوس و ضرب الرقاب سيخدم كثيرا الحضارة و يحقق استقرار المستعمر و استتباب الأمن فيها أكثر من استخدامنا لكل الطرائق السلمية ..."

و الحقيقة أن الكثير من العسكريين الكبار و السياسيين تساءلوا عما إذا كان الدوق دي روفيغو في كامل حالات الوعي ، بل أكدوا و أجمعوا على عكس ذلك بالنظر إلى تصرفاته المتناقضة و حملاته التي وُصفت بالحيوانية لما شهدته من وحشية متفردة ، حتى كتب قائده في الأركان

مطلع شهر أفريل 1832 : "...لقد أصبح سافاري فاقدا للعقل ، غير قادر على التمييز حتى بين الأمور البسيطة ...". و مهما يكن فإن نهايته كانت صورة و نتيجة عن أعماله، فبعدما أصيب بحالة سرطان الحنجرة ، ظل يصارع الآلام و يقضي لياليه في الصراخ. غادر الجزائر يوم 4 مارس 1833 ، و مات بباريس بعد ثلاثة أشهر [20] .

فوارول Voirol : 1781 – 1853.

اسمه الكامل تيوفيل فوارول و هو سو سيري الأصل . ولد بمدينة برن (Berne) صباح يوم 3 سبتمبر 1781 ، تجنس بالجنسية الفرنسية بعد صدور قرار يسمح بذلك منذ 19 جوان 1816 [21].اختار منذ صغره أن يلتحق بالجيش و يشارك في العديد من المعارك و الحملات من ذلك مشاركته في جيش"الرين" سنة 1799 ، ثم في صفوف جيش هانوفر ، و بعد ذلك أيضا في جيش اسبانيا ما بين 1808 – 1812 .و قد جرح في العديد من المرات حتى أنه نجا من الموت المحقق بأعجوبة بعدما أصيب في مناطق حساسة من جسده . عُرف عن فوارول توافقه مع شخصية سافاري ، إذ يجتمعان في الرأي على أن العرب لا يفهمون لغة غير لغة القوة و العنف ،و أن فرض النظام لا يكون سوى بالحرب الخاطفة التي تسقط فيها الأرواح الكثيرة و تتدفق فيها دماء الموتى مثلما فعله مع قبائل حجوط ،و في ضواحي الجزائر العاصمة .

دي ميشيل : Demischels (1779 – 1845): هو لويس الكسيس

بارون دي ميشيل (Louis- Alexis baron Demischels) من مواليد سنة 1779 بمنطقة الألب السفلى ، التحق بالخدمة العسكرية و عمره 15 سنة كمتطوع ، شارك في الحملات الفرنسية على إيطاليا و مصر . ترقّى سنة 1809 إلى رتبة عقيد ، ثم إلى جنرال سنة 1823 على عهد الأميرة أوجين [22] .خلال الحملة على مصر وقف دي ميشيل على حياة الشرقيين و حضاراتهم، إذ يروي في مذكراته مدى إعجابه بها ، لكن ذلك لم يمنعه بأن يكون سفاحا و وحشيا من طراز الجنرال بوايير Boyer أو حتى سافاري . سَيّر الحملات الواحدة تلو الأخرى على وهران منذ 1833 ، و استولى على أرزيو و مستغانم ، و واجه الأمير عبد القادر في أكثر من معركة قبل أن يوقع معه المعاهدة التي حملت إسمه. و عن كيفية التعامل مع الجزائريين يقول أن أفضل سياسة مع هؤلاء العرب الغلاظ لغة السيوف و القمع .

حاول دي ميشيل استمالة الأمير عبد القادر في إطار مخطط رسمه يقضي بإقرار صعوبة التوسع ، و عليه يكون من الأحسن أمام هذا الوضع الدخول في عمل ديبلوماسي مع الأمير عبد القادر (سياسة المغازلة و التظاهر بالمسالمة). و في هذا الإطار جاءت اتفاقية 26 فيفري 1834 .و لم يعرف بعد ذلك نشاطا إلى أن استدعي إلى باريس سنة 1835 لشغل منصب مفتش الخيالة حتى موته عام 1845 .

دروي دارلون : Drouet d'Erlonولد دارلون بمدينة رامس الفرنسية

(Reims) ، انضم إلى الخدمة في الجيش الفرنسي كجندي سنة 1782 و عمره حينئذ 17 عاما و أصبح فيما بعد مساعدا لوفافر (Le Febre) . من سجله العسكري أنه خدم جيوش الشمال ، جيش موزيل la (Moselle) و غيرهما إلى أن ترقى سنة 1799 لرتبة جنرال . شارك في جميع حملات الإمبراطورية ، و حتى في معركة واترلو [23] . بعد عودة لويس 18 إلى سدّة الحكم ،صدر في حقه حكم بالإعدام لكنه استطاع الفرار إلى مدينة ميونيخ حتى عشية ثورة باريس 1830 التي أعادته إلى النشاط و الخدمة في الجيش حيث عين على رأس قيادة الفيلق 11 لنانت (Nantes).

في سنة 1834 شعر دارلون بملامح الشيخوخة و قد بلغ من العمر 74 سنة حيث عين إلى جانب صديقه المارشال جيرار (Gérard) ، لكنه تعرّض للانتقادات الشديدة سواء من جانب الرسميين في باريس أو العسكريين في الجزائر و وصفوه بالباشا العاجز عن التحرك رغم ما توفرت له من الإمكانيات المادية و العسكرية و البشرية . استفاد درووي دارلون في 9 أفريل 1843 من ترقية عسكرية إلى رتبة مارشال قبل موته بباريس في 25 جانفي 1844

دامرمون : 1783- 1837 :

اسمه الكامل شارل ماري دونيس الكونت دامرون (دانرمون) Charles- Marie -Denis , Comte Damrémont (Danrémont ولد في قرية شومان (Chaumont) . التحق بخدمة الجندية في سن مبكر

ليبلغ رتبة عقيد سنة 1813 ثم ماريشال عام 1821 [24].و قد أظهر دراية كبيرة في الجمع بين التسيير الإداري و العمل العسكري ، لكنه عند تعيينه على الجزائر كانت ملامح التعب من الخدمة بادية عليه ،و لهذا السبب بالذات وجد في الجنرال بيريغو (Perrégeaux) القائد العام للأركان الشخص الذي يمكن ان يكون سندا له .

كان دامرمون مقتنعا بعد كل ما جمعه من أخبار عن الجزائر و ما رآه بأن الطريق الأضمن لتحقيق نتائج ملموسة إنما يكون باستخدام القوة في كل مراحل التوسع و إشاعة الرعب ، على أن هذا الأسلوب سيحمل العرب على ترك أراضيهم بما يمكن من تحويلها إلى ضيعات جميلة لازدراع القطن و إنتاج مختلف المحاصيل . بعد التوقيع على معاهدة التافنة كانت الفرصة مواتية لدامرمون كي يشن عملا عسكريا على قسنطينة ،وذلك بعدما عرض على أحمد باي الاعتراف بالسيادة الفرنسية ، و دون أن يطيل الانتظار شرع دامرمون في الاستعدادات الحربية حيث جمع 25 ألف مقاتل و35 قطعة مدفعية و 2500 خيل لحمل المؤونة و العتاد العسكري ، كما اصطحب معه الجنرال فالي (Valée) أمير منطقة نمور(Nemours) الخبير في التخطيط الهندسي و الجنرال روليير (Rulhière) و الجنرال بيريغو (Perrégeaux) ، الجنرال روهولت دي فلوري (Rohult de Fleury) ، الكولونيل لاموريسير (Lamoricière) ، الرائد فيو (Vieux) أحد أبطال معركة واترلو ، و مجموعة كبيرة من ضباط الجيش المتمرسين (

بيدو ، مكماهون).و عندما أصبحت جيوش دامرمون على مقربة من قسنطينة وجه رسالة إلى أهاليها جاء فيها :"... كل المدافع مُصوّبة باتجاه أسوار مدينتكم، و بمجرد سقوطها ستدخل جيوشي لا محال ....بإمكانكم تجنب الكارثة .....، دعوا الأسلحة و سلّموا انفسكم قبل فوات الأوان و إني أقسم أمامكم بأنني سأحترم كباركم و نساءكم و أطفالكم ، و لن أتعرض لأملاككم... بإمكانكم الاستمرار في العيش بكل أمان ....ابعثوا بعقلاء قومكم لنتفاوض ، و إنني أعدكم باحترام ما يجري بيننا من اتفاق ...." [19].و بعد وقت قصير بُلّغ دامرمون بردّ سكان قسنطينة الرافض لمقترحات الجنرال بعدما لخصوا موقفهم في رسالة جاء فيها :" ....أيها المسيحيون ، إذا احتجتم للبارود زودناكم بكثير منه ، و إذا نفذ رغيفكم ، نحن مستعدون لاقتسام ما نملك معكم ، و لكن لن تدخلوا مدينتنا و لو بقي من قومنا حيّ واحد ...."[25] .

جرى هجوم القوات الفرنسية على قسنطينة يوم 19 اكتوبر 1837 و قتل خلاله دامرمون بعدما اخترقت جسمه كتلة مدفع، و جرح رفيقه القائد العام للأركان بيربغو بجروح بليغة لم يتعافى منها إلا بعد فترة طويلة ، كما لقي العقيد ميشال كومب (Michel Combre) مصرعه و هو في الخمسين من عمره ، و حسب مكماهون فإن حصيلة المعركة في صفوف الفرنسيين كانت ثقيلة : 15 قتيلا من كبار الضباط السامين و أزيد من 600 ضمن الجنود .و رغم الخسائر في الجانب

الجزائـري ، إلا أن المقاومـة كانـت شـديدة ، و في صـباح 5 ديـسمبر 1837 وصل جثمان دامرمون إلى باريس

فالي (Valée) :

من مواليد 17 ديسمبر 1773 بمنطقة بريان لوشاتو (Brienne le Château) بـدايات فـالي في الجيش كانت في سلك المدفعية خـلال حروب الثورة و الإمبراطورية . تحصل على رتبة ملازم أول سـنة 1793 ، ثم نقيبا سنة 1795 ، قائد فرقة عام 1802 ، ضابط سامي برتبة عقيد سـنة 1807 ، جنـرال سـنة 1811 ، و مـا بـين سـنتي 1813 إلى 1815 اسـتفاد مـن فـترة نقاهـة ، ليستعيد الخدمـة عـام 1830، و حتـى علـى صـعيد التشريفات لقب في سـنة 1810 بـارون ، ثم الكونت فـالي سـنة 1811 ، و كان من المترشحين الأقوياء لشغل منصب وزير الحربية ، و كـثيرا مـا كـان محـط إعجـاب كـثير مـن الـسياسيين و العـسكريين الفرنسيين سيما منهم شانغارنييه (Changarnier) [26].

و الخلاصة أن أطرافا كثيرة من العائلة الملكية للويس فليب و أبنائه رأوا فيه ، العسكري المناسب و قد أخبره دوق دورليان (le Duc d'Orléaus) يـوم 17 جويليـة 1839 بـأن أعـضاء الحكومـة : الملـك و الوزراء يرغبون في تجسيد كفاءاته العسكرية في الجزائر . غير أنه من جانب آخـر ، رأى بعـضهم في الحـاكم العـام الجديـد الماريـشال فـالي العسكري الذي أثبت قدراته في مجال إدارة الحروب أنه لم يظهر قدرات

مماثلة في الإدارة و هو في سن متقدمة تجعله عاجزا : و ربما كان ذلك عاملا في تنحيته في ديسمبر 1840.[27]

لاموريسير (Lamoricière) :

ولد ليون جوشولت دي لاموريسير (Léon Lamoricière Juchault de) سنة 1806 بمدينة نانت (Nantes) الفرنسية ، ينتمي إلى الأشراف و النبلاء البروتون . قطع مشوارا جيدا في الدراسة حيث التحق سنة 1824 بالمدرسة المتعددة التقنيات ، ثم تخرج في المرتبة الأولى ضمن دفعته من المدرسة التطبيقية لمتز (Metz) المعروفة وقتها باسم : مدرسة الحرب ، و قد أعجب أليكسيس دي توكفيل (Alexis de Tocquville) كثيرا بشخصية لاموريسير قائلا : "....إنه يشكل شخصية متفردة ، هذا الذي تخرج من كلية الهندسة بمونبولييه عاصمة الثقافة برتبة ملازم ، صاحب الثقافة الأدبية الواسعة ، خريج كلية الطب و المتأثر بفكر سان سيمون ."[28] بعد تعيينه للخدمة في الجزائر ، كان أشد المقتنعين بمهمة فرنسا " لإعادة الحياة" للجزائر تماما مثلما فعل بونابرت بمصر و في هذا الصدد يقول :

".....إنه بصرف النظر عمّا يمكن أن تجنيه فرنسا من هذه البلاد و هي كلها منافع ثمينة ، فإن الثقافة الفرنسية التي حملناها في السابق إلى مصر و التي جنت ثمارها ، ستكون في الأصل نفس بذور الأفكار التي سنحرص على غرسها و رعايتها في هذه الضفة..." و رغم

أفكاره الاشتراكية و اعتباره الحرب إجراءا ينّم عن البشاعة إلا أنها في نظره ضرورة ، و خطوة أساسية باتجاه العصرنة و التقدم ؟ !

خلال الحملة الفرنسية كان لاموريسيير ضابطا في الجيش برتبة نقيب و هو في الرابعة و العشرين من عمره ، ليصبح عقيدا سنة 1835 ، ثم برتبة جنرال في 1840 ليكون بذلك أصغر جنرال في الجيش الفرنسي في سن لا يتعدى 34 عاما و هو الذي استحدث فرق زواوة ، و أتقن تعلّم اللغة العربية على يد القنصل الإنجليزي بالجزائر ، كما سخّر كل الإمكانيات البشرية و المادية لكسر شوكة الأمير عبد القادر و لأجل ذلك شن الحملات و اقترف الجرائم و كان دائما يردد :" لا يمكن للحرب سوى أن تغذي المزيد من الاقتتال ".و قال عنه دي توكفيل: "إنه الضابط الذي خدم بحق الاستعمار و المستوطنين"[29]

شانغارنييه (Changarnier) :

تيوديل شانغارنييه (Théodule Changarnier) ، ولد يوم 26 أفريل 1793 ، درس القانون بباريس ، و في 10 جانفي 1815 أصبح ضمن الحرس الخاص للملكية برتبة ملازم أول . شارك في الحرب الاسبانية سنة 1823 ، و رغم الأوسمة التي فاز بها ، لم يشارك في حرب المورة [30] . بعد ثورة جويلية تعطلت ترقيته في الجيش لاهتمامه بالعمل ضمن جناح الشرعيين ، و في سنة 1835 أصبح نقيبا حيث قاد الفرقة 21 على معسكر ، ونفذ الحصار الذي ضرب على مدينة قسنطينة أين قتل 17 فرنسيا و 40 جريحا من بينهم شانغارنييه نفسه ، و في ذات

اليوم أدى له كلوزيل زيارة قدم فيها تشجيعاته ، على عكس بيجو الذي انتقده بشدة هو و زميله فالي حيث قالا عنه : " إنه المثال الحي عن الذي لا يعرف معنى القيادة و لا الطاعة ... "[31] .

كان من الواضح أن خلافا حادا قد نشب بين الضابطين الشيء الذي حمل شانغارنييه على مغادرة الجزائر باتجاه باريس ، غير أن السلطات الفرنسية ناشدته على العدول عن قراره ، ففي شهر فيفري 1845 استدعاه وزير الحربية الدوق دي دلماسيا (Duc de Dalmatie) ، غير أنه رفض العرض و بقي في فرنسا حتى موته .

دوفيفييه : Duvivier (1794- 1848) :

هو فرياديس فلوريس دوفيفييه Farriadis Fleuris Duvivier . ولد بمدينة Rouen الفرنسية سنة 1794 ، بمتز (Metz) ، و على هامش التكوين العسكري الذي كان يتلقاه ، تفرغ دوفيفييه للمطالعة و فيما بعد للكتابة أيضا باللغتين الفرنسية و حتى العربية التي تعلم قواعدها و أجاد المخاطبة بها ، و من بين المؤلفات التي أنهاها [33] :

1. Observations sur la guerre de Succession d'Espagne (1836)
2. Discours au peuple sur les fortifications de Paris (1840)
3. Solutions de la question de l'Algérie (1841)
4. Ports en Algérie
5. Observations sur les discours de M.Thiers (1842)
6. Abolition de l'esclavage
7. Civilisation du Centre de l'Algérie

8. Projet pour y parvenir (1845)

9. Lettre ....à M. Desjobert , député de la seine - inférieure sur l'application de l'armée aux travaux publics (1845)

10. Les inscriptions phéniciennes , puniques , numidiques expliquées par une méthode indiscutable (1846) .

11. Algérie -Quatorze observations sur le dernier mémoire du général Bugeaud.

عين دوفيفييه للخدمة في الجزائر في الفترة ما بين 1830- 1841 ،تمت ترقيته إلى رتبة ماريشال سنة 1839، ثم جنرال في 22 ماي 1848، كما انتخب في المجلس التأسيسي و خلال ثورة باريس سنة 1848 أصيب بجراح بليغة أدّت إلى موته في 7 جويلية 1848.

بيدو: Bedeau :

من مواليد سنة 1794 بمدينة فرتو (vertou) القريبة من نانت. تم تعيينه للخدمة بالجزائر سنة 1836 ، و قاد العديد من الحملات في منطقة تلمسان ، شرشال ، المدية ، و مليانة و غيرها . و في سنة 1847 شن حملة واسعة و رهيبة ضد أهالي منطقة بجاية و خلال نفس الفترة شغل لمدة منصب الحاكم العام [34] .لقد أظهر بيدو مشروعه الاستعماري مقتصرا على منطقة الشرق الجزائري تحديدا التي استهوته كثيرا و لأنه كان يعرفها جيدا من قسنطينة إلى عنابة و قالمة و ما يحيط بها و كان من الدعاة المتحمسين للحرب الشاملة و التوسع

الاستيطاني القائم على أساس إنتاج مستوطنات شاسعة من المزارع و الضيعات ، كما كان من المرشحين الأقوياء لشغل منصب وزير الحربية

كافينياك : Cavaignac

لويس أوجين كافينياك Louis Eugène Cavaignac ، ولد في 15 أكتوبر 1802 بالعاصمة الفرنسية باريس . التحق بالمدرسة المتعددة التقنيات و تخرج منها في الرتبة 49 من أصل 68 مترشح ، انتقل بعدها إلى المدرسة التطبيقية بمتز Metz . و في سنة 1824 حصل على رتبة ملازم في سلك الهندسة ، ثم ملازما أول سنة 1826 . شارك في الحملة على شبه جزيرة المورة ، و في سنة 1829 أصبح ضابطا برتبة نقيب ، عاش أصداء ثورة باريس 18301 ، ثم كلّف بمهام عسكرية بالجزائر حيث شارك في الحملة على مدينة معسكر ، و كلفه كلوزيل شخصيا بالاحتفاظ بتلمسان، و هي وظائف قلدته الكثير من الأوسمة بعدما قاد الحملات و اقترف الجرائم في حق أهالي تلمسان و ما جاورها أين أقام ثكنة عسكرية و ضاعف من المعسكرات و المخازن و بنى مستشفى لمعالجة الجرحى في صفوف جنوده . و على الرغم مما حققه من نتائج إلا أن علاقته مع بيجو لم تكن في أحسن الأحوال على ما يرام .في سنة 1837 عيّن برتبة قائد فيلق ، و تمت ترقيته إلى جنرال في مارس 1848[35]

مكماهون : Mac Mahon

إيـــدمي بـــاتريس مـــوريس دي مكمـــاهون Edme-Patrice-maurice deMacMahon من أصول إيرلندية .ولد في قصر سولي (Sully) بمنطقة صون و اللوار يوم 21 مارس 1808 . تلقى دراساته الأولى بمجمع أنتون (Autun) ، ثم التحق في 1825 بمدرسة سان سير St Cyr، فاز بوسام فارس اللفيف الشرفي في الفاتح جانفي 1830 ، أصبح ضابطا برتبة نقيب في الخامسة و العشرين من عمره ، عقيدا في السادسة و الثلاثين و انتهى جنرالا و عمره 39 عاما [36].و فيما عدا الفترة بين 1837 إلى 1844 التي قضاها في فرنسا ، فإن مسار مكماهون العسكري يتلخص في حروب القرم ، و حروب إيطاليا ، انتهاء بمهماته في الجزائر حيث شارك في حصار الجزائر ، و في الحملتين المتتاليتين على قسنطينة ، وصنع العديد من الحملات التي قادته إلى مشارف الصحراء الجزائرية و أين قتل الآلاف من الجزائرين بأشكال بشعة ، إذ يروي في مذكراته أنه خلال واحدة من حملاته في الصحراء قتل قبيلة بأكملها حتى تعفنت الجثث و أصبحت رائحة التعفن تصل المعسكر البعيد عن مكان المجزرة بعشرين كيلومتر ، حتى أن مياه الينبوع هي الأخرى تعفنت جراء الجثث المتناثرة في سرير المجرى .

يوسف YOsuf :

مثلما يبدو على اسمه ، لم يكن فرنسيا ، حيث تجنّس في فترة متأخرة يوم 2 مارس 1839 ، و تحوّل على المذهب الكاثوليكي ، و يرجح أن يكون يهوديا . ولد بجزيرة إلبا (Elbe)عندما كانت خاضعة لفرنسا ، أصبح مترجما في الجيش الفرنسي ، و بأمر من كلوزيل زجّ به في السجن ، و بعد حين عدل عن الفكرة و جعل منه رجل الثقة [37]. كان يوسف عديم الأخلاق ، وسيما مخادعا ، يجيد ركوب الخيل و المبارزة بالسيف كان يتظاهر بسلوك المسلم الملتزم ، يهوى الحياة الهمجية ، إذ يملك سجلا حافلا بالجرائم و حروب الإبادة في حق الكثير من القبائل الجزائرية التي أبادها عن آخرها .كما لعب دورا هاما في التحضير للحملة التي قادها كلوزيل على مدينة قسنطينة ، و شجع الدوق دومال على مطاردة عاصمة دولة الأمير عبد القادر و الحملة على الأغواط سنة 1852 ، و كافأته ملكة انجلترا على دوره في حرب القرم و قلّدته ميدالية.و ضمن كل من عرفوه من عسكريين ، أجمع اكثرهم على أن يوسف كان يجسد الإجرام و روح الحقد ، و احتقار البشر و هي شهادات أكدها دي مونتانياك و بيليسيي .

دي مونتياك :de Montagnac

من مواليد 17 ماي 1803 في قصر Pourrée-aux-Bois بمنطقة الأردان (Les Ardennes) . التحق بمدرسة سان سير العسكرية سنة 1815 و تخرج منها برتبة ملازم ، شارك في حرب

إسبانيا سنة 1823 ، قاتل في باريس شهر جوان 1832 ، و في جانفي 1836 ترقى إلى رتبة نقيب و هي السنة نفسها التي انتقل فيها إلى الجزائر ، و الحرب هي هواية دي مونتياك المفضلة .....[38].

تبادل مونتياك مع الأمير عبد القادر المبعوثين ، ثم دخل معه في حرب سخر فيها كل الحيل و السبل للقبض على الأمير و في إحدى معاركه ، اقتاد مونتياك ثلاث كتائب من الجنود و حاصر قوات الأمير غير أن الأمور لم تجر مثلما رسمها مونتياك ، حيث لقي مصرعه عندما أصابته رصاصة في القلب ، بينما اشتد القتال بين جيش الأمير و الفرنسيين و انتهت المعركة بعدما نفذت ذخيرة جنود مونتياك فوقعوا جميعهم في الأسر.[39]

بيجو : Bugeaud :

هو توماس روبار بيجو دولا بيكونري (Thomas Robert Bugeaud de la Piconnerie) ، ولد خلال شهر أكتوبر 1784 بمدينة ليموج الفرنسية (Limoges) . ينحدر من أسرة ذات أصول إيرلندية ، درس التاريخ و الجغرافيا و حفظ الكثير من الشعر و في سنة 1804 انضم إلى الجيش في صفوف الحرس الإمبراطوري .[40]بدأت مغامرة بيجو العسكرية مع الجزائر منذ 1836 مع المواجهة الشرسة التي لاقاها من جانب الأمير عبد القادر ، و عسكر في منطقة التافنة ، و في رسالة مؤرخة في 16 جوان 1836 سجّل بيجو إلحاحه على السلطات في باريس بضرورة استقدام وحدات عسكرية إضافية إلى الجزائر و

إمدادهم من حيث الذخيرة و العتاد ، ذلك أن الحروب مع الأمير عبد القادر استنفدت الكثير منها ...

وكثيرا ما كان يجري تشبيه الجنرال بيجو بالماريشال فالي ، و قد وصفه بعضهم بحامل فكر الدكتاتورية إلى الجزائر ، ففي العدد الصادر يوم 5 أفريل 1840 كتبت صحيفة الطولوني (Le Toulounnais) : " لقد أصبح بيجو اسما يتردد على ألسنة الرسميين في فرنسا بعدما اختطف السيدة زوجة الدوق دو بيري (de Berry) و إعدام الضابط دي لونغ (Du long) و محاكمة الجنرال بروسار (Broussard) ".أثار هذا الانطباع مخاوف الملك ، و لم يخف انزعاجه من تصرفاته المخالفة في أكثر الأحيان لتعليمات باريس ، و ازدادت تخوفات الملك إلى حدّ خوفه على حياة الأمراء و زوجاتهم سيما بعدما بلغته أخبار مفادها أن بيجو يفكر مليا في تحويل حكم الجزائر إلى أحد أبنائه .[41] غير أن بيجو عرف في كل مرة كيف يواجه خصومه و يطمئن بعض الشيء الرسميين ، ففي رسالة له مؤرخة في 19 جانفي 1837 يقول : " إنّ وجودي هنا ليس من أجل نصف الحرب ....." .و ردّا على اللذين يريدون إحالته على التقاعد يقول:

" ...علينا ان نجيد هيكلة و تنظيم النصر ، و لتحقيق مثل هذه النتائج الثمينة ، يجب ألاّ نعتبر الحملة على مدينة قسنطينة عملا معزولا...و من الواجب أيضا أن نظهرا أمام العرب في صورة الأقوياء ... ليس من الناجع أن نضعف وهران و الجزائر لكي نكون قادرين على شن الحملة

في الشرق ، لهذا يتوجب علينا أن نظهر قوة فرنسا في كل مكان من الجزائر كي نحافظ على المعنويات المنحطة للعرب...." [42]. و في 15 جانفي 1840 يجدد و يؤكد موقفه قائلا : " إن وجودنا في الجزائر يجب أن يخضع لمثل ما تعرضت له ثورة باريس من ترميمات ، و أن الكبار يرتكبون الأخطاء على نفس درجتهم ، لذلك إذا أردنا الاحتفاظ بالجزائر ، فإنه من الواجب العمل بأكثر جدّية ، لأنه السبيل الوحيد لجني الثمار...و الحل الممكن هو التوسع و احتلال الأرض بالقوة شريطة القضاء النهائي على قوة و نفوذ عبد القادر...." [43]

و بمجرد تعيينه على رأس الجزائر كحاكم عام ، راح بيجو يطمئن أقطاب الاستعمار و بشكل الخاص المارسيليون أصحاب المصالح . ففي 19 جانفي 1841 بعث الجنرال بيجو برسالة إلى الغرفة التجارية في مرسيليا حملها ممثله الشخصي و يدعى فيراري (Ferrari) جاء فيها :"...ليطمئن جميع الذين يعتقدون أنني ذاهب إلى الجزائر من أجل طردهم أو حملهم قسرا على مغادرة البلاد ، بل بالعكس ستكون مهمتي الأساسية دفع الحرب بأكثر حيوية و شراسة بالشكل الذي لم تعرفه من ذي قبل ، و مثلما أراه في أحلامي شريطة أن أتوفر على الإمكانيات الكافية ....." .و مباشرة بعد ذلك تقدم بيجو بمقترحاته و مشاريعه لغرفة التجارة و اللجنة الإفريقية ، و كانت في مجموعها تحمل رؤاه الاستراتيجية و مخططاته الاستعمارية ، القاضية بدفع الحرب بكل شراسة و صرامة و اتخاذ جميع الإجراءات

للاستحواذ على المستعمرة من حيث ثرواتها المتنوعة و إبعاد أو إبادة سكانها .و لكثرة جرائمه لم يجد بيجو التمييز بينها سوى أنه في كل حملاته العسكرية كان يريد أن يذيق الجزائريين مرارة الحرب ، و ضربهم في عمق معنوياتهم بحرق المحاصيل و المساكن و تحويل الطبيعة إلى محيط قاحل كالصحراء ....[44] .كما كان يتعاطف بشدة مع ضباطه الذين يقاسمونه نفس السلوك و الرؤية أمثال بيليسييه الذي أحرق سكان الظهرة داخل مغارة ، و رغم ذلك يعترف بيجو بأن أساليب كهذه لا يمكن أن تكون سوى من البشاعة ، و لا تليق بسمعة أمة متحضرة كفرنسا .

وابتداء من سنة 1841 أقام الكثير من المراكز المتقدمة و نقل التموين إليها في المدية و مليانة و معسكر .و ما بين أكتوبر 1845 – مارس 1846 قاد بيجو أكثر حملاته صعوبة على منطقة القبائل ، و أراد أن يخضع كل الأقاليم التابعة للأمير عبد القادر.و عندما غادر الجزائر ترك معظم أقاليمها تحت رحمة الاستعمار سيما بعد سقوط دولة الأمير عبد القادر على يد الدوق دومال... و لم يجد الأديب الفرنسي فكتور هيجو لوصف بيجو و رفاقه سوى ما لخصه في كتابه بعنوان : (علبة البريد) "....من الورم يتفتح السفاح كنروبير Canrobert و الفحّام بيليسيي ".[45]

بيليسيي :Pelissier

يعتبر بيليسيي من أحسن تلاميذ بيجو ، ولد بمنطقة مارمون سنة 1794 ، و التحق بالجيش سنة 1813 لكنه ما فتئ أن تعرض للطرد سنة 1815 ، ثم يعود إلى الخدمة في 1820 حيث تحصل على رتبة ملازم أول . شارك في الحرب الإسبانية و في الحملة على شبه جزيرة المورة. شارك أيضا في الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 ، و استطاع أن يتقن و يتعلم اللغة العربية بعدما التحق بمدرسة اللغات الشرقية .

في شهر جويلية 1842 يترقى إلى رتبة عقيد و ينال إعجاب بيجو ، و يتحول إلى نائب قائد الأركان لجيوش فرنسا في الجزائر [46].
غير أن سمعة بيليسيي إرتبطت بالجريمة البشعة التي اقترفها في حق قبيلة أولاد رياح بمرتفعات الظهرة بعد أن أحرق شيوخها و أطفالها و الحوامل من النساء و هم يصرخون ،و لم تكن أول و لا آخر عمل إجرامي لبيليسيي ، إذ بعد شهرين من ذلك قام سانت أرنو بنفس الفضاعة في حق قبيلة السبيعة و حتى زملاء بيليسيي بعد تنفيذه لمجزرة أولاد رياح بعثوا له برسائل تهنئة و ناشدوه على المزيد من الانتصارات المماثلة ،ففي رسالة لحاكم سطيف الجنرال لويري داربروفيل (Loyré d'Arbouville) كتب :

" كل مسؤولياتك العسكرية التي أديتها في مغاور أولاد رياح تزيدك شرفا و إني شخصيا لأباركها جملة و تفصيلا ، و لطالما خجلت من

نفسي لأن الحظ لم يحالفني مثلك في مثل هذه المهام ....." كما كتب إليه العقيد جرمان نيكولاس براهو Germain Nicholas Brahaut ، رئيس مكتب الدراسات التاريخية بوزارة الحربية :

" .. ليس بإمكانك تقديم الحسرة التي تقتضي جراء الانتقادات التي وجهت إليك و التي كنت ضحيتها من طرف البعض من الرسميين السياسيين ، إنه جزاء تضحياتك خلال سنوات..إن حرق البرارة العرب بالنسبة إلينا لهو من المرونة و الليونة فهم لا يستحقون منا سوى الانتقام . و إن ما صدر في حقك من انتقادات أمر غير مقبول..." [47]. و استمر كذلك في معظم حملاته العسكرية كالحملة على الأغواط سنة 1852 و غيرها ، كثيرة صورة العسكري الذي لا يتوقف عند حدود معينة .

سان أرنو : Saint- Arnaud

اسمه الحقيقي أرنو جاك لوروا (Arnaud Jacques Le Roy)، و اتخذ لنفسه اسم : أشيل لوروا دي سان أرنو Achile le Roy de Saint Arnaud ، ولد سنة 1798 بالعاصمة الفرنسية باريس ، كان أبوه محاميا في برلمان باريس ، مسؤولا في الإمبراطورية . [48] التحق سان أرنو بالجيش و هو في السادسة عشر من عمره ، ثم قدم استقالته ليذهب للقتال في اليونان .و بعد عودته إلى فرنسا اشتغل بالكثير من الحرف و المهن : تاجرا مسافرا و متنقلا ، مدرسا ، ثم ممثلا في المسارح و الحفلات تحت اسم فلوريدو (Floridor) ، و

بعضهم أطلق عليه : غوديسار (Godissart) نسبة إلى الشخصية التي كتب عنها بلزاك .و بعد أن طاف المدن و الضواحي الفرنسية ، فضل العودة إلى الجيش في جوان 1830 بعد أن اتصل ببولينياك ، كما أعجب به بيجو كثيرا و دعاه للخدمة في الجزائر .

شارك سان أرنو في مصادر قسنطينة الثاني ، و قاد حملة سنة 1841. عند قدومه إلى الجزائر سنة 1837 يقول سان أرنو : " كنت تعيسا و مجهولا من قبل الكثيرين ، ضابط في سلك المشاة (ملازم أول) ، فاليوم (1847) حققت هدفي ، ضابط سامي برتبة مارشال ...، إنها كل السعادة ...."[49] .لقد عبّر سان أرنو عبر سياسته في الجزائر عن كل مظاهر الإخفاق و الفشل لمرحلة شبابه المضطربة .

الإحالات :

1. Pierre , Guiral: op.cit .p 193
2. ibid. p195
3. M.de Mac Mahon : ibid. p98
4. مصطفي الأشرف : مرجع سابق ، ص ص 317- 318 .
5. P .Guiral. op.cit .p 198
6. ibidem.
7. مصطفي الأشرف : مرجع سابق ، ص 326
8. F.Maspero : op.cit ,p286.
9. P.Guiral : op.cit.p196.
10. ibid. p201
11. Pierre , Guirai et autres ; Les militaires à la conquête de l'Algérie (1830 - 1857) . Criterion Paris 1992 . P.57.
12. ibid. , P 67
13. ibid. , P 73
14. ibid. , P 79
15. ibid. , P 80
16. ibid. , PP. 69. 70.
17. Thierry Leutz : Savary . Le Seide de Napoléon . Edition Fayard . Paris 2001. PP .54 .55 -voir aussi : B. Melchior : Le Duc de Rovigo . Perrin . Paris 1962 . P15.
18. Pierre , Guiral : OP .cit P 69.

19. ibid. , PP .70 .71.
20. ibid. , P 70.
21. ibidem.
22. Jaques Fremeaux : Les Bureaus Arabes dans l'Algérie de la conquête . Société Nouvelle . Firmir . Didot . Paris 1993 . P 115.
23. Pierre , Guiral : OP .cit P 77
24. ibid . PP . 79. 80.
25. Gabriel , Esqueur : la Prise d'Alger 1830 . Les commencements d'un empire - Librairie Larose Paris 1929 - P 162.
26. Pierre , Guiral : OP .cit P 82.
27. Camille , Rousset : l'Algérie de 1830 à 1840. Les commencements d'une conquête - Tome 1 . Librairie Plon . Paris 1887 - P 327.
28. Pierre , Guiral : OP .cit P 89.
29. ibid. , PP 97. 103.
30. ibid. , PP . 109. 110
31. ibid. , P 117
32. ibid. , P 118
33 ibid. , PP 120. 122
34. ibid. , P 124
35. ibid. , P 126
36. François , Maspéro : L'honneur de Saint Armand .Casbah Edition . Alger 2004 -PP 236. 237.

37. Maréchal de Mac - Mahon : Souvenirs d'Algérie (1830 - 1870) . Maisonneuve et Larose Valmonde . Paris (sd). P .49

38. Camille , Rousset : OP .cit P 350 - voir aussi Pierre , Guiral P135 et Maspéro , P 251.

39. Pierre , Guiral : OP .cit P 138.

40. ibid. , P 140.

41. E .Pellisier de Reynaud : Annales Algériennes . Tome 1 . Librairie Bastide 1854 . P 170.

42. Pierre , Guiral : OP .cit P 151.

43. François Maspéro : OP . cit . 243.

44. Pierre , Guiral : OP .cit PP 186 . 187.

45. ibid. , P 191.

46. E .Pellisier de Reynaud : OP .cit . P 92.

47. Pierre , Guiral : OP .cit P 96.

48. François Maspéro : OP .cit.

49. مصطفي الأشرف : الجزائر : الأمة والمجتمع – ترجمة حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1983،ص 313

الملاحـــق

تطور الاحتلال الفرنسي في الجزائر
1871 . 1830

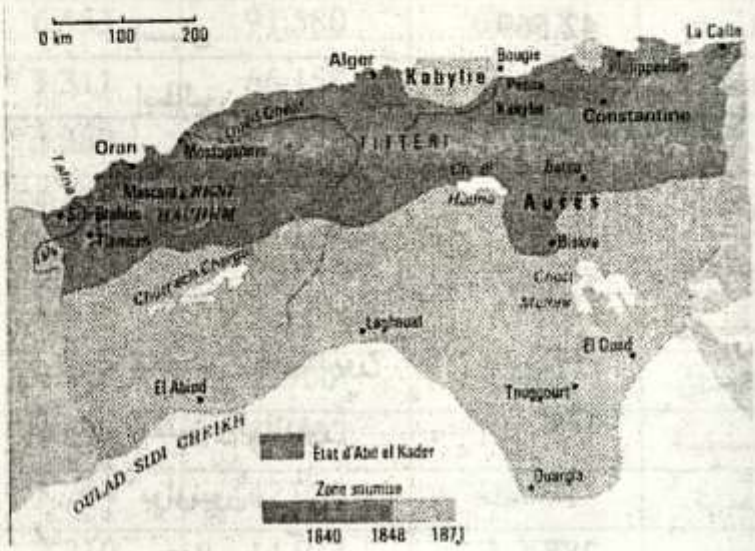

جنسيات المستوطنين في الجزائر سنة 1855

فرنسيون.....86.969

إسبان.....42.569

إيطاليون.....9.082

مالطيون.....6.536

ألمان.....6.040

سويسريون.....2.105

بلجيكيون وهولنديون.....444

إنكليز وإيرلنديون.....434

بولونيون.....290

برتغاليون.....285

إغريق.....94

أجناس مختلفة.....869

***- Anonyme, Les Arabes et La colonisations, p.192.**

عدد المعمرين عام 1866

الدوائر	المعمرون	هكتار	عدد المعمرين لكل 100 هكتار
الجزائر	60.018	91.580	6.553
البليدة	22.003	66.158	3.311
مليانة	4.706	13.922	3.380
وهران	46.514	104.820	4.437
مستغانم	11.217	19.023	5.896
معسكر	3.440	5.761	5.971
تلمسان	5.672	5.966	9.524
قسنطينة	14.352	85.437	1.670
عنابة	16.068	42.909	3.744
قالمة	3.297	14.914	2.210
سكيكدة	15.538	28.152	5.523
سطيف	4.501	29.188	1.542
المجموع	207.326	507.803	

المصدر: صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين(814 ق.م- 1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 214.

مبيعات الجزائريين في الفترة مابين 1880- 1909.

العمالة	المساحة(الهكتار)	ثمن البيع(فرنك)	السعر الوسطي للهكتار(فرنك)
الجزائر	125.949	2.838.822	78.11
قسنطينة	171.207	21.029.839	122.71
وهران	351.431	29.919.887	85.10
المجموع	648.677	60.788.549	93.71

مبيعات الأوروبيين في الفترة ما بين 1880- 1908.

الجزائر	43.227	8.538.093	177.03
قسنطينة	119.009	21.359.266	179.48
وهران	30.118	5.505.688	182.80
المجموع	197.354	35.403.047	179.38

المصدر: صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870- 1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 84.

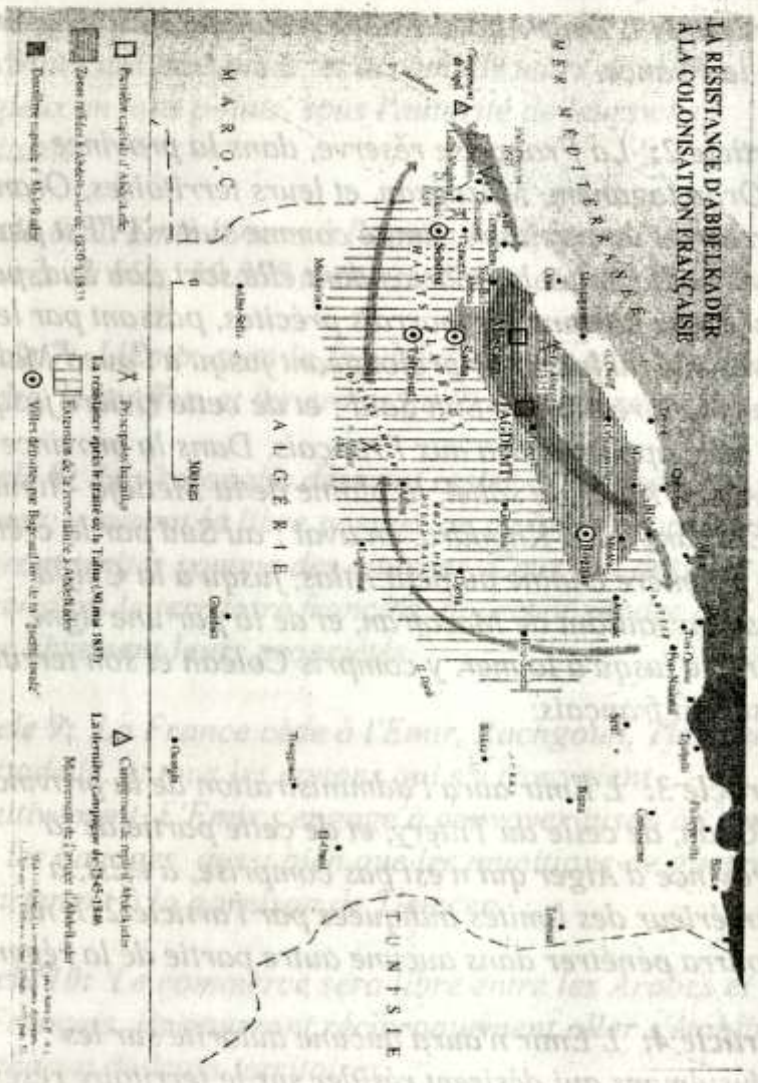
LA RÉSISTANCE D'ABDELKADER
À LA COLONISATION FRANÇAISE
MER MÉDITERRANÉE
MAROC
ALGÉRIE
TUNISIE
AGDEMT
Mascara
Tlemcen
Oran
Mostaganem
Miliana
Médéa
Blida
Alger
Cherchell
Dellys
Tenès
Orléansville
Tiaret
Saida
Sebdou
Nemours
Tlemcen
Sidi-Bel-Abbès
Mascara
Tekedemt
Boghar
Aumale
Sétif
Bône
Philippeville
Constantine
Biskra
Batna
Tébessa
Laghouat
Ouargla
El-Oued
100 km

TRAITE DE LA TAFNA - 30 MAI 1837

Le traité qui suit a été convenu, entre le lieutenant général Bugeaud et l'Emir Abd el Kader.

Article 1: *L'Emir Abd el Kader reconnaît la souveraineté de la France.*

Article 2: *La France se réserve, dans la province d'Oran,taganem, Mazagran, et leurs territoires, Oran Arzew, et un territoire, limité comme suit : A l'Est par la rivière Macta, et les marais dont elle sort ; au Sud, par une ligne partant des marrais précités, passant par les rives sud du lac, et se prolongeant jusqu'à l'oued Maleh dans la direction de Sidi Saïd ; et de cette rivière jusqu'à la mer, appartiendra aux Français. Dans la province d'Alger, Alger, le sahel, la plaine de la Metidja - limité à l'Est par l'oued Khuddra, en aval ; au Sud par la crête de la première chaîne du petit Atlas, jusqu'à la Chiffa jusq'au saillant de Mazafran, et de là par une ligne directe jusqu'à la mer, y compris Coleah et son territoire - seront français.*

Article 3: *L'Emir aura l'administration de la province d'Oran, de celle du Tittery, et de cette partie de la province d'Alger qui n'est pas comprise, à l'Est, à l'intérieur des limites indiquées par l'article 2. Il ne pourra pénétrer dans aucune autre partie de la régence.*

Article 4: *L'Emir n'aura aucune autorité sur les Musulmans qui désirent résider sur le territoire réservé à la France ; mais ceux-ci seront libres d'aller résider sur*

le territoire sous l'administration de l'Emir ; de la même façon, les habitants vivant sous l'administration de l'Emir pourront s'établir sur le territoire français.

Article 5: *Les Arabes habitant sur le territoire français jouiront du libre exercice de leur religion. Ils pourront construire des mosquées, et accomplir leurs devoirs religieux en tous points, sous l'autorité de leurs chefs spirituels.*

Article 6: *L'Emir livrera à l'armée française 30.000 mesures de blés, 30.000 mesures d'orge et 5.000 bœufs.*

Article 7: *L'Emir aura la faculté d'acheter en France, la poudre, le souffre, et les armes qu'il demandera.*

Article 8: *Les kolouglis désirant rester à Tlemcen , ou ailleurs, y auront la libre possession de leurs propriétés, et seront traités comme des citoyens. Ceux qui désirent se retirer dans le territoire français, pourront vendre ou louer librement leurs propriétés.*

Article 9: *La France cède à l'Emir, Rachgoun, Tlemcen, sa citadelle, et tous les canons qui s'y trouvaient primitivement. L'Emir s'engage à convoyer jusqu'à Oran tous les bagages, aussi bien que les munitions de guerre, appartenant à la garnison de Tlemcen.*

Article 10: *Le commerce sera libre entre les Arabes et les Français. Ils pourront réciproquement aller s'établir sur chacun de leurs territoires.*

Article 11: *Les Français seront respectés parmi les Arabes, comme les Arabes parmi les Français. Les fermes et les propriétés que les français ont acquises, ou pourront acquérir, sur le territoire Arabe, leur seront garanties : ils en jouiront librement, et l'Emir s'engage à les indemniser pour tous les dommages que les Arabes pourront leur causer.*

Article 12: *Les criminels, sur les deux territoires, seront réciproquement livrés.*

Article 13: *L'Emir s'engage à ne remettre aucun point de la côte à aucune puissance étrangère, quelle qu'elle soit, sans l'autorisation de la France.*

Article 14: *Le commerce de la Régence ne passera que par les ports français*

Article 15: *La France maintiendra des agents auprès de l'Emir, et dans les villes sous sa juridiction, pour servir d'intermédiaires aux sujets français, dans tous les différends commerciaux qu'ils pourront avoir avec les Arabes. L'Emir aura le même privilège dans les villes et ports français.*

La Tafna, le 30 mai 1837,
Le Lieutenant Général commandant à Oran
(Le sceau de l'Emir sous le texte arabe,
Le sceau du général Bugeaud sous le texte français)

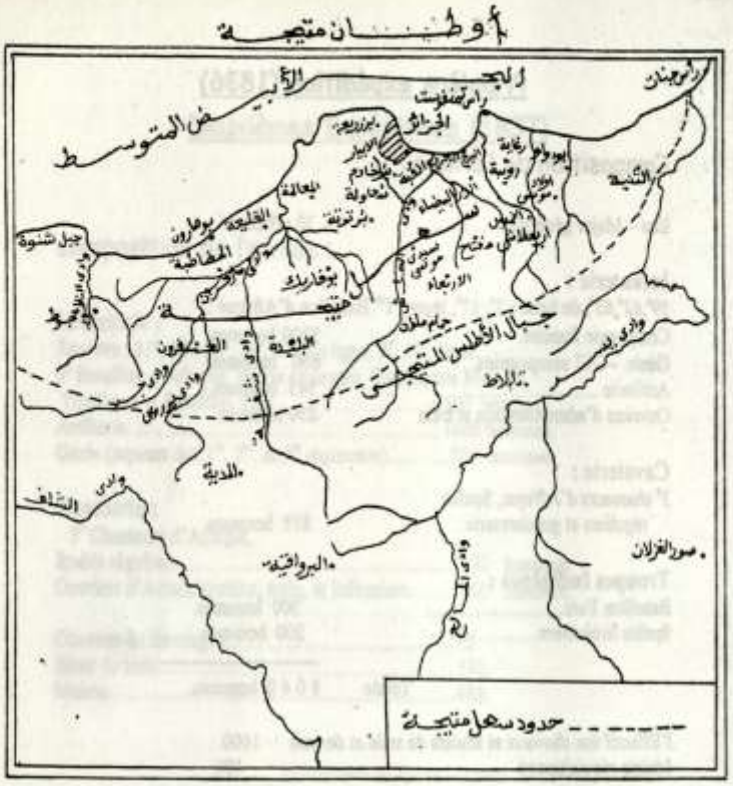
أوطان متيجة
البحر الأبيض المتوسط
رأس تمنفوست
الجزائر
رأس جنات
التنية
جبل شنوة
المطاطية
بوفاريك
متيجة
جبال الأطلس المتيجي
البليدة
العنفرون
المدية
البرواقية
صور الغزلان
حدود سهل متيجة

Première expédition (1836)

Composition de l'armée :

Etat – Major générale.....	30 officiers.

Infanterie :

59e,62e,63e, de ligne ; 2e, 17e, léger ; 1er Bataillon d'Afrique ;	
Compagnie franche.	5300 hommes.
Génie. ---17 compagnies.	650 hommes.
Artillerie.....	545 hommes.
Ouvriers d'administration et train	250 hommes.

Cavalerie :

3e chasseurs d'Afrique, Spahis réguliers et gendarmerie.....	895 hommes.

Troupes Indigènes :

Bataillon Turc.....	300 hommes.
Spahis Irréguliers.....	200 hommes.
Totale	8040 hommes.

l'Effectif des chevaux et Mulets de selle et de trait	1600.
Mulets réquisitionné	400.

Les Pertes de l'Armée :

443 hommes de troupes tués, morts de maladie ou disparus.
11 Officiers morts.
304 blessés.

Source : Ernest Mercier, Les Deux Siéges de Constantine (1836-1837), Imprimerie, Librairie L, poulet, 6 rue de France, 1896, p 14, et p 40.

Deuxièmes Expéditions (1837)

Composition de l'armée :

Infanterie :
Zouaves : 11e, 12e, 23e, 26e, 47e, de ligne, 2e, 17e, léger,
3e Bataillon d'Afrique, légion étrangère, Compagnie Franche,
Tirailleurs et Bataillon Turc .....9500 hommes.
Artillerie..... 1000 hommes.
Génie (sapeurs des 1er, 2e, et 3e régiments).....700 hommes.

Cavalerie :
3e Chasseurs d'Afrique,
Spahis réguliers.....1100 hommes.
Ouvriers d'Administration, train, et Infirmiers.....1300 hommes.

Obusiers de montagne.....12
Bêtes de trait.....580.
Mulets.....483.

Source : Ernest Mercier, Les Deux Siéges de Constantine (1836-1837), Imprimerie, Librairie L, poulet, 6 rue de France, 1896, pp 51,52.

رسالة من الحاج أحمد باي قسنطينة إلى باي تونس

يكون تاريخها بعد سقوط مدينة قسنطينة.

المرجع: محمد بن الحميدة، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس
أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث،
قسنطينة، 2004، ص 114.

رسالة من الحاج أحمد باي قسنطينة إلى باي تونس

بدون تاريخ؟

المرجع: كميراوي الحميدة، علاقات بايك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي، دار البعث، قسنطينة، [illegible]

رسالة من الحاج أحمد باي إلى حمدان خوجة

بتاريخ 27 ربيع الأول 1248هـ/14 ديسمبر 1832.

Ahmed Pacha an Sidi Ahmdan.

14 xbre 1832

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

[illegible]

المرجع: صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة (1826 - 1850)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 113.

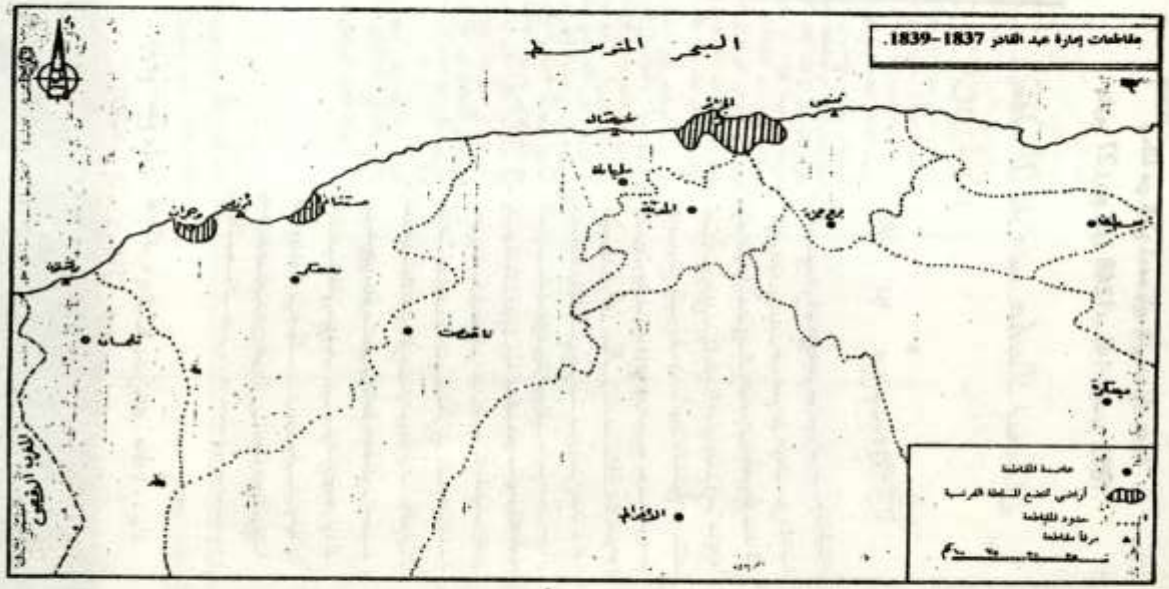
مقاطعات إمارة عبد القادر 1837-1839.
البحر المتوسط
عاصمة المقاطعة
أراضي تخضع للسلطة الفرنسية
حدود المقاطعة
مرفأ مقاطعة

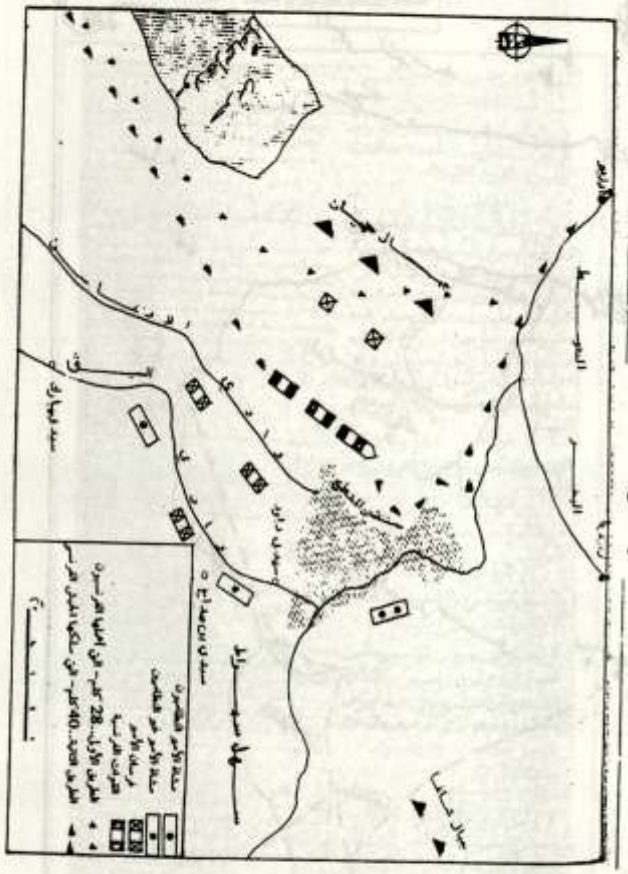
معركة دقطع 28 جوان 1835

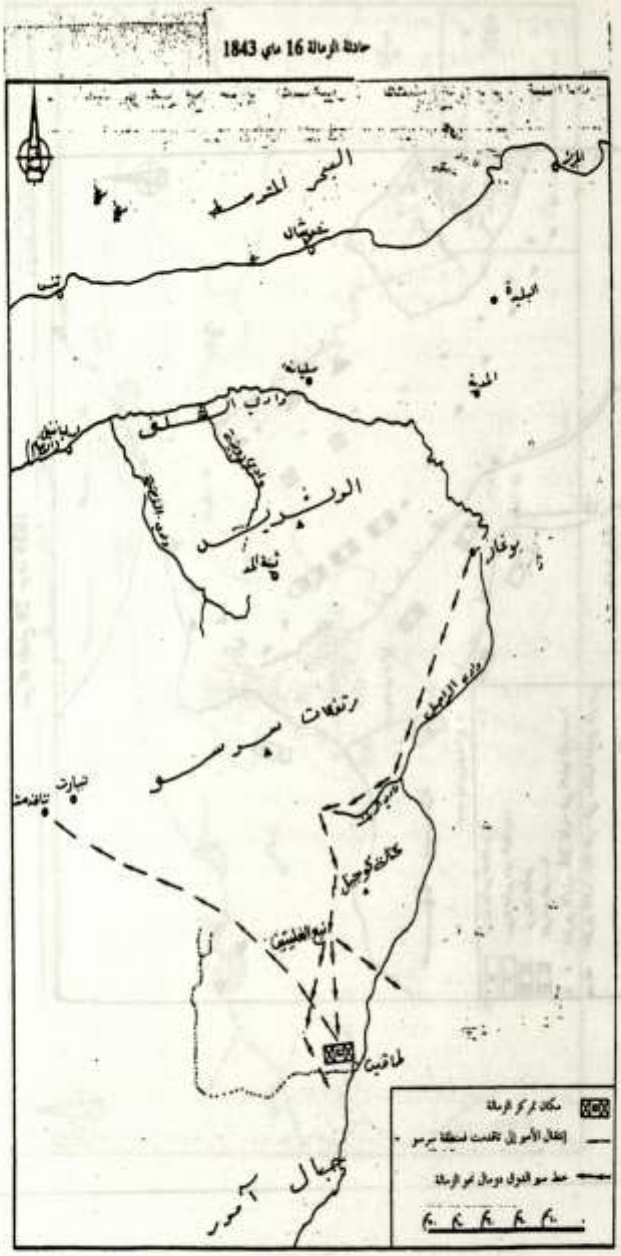
حادثة الزمالة 16 ماي 1843
البحر المتوسط
تنس
البليدة
المدية
وادي الشلف
الونشريس
ثنية المد
بوغار
مرتفعات سرسو
تيارت
تاغدمت
طاقين
جبال آمور
مكان تمركز الزمالة
إنتقال الأمير إلى تاقدمت فمنطقة سرسو
خط سير الدوق دومال نحو الزمالة

معاهدة دوشال 28 فبراير 1834

معاهدة التافنة 30 ماي 1837

الجنرال بيجو حاكم جيوش الفرنسيس في وطن بلاد وهران والامير عبد القادر اتفقوا بينهم على الشروط الآتية بعده

شرط أول

الامير عبد القادر يعرف حكم سلطنة فرانسا في افريقية

شرط ثاني

فرانسا تبقا لنفسها في وطن بلاد وهران مستغانم ومزغران وسائر اوطانها ووهران وارزيو ويعطا لحدود التي ذكرها بعد شرط القطع من عند الرجه من ابي جرج الواد وقبلة من الرجه المذكورة اعمل خطا مساوي قبلة السبخة على تيشلي سيدي سعيد لحد واد الملح وامتد مع واد المذكور حتى البحر بترع ان هذه المذكورة اعلاه جميعها تكون في يد الفرنسيس

وفي وطن بلاد الجزاير الجزاير والساحل والوطن متاع متيجه من جيهة الشرق لحد واد خضرو الى قدام وقبلة لحد راس اول جبل حتى واد شفه والداخل في ذلك البليدة وساير نواحيها وغرب من شفه لحد عفرون واد مزفران ومن هناك خطا مستوي لحد البحر وتنقصب فيه لحد القليعة وكامل نواحيها بترع ان جميع هذه الحدود المذكورة تكون في يد الفرنسيس

شرط ثالث

الامير يحكم في وطن بلاد وهران والتيطري وشيء من عمالة الجزاير التي ما دخلت في حدوده وشرطا الحدود المذكورة في الشرط الثاني وما يقدر يحكم ابدا في الحدود المذكورة اعلاه .

شرط رابع

الامير ما يقدر يحكم على المسلمين الذين حبوا يسكنوا في الحدود التي بيد الفرنسيس ومع ذلك هم مخيرين ان يمشوا ويسكنوا في بلاد حكم الامير كما ان السكان في بلاد الامير يقدروا من غير مانع يتحولوا يسكنوا في بلاد حدود الفرنسيس

شرط خامس

العرب السكان في بلاد الفرنسيس يتبعوا دينهم بكل حرية ويقدروا يبنوا جوامع ويسكنوا ايضا شريعة دينهم على يد قاضيهم كبير الاسلام

شرط سادس

الامير يعطي الجيش الفرنسيس ثلاثين الف رحل قمح وثلاثين الف رحل شعير وخمسة الاف جرو بقر تدفع متاع الحب والبقر يكون لوهران كل ثلث واحد اول ثلث يكون بعد ثلاثة اشهر من تاريخ هذه خمسة عشر يوم والثلثين الاخرين شهرين بعد شهرين اعني في كل شهرين ثلث.

شرط سابع

الامير يشتري من فرانسا البارود والكبريت والسلاح الذي يستحق

شرط ثامن

الكرغلان الذين حبوا يقعدوا في تلمسان او في موضع اخر يتصرفوا بكل حرية باملاكهم ويعاملوا مثل ما يعامل الحضر والذين يحبوا يجوا لبلاد الفرنسيس يقدروا من غير معارض لهم ان يبيعوا او يكروا املاكهم

شرط تاسع

فرانسا تسلم للامير رشقون وتلمسان والمشور والمدافع التي كانت في المشور والامير يلزم نفسه ان يربط ويوصل لوهران كامل القش والحوايج والبارود والسلاح متاع عسكر الفرنسيس الذي بتلمسان

شرط عاشر

السبب والتجارة يكونوا مسرحين بكل حرية بين العرب والفرنسيس ويقدروا يمشوا من حدود كل حد في البلاد ويتسببوا ويتاجروا

شرط حادي عشر

الفرنسيس يكونوا محترمين موقرين عند العرب كما العرب عند الفرنسيس والاملاك والبلاد التي اشتروا الفرنسيس والذين يشتروهم في بلاد حدود الامير يتصرفوا بهم بكل حرية وضمان والامير يلزم نفسه ان يخلص ديارهم كما جملة العرب في هذا الاملاك

شرط ثاني عشر

المذنبين اهل القتلة وقاطعين الطرق والذين يحرقوا الاملاك او غيره يردون من الجهتين

شرط ثالث عشر

الامير يلزم نفسه ان لا يسلم شيء من مراسي البلاد لجنس من الجنوس الا باذن فرانسا

شرط رابع عشر

السبب والتجارة في اقليم الجزاير ووهران ما يكون غير في المراسي التي بيد الفرنسيس

شرط خامس عشر

فرانسا تقدر تسمح عند الامير وكلا وكذلك في البلاد التي في حكمه لان يكونوا واسطة بين رعية الفرنسيس لاجل النزاع متاع التجارة او غيرها التي يمكن ان يكون مع العرب والامير يقدر يسمح وكلائه في البلاد ومراسي الفرنسيس

* مكتوب برشقون في ٢٤ صفر ١٢٥٣ *

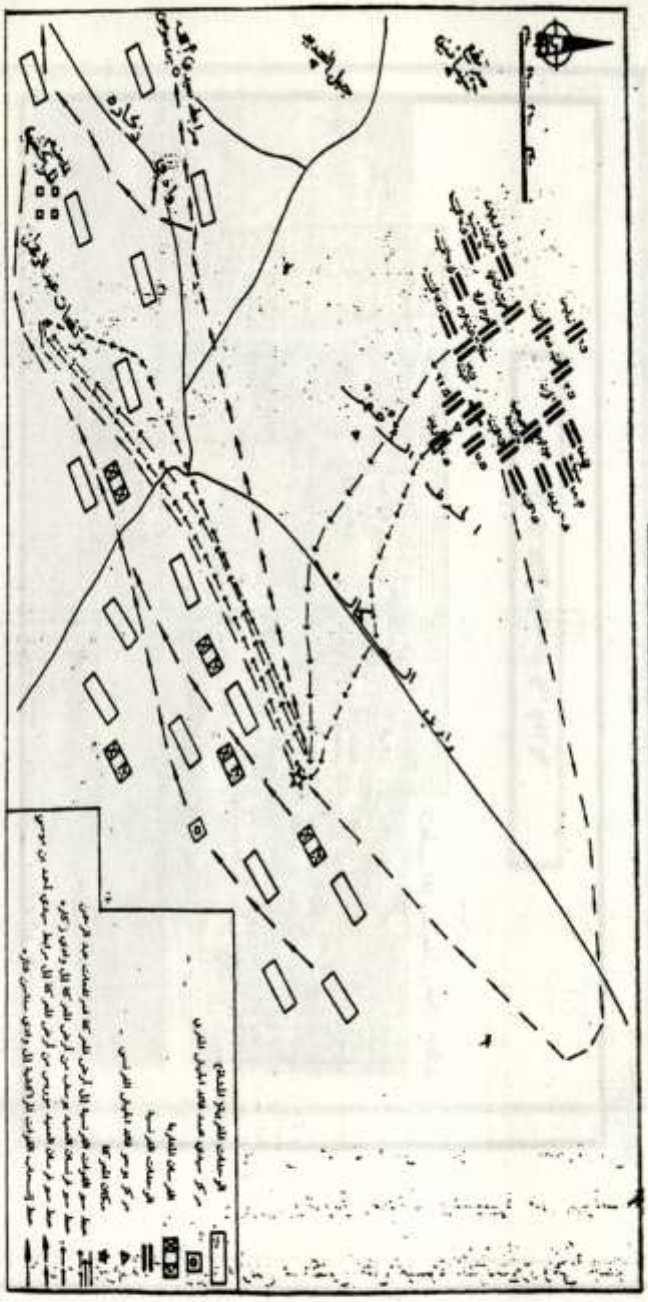

معركة المسلي 14 مارت 1844

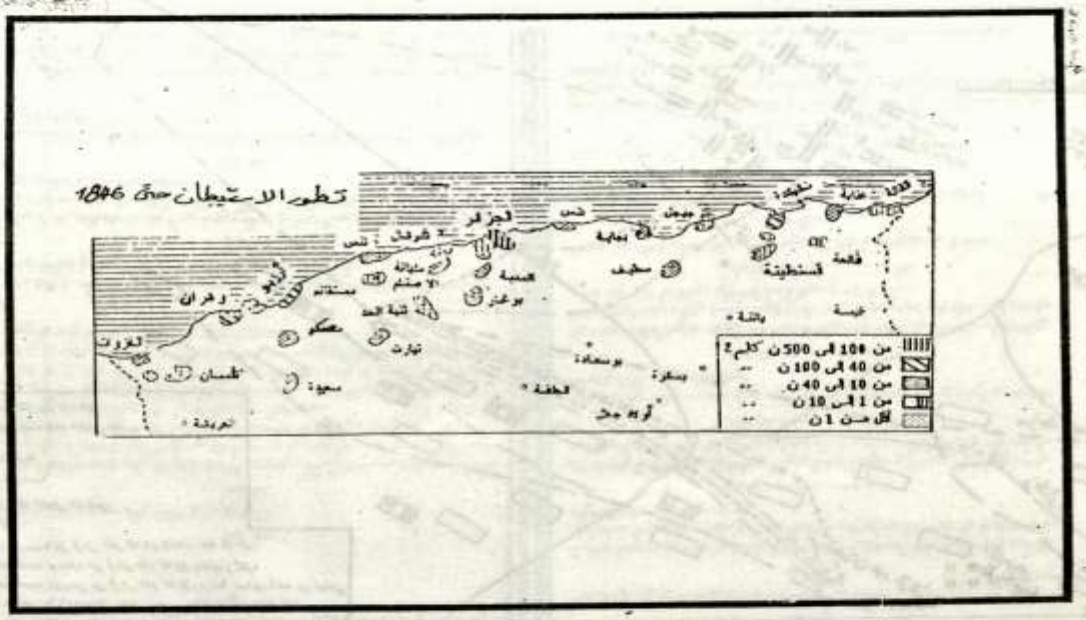
تطور الاستيطان حتى 1846
الجزائر
قسنطينة
وهران
تلمسان
سعيدة
تيارت
بوسعادة
بسكرة
الطفة
من 100 الى 500 ن كلم2
من 40 الى 100 ن
من 10 الى 40 ن
من 1 الى 10 ن
أقل من 1 ن

وصول الأسطول الفرنسية إلى الجزائر

المقاومة الوطنية بعد معاهدة التافنة

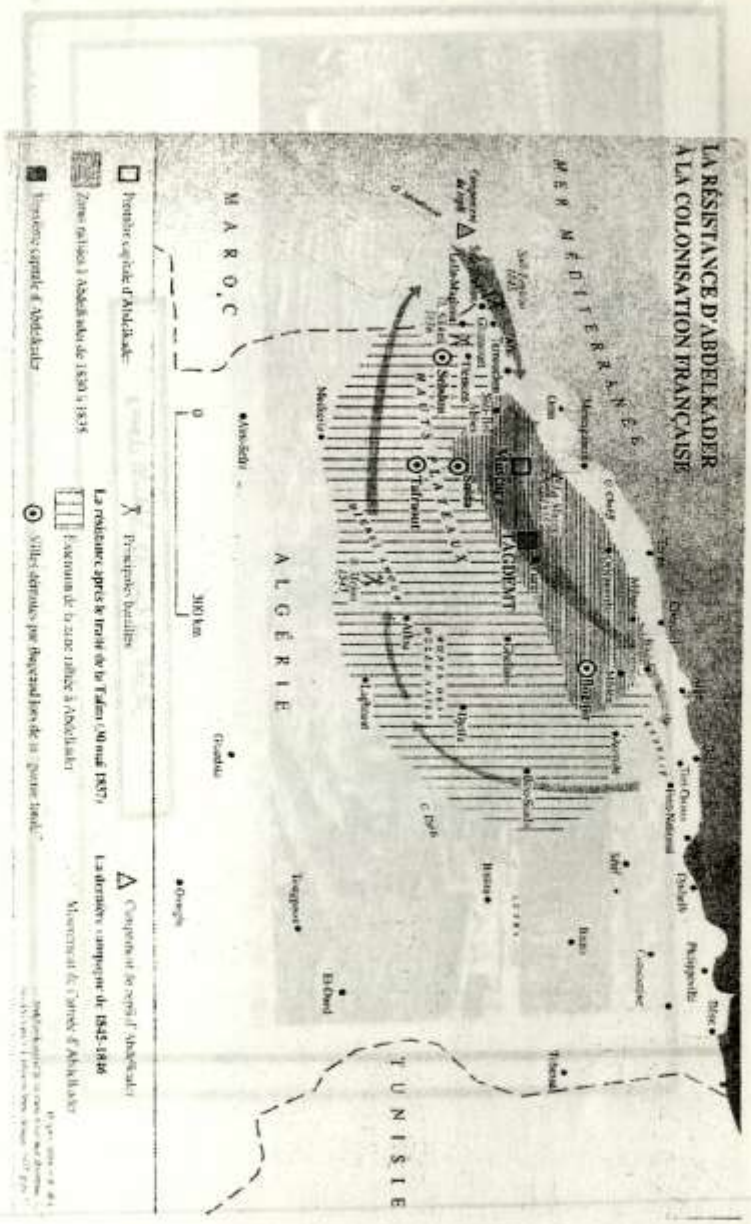

ببليوغرافية موسعة

المصادر والمراجع العربية :

1)- خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1870 (دحلب للنشر، الجزائر 1992) ص.19- 20.

2)- سيمون بفايفر : مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ، ، ترجمة وتعليق : ابو العيد دودو ، دار هومة ،1998

3)- شارل هندي تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة و تعليق:د.ابو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس،1974.

4)- حسن بهلول: الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني حتى الاستقلال. (المؤسسة الجزائرية للطباعة. الجزائر 1984) .

5)- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص،ص 140، 141.

6)- سعيد بورنان ، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830- 1962)، رواد المقاومة الوطنية في القرن 19،ج1،ط2، دار الأمل ، الجزائر ،2004،ص ص95- 96.

7)- رشيد بوروبية : الحصون و المؤسسات العسكرية المنشاة من لدن الأمير عبد القادر. مجلة التاريخ، الذكرى المئوية لوفاة الأمير ص33-48.

8)- المهدي البوعبدلي: "آثار التبشير المسيحي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي وبعده"، من محاضرات الملتقى السابع للتعرف على الفكر الإسلامي (منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية)، (مطبعة البعث، قسنطينة الجزائر، 1395هـ، 1975م)، ص.1338.

(9) - يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية 1985.

(10) - يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983، ص49.

(11) - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج1، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

(12) - يوهان كارل بيرنت، الأمير عبد القادر، ترجمة: أبو العيد دودوز، ط2، دار هومة 1997.

(13) - علي تابليت : الأمير عبد القادر مسيرة نصف قرن من الكفاح المستميت ، مجلة أول نوفمبر العددان153- 154، 1997،

(14) - التميمي عبد المالك خلف: ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب العربي قبيل - الاستعمار الفرنسي المجلة التاريخية المغربية ع / 29 / 30 السنة 1973 - ص (116 - 117).

(15) - محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر و الأمير عبد القادر، شرح و تعليق للدكتور ممدوح حقي، ج2، ط2، دار اليقظة العربية، 1964.

(16) - جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ت . فيصل عباس، دار الحداثة ط (1) بيروت 1981.

17) - عبد الرحمان بن محمد الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام،ج4، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

(18) - أديب حرب، التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر الجزائري،ج1،ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2004.

1)- محمد الهادي الحسني مع مجموعة من الأساتذة : مذكرات الأمير عبد القادر، سيرة ذاتية كتبها في السجن سنة1849 .، ط2،دار الأمة، الجزائر 1995.

2)- ساطع الحصري: حوليات الثقافة العربية(دار الرياض للطبع والنشر بيروت 1951) المجلد 2.

2)- عبد القادر حلمي: مدينة الجزائر، نشأتها تطورها قبل 1830 دراسة في جغرافية المدن ط 1 م العربية لدار الفكر الإسلامي - الجزائر 1972

2)- عبد القادر حلوش: "حركة التنصير في الجزائر- عهد الاحتلال- "، (مجلة الرؤية، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر)، ع1، جانفي، فيفري 1996، ص.118- 119.

2)- الطاهر بن خرف الله: التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830- 1962،الذاكرة العدد الثاني، السنة الثانية، 1995، ص 141.

2)- الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

2)- حمدان خوجة: اتحاف المنصفين و الأدباء في الاحتراس من الوباء (ت. ت) محمد ابن عبد الكريم - مكتبة الحياة - بيروت 1968 .

2)- مصطفى ابن خوجة: مجموع مشتمل على قوانين مفيدة وتنظيمات سديدة (مطبعة فونتانا الجزائر 1903) (1 (27) - ديسبارمي: الفوائد في العوايد والقواعد والعقائد (مطبعة موجان- الجزائر 1905) انظر مقدمة الكتاب.

(28) - محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث - مطبعة بن بولعيد - الجزائر 1975

(29) - محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية للشرق الجزائري 1792 . 1830 ، الجزائر .

(30) - محمد العربي الزبيري : مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة ط2،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر ،1981 .

(31) - عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984)،

(32) - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1998، ج4.

(33) - أبو القاسم سعد الله: أفكار جامحة (المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر 1988)، ص.69.

(34) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 1830- 1900. (دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1992)، الجزء الأول.

(35) - أبو القاسم سعد الله: رسالة من العنتري القسنطيني إلى المترجم فيرو (مجلة الدراسات التاريخية- معهد التاريخ جامعة الجزائر) العدد الأول 1986.

(36) - أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثالث (دار العرب الإسلامية بيروت 1990)

(37) - أبوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900، ج1، 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

(38) - أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الحديث ، بداية الاحتلال ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 1970 .

(39) - أبـو القاسـم سعـد الله: تـاريخ الجـزائر الثقـافي، (دار المغـرب الإسلامية بيروت 1998) ج 1.

(49) - أبو القاسم سعد الله: القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني "دراسة ونصوص" (م.و.ك. الجزائر 1985) ط2

(41) - ناصـر الـدين سعيدوني،الـشيخ المهـدي البوعبـدلي:الجزائـر في التاريخ،العهد العثماني (م.و.ك. الجزائر 1984)

(42) - ناصـر الدين سـعيدوني، دراسـات وأبحـاث في تـاريخ الجزائـر العهـد العثماني (م.و.ك. الجزائر 1984) .

(43) - ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986).

(44) - ناصـر الدين سـعيدوني : ، العلاقـة بـين الأمـير عبـد القـادر و الحـاج احمـد بـاي وإنعكاسـها علـى المقاومـة في أوائـل عهـد الاحـتلال ، مجلـة الدراسات التاريخية ، العدد الثاني ،1986.

(45) - يليـام شـارل: مـذكرات ويليـام شـارل. قنـصل أمريكـا في الجزائـر (1812- 1824) ت. إسماعيـل العربـي - الـشركة الوطنيـة للنـشر و التوزيع: الجزائر 1982

(46) - صـالح عبـاد، المعمـرون والـسياسة الفرنـسية في الجزائـر 1870- 1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

(47) - صـالح، عبـاد: الجزائـر بـين فرنـسا والمـستوطنين 1830- 1930، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة.

(48) - فرحـات عبـاس: ليـل الاسـتعمار، ترجمـة، أبـو بكـر رحـال، مطبعـة فضالة، المحمدية، المغرب، بدون تاريخ.

(49) - نور الدين عبد القادر " صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، نشر كلية الآداب الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة 1965 .

(50) - إسماعيل العربي : معاهدة تافنا أو انتصار الدبلوماسية الجزائرية ،مجلة تاريخ و حضارة المغرب، ، ، العدد 11، جوان 1974، ص ص 25، 55.

(51) - إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

(52) - صالح فركوس ، الحج أحمد باي قسنطينة (1826 – 1850) ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1993.

(53) - محفوظ قداش : جيش الأمير عبد القادر، ، القسم الفرنسي، المصادر عدد خاص، المركز الوطني للدراسات التاريخية، 1983، ص5- 32.

(54) - جمال قنان : العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790 . 1830 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر

(55) - جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994.

(56) - جمال قنان: دراسات في المقاومة و الاستعمار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996.

(57) - عبد الله كنون : أبو القاسم الزياني - سلسلة ذكريات مشاهير رجال المغرب دار الكتاب اللبناني بيروت .

(58) - ارجمنت كوران: الإمبراطورية العثمانية و الجزائر في التاريخ - عنوان محاضرة ألقاها المؤرخ في أشغال الملتقى الثاني عشر للفكر الإسلامي باتنة 1973، المحاضرة رقم 5 .

(59) – إبـراهيم لونيـسي: اللغـة العربيـة في ظـل الإدارة الاسـتعمارية بـالجزائريين ثنائيـة الاهتمـام والتـدمير (مجلـة الآداب والعلـوم الإنـسانية مجلـة أكاديميـة محكمـة تـصدرها كليـة الآداب والعلـوم الإنـسانية جامعـة جيلالي ليابس سيدي بلعباس العدد 01 سنة 2001- 2002).

(60) – أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر (م.و.ك. الجزائر 1984) ط2 .

(60) – عبد القادر مسلم: أنيس الغريب و المسافرات. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع – الجزائر 1974 .

(61) – حسين مؤنس: تاريخ المغرب وحضارته ، من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي ، 3 أجزاء، ط1 العصر الحديث للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1992 .

(62) – محمد الميلي، عبد الله الشريط: الجزائر في مرآة التاريخ – مطبعة دار البعث قسنطينة – ظ (1) 1965

(63) – محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية 1903- 1931(ش، و، ن، ت،الجزائر 1978) ج2 .

(64) – عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر- سياسة التفكيك الاقتـصادي والاجتمـاعي 1830- 1930- ترجمـة: جوزيـف عبـد الله،ط1،دار الحداثة، بيروت 1983،ص.ص:21،20.

(65) – محمـد الطيـب العلـوي، مظـاهر المقاومـة الجزائريـة 1830- 1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.

(66) – محمـد صـالح عمـر: مـؤامرة اسـتبدال الحـروف العربيـة بـالحروف اللاتينيـة في عهد الحمايـة في تـونس (مجلـة المستقبل العربـي، العدد 99، ماي 1987) .

(67) - عميراوي حميدة، دراسات في التاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، 2004، ص 169- 170.

(68) - صالح العنتري: مجاعات قسنطينة ت. رابح بونار - الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1974 ، الجزائر .

(69) - عمار هلال : الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847 – 1918 (لا فوميلا الجزائر 1986

(70) - الحسين الورثلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ و الأخبار تحقيق محمد بن شنب فونتانة

(71) - عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830- 1985، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1992، ص 5.

(72) - جون ب . وولف : الجزائر وأوربا 1500 . 1830 ، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله ، الجزائر1986.

(73) – بن يوسف تلمساني : الاحتلال والتوسع الفرنسي في الجزائر 1830 . 1870 أطروحة دكتوراه (مخطوط) قسم التاريخ . 2005.

المصادر والمراجع الفرنسية :

1 - ALBY (Ernest). Histoire des prisonniers français en Afrique depuis la conquête. Paris, Desessart, 1847. 2 vol

2 - AULT-DUMESNIL (Ed. d'). Relation de l'expédition d'Afrique en 1830 et de la conquête d'Alger. Paris, Victor Palmé, 1868.

3 - [AUMALE (Henri d'Orléans, duc d')]. Les Zouaves et les chasseurs à pied. Esquisses historiques. Quatrième édition. Paris, Michel Lévy, 1859.

4 - AZAN (Général Paul). Conquête et pacification de l'Algérie. Paris, Librairie de France, 1931.

5 - AZAN (Général Paul). L'Armée d'Afrique de 1830 à 1852. Paris, Plon, 1936.

6 - AZAN (Général Paul). La Légion étrangère en Espagne, 1835-1839. Paris, Henri Charles-Lavauzelle, s.d. (1938).

7 - BARCHOU DE PENHOËN (Baron). Mémoires d'un officier d'état-major. Paris, Charpentier, 1835.

8 - BAUDICOUR (Louis de). La Colonisation de l'Algérie et ses éléments. Paris, Jacques Lecoffre et Cie, 1856.

9 - BAUDICOUR (Louis de). La Guerre et le gouvernement de l'Algérie. Paris, Sagnier et Bray, 1853.

10 - BAVOUX (Évariste). Voyage politique et descriptif dans le Nord de l'Afrique. Paris, Brockhaus et Avenarius, 1841. 2 vol. in-8, demi-basane brune, dos lisse (Rel. du XXe siècle).

11 - BOURBON (Prince Sixte de). La Dernière conquête du roi. Alger 1830. Paris, Calmann-Lévy, 1930.

12 - BUGEAUD. Par l'épée et par la charrue. Ecrits et discours de Bugeaud. Introduction, choix de textes et notes par le général Paul Azan. Paris, PUF, 1948. .

13 - BUGEAUD - Lettres inédites du Maréchal Bugeaud, duc d'Isly (1808-1849), colligées et annotées par M. le capitaine Tattet, et publiées par mademoiselle Féray-Bugeaud d'Isly. Paris, Émile-Paul frères, 1922.

14 - BUGEAUD - LUCAS-DUBRETON (J.). Bugeaud. Le soldat - le député - le colonisateur. Paris, Albin Michel, (1931).

15 - CAMPAGNE D'AFRIQUE - Recueil factice de 3 ouvrages. 1831. In-8, demi-veau havane, dos lisse orné, tr. marbrées (Rel. de l'époque).

16 - FERNEL. Campagne d'Afrique en 1830. avec un portrait du dey d'Alger, le tableau de l'organisation de l'armée, et un plan des travaux de siège. Paris, Théophile Barrois père et Benjamin Duprat, 1831.

17 - QUATREBARRES (Théodore de). Souvenirs de la campagne d'Afrique. Paris, G. A. Dentu, 1831. Seconde édition.

18 -MERLE (J. T.). Anecdotes historiques et politiques pour servir à l'histoire de la conquête d'Alger en 1830. Paris, G. A. Dentu, 1831.

19 - CASTELLANE - Campagnes d'Afrique, 1835-1848. Lettres adressées au maréchal de Castellane par les maréchaux Bugeaud, Clauzel, Valée, Cabrobert, Forey, Bosquet (...). Paris, E. Plon Nourrit et Cie, 1898.

20 - CHRISTIAN (P.). Souvenirs du maréchal Bugeaud, de l'Algérie et du Maroc. Bruxelles, Soc. typographique belge, 1845.

21 - CLAUZEL. Observations du général Clauzel sur quelques actes de son commandement à Alger. Paris, A.J. Denain, 1831.

22 - CLAUZEL (Maréchal). Explications. Paris, Ambroise Dupont, 1837. In-8, demi-basane bordeaux avec coins (Rel. du XXe siècle).

23 - CLAUZEL - ESQUER (Gabriel). Correspondance du maréchal Clauzel, gouverneur général des possessions françaises dans le Nord de l'Afrique (1835-1837). Paris, Larose, 1948. 2 vol.

25 - AUBIN (Paul). Encore une défense des colons d'Alger. Alger, Impr. Alex. Daumont, 1838.

26 - Alger, ou Considérations sur l'état actuel de cette régence, sur la nécessité d'en achever la conquête, et sur les moyens d'y établir des colonies ; par un ancien payeur de l'armée d'Afrique. Paris, Delaunay, 1833. Carte.

27 - SAINT-HYPOLITE. De l'Algérie. Moyens d'affermir nos possessions en 1840. Extrait du Spectateur militaire. Carte dépliante.

28 - LÉTANG (Maréchal de camp). Des moyens d'assurer la domination française en Algérie. Paris, Anselin et Gaultier Laguinionie, 1840.

29 -ISLY (maréchal Bugeaud, duc d'). Exposé de l'état actuel de la société arabe, du gouvernement et de la législation qui la régit. Alger, Impr. du gouvernement, novembre 1844. - Observations de M. le maréchal gouverneur-général [Bugeaud] sur le projet de colonisation présenté pour la province d'Oran par M. le lieutenant-général de La Moricière. Alger, Impr. du gouvernement, 1847.

30 - AUDOUARD (Dr). Un moyen d'assurer la conquête de l'Algérie auquel on n'a pas encore pensé. Paris, Édouard Bautruche, 1846. 103 -

31 - [BAUDE]. Alger. Du système d'établissement à suivre. (La Revue de deux mondes, 1835).

32 - ROGNIAT (Général). De la colonisation en Algérie et des fortifications propres à garantir les colons des

invasions des tribus africaines. Paris, Gaultier et Laguionie, 1840.

33 - LA MORICIERE ET BEDEAU. Projets de colonisation pour les provinces d'Oran et de Constantine. Paris, Impr. royale, 1847.

34 - LIEUSSOU. Études sur les ports d'Algérie. Paris, Impr. administrative de Paul Dumont, 1850. Cartes et plans. Résultat : 110

35 - FOURCADE. Notice sur la question d'Orient et sur la possession d'Alger. Paris, Delaunay, 1836.

36 -AUBIGNOSC. Alger. De son occupation depuis la conquête en 1830 jusqu'au moment actuel. Paris, Delaunay, 1836.

37 -BROSSARD (Général de). Mélanges sur l'Afrique. Perpignan, Impr. Alzine, 1838.

38 - GIROT (Colonel L.). Observations historiques, politiques et militaires sur l'Algérie, et sur sa colonisation. Paris, Leneveu, 1840.

39 - BARGÈS (Abbé). Notice sur la ville de Tlemcen. Extrait du journal asiatique, 1841.

40 - DUVIVIER (Général). Algérie. Quatorze observations sur le dernier mémoire du général Bugeaud. Paris, Delloye, 1842.

41 - AYRAUD et LE BLANC. Notice sur les sources de la province d'Oran. 1844.

42 - BLONDEL. Aperçu sur la situation politique (...) dans le nord de l'Afrique au commencement de 1836. Paris, Impr. royale, mai 1836.

43 - BARTHÉLÉMY (F. M.). Études morales, économiques et politiques sur l'Algérie. Paris, Le doyen, 1840.

44 - BUGEAUD. QUELQUES REFLEXIONS SUR TROIS QUESTIONS FONDAMENTALES DE NOTRE ETABLISSEMENT EN ALGERIE. S.L.N.D. (1840). - DE LA STRATEGIE, DE LA TACTIQUE, DES RETRAITES, ET DU PASSAGE DES DEFILES DANS LES MONTAGNES DES KABYLES. ALGER, IMPR. DU GOUVERNEMENT, S.D. - L'ALGERIE. DES MOYENS DE CONSERVER ET D'UTILISER CETTE CONQUETE. PARIS, DENTU ; ALGER, BRACHET ET BASTIDE, 1842.

45 - [FABARD]. Camps agricoles de l'Algérie, ou Colonisation civile par l'emploi de l'armée. Paris, Corréard, Dumaine ; Alger, 1847.

46 - LANDMANN (Abbé). Les Fermes du petit Atlas, ou Colonisation agricole, religieuse et militaire du Nord de l'Afrique. Paris, Périssse frères, Debécourt, 1841.

47 - BONNAFONT (Dr). Réflexions sur l'Algérie, particulièrement sur la province de Constantine, sur

l'origine de cette ville et les beys qui y ont régné depuis l'an de l'égire 1133 (1710) jusqu'en 1233 (1837). Paris, Ledoyen, 1846.

48 - BAILLET. Réflexions sur l'Algérie et les moyens de contribuer à la colonisation à l'aide de cultivateurs choisis dans le département de la Seine-inférieure. Paris, Guillaumet ; Rouen, Lebrument, 1848.

49 - CONQUÊTE ET PACIFICATION - Recueil factice de 10 extraits. 1884-1920.

50 - COGNALONS. Une proclamation de l'émir Abd-el-Kader aux habitants de Figuig en 1836. Alger, Jourdan, 1913.

51 - COLOMB (L. de). Explorations des ksours et du Sahara de la province d'Oran. Alger, Impr. du gouvernement, 1858. Grande carte dépliante.

52 - VOINOT (L.). La Campagne de 1852 contre les Beni-Snassen. Alger, Jourdan, 1913.

53 - COYNE. Itinéraire de la ghazzia faite en 1875 sur les Braber. Alger, Jourdan, 1881.

54 - DAMRÉMONT - Yver (Georges). Correspondance du général Damrémont, gouverneur général des possessions françaises dans le Nord de l'Afrique (1837). Paris, Honoré Champion, 1927

55 - DAUMAS - Yver (Georges). Correspondance du capitaine Daumas, consul à Mascara (1837-1839). Alger, Adolphe Jourdan ; Paris, Paul Geuthner, 1912, 3 vol.

56 - DEMONTÈS (Victor). Les Instructions données par le maréchal Soult, ministre de la guerre, à Bugeaud, gouverneur général de l'Algérie, au sujet de la colonisation. Paris, Édouard Champion, Émile Larose, (1918). In-8, broché.

57 - DEMONTÈS (Victor). Papiers du général Berthézène relatifs à la colonisation de l'Algérie. (...). Thèse complémentaire de doctorat ès-lettres... Paris, Émile Laroze ; Alger, Imprimerie algérienne, s.d. (1917).

58 - DÉNNIÉE (Baron). Précis historique et administratif de la campagne d'Afrique. Paris, Delaunay, 1830

59 - DESJOBERT (A.). La Question d'Alger. Politique. Colonisation. Commerce. Paris, P. Dufart, 1837.

60 - DROUET D'ERLON - ESQUER (Gabriel). Correspondance du général Drouet d'Erlon, gouverneur général des possessions françaises dans le Nord de l'Afrique (1834-1835). Paris, Honoré Champion, 1926.

61 - DUREAU DE LA MALLE. Province de Constantine. Recueil de renseignements pour l'expédition ou l'établissement des français dans cette partie de l'Afrique septentrionale. Paris, Gide, 1837.

62 - EMERIT (Marcel, sous la direction de). La Révolution de 1848 en Algérie. Mélanges d'histoire par Pierre Boyet, Marcel Emerit, Lucien Genet, Laure Klinger et Pierre Menezo. Paris, Larose, 1949.

63 - ESTAILLEUR-CHANTERAINE (Ph. d'). Abd el Kader. Paris, Librairie de France, 1931.

64 - FABRE (Colonel Henri). L'Algérie en 1840-1848. Paris, E. Plon-Nourrit et Cie, 1876.

65 - GALIBERT (Léon). L'Algérie ancienne et moderne depuis les premiers établissements des Carthaginois jusqu'à la prise de la smala d'Abd-el-kader. Paris, Furne et Cie, 1844.

66 - GANGLOFF (Gaston). Les Zouaves. Le corps des zouaves. Le régiment des zouaves, 1830-1852. Rambervilliers, Valentin Risser, 1893

66 - GAUTHEROT (Gustave). La Conquête d'Alger, 1830, d'après les papiers inédits du maréchal de Bourmont, commandant en chef de l'expédition. Paris, Payot, 1929.

67 - GENTY DE BUSSY (M.P.). De l'établissement des français dans la régence d'Alger, et des moyens d'en assurer la prospérité. Paris, Firmin-Didot frères, 1839. 2 vol

68 - MALHER (Colonel, comte). Le Général de division Vergé du Taillis-Bürglin (comte romain). Récit des vingt-

deux premières années de sa vie militaire (1830-1852). Paris-Auteuil, Impr. D. Fontaine 1895.

69 - MARTIMPREY (Général, comte de). Souvenirs d'un officier d'état-major. Histoire de l'établissement de la domination française dans la province d'Oran, 1830-1847. Paris, Maison Quantin, 1886.

70 - MELLINET - BASTARD (George). Le Général Mellinet en Afrique. 1798-1843. Paris, Ernest Flammarion, (vers 1920).

71 - NETTEMENT (Alfred). Histoire de la conquête de l'Alger, écrite sur des documents inédits et authentiques. Nouvelle édition. Paris, Lyon, Lecoffre fils et Cie, 1867-1870. 2 vol..

72 - NODIER (Charles). Journal de l'expédition des Portes de fer. Paris, Impr. royale, 1844. In-4, bradel cartonnage crème (Rel. de l'époque).

73 - ORLÉANS (Duc d'). - Campagnes de l'armée d'Afrique, 1835-1839, par le duc d'Orléans publié par ses fils. Paris, Michel Lévy frères, 1870.

74 - ORLÉANS (Duc d'). - Lettres, 1825-1842. Publiées par ses fils le comte de Paris et le duc de Chartres. Paris, Calmann-Lévy, 1889.

75 - ORLÉANS (Duc d'). - Récits de campagne, 1833-1841. Publiés par ses fils le comte de Paris et le duc de Chartres. Paris, Calmann-Lévy, 1890.

76 - ORLÉANS (duc d'). - Biographie du prince royal, Ferdinand-Philippe-Louis-Charles-Henri-Joseph de Bourbon, duc de Chartres et d'Orléans. Paris, H. Krabbe, 1843

76 - PERROT (A. M.). La Conquête d'Alger, ou Relation de la campagne d'Afrique. Paris, H. Langlois fils, 1830.

77 - AULT-DUMESNIL (Ed. d'). De l'expédition d'Afrique en 1830. Paris, chez l'éditeur et Delaunay, 1832.

78 - PETIET (Général Auguste). Journal historique de la troisième division de l'armée d'Afrique. Paris, Lecointe et Pougin, 1835. Deuxième édition de cette description de la campagne d'Afrique menée par le général Descars de juin 1830 à décembre 1831.

79 - PICHON (Baron). Alger sous la domination française ; son état présent et son avenir. Paris, Théophile Barrois et Benjamin Duprat, 1833.

80 - RAFFET. Prise de Constantine. Douze sujets. Paris, Gihaut, s. d. (1837).

81 - RENAUDOT. Alger. Tableau du royaume, de la ville d'Alger et de ses environs, état de son commerce, de ses forces de terre et de mer ; description des mœurs et des usages du pays, précédés d'une introduction historique sur les différents expéditions d'Alger, depuis Charles-Quint jusqu'à nos jours. Paris, P. Mongie aîné, 1830.

82 - EXPEDITION DE L'ARMEE FRANÇAISE EN AFRIQUE CONTRE MEDEAH ET BELIDA. ARTICLE EXTRAIT DU SPECTATEUR MILITAIRE, 1831. PP. 12 A 22,.

83- PRÉAUX (Lieutenant-Colonel). Réflexions sur la colonisation du territoire d'Alger. Paris, J. Corréard jeune, 1832.

84 - RICHARD (Ch.). Étude sur l'insurrection du Dhara (1845-1846). Alger, Typographie A. Besancenez, 1846.

85 - BERBRUGGER (Eugène). Négociations entre Monseigneur l'évêque d'Alger et Abd el Qader pour l'échange des prisonniers. Paris, J. Delahaye, 1844.

86 - ROUSSET (Camille). La Conquête d'Alger. Paris, E. Plon-Nourrit et Cie, 1880.- L'Algérie de 1830 à 1840. Ibid., id., 1887. 2 vol. - La Conquête de l'Algérie. 1841-1857. Ibid., id., 1889. 2 vol. –

87 - SAINT-ARNAUD (Maréchal de). Lettres. 1832-1854. Deuxième édition ornée du portrait et d'un autographe du maréchal et précédée d'une notice par M. Sainte-Beuve de l'Académie française. Paris, Michel Lévy frères, 1858. 2 vol

88 - SAINT-ARNAUD - BERTRAND (Louis). Un grand africain, le maréchal de Saint-Arnaud. Paris, Librairie Arthème Fayard, 1941.

89 - SAINT-HYPOLITE. Notes sur le théâtre des opérations militaires dans le centre de l'Algérie. Extrait du Spectateur militaire (15 avril 1840).

90 - SHALER (William). Esquisse de l'état d'Alger, considéré sous les rapports politique, historique et civil. Traduit de l'anglais et enrichi de notes par M. X. Bianchi. Paris, Ladvocat, 1830.

91 - [VACCARI. Album africain. Alger, chez l'auteur, Daboussy et Guende, 1831.] 12 planches lithographiées, volantes.

92 - VALÉE - YVER (Georges). Correspondance du maréchal Valée, gouverneur général des possessions françaises dans le Nord de l'Afrique (oct. 1837-mai 1838). - (mai-juin 1838). - (janvier-août 1940). Paris, Larose, 1948-1956. 3 vol.

93 - VOIROL - ESQUER (Gabriel). Correspondance du général Voirol, commandant par intérim le corps d'occupation d'Afrique (1833-1834). Paris, Larose, 1924.

94 - YVER (Georges). Documents relatifs au traité de la Tafna (1837). Alger, Jules Carbonel, 1924. In-8, demi-basane rouge (Rel. de l'époque).

95 - ALBERTINI (E.), G. MARÇAIS et G. YVER. L'Afrique du Nord française dans l'Histoire. Paris, Lyon, Éditions Archat, 1937.

96 - ALGER - Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger, à l'usage de l'armée expéditionnaire d'Afrique, avec cartes, plans, vues et costumes ; rédigé au dépôt général de la guerre. Deuxième édition. Paris, Ch. Picquet, 1830.

97 - ALGER - Carte du territoire d'Alger dressée au dépôt général de la guerre, par ordre de M. le maréchal duc de Dalmatie, président du conseil, ministre de la guerre, sous la direction de M. le lieutenant général Pelet. Paris, 1834.

98 - ARDOUIN DU MAZET. Études algériennes. L'Algérie politique à travers la province d'Oran. Lettres sur l'insurrection dans le Sud oranais. Paris, Librairie Guillaumin et Cie, 1882. In-8, demi-basane vert sombre avec coins, premier plat de couv. (Rel. du XXe siècle).

99 - BAULARD (René). La Gendarmerie d'Afrique (1830-1930). (Paris), Editions de la revue de la gendarmerie, 1930. In-8, demi-maroquin fauve avec coins, premier plat de couv. (Rel. de l'époque).

100 - BÉCHADE (Henri). La Chasse en Algérie. Paris, Michel Lévy frères, 1860. In-12, demi-maroquin noir avec coins (Rel. du XXe siècle).

101 - BENATTAR (Lydie). Le Port d'Oran et l'ouest algérien. Essai sur le trafic portuaire comme effet et cause de la structure économique régionale. Thèse pour le doctorat d'état (Sciences économiques). Paris, s.d. (vers 1965). 280 pp. tapées à la machine.

102 - BERBRUGGER. Algérie historique, pittoresque, et monumentale. Paris, J. Delahaye, 1843.

103 - BERNARD (F.). Deux missions françaises chez les Touareg en 1880-1881. Alger, Adolphe Jourdan, 1896. In-12; demi-chagrin brun (Rel. de l'époque).

104 - BIOGRAPHIES - Recueil factice de 4 ouvrages. In-8, toile brune (Rel. du XXe siècle).

105 - CAT (Édouard). Biographies algériennes. Colons, fonctionnaires, savants, commerçants, industriels. Mustapha, Impr. spéciale de L'Algérie nouvelle, s.d. (vers 1900).

106 - ESQUER (G.) et P. BOYER. Bugeaud en 1840. Alger, Société historique algérienne (extrait de la Revue africaine, 1960).

107 - LIMBOURG (H.). Le Duc d'Aumale et sa deuxième campagne d'Afrique (février à septembre 1841). Édition spéciale de La revue hebdomadaire, 1915. Portrait.

108 - CLAVERY (Édouard). La fin tragique du général Clavery. Sud-Oranais (8 décembre 1928). Paris, Éditions du génie français, s.d. (1941). Portrait. Long envoi de l'auteur.

109 - BISSUEL (Commandant H.). Le Sahara français. Conférence sur les questions sahariennes faite les 21 et 31 mars à MM. les officiers de la garnison Médéa. Alger,

Adolphe Jourdan, 1891. - Les Touaregs de l'ouest. Ibid., id., 1888. 2 vol.,

111 - BOYER (P.). L'Évolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 à 1956. Paris, Adrien-Maisonneuve, 1960.

112 - CARTE D'ALGÉRIE (La). 1830-1930. Paris, Impr. du service géographique de l'armée, 1930. In-4, demi-basane fauve avec coins (Rel. de l'époque).Publié par le Ministère de la guerre, Mémorial du service géographique de l'armée, tome V.

113 - CARTERON (C.). Voyage en Algérie. Tous les usages des arabes, leur vie intime et extérieure, ainsi que celle des européens dans la colonie. Paris, J. Hetzel, 1866..

114 - CASTELLANE (comte P. de). Souvenirs de la vie militaire en Afrique. Paris, Victor Lecou, 1852. In-12, veau fauve, triple filet, fleuron d'angle, dos orné, pièce de titre rouge, tête dorée (Rel. de l'époque).

114 - CAVAIGNAC (Eugène). La Régence d'Alger. (Notes sur l'occupation). Paris, Victor Magen, 1839.

115 - IBOS (Général). Le Général Cavaignac, un dictateur républicain. Paris, Hachette, 1930.

116 - CHEMINS DE FER - Carte des chemins de fer de l'Algérie, dressée au ministère des travaux publics

(dressée par Hertel et gravée par Régnier). Paris, 1883. Carte en couleurs, entoilée, 98 x 82 cm.

117 - CHRISTIAN (P.). L'Afrique française, l'Empire de Maroc et les déserts de Sahara. Conquêtes, victoires et découvertes des français, depuis la prise d'Alger jusqu'à nos jours. Paris, A. Barbier, s.d. (1846).

118 - [CLERC (Général)]. Souvenirs d'un officier du 2ème de Zouaves. Paris, Michel Lévy frères, 1859. In-12, demi-basane brune avec coins (Rel. du XXe siècle).

119 - CRUCK (Eugène). Promenades dans Oran. Oran, L. Fouques, 1938. In-4, demi-maroquin vert avec coins, couv. et dos (Rel. de l'époque).

120 - DAUMAS (Général E.). Les Chevaux du Sahara. Seconde édition, augmentée de nombreux documents par l'émir Abd-el-Kader. Ouvrage publié avec l'autorisation du ministère de la guerre. Paris, Schiller ainé, 1853

121 - DAUMAS (Général). Principes généraux du cavalier arabe. Paris, L. Hachette et Cie, 1854. - La Kabylie. Ibid., id., 1857.

122 - DERRECAGAIX (Victor). Album de 27 dessins originaux. 1856-1857. In-12 oblong, feutre havane orné sur le premier plat d'un large cadre ornemental de velours violet découpé et cousu, dans le médaillon central laissé en réserve, les initiales de l'artiste V. D., tr. dorées (Rel. de l'époque).

123 - DOMAINE COLONIAL FRANÇAIS (Le). Suivi d'un aperçu général sur les colonies étrangères. Paris, Éditions du Cygne, 1929-1930. 4 vol.

124 - DUCHESNE (E. A.). De la prostitution dans la ville d'Alger depuis la conquête. Paris, J.-B. Baillière, Garnier frères, 1853. In-8, demi-basane fauve avec coins (Rel. du XXe siècle). 182 - DUVEYRIER (Henri). Journal d'un voyage dans la province d'Alger. Février, mars, avril 1857. Paris, Augustin Challamel, 1900.

125 - ÉGYPTE - GOTTBERG (E. de). Des cataractes du Nil et spécialement celles de Hannek et de Kaybar. Paris, Impr. Simon Raçon et Cie, 1867. In-folio (Cartonnage de l'éditeur). 5 cartes en couleurs dépliantes

126 - ESTERHAZY (Walsin). De la domination turque dans l'ancienne Régence d'Alger. Paris, Charles Gosselin, 1840.

127 - ESTERHAZY (Walsin). Notice historique sur le maghzen d'Oran. Oran, Typographie de Perrier, 1849. In-8, demi-maroquin vert d'eau avec coins (Rel. du XXe siècle).

128 - FEUILLIDE (C. de). L'Algérie française. Paris, Henri Plon, 1856. In-8, demi-maroquin fauve (Rel. du XXe siècle).

129 - [FLATTERS (Lt-colonel). Documents relatifs à la mission dirigée au sud de l'Algérie. Paris, 1884.] In-4, demi-basane racinée avec coins (Rel. du XXe siècle).

130 - FLATTERS - PATORNI (F.). Récits faits par trois survivants de la mission Flatters. Constantine, Impr. L Marle ; Paris, Challamel aîné, 1884. In-8, demi-basane rouge, dos roné (Rel. de l'époque).

132 - FROMENTIN (Eugène). Un été dans le Sahara. Paris, Michel Lévy frères, 1857.

133 - FROMENTIN (Eugène). Un été dans le Sahara. Paris, Georges Crès et Cie, 1922.

134 - GAUTIER (Théophile). L'Orient. Paris, G. Charpentier, 1877. 2 vol. in-12, demi-maroquin bleu avec coins, dos lisse orné, couv. et dos, non rogné (Rel. du XXe siècle).

135 - GÉRARD (Jules). L'Afrique du Nord. Paris, E. Dentu, 1860. In-12, demi-maroquin brun, tr. marbées, couverture (Rel. de l'époque).

135 - GUERRE D'INDEPENDANCE - ROSTAGNY (René). La Grande honte. Histoire de la rébellion en Algérie française du 1er novembre 1954 au 3 juillet 1962. Madrid, 1967. In-4, broché.

137 - GUILBERT (Aristide). De la colonisation du Nord de l'Afrique. Nécessité d'une association nationale pour l'exploitation agricole et industrielle de l'Algérie. Seconde édition. Paris, Pagnerre, 1841.

138 - HATIN (Eugène). Histoire pittoresque de l'Algérie. Paris, au bureau central de la publication, s.d. (1840).

139 - HERBILLON (Général). Insurrection survenue dans le sud de la province de Constantine en 1849. Relation du siège de Zaatcha. Paris, J. Dumaine, 1863.

140 - HISTOIRE PITTORESQUE DE L'AFRIQUE FRANÇAISE, son passé, son présent, son avenir, ou L'Algérie sous tous ses aspects. Paris, B. Renault, 1846. In-8, demi-basane verte avec coins (Rel. du XXe siècle).

141 - HUART (Cl.). Histoire des arabes. Paris, Paul Geuthner, 1912-1913. 2 vol.

142 - HUE (Fernand). Histoire du 1er régiment de chasseurs d'Afrique. Paris, H. Lécène et H. Loudin, 1888.

143 - HUGONNET (Ferdinand). Souvenirs d'un chef de bureau arabe. Paris, Michel Lévy frères, 1858.

144 - [HUN (Félix)]. Promenade en temps de guerre chez les Kabyles par un juge d'Alger en congé pour cause de santé. Algérie, chez tous les libraires, 1860.

145 - JUCHEREAU DE SAINT-DENYS (Baron de). Considérations statistiques, historiques, militaires et politiques sur la régence d'Alger. Paris, Delaunay, 1831

146 - JULIEN (Charles-André). Histoire de l'Algérie contemporaine. [Tome I]. La Conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871). Paris, PUF, 1964. In-4 (Cartonnage de l'éditeur).

147 - KABYLIE - Carte de la grande Kabylie et d'une partie de la Medjana, dressée au bureau topographique d'Alger, gravée au dépôt de la guerre. Paris, 1848. Carte entoilée, 60 x 97 cm.

148 - MARMIER (X.). Lettres sur l'Algérie. Paris, Arthus Bertrand, s.d (vers 1847). In-12, demi-veau vert (Rel. du XIXe siècle). Au début du volume, une Bibliographie des états barbaresques et spécialement de l'Algérie.

149 - MARTIAL (Lieutenant). Souvenirs d'In R'har. Colonne du Tidikelt, commandée par le lieutenant-colonel d'Eu du Ier tirailleurs algériens, 24 février-16 mai 1900. Alger, J. Geiser, 1902.

150 - MASQUERAY (E.). Formation des cités chez les populations sédentaires de l'Algérie (Kabyles du Djurdjura, Chaouïa de l'Aourâs, Beni Mezâb). Thèse présentée à la faculté des lettres de Paris. Paris, Ernest Leroux, 1886.

151 - MASSOL (Marquis de). France, Algérie, Orient. Souvenirs, études, voyages. Versailles, Beau jeune, 1860. In-

152 - MONTAGNAC. Lettres d'un soldat. Neuf années de campagne en Afrique. Correspondance inédite du colonel de Montagnac publiée par son neveu. Paris, E. Plon Nourrit et Cie, 1885.

153 - MUNOZ (Abbé Emmanuel). Sur les pas du drapeau (1830-1866). Oran, Heintz frères, 1931.

154 - ORAN - Carte topographique de la subdivision d'Oran d'après les levés des Officiers d'état-major. Publiée par le dépôt de la guerre [dessinée en grande partie par Desmonts et gravée par Erhard]. Paris, 1853. Carte entoilée, 118 x 82 cm.

155 - ORAN - DIDIER (Général L.). Histoire d'Oran. Oran, L. Petit, 1927-1931. 4 vol. demi-chagrin rouge avec coins (Rel. de l'époque). Importante histoire d'Oran, de 705 à 1600 , illustrée de planches hors texte (portraits et vues photographiques).

156 -LAPÈNE. Tableau historique de la province d'Oran. Metz, S. Lamort, 1842.

155 - SI ABDELKADER EL MECHERFI. Notice historique sur les arabes soumis aux espagnols pendant leur occupation d'Oran. (Alger, Carbonel, 1924).

156 - AZAN (Paul). Le duc d'Orléans à Alger et à Oran en 1835. S.l.n.d

157 - ORAN - Recueil factice de 15 extraits historiques sur Oran et ses environs, publiés aux XIXe et XXe siècles. AZAN (Paul). Le traité de Desmichels. Article sur l'ouvrage de Cockenpot. 1924.

158 - TINTHOIN (Robert). Les Artisans de la colonisation française en Oranie. 1947.

159 - ORAN - BOULLIER (L.). Annuaire spécial du département d'Oran et calendrier 1885. Par L. Boullier,

propriétaire-fondateur, avec de superbes pièces de poésies dont il est l'auteur. Oran, Impr. D. Heintz et Cie, 1885. In-8, broché.

160 - ORAN - FEY (Henri-Léon). Histoire d'Oran avant, pendant et après la domination espagnole. Oran, Typographie Adolphe Perrier, 1858.

161 - DERRIEN (Commandant I.). Les Français à Oran depuis 1830 jusqu'à nos jours. Aix, Impr. J. Nicot, 1886. - Première partie, seule parue : Oran militaire de 1830 à 1848.

162 - BROSSARD (général de). Quatre-vingt deux jours de commandement de la province d'Oran. Perpignan, Jean-Baptiste Alzine, 1838. Opérations militaires de janvier à avril 1837.

163 - ORAN - LESPÈS (René). Oran, étude de géographie et d'histoire urbaines. Paris, Alcan, 1938.

164 - OTTH (Adolphe). Esquisses africaines dessinées pendant un voyage à Alger et lithographiées. Berne, J. F. Wagner, 1839.

165 - PELLISSIER DE REYNAUD. Annales algériennes. Nouvelle édition. Paris, Librairie militaire, J. Dumaine ; Alger, Bastide, oct. 1854. 3 vol.

166 - PERRET (E.). Récits algériens. 1830-1848 - 1848-1886. Paris, Bloud et Barral, s.d. (v. 1886). 2 vol.

167 - PHOTOGRAPHIES - L'Afrique du nord. Algérie - Tunisie - Maroc. Préface du maréchal Lyautey. Paris, Horizons de France, 1927.

168 - PHOTOGRAPHIES - L'Algérie de nos jours. Alger, J. Gervais-Courtellemont et Cie, 1893. In-4, demi-basane racinée avec coins (Rel. du XXe siècle).

169 - PIMODAN (Commandant de). Oran, Tlmecen, Sud-Oranais (1899-1900). Paris, Honoré Champion, 1903. In-8, demi-basane bleue avec coins (Rel. de l'époque). L'auteur servit trois ans au 2è chasseurs d'Afrique.

170 - POUJOULAT. Études africaines. Récits et pensées d'un voyageur. Paris, comptoir des imprimeurs unis, Hivert, 1847. 2 vol. in-8, demi-basane brune avec petits coins (Rel. du début du XXe siècle).

171 QUESNOY (Dr F.). L'Armée d'Afrique depuis la conquête d'Alger. Tours, Alfred Cattier, 1890. In-12, demi-chagrin rouge, tr. mouchetées (Rel. de l'époque). Carte et 46 gravures dans le texte (scènes, portraits, types). 241 - RECUEIL FACTICE 6 de ouvrages. In-8, demi-maroquin rouge avec coins (Rel. du XXe siècle).

172 - BALLESTEROS (Luis). L'Émir Abd-el-Kader et l'Algérie. Paris, Retaux frères, 1865.

173 - LACRETELLE (Général). De l'Algérie au point de vue de la crise actuelle. Paris, E. Dentu, Challamel, 1868.

174 - DU PRÉ DE SAINT-MAUR. Constitution nouvelle de l'Algérie. Oran, Impr. A. Perrier, 1869.

175 - [ANONYME]. Un mot sur la politique française en Algérie. Toulon, Typ. F. Robert, 1870.

176 - POMEL (A.). Des races indigènes de l'Algérie. Oran, veuve Dagorn, 1871.

177 - CHANZY (Général). Discours (...) sur la situation en Algérie. Alger, Typ. A. Jourdan, 1878.

178 - ROCHES (Léon). Trente-deux ans à travers l'Islam (1832-1864). Paris, Firmin-Didot, 1884-1887. 2 vol.

179 - ROTALIER (Ch. de). Histoire d'Alger et de la piraterie des Turcs dans la méditerranée, à dater du seizième siècle. Paris, Paulin, 1841. vol.

180 - ROZET. Voyage dans la régence d'Alger ; ou Description du pays occupé par l'armée française en Afrique. Paris, Arthus Bertrand, 1833.

181 - SUCHET (Abbé). Lettres édifiantes et curieuses sur l'Algérie. Tours, Ad. Mame et Cie, 1840.

182 - SAHARA - MARÈS (Paul). Note sur la constitution générale du Sahara dans le Sud de la province d'Oran. Extrait du Bulletin de la société géologique de France, séance du 6 avril 1857

183 - [TACONET (Maurice)]. Souvenirs d'Algérie. Havre, Impr. du commerce, 1885. In-12, demi-maroquin rouge, couverture, non rogné (Rel. de l'époque).

184 - TINTHOUIN (Robert). Colonisation et évolution des genres de vie dans la région ouest d'Oran de 1830 à 1885. S.l.n.d. (Oran, 1947

185 - TLEMCEN - Recueil factice de 9 textes sur l'histoire de Tlemcen, dont 4 textes concernent les chemins de fers. 1848-1908. In-8, demi-maroquin bleu nuit avec coins (Rel. du XXe siècle).

186 - CHAMBERET. Souvenirs de l'expédition dans le sud de la subdivision de Tlemcen, en avril et mai 1847.Extrait du spetateur militaire, déc. 1848.

187 - TRUMELET (Colonel C.). Les Saints de l'Islam. Légendes hagiologiques et croyances algériennes. - Les Saints du Tell. Paris, Didier et Cie, 1881.

188 - TUNISIE - LALLEMAND (Charles). La Tunisie, pays de protectorat français. Paris, Ancienne maison Quantin, 1892.

189 - UNION AGRICOLE D'AFRIQUE. Rapport sur l'état actuel de la colonie et sur son avenir. Besançon, Impr. Sainte-Agathe aînée, 1847.

200 - VEUILLOT (Louis). Les Français en Algérie. Souvenirs d'un voyage fait en 1841. Tours, Ad. Mame et Cie, 1845.

201 - VILLE (Ludovic). Notice minéralogique sur les provinces d'Oran et d'Alger. Paris, Impr. impériale, 1857

202 - VIRÉ (Camille). En Algérie. Une excursion dans le département d'Alger. Paris, Charles Bayle, 1888

203 - WAHL (Maurice). L'Algérie. Paris, Germer Baillière et Cie, 1882.

204 - La Colonisation française [Texte imprimé]Société civile et coopérative de Mutualité coloniale / [s.n.] / 189?-[?]

205 - Histoire de la colonisation française. Tome second, Flux et reflux : 1815-1962
Bouche, Denise (1925-....) / Fayard / 1991

206 - Histoire de la colonisation française. II, Les étapes d'une renaissance coloniale, 1789-1870
Blet, Henri / B. Arthaud / 1946

207 - Histoire de la colonisation française [Texte imprimé]. Tome premier, Le premier empire colonial : des origines à la Restauration
Pluchon, Pierre / Fayard / 1991

208 - Histoire de la colonisation française. I, Naissance et déclin d'un empire; des origines à 1789
Blet, Henri / B. Arthaud / 1946

209 - Histoire de la colonisation française. III, France d'outre-mer : l'oeuvre coloniale de la troisième

République
Blet, Henri / B. Arthaud / 1950

210 - .Histoire de la colonisation française Yacono, Xavier (1912-....) / 3 éd. mise à jour / PUF / 1979

211 - .Histoire de la colonisation française Yacono, Xavier (1912-....) / 5e éd. mise à jour / Presses universitaires de France / 1988

212 - Lexique de la colonisation française [Texte imprimé] Martin, Jean (historien ; 1937-....) / Dalloz / 1988

213 - Histoire de la colonisation française Pluchon, Pierre / Fayard / 1991

214 - Histoire de la colonisation française Tersen, Émile / Presses universitaires de France / 1950

215 - La politique coloniale de la Monarchie de Juillet : l'Algérie et l'évolution de la colonisation française Schefer, Christian / librairie ancienne H. Champion / 1928

216 - Histoire sommaire de la colonisation française Deschamps, Léon / Fernand Nathan / 1894

217 - Histoire sociale de la colonisation française [Texte imprimé] Hardy, Georges / Larose-Paris / 1953

218 - La Colonisation française : du pacte colonial à l'Union française Brunschwig, Henri / Calmann-Lévy / 1949

219 - L'Algérie : un siècle de colonisation française Falck, Félix / Notre domaine colonial / 1929

220 - Urbanisme et colonisation [Texte imprimé] : présence française en Algérie Almi, Saïd / Mardaga / 2002 arose / 1947

221 - L'Algérie francaise : une siècle de colonisation (1830-1930) Piquet, Victor / A.Colin / 1930

222 - 1830-1930 : Cent ans de colonisation française en Algérie Algérie. Direction de l'agriculture et de la colonisation / impr. administrative V. Heintz / 1930

223 - La colonisation douce [texte imprimé] : feu la langue française ? : carnets 1968-1998 Noguez, Dominique / Nouv. éd. très augm / Arléa / 1998

224 - Cours d'administration, d'économie politique et de géographie de l'Afrique française du Nord, de l'Indochine et des colonies. 1, Colonisation, admnistration de l'Afrique française du Nord, de l'Indochine et des colonies Lebègue, Robert / 4ème éd / Centre de documentation universitaire / 1946

225 - La colonisation française au XVIIe et au XVIIIe siècle La Documentation Française / 1960

226 - Marseille et la colonisation française : essai d'histoire coloniale Masson, Paul (1863-1938) / Barlatier / 1906

227 - ... Marseille et la colonisation française, essai d'histoire coloniale Masson, Paul / 2ème éd. / Hachette / 1912

228 - Principes de colonisation et de législation coloniale.... 1, Généralités. Notions historiques Girault, Arthur / 5e éd. revue et augmentée / Sirey / 1927

228 - La colonisation francaise dans l,Afrique du Nord : Algérie, Tunisie, MarocPiquet, Victor / A. Colin / 1912

229 - ISLAM CONFRERIQUE ET COLONISATION AU FOUTA TORO : REACTIONS ET ADAPTATIONS A LA PRESENCE FRANCAISE (1884-1918) EL KHARROUBI, AHMED / [s.n.] / 1995

230 - Psychologie de la colonisation française : dans ses rapports avec les sociétés indigènes
Saussure, Léopold de / F. Alcan / 1899

231 - Voyage en Algérie, ou Études sur la colonisation de l'Afrique française
Lestiboudois, Thém / Impr. de L. Danel / 1853

232 - Colonisation Francaise de L Algerie : Analyse psycho-Sociale a partir des Discours Identitaires de Colons Agriculteurs d origine Francaise Marangoni Navello, Gilbert / [s.n.] / 1994

234 - Quatre siècle de colonisation française : exposition d'oeuvres du XVe au XVIIIe siècle
Ed. des Bibliothèques Nationales de France / 1931

235 - Etat actuel de la colonisation française : Les facteurs qui influencent et conditionnent son développement
Fauchère, A. / Société nationale d'acclimatation de France / 1917]

236 - La Politique coloniale : un technicien de la colonisation française [Texte imprimé] : Le Myre de Vilers, 1833-1918Honglas, Amos / [s.n.] / 1974

237 - Histoire de la colonisation française. 2, Les étapes d'une renaissance coloniale, 1789-1870. II
Blet, Henri / B. Arthaud / 1947

238 - L'office colonial : son organisational et son influence sur le développement de la colonisation française ...
Ferrand, Paul / Imprimerie Rennaise / 1904

239 - Les forêts de chêne-liège de l'Algérie : (contribution à l'étude de la colonisation française)
Battistini, Eugène-François-Louis / impr. de V. Heintz / 1937

240 - L'office colonial : son organisation et son influence sur le développement de la colonisation française
Ferrand, Paul / [s.n.] / 1904

241 - La colonisation française (aux XIXe et XXe siècles) à travers le paysage marseillais : une dynamique "orientale"
Rosier, Valérie / 1993

242 - L'opinion publique française face à la colonisation, à travers une étude de presse, en 1930-1931 [Texte imprimé]
Godfard, Patrick / [s.n.] / 1990

243 - L'Algérie et l'évolution de la colonisation française : la politique coloniale de la Monarchie de jullet
Schefer, Christian / Champion / 1928

244 - Le Rôle politique et social des confrèries religieuses musulmanes et du maraboutisme pendant la colonisation française en Algérie
Saïah, Zohra / 1981

245 - 1830-1930. Collection de Centenaire de l'Algérie. Archéologie et histoire. La politique coloniale de la Monarchie de Juillet. L'Algérie et l'évolution de la colonisation française... Schefer, Christian / [s.n.] / 1928

246 - Religions, colonisation et décolonisation : colloque de Paris organisé par l'Association française d'amitié et de solidarité avec les peuples d'Afrique, Palais du Luxembourg 24 et 25 octobre 1987

247 - La vérité sur l'Algérie, : suivie de détails et de considérations sur les moeurs et les usages des indigènes, sur la population française, la colonisation, l'agriculture, le commerce et l'industrie de la province de Constantine Montézon, A. de / chez l'éditeur : Garnier frères 1851

248 - Le domaine colonial français ; suivi d'un aperçu général sur les colonies étrangèresÉditions du Cygne / [c1929-30]

249 - Une Oeuvre française : l'Algérie : conférences F. Alcan / 1929

250 - L'Algerie française . Cappot, Jean Gabriel / H. Plon / 1856

251 - Quand l'Algérie devenait françaiseBaylé, Jacqueline / A. Fayard / 1981

252 -Histoire de l'Algérie française Martin, Claude (historien ; 19..-....) / R. Laffont / 1979

253 - Le Bas Chélif : 1848-1962 Amicale du Bas Chélif / Amicale du Bas Chélif / 1995

254 - L'oeuvre agricole française en Algérie, 1830-1962Amicale des anciens élèves des écoles d'agriculture d'Algérie / Éd. de l'Atlanthrope 1990

255 - Les mythes fondateurs de l'Algérie française [Texte imprimé]Guilhaume, Jean-François / L'Harmattan / 1992

256 - L'Algérie : un siècle de colonisation françaiseFalck, Félix / Notre domaine colonial / 1929

257 - L'Algérie française vue par un indigèneBenhabilès, Chérif / [s.n.] / 1914

258 - L'Algérie nouvelle et la presse françaiseÉditions Gallic / [1962]

259 - Loi française et coutume indigène en Algérie Maunier, René (1887-19..) / Les éditions Domat-Montchrestien / 1932

260 - Le Centenaire de l'Algérie française, 1830-1930Weiss, René / Imprimerie nationale / 1930

261 - L'organisation judiciaire française de l'Algérie [Texte imprimé] Fontan, Auguste / Impr. toulousaine / 1924

262 - La française et coutume indigène en Algérie Maunier, René / Editions Domat-Montchrestien / 1932

263 - 1830-1930. Le Centenaire de l'Algérie françaiseL'oeuvre agricole française en Algérie, 1830-1962 [Texte imprimé]
Amicale des anciens élèves des écoles d'agriculture d'Algérie / 2è éd. / J. Gandini / 2002

264 - Loi française et coutume indigène en Algérie Maunier, René / éditions Domat-Montchrestien, F.

Loviton et Cie / 1932. (28 septembre.)

265 - L'Organisation judiciaire française de l'Algérie Fontan, Auguste / 1924

266 - Urbanisme et colonisation [Texte imprimé] : présence française en Algérie Almi, Saïd / Mardaga / 2002

267 - Constitutions africaines publieés en langue française La documentation française / c1997-

267 - Cent ans d'une famille française en Algérie Cézilly, Georges / Éd. d'Aujourd'hui / 1985

268 - L'Algérie française : histoire, moeurs, coutumes, industrie, agriculture Berteuil, Arsène (1792-18..) / Dentu / 1856

269 - L'Algérie dans les lettres d'expression française Dupuy, Aimé / Éditions universitaires / [1956]

270 - L'Algerie Francaise A Travers La Presse Algerienne perez, jean-luc / [s.n.] / 1978

271 - L'Algérie française : une siècle de colonisation (1830-1930) Piquet, Victor / A.Colin / 1930

272 - Des sources de la législation française en Algérie Maljean, Charles / [s.n.] / 1900

274 - 1830-1930 : Cent ans de colonisation française en Algérie Algérie. Direction de l'agriculture et de la colonisation / impr.
administrative V. Heintz / 1930

275 - Les migrations entre Alicante et l'Algérie française (1830-1962) Zaragoci, Didier / Université de Perpignan / 1998

276 - Des moyens d'assurer la domination française en Algérie Létang, Georges-Nicolas-Marc de / [s.n.] / 1840

277 - Le livre blanc de l'armée française en Algérie [Texte imprimé]
Contretemps / c2001

279 - Afrique équatoriale française, suivi de statistique. Bibliographie ethnographique de l'Algerie équatoriale française (1914-1948) Impr. Nationale / 1949

280 - L'oeuvre française en Algérie ; préface de m. C. Jonnart Aynard, Raymond Joseph / Hachette / 1912

281 - La colonisation francaise dans l,Afrique du Nord : Algérie, Tunisie, Maroc Piquet, Victor / A. Colin / 1912
282 - Quand l'Algérie était française : de 1830 à 1962, poèmesMellet-Lafaye, France / impr. P. Déhan / 1965

283 - L'Algérie, foyer de l'Afrique française et de l'Empire
Ricord, Maurice / Centre d'expansion française (impr. de Mont-Louis) / 1942

284 - Cent ans d'une famille française en Algérie : l'héritière, la famille
Cézilly, Georges / Éd. d'Aujourd'hui / 1986

285 - Voyage en Algérie, ou Études sur la colonisation de l'Afrique françaiseLestiboudois, Thém / Impr. de L. Danel / 1853

286 - colonisation Francaise de L Algerie : Analyse Psycho-sociale a partir des discours identitaires de Colons agriculteurs d origine Française Marangoni Navello, gilbert / [s.n.] / 1994

287 - De la condition juridique des indigènes d'Algérie sous la domination françaiseKlein, Georges / [s.n.] / 1906

288 - Boutin agent secret de Napoléon Ier et précurseur de l'Algérie françaiseBerjaud, Léo / F. Chambriand / 1950

289 - Les Etablissements pénitentiaires de l'armée française en Algérie sous le Second EmpireBendana, Kmar / [s.n.] / 1982

290 - L'Algérie française de 1830 à 1840 : les commencements d'une conquête : atlasRousset, Camille Félix Michel / Plon / 1887

291 - Livre d'Or des anciens combattants de la Guyane française : guerre 39-45, Indochine-AlgérieService départemental de l'Office national des anciens combattants et victimes de guerre / 1987

292 - Le temps de l'Algérie française : de la prise d'Alger à l'indépendance L'histoire / 1991

293 - La Lutte entre les généraux et les prêtres aux débuts de l'Algérie françaiseEmerit, Marcel / Société historique algérienne / (s. d.)

294 - Menerville : un village de colonisation en Algérie. Evolution d'une communauté française en Afrique du NordGouardes, Louis / Université de Pau / 1990

295 - "Des moyens d'assurer la domination française en Algérie", par M. le lieutenant-général baron de LétangWarnier, Auguste Hubert / impr. de A. Guyot / 1846

296 - L'Administration française et l'organisation officielle du culte musulman en Algérie coloniale, 1830-1907 : contribution à une étude des rapports Islam et politique en Algérie Ainouche, Azzedine / ANRT / 1988

297 - Des Moyens d'assurer la domination française en Algérie, par M. le lieutenant général Baron de Létang : ExamenWarnier, A. / impr. A. Guyot / 1847

298 - 1830-1930. Collection de Centenaire de l'Algérie. Archéologie et histoire. La politique coloniale de la Monarchie de Juillet. L'Algérie et l'évolution de la colonisation française... Schefer, Christian / [s.n.] / 1928

299 - L'Algérie romantique des officiers de l'armée française 1830-1837 : 33 dessins de la collection du ministère de la défense Service historique de l'armée de terre / 1994

300 - Archéologie et histoire. La politique coloniale de la monarchie de Juillet. L'Algérie et l'évolution de la colonisation française Schefer, Christian / H. Champion / 1928

301 - La politique ottomane face à l'occupation française de l'Algérie (1827-1847) ; Suivie d' ; Une étude sur Hadj Ahmed Bey de Constantine Kuran, ·Ismail Ercüment / 2ème éd / [s.n.] / 1974

302 - "Notre Domaine colonial Editions "Notre Domaine colonial / [19--]

303 - De la régence d'Alger à l'Algérie française : le 14 juin 1830 les premiers soldats français prennent pieds sur la terre d'Afrique : récit Villard, Maurice / A.C.E.P. ensemble / 1998

304 - Le maghreb et l'Algérie : Réunion du Bureau de l'Assemblée des présidents des chambres de commerce de l'Union française. Bastia, le 15 octobre 1955 Schiaffino,

L. / J. Arnaud / [s.d.]

305 - L'Algérie du centenaire : l'oeuvre française de libération, de conquête morale et d'évolution sociale des indigènes. Les Berbères en France. La représentation parlementaire des indigènesDepont, Octave / Libr. du Recueil Sirey / 1928

306 - La France en Afrique et le Transsaharien : l'intérieur Africain, ce que peut être encore l'Afrique française, pénétration par l'Algérie, question Touareg, chemin de fer Transsaharien Philebert, Charles / A. Challamel / 1890

307 - L'Algérie du centenaire. L'Oeuvre française de libération, de conquête morale et d'évolution sociale des indigènes. Les Berbères en France. La représentation parlementaire des indigènes Depont, Octave / impr. Y. Cadoret 1928

308 - L'Afrique française du Nord [Texte imprimé] : Bibliographie militaire des ouvrages Français ou traduits en Français et des articles des principales revues françaises relatifs à l'Algérie, à la Tunisie et au Maroc.. Imprimerie Nationale / 1930-

309 - L'Afrique française du Nord [Texte imprimé] : Bibliographie militaire des ouvrages Français ou traduits en Français et des articles des principales revues françaises relatifs à l'Algérie, à la Tunisie et au Maroc..

Imprimerie Nationale / 1930

310 - L'Afrique française du Nord : Bibliographie militaire des ouvrages Français ou traduits en Français et des articles des principales revues françaises relatifs à l'Algérie, à la Tunisie et au Maroc,. Imprimerie Nationale / 1935

311 - L'Afrique française du Nord : bibliographie militaire des ouvrages français ou traduits en français, et des articles des principales revues françaises relatifs à l'Algérie, à la Tunisie et au Maroc 1830 à 1926 AMS Press / 1975

312 - La vérité sur l'Algérie, : suivie de détails et de considérations sur les moeurs et les usages des indigènes, sur la population française, la colonisation, l'agriculture, le commerce et l'industrie de la province de Constantine Editeur : Garnier frères : J. Dumaine : Dubos frères / 1851

313 - Dictionnaire des communes, France métropolitaine Algérie, départements d'outre-mer, territoires de l'Union française, Edition entièrement remise à jour avec les chiffres de population du recensement de 1946 et la liste des rues de Paris avec leur arrondissement Berger-Levrault / 1949

314 - L'Afrique française du nord : Bibliographie militaire des ouvrages français ou traduits en français et des articles des principales revues françaises relatifs à

l'Algérie, à la Tunisie et au Maroc (jusqu'en 1927 Boudot (Lieut. Colonel) / Imp. Nationale / 1935).

315 - Traité de droit musulman et algérien : doctrine, coutumes, jurisprudence et législationDulout, Fernand / Maison des livres / 1947

316 - Le domaine colonial français ; suivi d'un aperçu général sur les colonies étrangèresÉditions du Cygne / [c1929-30]

317 - Histoire des colonies françaises et de l'expansion de la France dans le monde Hanotaux, Gabriel (1853-1944) / Société de l'histoire nationale : Plon / c1929-1933

318 - Les armées françaises d'outre-mer [Texte imprimé]France. État-major de l'armée de terre / Impr. nationale / 1931-1932

الفهرس العام

مقدمة.....7 - 12
الفصل الأول ،الأوضاع العامة في الجزائر قبيل الإحتلال الفرنسي... 13 - 62
. الوضعية السياسية
. الوضعية الإقتصادية
. الوضعية الإجتماعية
الوضعية الإدارية والفكرية
الفصل الثاني : الأطماع الفرنسية في الجزائر وخلفياتها .....63 - 84
. العلاقات الفرنسية . الجزائرية
. المخططات الفرنسية لإحتلال الجزائر
. حادثة المروحة والتبريرات الفرنسية
الفصل الثالث : الإستعدادات التحضيرات الفرنسية لغزو الجزائ.....85-103
. القيادة العسكرية للحملة
. تشكيلات ا لجيش الفرنسي
. المصالح الإدارية
الفيالق الأجنبية
. المترجمون
. الفنانون والكتاب
. الملحقون الأجانب
الفصل الرابع : الإنزال الفرنسي وسقوط مدينة الجزائر 105- 126
. نزول القوات الفرنسية على الساحل الجزائري

. الحملة من ميناء طولون الى سيدي فرج
. استعدادات الطرف الجزائري
. معركة سطاوالي
. معركة سيدي خالف
. السقوط والإستسلام
أسباب الهزيمة
الفصل الخامس : المقاومة الشعبية 127- 186
. مقاومة منطقة متيجة
. مقاومة الحاج أحمد باي
. مقاومة الأمير عبد القادر
الفصل السادس : مظاهر السياسة الإستعمارية الفرنسية 187- 297
. الشروع في تغيير الهياكل الإدارية
. السياسة الإجتماعية والإقتصادية
. السياسة الإستيطانية
. السياسة التعليمية
. السياسة الدينية
الفصل السابع : الجيش الفرنسي وقادة الحملة الفرنسية 299- 337
. الجيش الفرنسي
. القادة العسكريون
الملاحق 339- 364
البيبليوغرافية : 367- 416
الفهرس العام : 419- 420

طبع بمطبعة دار هومه
34 ، حي لابرويار - بوزريعة- الجزائر
الهاتف : 021.94.41.19 / 021.94.19.36 الفاكس : 021.94.17.75
www.editionshouma.com
email:Info@editionshouma.com